الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية
Faculté des sciences humaines et de la civilisation islamique



فقه الحديث عند الحافظ ابن رجب من خلال كتابه جامع العلوم و الحكم

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية تخصص فقه الحديث

إعداد الطالب:
بورحلة عبد القادر

تحت إشراف:
أ.د. سليماني عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. يوسي الهواري	رئيسا
أ.د. سليماني عبد القادر	مقررا
د. حمزة لعيدية	مناقشا
د. طالب حفيظة	مناقشا

السنة الجامعية:

١٤٣٥-١٤٣٦هـ/٢٠١٤-٢٠١٥م.

بسم الله الرحمن الرحيم

عَنْ زيد بن ثابت رَضِيَ اللَهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّم: ﴿نَضَّرَ[1] اللهُ امْرَءاً سَمِعَ مَقَالَتِي فَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْرُ فَقِيهٍ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ﴾[2].

١- قال ابن الأثير في " النهاية في غريب الحديث والأثر " (ص/١٢٠٢): " نَضَرَهُ ونَضَّره وأنْضَره: أي نَعَّمَه. ويروي بالتخفيف والتشديد من النَّضارة، وهي في الأصل: حُسنُ الوجه، والبَريقُ، وإنما أراد حَسَّن خُلُقَه وقَدْرَه" اهـ.

٢- رواه الترمذي، كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السَّماع، برقم: (٢٦٥٦)، (ص/٥٩٨-٥٩٩)، وقال الترمذي: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وجبير بن مطعم، وأبي الدرداء، وأنس. حديث زيد بن ثابت حديث حسن. وقال الشيخ الألباني: صحيح. ورواه ابن ماجة، كتاب العلم، باب من بلّغ علماً، برقم: (٢٣٠)، (ص/ ٥٨)، وقال الشيخ الألباني: صحيح.

إهداء

إلى مَن هي أحقّ الناس بصحبتي، إلى من كان بطنها لي وعاءً، وثديها لي سقاءً، وحجرها لي حواءً، والدتي العزيزة –أطال الله عمرها في طاعته–.

إلى من تعب على تربيتي، وصبر على تعليمي، والدي الكريم –وفقه الله لهداه وفسح في عمره في رضاه–.

إلى الصاحب بالجنب، التي كانت لي سنداً وركناً، ومفزعاً وأمناً.

إلى ابنتي الوحيدة "أروى".

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى أقاربي كلِّهم.

إلى أساتذة الكلّية.

أهدي هذه المذكرة.

شكر وتقدير

إلى كل من عمل ويعمل في كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، إلى أوّل من بشّ في وجهي وبارك لي على القبول للدراسة في هذه الكلية التي أسأل الله عزّ وجلّ أن يجعلها مباركة، وأن يجعلها منارةً من منارة العلم والهدى، إلى كل الأساتذة الأفاضل، إلى هؤلاء الكرام جميعاً، أتقدم بالشكر الجزيل، عرفانا مني بالجميل، وأسأل الله جلّ جلاله أن يوفقهم لطاعته، ويثبتهم على دينه، ويسخرهم لخدمة طلبة العلم والعلماء .

هذا وقد شاء الله عزّ وجلّ أن يكون المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الفاضل عبد القادر سليماني، الذي كان لي عوناً بعد الله عزّ وجلّ في إخراج هذه المذكرة المتواضعة، والذي لم يدّخر وسعاً في توجيهي وإسداء النصيحة، عن طريق الملاحظات والتوجيهات التي أفادني بها، والأستاذ – حفظه الله – صاحب سريرة طيبة، وخلقٍ وتواضع، عهدنا منه ذلك ونحن طلبة في مرحلة الليسانس، نحسبه ولا نزكيه على الله .

إلى الأخ المفضال الزواوي ملياني، حفظه الله ورعاه، ووفقه لكل خير يحبه ربي ويرضاه، الذي تجمعني به أخوة الإيمان، أعلى مراتبها الإيثار وأدناها سلامة الصدر، الذي جعل لي من بيته مأوى في الملمات، ومن وقته عوناً في الأزمات، ومن خلقه وحيائه ما أسعى إلى الإقتداء به فيه .

إلى كلّ من قدّم لي يد العون، بقليل أو كثير، أسأل الله للجميع أن يسبغ عليهم نعمه، وأن يؤتيهم كفلين من رحمته، وأن يجعل لهم في الدنيا وُدّاً، وأن يمدّ لهم من نعيمه يوم القيامة مدّاً .

الملخص

اسم الطالب: عبد القادر بورحلة

المرحلة: ماجستير التخصص: فقه الحديث

عنوان الرسالة: فقه الحديث عند ابن رجب من خلال كتابه جامع العلوم والحكم

محتوى الرسالة يدور حول الأصل الثاني من أصول التشريع ألا وهو شرح حديث رسول الله ﷺ من خلال كتاب جامع العلوم والحكم للحافظ ابن رجب – رحمه الله -.

فقُسِّمت الرسالة إلى مقدمة وفصلين وخاتمة ثم فهارس فنية.

فالمقدمة ذُكر فيها إشكالية البحث وأهمية الموضوع وسبب اختياره ومنهج البحث والخطة الإجمالية وقائمة الرموز والاصطلاحات.

أما الفصل الأول فقد خصصته لحياة ابن رجب وآثاره العلمية، وقسمته إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: العصر الذي عاش فيه ابن رجب.

المبحث الثاني: حياة ابن رجب الشخصية.

المبحث الثالث: حياة ابن رجب العلمية.

المبحث الرابع: كتاب جامع العلوم والحكم.

وأما الفصل الثاني فقد بيّنت فيه منهجية فقه الحديث عند ابن رجب وجعلته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مقدمة حول فقه الحديث.

المبحث الثاني: الدراسة الحديثية عند ابن رجب في كتابه جامع العلوم والحكم.

المبحث الثالث: الدراسة الفقهية عند ابن رجب في كتابه جامع العلوم والحكم.

وبعد ذلك الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

وأخيراً الفهارس الفنية.

Résumé

Nom de l'élève: Abdel Qadir Bourahla
Stade: Majester Spécialisation: la jurisprudence moderne
Titre de mémoire: fikh alhadith à Ibn Rajab dans son livre la science de collecteur et de la gouvernance
Contenu du message est sur le deuxième atout de la législation, à savoir une interview pour expliquer le Messager d'Allah ￼ à travers le livre de la science – et de la gouvernance du collecteur Hafiz Ibn Rajab - la miséricorde de Dieu
.

Un message Vksmt à l'introduction et deux chapitres et une conclusion et .un index techniques

L'introduction mentionné le problème de la recherche et de l'importance du sujet et pourquoi il a choisi et de la méthodologie de recherche et le plan .d'ensemble et une liste de symboles et la terminologie

Le premier chapitre a été alloué pour la vie d'Ibn Rajab et son scientifique, :et divisé en quatre sections

.Premier thème: l'époque dans laquelle il vivait Ibn Rajab

.Le deuxième sujet: la vie d'Ibn Rajab personnelle

.Le troisième sujet: la vie d'Ibn Rajab scientifique

.Section IV: Book Collector science et gouvernance

Le deuxième chapitre a montré la jurisprudence de la méthodologie :moderne quand Ibn Rajab et a fait trois sections

.Section I: Introduction à la jurisprudence moderne

Le deuxième sujet: Alhdithip études à Ibn Rajab dans son livre la science de .collecteur et de la gouvernance

Le troisième sujet: l'étude de la jurisprudence à Ibn Rajab dans son livre la .science de collecteur et de la gouvernance

Puis Conclusion: et où les conclusions et les recommandations les plus .importantes

.Enfin indices techniques

مقدمة:

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، شهادة تكون للنجاة وسيلة، ولرفع الدرجات كفيلة، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، الذي بعثه وطرق الإيمان قد عفت آثارها، وخبت أنوارها، ووهنت أركانها، وجهل مكانها، فشيد صلوات الله عليه وسلامه من معالمها ما عفا، وشفى من العليل في تأييد كلمة التوحيد من كان على شفا، وأوضح سبيل الهداية لمن أراد أن يسلكها، وأظهر كنوز السعادة لمن أراد أن يملكها، فصلوات ربي وسلامه عليه، وعلى آله وأصحابه أولي الفضل والتقى، والأحلام والنهى، الذين فقهوا عنه مراده، واتبعوا سنته، وابتغوا في القيام بها رضوانه، ووقفوا عند شرعه، فأعزوا من أعزه وأهانوا من أهانه، أما بعد:

فإن شرف العلم بشرف المعلوم، ولما كان الحديث النبوي نسبته إلى الرسول الأميﷺ،كان الإشتغال به حفظا وفقها وتدبرا، من أجل العلوم وأفضلها، فإنه علم الصّدر الأوّل، والذي عليه بعد القرآن المعوّل.

وهو لعلوم الإسلام أصل وأساس، وهو المفسّر للقرآن بشهادة: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ [النحل: ٤٤].

وهو الذي قال الله فيه تصريحاً: ﴿ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ٤ ﴾ [النجم: ٤] .

وهو الذي وصفه الصّادق الأمين، بمماثلة القرآن المبين؛ حيث قال في التوبيخ لكل مترف إمّعة: «إِنِّي أُوتِيتُ القُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ»[1].

وهو العلم الذي لم يشارك القرآن سواه، في الإجماع على كفر جاحد المعلوم من لفظه ومعناه.

١- أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في لزوم السنة، برقم: (٤٦٠٤)، (ص/٨٣١). وقال الشيخ الألباني: صحيح. ورواه بلفظ آخر ابن ماجة، كتاب العلم، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، برقم: (١٢)، (ص/١٤-١٥).

وهو العلم الذي إذا تجاثت الخصوم للرّكب، وتفاوتت العلوم في الرتب، أصمَّت مِرْنانُ[١] نوافله كلّ مناضل، وأَصمَّت برهان معارفه كلّ فاضل.

وهو العلم الذي ورّثه المصطفى المختار، والصّحابة الأبرار، والتّابعون الأخيار.

وهو العلم الفائضة بركاته على جميع أقاليم الإسلام، الباقية حسناته في أمّة الرّسول - عليه الصلاة والسلام-.

وهو العلم الذي صانه الله عن عبارات الفلاسفة، وتقيّدت عن سلوك مناهجه فهي راسفة[٢] في الأغلال آسفة.

وهو العلم الذي جلى للإسلام به في ميدان الحجّة وصلى، وتجمّل بديباج ملابسه من صام لله وصلّى.

وهو العلم الفاصل حين تلجلج الألسنة بالخطاب، الشاهد له بالفضل رجوع عمر بن الخطّاب[٣].

وهو العلم الذي تفجّرت منه بحار العلوم الفقهية، والأحكام الشّرعية، وتزيّنت بجواهره التفاسير القرآنية، والشّواهد النّحوية، والدّقائق الوعظية.

وهو العلم الذي يَمِيز الله به الخبيث من الطّيّب، ولا يرغم إلا المبتدع المتريّب.

وهو العلم الذي يسلك بصاحبه نهج السّلامة، ويوصله إلى دار الكرامة، والسّارب[٤] في رياض حدائقه، الشّارب من حياض حقائقه، عالم بالسنّة، ولابس من كلّ خوف جنّة، وسالك منهاج الحق إلى الجنّة.

وهو العلم الذي يرجع إليه الأصولي، وإن برّز في علمه، والفقيه وإن برّز في ذكائه وفهمه، والنّحوي وإن برّز في تجويد لفظه، واللّغوي وإن اتسع في حفظه، والواعظ المبصّر،

١- المرنان: الرِّماح. " القاموس المحيط "، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، لبنان، بيروت، دار الفكر، ((ص/١١١٢).

٢- أي: مقيَّدة. " القاموس المحيط "، (ص/٧٣١).

٣- أي رجوعه إلى السنة ﷺ عندما بلغته، في وقائع كثيرة، منها: حديث أبي موسى في الاستئذان، وحديث عبد الرحمن في الطاعون، وحديثه في أخذ الجزية من المجوس، ودية الأصابع.

٤- الذاهب على وجهه في الأرض. " القاموس المحيط "، (ص/٩٠).

والصّوفي والمفسّر، كلّهم إليه راجعون، ولرياضه منتجعون[1].

ولأجل هذا كله، عرف منهج علماء الحديث، بالريادة والسبق، والدقة و الضبط، مما جعل البحث في مناهجهم ضرورة ملحة، يفرضها تطلع علماء الأمة اليوم، نحو معرفة دقائق مناهج العلوم الإسلامية، والإفادة منها، في بناء منهج فكري سليم، يقوم في وجه التحديات الفكرية المعاصرة.

إشكالية البحث:

إن التساؤل المطروح في هذا البحث: ما هي الطريقة المثلى، و المنهجية الوثقى، في فهم حديث رسول الله ﷺ، و الكشف عن مقصوده؟ ونحن في هذا البحث نحاول أن ندرس طريقة عَلَمٍ من أعلام الحديث والفقه في شرح الحديث، ألا وهو الإمام الحافظ الفقيه زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين البغدادي ثم الدمشقي الشهير بابن رجب المتوفى سنة (٧٩٥هـ) -رحمه الله تعالى-.

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع، في أن الحافظ ابن رجب -رحمه الله- في كتابه «**جامع العلوم والحكم**»، قد سلك مسلكا علميا راقيا، في شرحه للأحاديث، فكان الكتاب جديرا بالعناية، وحريا بالاهتمام.

وأما سبب اختياري للموضوع:

فهي متنوّعة و متعدّدة ولعل أهمّها:

- أن كتاب «**جامع العلوم والحكم**»، للحافظ ابن رجب، قد حوى من الأحاديث التي

١- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ﷺ، محمد بن إبراهيم الوزير، تح: بكر بن عبد الله أبو زيد، عت: علي بن محمد العمران، المملكة العربية السعودية، دار عالم الفوائد للنشر و التوزيع، (ج٢ ص/٠٧-٠٨-٠٩).

عليها مدار الدين كله، وزبدته وعصارته، والتي هي من جوامع كلمه ﷺ.

- طول باع المؤلف في علوم الشريعة لا سيما ما يتعلق منها بعلم الحديث رواية و دراية.

- أن كتاب جامع العلوم و الحكم، اسم على مسمى، فهو قد جمع أنواعا كثيرة من العلوم، العقيدة، والتفسير، والفقه، والمصطلح، و السلوك، و الآداب...الخ

- أن نفس الحافظ ابن رجب في كتابه جامع العلوم و الحكم، لا يقل عن نفسه في كتابه العظيم،"فتح الباري شرح صحيح البخاري"، فهو يطيل النفس في شرحه للحديث، بالكلام على الرواة، وجمع طرق الحديث، وذكر الآثار الموقوفة والمقطوعة.

- أن منهج الحافظ ابن رجب في كتابه جامع العلوم و الحكم، لم يسبق وأن خُدِم، في حدود علمي.

- شغفي الكبير بعلم الحديث، و ما يتعلق به.

الدراسات السابقة:

أما في ما يتعلق بالدراسات السابقة لهذا الموضوع، فلم أجد من درس منهج الحافظ ابن رجب في فقه الحديث من خلال كتابه جامع العلوم و الحكم، في حدود علمي و بحثي المتواضع، نعم هناك دراسة على هذا الكتاب لكن في ما يتعلق بجانب التفسير، بعنوان «**مصادر الحافظ ابن رجب ومنهجه في التفسير من خلال كتابه جامع العلوم والحكم**» للدكتور محمد بن يحيى زمزمي أستاذ مشارك بكلية الدعوة و أصول الدين بجامعة أم القرى، كذلك كتب الأستاذ الدكتور محمد بن حمود الوائلي أطروحة دكتوراه من كلية الشريعة بجامعة الأزهر سنة (١٣٩هـ)، و لم تطبع بعد، بعنوان «**ابن رجب الحنبلي وأثره في الفقه**»، وأيضا كتبت أمينة الجابر أطروحة ماجستير بعنوان «**ابن رجب الحنبلي وآثاره الفقهية**»، من جامعة قطر سنة (١٤٠٤هـ)، طبعت في مجلد عن دار قطر الفجاءة بقطر[1].

١- ذكر ذلك الشيخ مشهور حسن آل سلمان-حفظه الله- في تحقيقه لكتاب ابن رجب "تقرير القواعد و تحرير الفوائد" (ج١ص٤١).

أيضاً ألّف الشيخ علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، كتاباً سمّاه: «**منهج الحافظ ابن رجب الحنبلي في العقيدة**»، طبع في مجلّد عن دار العاصمة، بالمملكة العربية السعودية.

وقد قدّم للكتاب ثلاثة من كبار العلماء وهم:

١- الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان.

٢- الشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل.

٣- الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع.

المصادر المعتمدة:

إن طبيعة الموضوع، لا تتطلب الاعتماد على مصادر كثيرة، ولذلك فقد اعتمدت على نسخة لكتاب «**جامع العلوم والحكم**»، بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط والشيخ إبراهيم باجس، واستفدت كذلك من تحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل، فقد حقق الكتاب تحقيقا جيّداً، وخرج أحاديثه، وعلق عليه، بالإضافة إلى كتب ابن رجب الأخرى، وخاصة كتابه «**شرح علل الترمذي**»،واعتمدت كثيرا في ترجمة الحافظ ابن رجب على كتاب: «**ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف**»،للدكتور عبد الله بن سليمان الغفيلي، وترجمة الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان عند تحقيقه لكتاب «**تقرير القواعد وتحرير الفوائد**».

كما استفدت عموماً من كتب المصطلح، وكتب شروح الحديث...

الصعوبات التي واجهتني:

لعلّ من أكبر الصعوبات التي واجهتها وأنا بصدد إعداد هذه المذكرة، هو عدم الوقت الكافي للتفرغ للرسالة، بسبب الارتباطات والطلبات الكثيرة والمتتابعة التي تلازم إمام المسجد، أضف إلى ذلك عدم الاحتكاك بمن له تجربة بالرسائل العلمية، ممن قد يستفاد من تجربتهم وخبرتهم في هذا الباب.

وقد يكون من الصعوبات التي اعترضت طريقي، قلّة خبرتي بجهاز الكمبيوتر، مما كان سبباً في تطويل الطريق.

المنهج المتبع في البحث:

إن المنهج المتبع في الحقيقة، يحدده طبيعة الموضوع، و المادة المدروسة، وعليه، فقد سلكت في هذا البحث المنهج الاستقرائي(استقراء الكتاب المدروس) بالإضافة إلى المنهج الاستدلالي أو الاستنباطي.

هذا فيما يتعلق بالمنهج الكلي للبحث، أما بالنسبة **للمنهج الشكلي** فكان كما يلي:

١- تخريج الآيات القرآنية يكون بذكر السورة و رقمها معتمدا في ذلك على رواية حفص عن عاصم، مع ذكرها في المتن، حتى لا أثقل الرسالة بالهوامش.

٢- تخريج الأحاديث النبوية، والآثار، من خلال كتب الحديث المشهورة، بذكر الكتاب والباب و رقم الحديث، مع الجزء و الصفحة، فإذا كان الحديث من مرويات صاحبي الصحيح، اكتفيت بهما، وإن كان في غيرهما من مدونات السنة، رجعت إلى كتب التخريج، لبيان درجة الحديث، مع ذكر أقوال النقاد من أئمة الجرح و التعديل، من المتقدمين و المتأخرين، في الحكم على الحديث.

٣- في توثيق الهوامش السفلية، أذكر اسم الكتاب كاملا، في أول مرة يرد فيها فقط، ثم أذكر صاحب اسم الكتاب كاملا كذلك، ثم أذكر اسم المحقق إن وجد، ثم بلد النشر، ثم دار النشر، ثم الطبعة، ثم الجزء، ثم الصفحة، فإذا ذكرته للمرة الثانية، اقتصرت على ذكر اسم الكتاب مختصرا مع مؤلفه فقط.

٤- أحرص قدر الإمكان، على ترتيب و تنظيم مادة البحث، وسهولة العبارة، ودقة المصطلحات.

٥- أترك شرح الألفاظ الغريبة، والعبارات الدقيقة، التي تحتاج إلى بيان و توضيح، إلى الهامش.

٦- قد أتناول المسألة أحيانا، بشيء من البسط و الإسهاب، وذلك بالرجوع إلى كتب المؤلف المطولة.

٧- أحرص قدر الإمكان، على عزو الأقوال إلى أصحابها، وهذا من بركة العلم.

٨- إذا كانت الترجمة تحتوي على فائدة علمية، فإني أحرص على ذكرها، كما هو الشأن في ترجمة قتادةابن دعامة السدوسي.

٩- إذا ذكرت كلمة "الحافظ" مبهمة: فإني أقصد بذلك الحافظ ابن رجب—رحمه الله -.

١٠- جعلت فهارس عامة، فهرسا للآيات الكريمات، مرتبة وفق ترتيب المصحف، وفهرسا للأحاديث النبوية، وفهرسا للآثار، وفهرسا للأعلام، مرتبة على الحروف الهجائية، ، وفهرسا للمصادر و المراجع، وأخيراً فهرسا للموضوعات.

الخطة الإجمالية للبحث:

كانت على النحو الآتي:

المقدّمة:

الفصل الأول: حياة ابن رجب وآثاره العلمية، وقسمته إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: العصر الذي عاش فيه ابن رجب الحنبلي، وجعلته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الحالة السياسية.

المطلب الثاني: الحالة الإجتماعية.

المطلب الثالث: الحالة العلمية.

المبحث الثاني: حياة ابن رجب الشخصية، وجعلته ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه و نسبه.

المطلب الثاني: مولده.

المطلب الثالث: أسرته.

المطلب الرابع: أخلاقه وصفاته.

المطلب الخامس: ابن رجب والتصوف.

المطلب السادس: وفاته.

المبحث الثالث: حياته العلمية، وقسمته سبعة مطالب:

المطلب الأول: طلبه للعلم.

المطلب الثاني: رحلاته في طلب العلم.

المطلب الثالث: شيوخه.

المطلب الرابع: تدريسه.

المطلب الخامس: تلاميذه.

المطلب السادس: ثقافته ومؤلفاته.

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه.

المطلب الثامن: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث الرابع: كتاب جامع العلوم و الحكم، وجعلته أربعة مطالب:

المطلب الأول: أصل الكتاب وأهميته.

المطلب الثاني: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته للإمام ابن رجب.

المطلب الثالث: سبب تأليف الكتاب.

المطلب الرابع: طبعات الكتاب والجهود المبذولة حوله.

الفصل الثاني: **منهجية فقه الحديث عند ابن رجب، ويشتمل على ثلاثة مباحث**:

المبحث الأول: مقدمة حول فقه الحديث، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأوّل: تعريف الفقه.

المطلب الثاني: تعريف الحديث.

المطلب الثالث: الفرق بين الحديث والخبر والأثر.

المطلب الرابع: تعريف فقه الحديث.

المطلب الخامس: موضوع فقه الحديث وأهميته.

المطلب السادس: حدّ الفقيه والمحدّث والحافظ والمُسند ومن هو الفقيه المحدث والمحدث الفقيه؟

المطلب السابع: ذكرت فيه عيّنة ممّن عُرف من الأئمة بالرسوخ في هذا الفن.

الفرع الثاني: صعوبة علم العلل وأهميته.

الفرع الثالث: الطريق إلى معرفة علم العلل.

الفرع الرابع: كلام ابن رجب في العلل الواقع في الكتاب.

المطلب الخامس: تكلّمت فيه عن الإعتبار والمتابعات والشواهد عند ابن رجب، وجعلته خمسة فروع:

الفرع الأوّل: عرّفت فيه الإعتبار.

الفرع الثاني: تعريف المتابعات.

الفرع الثالث: تعريف الشاهد.

الفرع الرابع: الفروق بين الإعتبار والمتابعات والشواهد.

الفرع الخامس: تكلّمت فيه عن ممارسة ابن رجب لهذا النوع من علوم الحديث الواقع في الكتاب.

المطلب السادس: تكلّمت فيه عن السند المعنعن عند ابن رجب، وجعلته ثلاثة فروع:

الفرع الأول: تعريف السند المعنعن.

الفرع الثاني: أقوال العلماء في السند المعنعن.

الفرع الثالث: مذهب الحافظ ابن رجب في السند المعنعن.

المطلب السابع: المزيد في متصل الأسانيد الواقع في الكتاب، وجعلته ثلاثة فروع أيضاً:

الفرع الأول: تعريف المزيد في متصل الأسانيد.

الفرع الثاني: ذكر ما له صلة بهذا النوع من علوم الحديث.

الفرع الثالث: كلام ابن رجب على هذا النوع من علوم الحديث الواقع في الكتاب.

المطلب الثامن: الإدراج في الحديث الواقع في الكتاب، وجعلته ثلاثة فروع:

الفرع الأوّل:تعريف الإدراج.

الفرع الثاني: ما يعرف به الإدراج.

الفرع الثالث: ما وقع لابن رجب من الكلام على هذا النوع من علوم الحديث في الكتاب.

المطلب التاسع: إحاطة ابن رجب بأحوال الرجال، وفيه فرعان:

الفرع الأوّل: كلام ابن رجب في الرواة جرحا وتعديلا.

الفرع الثاني: معرفته بثبوت السماع من عدمه.

المطلب العاشر: مبحث الجهالة الواقع في الكتاب.

الفرع الأول: الجهالة وأسباها.

الفرع الثاني: التعريف ببعض المصطلحات في هذا الباب.

الفرع الثالث: ما وقع في الكتاب من وصف لبعض الرواة بالجهالة.

المبحث الثالث: الدراسة الفقهية عند ابن رجب في كتابه «**جامع العلوم والحكم**»، وفيه تمهيد وعشرة مطالب:

المطلب الأول: يذكر سبب ورود الحديث إن وجد.

المطلب الثاني: شرح الحديث بالقرآن.

المطلب الثالث: شرح الحديث بالحديث.

المطلب الرابع: شرح الحديث بالآثار.

المطلب الخامس: نقله لفتاوى الصحابة والتابعين.

المطلب السادس: إحاطة ابن رجب بعلم التفسير.

المطلب السابع: عناية ابن رجب بغريب الحديث.

المطلب الثامن: جمعه بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

المطلب التاسع: عناية ابن رجب بجوانب الإفتراق بين أهل السنة وبين غيرهم من أهل الأهواء.

المطلب العاشر: مسائل أصول الفقه الموجودة في الكتاب.

الخاتمة: عبارة عن جملة من النتائج والتوصيات.

الفهارس وتشتمل على:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس الأثار.

٤- فهرس الأشعار

٥- فهرس الأعلام.

٦- فهرس المصادر والمراجع.

٧- فهرس الموضوعات.

قائمة الرموز والإصطلاحات[1]:

١- فيما يتعلّق بالتوثيق:

- **أ**: أستاذ.
- **د**: دكتور.
- **عت**: اعتناء.
- **تح**: تحقيق.
- **تخ**: تخريج.
- **تع**: تعليق.
- **تق**: تقديم.
- **در**: دراسة.
- **شر**: شرح.
- **إش**: إشراف.
- **رج**: راجعه.
- **طب**: طبعه.
- **صح**: صححه.
- **ج**: الجزء.
- **ص**: الصفحة.

- **ط**: الطبعة.
- **ت**: توفي.
- **ض**: ضبط.
- **تو**: توثيق.

٢- فيما يتعلق بتراجم الرواة:

سلكت في ذلك اصطلاح الحافظ ابن حجر – رحمه الله – في كتابه: «**تقريب التهذيب**».

- خ: البخاري في صحيحه.
- **خت**: البخاري معلقا.
- **بخ**: البخاري في الأدب المفرد.
- **عخ**: البخاري في خلق أفعال العباد.
- **م**: مسلم.
- **د**: أبو داود.
- **مد**: أبو داود في المراسيل.
- **ت**: الترمذي.
- **س**: النسائي.
- **ق**: ابن ماجه.
- ع: أصحاب الكتب الستة.
- **٤** : السنن الأربعة.
- **تمييز**: لمن ليست له رواية في الكتب المذكورة.

كما أنّي مشيت على اصطلاحه في المراد بالطبقة.

الطبقة الأولى: الصحابة.

الطبقة الثانية: كبار التابعين.

الطبقة الثالثة: الوسطى من التابعين.

الطبقة الرابعة: طبقة تليها، جلُّ رواياهم عن كبار التابعين.

الطبقة الخامسة: الطبقة الصغرى منهم.

الطبقة السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحدٍ من الصحابة.

الطبقة السابعة: كبار أتباع التابعين.

الطبقة الثامنة: الوسطى منهم.

الطبقة التاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين.

الطبقة العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين.

الطبقة الحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك.

الطبقة الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي.

وأمّا من حيث سنُّ الوفاة:

فإن كان المترجم له من الطبقة الأولى والثانية: فهم قبل المائة.

وإن كان من الثالثة إلى الثامنة: فهم بعد المائة.

وإن كان من التاسعة إلى آخر الطبقات: فهم بعد المائتين.

الفصل الأول

المبحث الأول

تمهيد:

إن الباحث عن كل شخصية من الشخصيات، لا سيما إذا كانت تلك الشخصية من الأهمية بمكان في الحياة العلمية، أن يدرس الظروف المحيطة بها، والبيئة التي عاشت فيها، حتى يتمكن من الوقوف على العوامل والمؤثرات التي أدت إلى ظهور تلك الشخصية ونبوغها، وذلك أن الشخص عادة يتأثر بالأحوال المحيطة به، كما يتأثر بالبيئة التي يترعرع فيها، وبمن حوله من شيوخه ومعلميهن كما يؤثر هو في تلاميذه و طلابه، وللظروف السياسية و الإجتماعية و العلمية وغيرها أثر كبير في تكييف اتجاه العالم و منهجه الذي يسلكه، من أجل ذلك كان لا بد و نحن ندرس شخصية الحافظ ابن رجب –رحمه الله تعالى– من أن نعطي لمحة موجزة عن العصر الذي عاش فيه من النواحي التالية:

١- الناحية السياسية.

٢- الناحية الإجتماعية.

٣- الناحية العلمية[١].

١- ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف، د: عبد الله بن سليمان الغفيلي، تق: صالح الفوزان و حماد الأنصاري، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المسير، (ط١/١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، (ص/٣١).

المطلب الأول

الحالة السياسية.

لقد حصل في العالم الإسلامي قبيل مولد ابن رجب – رحمه الله تعالى – أمران عظيمان تحطمت على إثرهما دولة الإسلام و زالت معالمها وكان لها أكبر الأثر في تنبيه المسلمين من رقدهم وغفلتهم، وهذان الأمران هما:

١- استيلاء التتار الذين جاءوا من شمال الصين إلى بغداد، وقتلهم للخليفة و العلماء، قال الحافظ ابن كثير[١]:« في هذه السنة[٢] عم البلاء وعظم العزاء بجنكزخان المسمى بتموجين، لعنه الله تعالى، و بمن معه من التتار، قبحهم الله أجمعين، واستفحل أمرهم وامتد إفسادهم من أقصى بلاد الصين إلى أن وصلوا إلى بلاد العراق وما حولها حتى انتهوا إلى إربل وأعمالها فملكوا في سنة واحدة وهي هذه السنة سائر الممالك إلا العراق والجزيرة والشام ومصر، وقهروا جميع الطوائف التي بتلك النواحي، الخوارزمية والقفجاق والكرج واللان والخزر وغيرهم وقتلوا في هذه السنة من طوائف المسلمين وغيرهم في بلدان متعددة كبار وصغار مالا يحد ولا يوصف وبالجملة فلم يدخلوا بلدا إلا قتلوا جميع من فيه من المقاتلة والرجال وكثيرا من النساء والأطفال وأتلفوا ما فيه بالنهب إن احتاجوا إليه وبالحريق إن لم يحتاجوا إليه، حتى أنهم كانوا يجمعون الحرير الكثير الذي يعجزون عن حمله فيطلقون فيه النار وهم ينظرون إليه ويخربون المنازل وما عجزوا عن تخريبه يحرقوه، وأكثر ما يحرقون المساجد والجوامع، لعنهم الله

١- الحافظ الكبير عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع البصري ثم الدمشقي الفقيه الشافعي ولد سنة (٧٠٠هـ) اشتهر بالضبط والتحرير وانتهت إليه رياسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير، ذكره الذهبي في معجمه المختص: فقال الإمام المحدث المفتي البارع من مصنفاته التاريخ المسمى بالبداية والنهاية والتفسير وكتاب في جمع المسانيد العشرة واختصر تهذيب الكمال وأضاف إليه ما تأخر في الميزان سماه التكميل وطبقات الشافعية وله سيرة صغيرة وشرع في أحكام كثيرة حافلة كتب منها مجلدات إلى الحج وشرح قطعة من البخاري وغير ذلك. ت: سنة (٧٤٧هـ) انظر: شذرات الذهب (ج٨/ص/٣٩٧).

٢- أي سنة: (٦١٧هـ).

تعالى، وكانوا يأخذون الأسارى من المسلمين، فيقاتلون بهم، ويحاصرون بهم، وإن لم ينصحوا في القتال قتلوهم، وقد بسط ابن الأثير في كامله[١] خبرهم في هذه السنة بسطا حسنا مفصلا، وقدم على ذلك كلاما هائلا في تعظيم هذا الخطب العجيب، قال: فنقول: هذا فصل يتضمن ذكر الحادثة العظمى والمصيبة الكبرى، التي عقمت الليالي والأيام عن مثلها، عمت الخلائق،

وخصت المسلمين، فلو قال قائل: إن العالم منذ خلق الله آدم والى الآن، لم يبتلوا بمثلها. لكان صادقا، فإن التواريخ لم تتضمن ما يقاربها ولا يدانيها، ومن أعظم ما يذكرون من الحوادث ما فعل بختنصر ببني إسرائيل من القتل وتخريب بيت المقدس، وما البيت المقدس بالنسبة إلى ما خرب هؤلاء الملاعين من البلاد، التي كل مدينة منها أضعاف البيت المقدس؟!، وما بنو إسرائيل بالنسبة إلى من قتلوا؟ فإن أهل مدينة واحدة ممن قتلوا أكثر من بني إسرائيل، ولعل الخلق لا يرون مثل هذه الحادثة إلى أن ينقرض العالم وتفنى الدنيا إلا يأجوج ومأجوج، وأما الدجال فإنه يبقى على من اتبعه ويهلك من خالفه، وهؤلاء لم يبقوا على أحد، بل قتلوا الرجال والنساء والأطفال، وشقوا بطون الحوامل، وقتلوا الأجنة، فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، لهذه الحادثة التي استطار شررها وعم ضررها وسارت في البلاد كالسحاب استدبرته الريح[٢]».

٢- الحروب الصليبية التي استمرت نحو قرنين من الزمن من سنة ٤٩٠هـ-٦٩٠هـ وراح ضحيتها أعداد هائلة من الأرواح[٣].

يقول ابن الأثير[٤] واصفا أحداث ذلك العصر: « ولقد بلي الإسلام والمسلمون في هذه المدة بمصائب لم يبتل بها أحد من الأمم، منها ظهور هؤلاء التتر، قبحهم الله، أقبلوا من المشرق، ففعلوا الأفعال التي يستعظمها كل من سمع بها...ومنها خروج الفرنج، لعنهم الله، من المغرب إلى الشام، وقصدهم ديار مصر، وملكهم ثغر دمياط منها، وأشرفت ديار مصر والشام وغيرها

١- الكامل في التاريخ، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٤(١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م) (ج١٠ص/٣٩٩).

٢- البداية والنهاية، تح: د: عبد الله بن عبد المحسن التركي، المملكة العربية السعودية، دار هجر، ط١(١٤١٩هـ – ١٩٩٨م) (ج١٧ص/٨٨).

٣- ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف، د: عبد الله بن سليمان الغفيلي، (ص/٣٢).

٤- الشيخ الإمام العلامة المحدث الأديب النَّسَّابة، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الجزري الشيباني، ابن الشيخ الأثير أبي الكرم مصنف "التاريخ الكبير" الملقب بـ " الكامل" ومصنف كتاب " معرفة الصحابة". ت: سنة ٦٣٠ه. انظر "سير أعلام النبلاء" (ج٢٢ص/٣٥٣).

على أن يملكوها لولا لطف الله تعالى ونصره عليهم»[١].

هذه الحوادث غيرت مجرى التاريخ، وأيقظت العالم الإسلامي من سباته العميق.

وهذه الحوادث وإن كانت سابقة من حيث الزمن على ميلاد ابن رجب -رحمه الله تعالى- إلا أنها تركت أثرا كبيرا في نفسه، فالصراعات المذهبية العنيفة بين أهل السنة و الرافضة من جهة، وما صنعه النصارى واليهود والرافضة من إعانة للتتار للقضاء على الإسلام وأهله من جهة أخرى، كان لها أثرها في تكوين الشخصية العلمية والإجتماعية للإمام ابن رجب.

وعاش ابن رجب -رحمه الله تعالى- خلال القرن الثامن الهجري، وهو القرن الذي كان يحكم فيه المماليك، الذين قامت دولتهم على أنقاض الدولة الأيوبية، الذين كانت دولتهم من أعظم مراكز القوى في العالم الإسلامي، بسبب قدرتها على إيقاف التقدم المغولي الذي قضى على الخلافة الإسلامية ببغداد[٢].

المطلب الثاني

الحالة الاجتماعية

إن طبيعة الجو السياسي الذي ساد قبل و أثناء حياة ابن رجب رحمه الله تعالى، فرض نمطا اجتماعيا غير مستقر، وتتضح الحالة الاجتماعية في هذه الحقبة من الزمن بأمرين اثنين:

١- فئات الناس وأوضاعها الاجتماعية:

كان المجتمع في هذا العصر يتكون من طبقات ثلاث، لها وزنها وتأثيرها، فهناك طبقة الحكام وهي الطبقة التي لها سلطان القوة والنفوذ، وكانت على أصول وجنسيات متعددة، والطبقة الثانية: طبقة العلماء، وهذه الطبقة تستمد قوتها من الدين نفسه، والطبقة الثالثة: طبقة عامة

١- الكامل في التاريخ، (ج١٠ص/٤٠٠).

٢- ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف، د: عبد الله بن سليمان الغفيلي، (ص/٣٧).

الناس من زراع وتجار وصناع، وهذه الطبقة كانت مغلوبة على أمرها، يعيشون في الفقر، وكانت **الحالة الاقتصادية** من أسوأ ما يكون حيث مرت على البلاد الإسلامية في تلك الأيام نوبات من القحط و المجاعة[١].

٢- الأوبئة والأمراض التي بلي بها المجتمع: من ذلك الطاعون الذي وقع سنة ٧٤٩هـ، وما أصاب الناس في تلك السنة من فاقة منقطعة النظير، يقول الحافظ ابن كثير-رحمه الله- في وصفه:« وتواترت الأخبار بوقوع الوباء في أطراف البلاد، فذكر عن بلاد القرم أمر هائل وموتان فيهم كثير، ثم ذكر أنه انتقل إلى بلاد الفرنج، حتى قيل إن أهل قبرص مات أكثرهم أو يقارب ذلك، وكذلك وقع بغزة أمر عظيم، وقد جاءت مطالعة نائب غزة إلى نائب دمشق أنه مات من يوم عاشوراء إلى مثله من شهر صفر نحو من بضعة عشر ألفا[٢].»اهـ.

المطلب الثالث

الحالة العلمية

على عكس الحالة السياسية والاجتماعية، فقد كان هذا القرن من القرون الذهبية من الناحية العلمية، ويرجع هذا النشاط في الحركة العلمية إلى عدة عوامل:

١- توافد العلماء على مصر والشام، حيث أن كثيرا منهم قصد هذه البلاد، فرارا من الزحف التتري المغولي.

٢- تعظيم السلاطين والأمراء للعلم و العلماء.

٣- شعور العلماء بواجبهم وتنافسهم في أدائه، وكان ذلك نتيجة لما فعله التتار ببغداد من إبادتهم للعلماء وكتبهم، فرأى العلماء في مصر والشام أنهم أمام مسؤولية عظيمة تقتضي منهم

١- المصدر السابق، (ص/٤٣).

٢- البداية والنهاية،(ج١٨ص/٥٠٢).

القيام بواجبهم في نشر الدين وتجديد معالمه.

هذه الأسباب أدت إلى حركة علمية نشطة، فانتشرت المدارس العلمية، وملئت المساجد بحلقات العلم، وكانت تدرس في هذه المدارس والمساجد مختلف أنواع العلوم، في مقدمتها

التفسير والفقه والحديث و النحو والصرف، وغير ذلك من علوم الدين واللغة، وقد تخرج من هذه المراكز علماء أجلاء، أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية المتوفى سنة(٧٢٨هـ) ومؤرخ الإسلام شمس الدين الذهبي المتوفى سنة(٧٤٨هـ) وابن قيم الجوزية المتوفى سنة(٧٥١هـ) والحافظ عماد الدين بن كثير الدمشقي المتوفى سنة(٧٧٤هـ) وغيرهم ممن أثروا التراث الإسلامي بكثير من مؤلفاتهم وعلومهم، إلا أنه في المقابل قد استولت في هذا العصر عدة أوهام، وراجت فيه جملة معتقدات تخالف مذهب السلف، فالصوفية مثلا قد انتشرت بطرقها، وكذلك المعطلة من جهمية ومعتزلة و أشاعرة، وأيضا الرافضة أحفاد ابن سبأ اليهودي، وقد عاش الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى في غمرة هذه الأحدث السياسية والاجتماعية والعلمية، وكان لكل ذلك أثره المباشر في تكوين شخصيته حيث نجده بعيدا عن التقلبات السياسية الكثيرة، منصرفا إلى تلقي العلوم ومجالسة العلماء ومن ثم التدريس والتأليف.

وكان **للحياة الثقافية** المزدهرة في دمشق[١] أثرها في توجه الحافظ ابن رجب إلى الاهتمام بعلوم الشريعة والعناية بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم[٢].

١- نسأل الله ﷻ أن يحقن دماء أهلها.

٢- ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف، د: عبد الله بن سليمان الغفيلي، (ص/٤٧).

المبحث الثاني

المطلب الأول

اسمه ونسبه

هو الإمام الحافظ زين الدين[١] أبو الفرج[٢] عبد الرحمن ابن الشيخ الإمام المقرئ المحدث شهاب الدين أحمد ابن الشيخ الإمام المحدث أبي أحمد رجب عبد الرحمن بن الحسن بن محمد بن أبي البركات مسعود السلامي البغدادي ثم الدمشقي الحنبلي، المشهور بابن رجب[٣] الحنبلي[٤].

المطلب الثاني

مولده

ولد ابن رجب في بغداد سنة ٧٣٦هـ، وهذا ما ذكرته أغلب مصادر ترجمته.

وذكر الحافظ ابن حجر[٥] في الدرر الكامنة[٦] أنه ولد سنة ٧٠٦هـ.

١- هو لقبه المشهور به.

٢- كنيته المشهور بها.

٣- و رجب هو اسم جده عبد الرحمن، وقيل له رجب لأنه ولد في شهر رجب و نسب إليه الحفيد، وقد كان هناك من يسمى بابن رجب غيره ومنهم:

أ- والده شهاب الدين ابن رجب ويقال له ابن رجب المقرئ.

ب- أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن رجب الطوخي الشافعي يعرف بابن رجب.

٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، بيروت، دار الجيل،١٤١٤ه-١٩٩٣م، ج٢ص٣٢١. إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني، تح: د.حسن حبشي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م) ج١ص٤٦٠، الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرفة، الشريف محمد بن جعفر الكتاني، لبنان، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ط٥(١٤١٤هـ-١٩٩٣م) (ص/١٤٧).

٥- قال تلميذه ابن تغري بردي في كتابه:"الدليل الشافي على المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي"ج١ص٦٤:«أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني قاضي القضاة[أ]، حافظ عصره، شهاب الدين أبو الفضل بن الشيخ نور الدين، المعروف بابن حجر. سألته عن مولده قال: في ثاني عشرين شعبان سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، ومات في ذي الحجة سنة اثنين وخمسين وثمانمائة و لم يخلف بعده مثله».

٦- (ج٢ص/٣٢١)، برقم (٢٢٧٦).

أ- روى البخاري برقم (٦٢٠٥)،باب: أبغض الأسماء إلى الله، عن أبي هريرةﷺ قال:قال رسول اللهﷺ«أخنى الأسماء يوم القيامة عند الله رجل تسمى ملك الأملاك » ومعنى: أخنى أي: أذل وأوضع. وقاضي القضاة هو في معنى ملك الأملاك، قال الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في " شرح كتاب التوحيد" (ص/٤٧٢) «فقاضي القضاة لفظ حقيقة معناه الذي يقضي بين القضاة، وهذا إنما هو لله جل جلاله هو الذي يقضي بين العباد، بين القضاة وبين العبيد، فهو قاضي القضاة على الحقيقة سبحانه وتعالى».

والصواب هو القول الأول لأمرين اثنين:

أ- ما ذكره ابن العماد[١] في شذرات الذهب قال: « قدم من بغداد مع والده إلى دمشق وهو صغير سنة ٧٤٤هـ[٢]». فيكون سنه وقتئذ ثماني سنوات.

ب-أن الحافظ ابن حجر نفسه ذكر في كتابه "إنباء الغمر" أنه ولد سنة ٧٣٦هـ[٣].

ولعل سبب اختلاف التاريخين يعود إلى أن ناسخ الدرر أسقط كلمة «الثلاثين» لأنه ليس من منهج ابن حجر أن يذكر تاريخين متغايرين لولادة علم من الأعلام دون أن يذكر سببا لذلك، ومما يدل على صحة مافي كتاب "إنباء الغمر" أن الحافظ ابن حجر ذكر فيه ولادته بالحروف، وفي كتابه "الدرر الكامنة" ذكر ولادته بالأرقام، وما كتب بالأرقام عرضة للسهو والسقط من النساخ بخلاف الكتابة بالحروف فالتصحيف فيها بعيد[٤].

المطلب الثالث

أسرته

لم تتوسع المراجع والمصادر-على كثرتها- في التعريف بأسرة ابن رجب، وما ذكر في ثنايا هذه المراجع نثار لا يزيد على أسطر قليلة، ألقت بعض الضوء على حياة جده أبي أحمد، وحياة والده أبي العباس شهاب الدين أحمد.

أما الجد عبد الرحمن المكنى بأبي أحمد، والملقب برجب، فقد قال عنه حفيده في طبقاته:« قرئ على جدي أبي أحمد -رجب بن الحسن- غير مرة ببغداد- وأنا حاضر- في الثالثة، والرابعة، والخامسة: أخبركم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إبراهيم البزاز، سنة ست وثمانين

١- هو عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (١٠٣٢-١٠٨٩هـ): مؤرخ، فقيه، عالم بالأدب ولد في صالحية دمشق، وأقام في القاهرة مدة طويلة، ومات بمكة حاجا.له "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"و "شرح متن المنتهى في فقه الحنابلة". «الأعلام للزركلي» (ج٣ص/٢٩٠).

٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، تح: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ط. الأولى، (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) (ج٨ص/٥٧٩).

٣- إنباء الغمر بأبناء العمر، (ج١ص/٤٦٠).

٤- ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف، (ص/٦١).

وست مئة، أخبرنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر القطيعي، أخبرنا أبو الوقت عبد الأول بن عيسى، أخبرنا أبو الحسن الداودي، أخبرنا أبو محمد السرخسي، أخبرنا أبو عبد الله الفربري، حدثنا البخاري، حدثنا المكي بن إبراهيم، حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة بن الأكوع، قال:سمعت النبيﷺ يقول: ﴿مَنْ يَقُلْ عَلَيّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِن النّارِ﴾[١]»[٢].

وهذا الخبر يكشف عن مكانة جده أبي أحمد وأنه مهتم بالحديث ويقرأ عليه الناس(٣).

وأما أبوه فهو أبو العباس شهاب الدين، قال عنه الحافظ ابن حجر: « أحمد بن رجب بن حسن بن محمد بن مسعود البغدادي نزيل دمشق، والد الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن رجب، ولد ببغداد(٤) ونشأ بها، وقرأ بالراويات وسمع من مشايخها، ورحل إلى دمشق بأولاده فأسمعهم بها وبالحجاز والقدس، وجلس للإقراء بدمشق وانتفع به، وكان ذا خير ودين وعفاف، ومات في هذه السنة(٥) أو التي قبلها(٦)».

ولا شك أن نشأة ابن رجب في مثل هذه الأسرة، قد هيأ له مناخا مناسبا لطلب العلم والجد في تحصيله(٧).

المطلب الرابع

أخلاقه وصفاته

إن الحافظ ابن رجب- رحمه الله تعالى- كسائر إخوانه من علماء السلف، الذين كانوا يحرصون على التحلي بالأخلاق الفاضلة، والإبتعاد عن مساوئ الأخلاق، وذميم الصفات والفعال.

١- رواه البخاري، باب إثم من كذب على النبي ﷺ، كتاب العلم، برقم:(١٠٩)، (ج١ص/٥٥).

٢- الذيل على طبقات الحنابلة، تح:د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة العبيكان، ط. الأولى، (١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م)، (ج٣ص/٤٥٨-٤٥٩).

٣- الشيخ مشهور حسن آل سلمان في تحقيقه لكتاب الحافظ ابن رجب" تقرير القواعد و تحرير الفوائد" (ج١ص/٤٣).

٤- سنة (٧٠٦هـ).

٥- أي سنة (٧٧٤هـ).

٦- إنباء الغمر بأبناء العمر،(ج١ص/٣٧).

٧- ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف، (ص/٦٦).

وكان-رحمه الله تعالى- زاهدا ورعا تقيا، متعففا، تعرضت له الدنيا بمفاتنها مرات عديدة فرفضها ولم يقبلها، واكتفى منها بما يصلح حاله ويسد رمقه، وكان حافظا لكتاب الله تعالى، وعالم بما أثر عن الرسول ﷺ وعن الصحابة والتابعين، وذو بصر تام بمذهب الإمام أحمد - رحمه الله تعالى- وهو من أئمة الحديث و حفاظه، واسع المعرفة بمتونه وأسانيده وأحوال

رجاله، وهو ذو أفق واسع، لا يتعصب لمذهب، شديد الإتباع للكتاب و السنة وما كان عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من الأئمة الأربعة وغيرهم.

قال الحافظ ابن حجر: « وكان صاحب عبادة و تهجد...قال ابن حجي[1]: أتقن الفن وصار أعرف أهل عصره بالعلل وتتبع الطرق، وكان لا يخالط أحدا ولا يتردد إلى أحد[2]».

وقال ابن العماد:« وكانت مجالس تذكيره للقلوب صارعة، وللناس عامة مباركة نافعة، اجتمعت الفرق عليه، ومالت القلوب بالمحبة إليه[3]».

المطلب الخامس

ابن رجب و التصوف

إن مما امتازت به كتب ابن رجب –رحمه الله تعالى- كثرة نقوله عن السابقين وخصوصا من اشتهر بالتصوف، وليس معنى هذا أن ابن رجب كان صوفيا أو راض عن مذهب الصوفية كما ظنه بعضهم، لأنه –رحمه الله تعالى- عنده من العقيدة السليمة الصافية –عقيدة أهل السنة والجماعة المستمدة من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ – مع السلوك الحسن، ما عصمه من الوقوع في شطحات القوم التي وصلوا فيها إلى حد الشرك والحلول، وحسبك أنه من تلاميذ العلامة ابن قيم الجوزية أبرز تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمهما الله تعالى-.

إضافة إلى ذلك أنه انتقد القوم، ورد عليهم في عدة مسائل، بل ذكر بعض بدعهم وبين ما هم

---

١ –شهاب الدين أحمد بن علاء الدين حجي بن موسى بن أحمد بن سعيد الدمشقي الشافعي الحافظ، مؤرخ الإسلام، له عدة مصنفات منها: شرح المحرر لابن عبد الهادي، ت: سنة٨١٦هـ. شذرات الذهب (ج٩ص/١٧٣).

٢ – إنباء الغمر بأبناء العمر، (ج١ص/٤٦٠-٤٦١).

٣ – شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (ج٨ص/٥٧٩).

عليه من الإنحراف والبعد عن الحق والهدى[1]، من ذلك –على سبيل المثال لا الحصر- قوله: « وأما من زعم أن القلوب تصل في الدنيا إلى رؤية الله عيانا كما تراه الأبصار في الآخرة -كما يزعم ذلك من يزعمه من الصوفية- فهو زعم باطل... فإن هؤلاء الصوفية يزعمون أن رؤية القلب تصير حالا ومقاما دائما أو غالبا لهم، ومن هنا ينشأ تفضيل الأولياء على الأنبياء، ويتفرع على ذلك أنواع من الضلالات والمحالات والجهالات، والله يهدي من يشاء إلى صراط

مستقيم[٢]». وقوله: في معرض شرحه لحديث أبي هريرة ﷺ:" أن فقراء المهاجرين أتوا رسول الله ﷺ فقالوا ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم..." وفي آخره:" قال أبو صالح: فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا: سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا ففعلوا مثله فقال رسول الله ﷺ:"ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء"[٣] قال:« ومن زعم من الصوفية: إنه أراد أن الفقر فضل الله، فقد أخطأ، وقال ما لا يعلم»[٤].

وإنما نقل من أقوالهم ما كان موافقا للحق، وهذا مسلك الموفقين من العلماء، أن الحق ضالتهم أينما وجدوه فهم أحق به، ومع هذا فقد يوجد في كلام الحافظ ابن رجب-رحمه الله- أو في بعض ما ينقله ما لا يسلم من الهفوات التي وقع فيها أولئك القوم، وهذا لا يقدح في علمه وفضله، لأنه كما يقال:" لكل جواد كبوة "[٥]، قال الإمام الذهبي[٦]: « ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يغفر له زلـــله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم لا نقتدي به في بدعته

١- " منهج الحافظ ابن رجب الحنبلي في العقيدة "، علي بن عبد العزيز الشبل، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العاصمة، ط. الأولى ١٤٢١هـــ-٢٠٠١م. " ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف "، (مع تصرف يسير) (ص/٧٠).

٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن رجب الحنبلي، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١/١٤١٧هـــ-١٩٩٦م، ج١ص(٢١٤-٢١٥).

٣- رواه مسلم، كتاب المساجد، باب استحباب الذكر بعد الصلاة، برقم:(٥٩٥)، (ص/٢٣٧).

٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، (ج٧ص٤٠٧).

٥- " جمهرة الأمثال ": أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط. الأولى ١٤٠٨هـــ-١٩٨٨م. (ج١ص/٢٤٩).

٦- محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني الأصل، الفارقي ثم الدمشقي، الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي ولد في ثالث ربيع الآخر سنة ٦٧٣، مهر في فن الحديث وجمع فيه المجاميع المفيدة الكثيرة، حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفا، وجمع تاريخ الإسلام فأربى فيه على من تقدم بتحرير أخبارالمحدثين خصوصا، وسير النبلاء، وملخص التاريخ قدر نصفه، وطبقات الحفاظ، وطبقات القراء والإشارة وغير ذلك، واختصر السنن الكبير للبيهقي فهذبه وأجاد فيه، وله الميزان في نقد الرجال أجاد فيه أيضا، واختصر تهذيب الكمال لشيخه المزي، ورغب الناس في تواليفه ورحلوا إليه بسببها، مات في ليلة الثالث من ذي القعدة سنة (٧٤٨هـــ). انظر: " الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة" (ج٣ص/٣٣٦-٣٣٧).

وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك[١]».

المطلب السادس

وفاته

اتفقت مصادر الترجمة على أن وفاة الحافظ ابن رجب-رحمه الله- كانت سنة ٧٩٥هـــ، وقول ابن تغري بردي في «**المنهل الصافي**»[٢]أنّ وفاته كانت سنة خمس وسبعين وسبع مئة تصحيف ظاهر، و لم تتفق المصادر على تحديد يوم الوفاة وشهرها، فذكر ابن تغري بردي[٣] أن ذلك كان في شهر رجب، و قال ابن العماد:« توفي رحمه الله ليلة الإثنين رابع شهر رمضان بأرض الحميرية ببستان كان استأجره وصُلّي عليه من الغد، ودفن بالباب الصغير جوار قبر الشيخ الفقيه أبي الفرج عبد الواحد بن محمد الشيرازي ثم المقدسي الدمشقي المتوفى في ذي الحجة سنة ست وثمانين وأربعمائة»[٤].

١- سير أعلام النبلاء، تح: شعيب الأرناؤوط، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط. الثانية، (١٤٠٢هـــ-١٩٨٢م)، (ج٥ص/٢٧١).

٢- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن، تح: محمد محمد أمين، سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، ط. (١٩٨٤م)، (ج٧ص/١٦٤).

٣- المصدر السابق.

٤-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (ج٨ص/٥٨٠).

المبحث الثالث

حياة ابن رجب العلمية

المطلب الأول

طلبه للعلم[1]

تعلم مبادئ القراءة في الكتاتيب كغيره من أبناء عصره، ثم عكف على طلب العلم، فقرأ القرآن العظيم على أبيه و على جماعة من شيوخ عصره.

ثم أقبل على العلم وأجهد نفسه في تحصيله ورحل إليه مرارا، وقرأ الفقه والحديث وسائر العلوم على مشاهير علماء عصره.

وقد قيض الله لابن رجب عوامل كثيرة أسهمت في تكوين شخصيته العلمية الفذة منها: أسرته الكريمة التي توارثت العلم أبا عن جد، ومنها أن مدينة بغداد التي ولد فيها كانت عاصمة الخلافة الإسلامية، ومركز العلم والثقافة آنذاك.

هذه العوامل وجهت ابن رجب في مرحلة مبكرة نحو طلب العلم وقبل سن التمييز، فحضر مجالس العلماء، ولقد أشار هو إلى هذا فقال في أثناء ترجمة شيخه عبد الرحيم بن عبد الله الزريراتي: « ثم درس بالمجاهدية بعد موت صهره شافع المذكور قبله، و لم تطل بها مدته، وحضرت درسه وأنا إذ ذاك صغير لا أحققه جيدا[٢]».

١- مأخوذ من كتاب " ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف" لعبد الله بن سليمان الغفيلي.

٢- الذيل على طبقات الحنابلة، ط. محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، ط.(١٣٧٢هـ-١٩٥٢م)، (ج١ص/٤٣٦).

المطلب الثاني

رحلاته في طلب العلم

إن الرحلة في طلب الحديث سنة متبعة من لدن عهد الصحابةﷺ، وهي في عهد التابعين أوسع منها في عهد الصحابة حتى أصبحت سمة بارزة لكثير من العلماء حيث هاجروا طلبا في اللقاء بالمشاهير والإستفادة منهم.

والحافظ ابن رجب كان له النصيب الأكبر والحظ الأوفر من الرحلة في طلب الحديث، فقد كان والده يصطحبه معه في رحلاته العلمية ليسمع من كبار العلماء، فرحل معه من بغداد إلى دمشق، قال الحافظ ابن حجر: « قدم دمشق مع والده فسمع معه من محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الخباز، وإبراهيم بن داود العطار وغيرهما»[١].

وقد صرح ابن رجب بسماعه من بعض العلماء في دمشق فقال: « وقرأت سنن ابن ماجه بدمشق على الشيخ جمال الدين يوسف بن عبد الله بن محمد النابلسي الفقيه الفرضي بسماعه منه»[٢].

ثم رحل مع والده إلى مصر وسمع فيها على أكابر علمائها.

قال الحافظ ابن حجر: « وبمصر من أبي الفتح الميدومي وأبي الحرم القلانسي وغيرهما»[٣].

ثم رحل إلى نابلس ليلتقي بجماعة من أصحاب عبد الحافظ بن بدران[٤]، ثم إلى القدس فسمع الحافظ أبا سعيد العلائي إذ يقول:« قلت: وسمعت شيخنا الحافظ أبا سعيد العلائي ببيت المقدس يقول: رحمه الله شيخنا القاضي تقي الدين سليمان، سمعته يقول: لم أصل الفريضة قط

١- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، بيروت، دار الجيل،١٤١٤هـ-١٩٩٣م، (ج٢ص/٣٢١-٣٢٢).

٢- الذيل على طبقات الحنابلة، (ج٢ص/٣٤١).

٣- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، (ج٢ص/٣٢١-٣٢٢).

٤- الذيل على طبقات الحنابلة، (ج٢ص/٣٤١).

منفردا إلا مرتين، وكأني لم أصلهما قط »[١].

ثم عاد بعد ذلك مع والده إلى بغداد مسقط رأسه وذلك سنة ٧٤٨هـ[٢].

ومن بغداد يتوجه مع والده إلى الحج، وبمكة يسمع «**ثلاثيات البخاري**» من الشيخ أبي حفص عمر بن علي بن الخليل البغدادي[٣].

عاد بعد ذلك إلى دمشق حيث لزم شيخه ابن قيم الجوزية إلى أن مات سنة ٧٥١هـ، وفي ذلك يقول: « ولازمت مجالسه قبل موته أزيد من سنة، وسمعت عليه «**قصيدته النونية**» في السنّة وأشياء من تصانيفه وغيرها»[٤].

وفي سنة ٧٦٣هـ اتجه إلى الحج، وهناك التقى بالمشاهير من العلماء، ويبين هذا أثناء ترجمة شمس الدين محمد بن الشيخ أحمد السقا، فيقول: « وقد جمعت بينه[٥] وبين قاضي قضاة مصر الموفق، وابن جماعة بمنى عام ثلاث وستين وسبع مئة»[٦].

وبعد هذه الرحلة، الحافلة بالحركة و النشاط، استقر ابن رجب بدمشق، يدرس بمدارسها ويعقد المواعيد الوعظية، وظل يخرج الطلبة النجباء، والعلماء الأكفياء، ويصنف الكتب النافعة، والرسائل القيمة حتى وافاه أجله-رحمه الله تعالى-.

١- المصدر السابق، (ج٢ص/٣٦٥).

٢- المصدر السابق، (ج٢ص/٤٤١).

٣- المصدر السابق، (ج٢ص/٤٤٤).

٤- المصدر السابق، (ج٢ص/٤٤٨).

٥- يقصد الشيخ جمال الدين عمر بن إدريس الأنباري، وليس الشيخ شمس الدين محمد بن الشيخ أحمد السقا كما يتوهم من كلام صاحب كتاب" ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف".

٦- الذيل على طبقات الحنابلة، (ج٢ص/٣٤٧).

المطلب الثالث

شيوخه[1]

إنّ مما تدرك به مكانة الرجل، وتعرف به مترلته هو معرفة شيوخه وأساتذته الذين تلقى عنهم، وتأثر بهم، فإن للشيخ في نفس التلميذ من الأثر ما ليس لأحد غيره من الناس، ونحن إذا عرفنا شيوخ ابن رجب علمنا أنه تلقى علومه جميعا على أيدي كبار العلماء.

ولما كان المقام لا يتسع لذكر تراجم شيوخ ابن رجب، لأن هذا شيئ يطول، فقد رأيت أن الفائدة تتحقق بما يلي:

١- ذكر هؤلاء الشيوخ مرتبين على حروف المعجم، مع ذكر وفياتهم، إن وجد ذلك.

٢- بيان طريق التحمل سماعا أو إجازة وزمان ذلك ومكانه إن وجد.

٣- الإشارة إلى مراجع ترجمة كل شيخ.

وهذا ثَبَتٌ بأسماء شيوخه:

١- قاضي القضاة أبو العباس: أحمد بن الحسن بن عبد الله، المشهور بابن قاضي الجبل[2](٦٩٣هـ-٧٧١هـ) سماعا في دمشق.

٢- أبو العباس: أحمد بن سليمان الحنبلي، في بغداد قراءة عليه[3].

٣- شهاب الدين، أبو العباس: أحمد بن عبد الرحمن الحريري المقدسي الصالحي، (٦٦٣هـ-٧٥٨هـ) في دمشق سماعا[4].

٤- أحمد بن عبد الكريم البعلي، شهاب الدين (٦٩٦هـ-٧٧٧هـ) حدث ببلده وفي دمشق[5].

١- مأخوذ من مقدمة محقق كتاب"تقرير القواعد وتحرير الفوائد" للحافظ ابن رجب، (ص/٧٢ وما بعد).

٢- الذيل على طبقات الحنابلة،(ج٢/ص/٤٥٣).

٣- المصدر السابق، (ج١ص/٣٠١).

٤- المصدر السابق، (ج٢ص/٢٨٦).

٥- المصدر السابق، (ج٢ص/٣٦٥).

٥- عماد الدين، أبو العباس: أحمد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد ابن قدامة المقداسي(ت٧٥٤هـ) سمعه في دمشق[١].

٦- جمال الدين أبو العباس: أحمد بن علي بن محمد البابصري، البغدادي(٧٠٧هـ-٧٥٠هـ) سمعه في بغداد[٢].

٧- شهاب الدين: أحمد بن محمد الشيرازي المعروف بـ (زُغنُش) توفي سنة(٧٧١هـ) [٣].

٨- بشر بن إبراهيم بن محمود بن بشر البعلبكي، الحنبلي (٦٨١هـ-٧٦١هـ) سمعه في الشام[٤].

٩- صفي الدين، أبو عبد الله: الحسين بن بدران البصري البغدادي (٧١٢هـ-٧٤٩هـ) قرأ عليه في بغداد[٥].

١٠- صلاح الدين، أبو سعيد: خليل بن كيكلدي العلائي (٦٩٤هـ-٧٦١هـ) سمعه في القدس [٦].

١١- جمال الدين، أبو سليمان: داود بن إبراهيم العطار (هـ٦٦٥هـ-٧٥٢هـ) سمعه في دمشق[٧].

١٢- بنت الكمال: زينب بنت أحمد بن عبد الرحيم المقدسية (٦٤٦هـ-٧٤٠هـ) إجازة وهو في بغداد[٨].

١- المصدر السابق (ج٢ص/٤٣٩).

٢- المصدر السابق (ج٢ص/٤٤٥).

٣- شذرات الذهب (ج٨ص/٣٧٧).

٤- الذيل على طبقات الحنابلة، (ج٢ص/٢٠٠).

٥- المصدر السابق (ج٢ص/٤٤٣).

٦- الدرر الكامنة (ج٢ص/٩٠).

٧- المصدر نفسه، (ج٢ص/٩٥).

٨- الذيل على طبقات الحنابلة، (ج١ص/٥٣-٨٢-١٥٥).

١٣- نجم الدين، أبو المحامد: سليمان بن أحمد النهرماري البغدادي الفقيه (ت٧٤٨هـ) سمعه في بغداد[1].

١٤- عز الدين: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، قاضي المسلمين، (٦٩٤هـ-٧٦٧هـ) لقيه في مصر و مكة[2].

١٥- تاج الدين: عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجبة الواسطي، المقرئ (٦٧١هـ-٧٤٠هـ) في بغداد[3].

١٦- تقي الدين، أبو محمد: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن نصر بن فهد، المعروف بابن قيم الضيائية (٦٦٩هـ-٧٦١هـ) سمعه في دمشق[4].

١٧- صفي الدين، أبو الفضائل: عبد المؤمن بن عبد الحق بن عبد الله البغدادي الحنبلي (٦٥٨هـ- ٧٣٩هـ) إجازة في بغداد[5].

١٨- عز الدين، أبويعلى: حمزة بن موسى بن أحمد بن بدران المعروف: بابن شيخ السلامية (٧١٢هـ-٧٦٩هـ) سمعه في دمشق[6].

١٩- فخر الدين: عثمان بن يوسف بن أبي بكر النويري الفقيه، المالكي (٦٦٣هـ-٧٥٦هـ) سمعه في مكة سنة ٧٤٩هـ[7].

٢٠- علاء الدين، أبو الحسن علي بن الشيخ زين الدين بن عثمان ابن أسعد بن المُنَجّى (٦٧٣هـ-٧٦٣هـ) سمعه في دمشق[8].

١- الذيل على طبقات الحنابلة، (ج٢ص/٤٤١).

٢- المصدر نفسه (ج١ص/٨٥).

٣- المصدر نفسه (ج١ص/٤٤٤).

٤- المصدر نفسه (ج٢ص/٣٢١).

٥- المصدر نفسه (ج٢ص/٣٠٤).

٦- المصدر نفسه (ج٢ص/٤٤٣).

٧-الدرر الكامنة (ج٢ص/٤٥٣).

٨- الذيل على طبقات الحنابلة، (ج٢ص/٤٤٧).

٢١- أبو الربيع: علي بن عبد الصمد بن أحمد بن عبد القادر البغدادي، (٦٥٦هـ-٧٤٢هـ) سمعه ببغداد وهو في الخامسة[١].

٢٢- عمر بن حسن بن مزيد بن أميلة المراغي، الحلبي، ثم الدمشقي (٦٧٩هـ-٧٧٨هـ) سمعه في دمشق [٢].

٢٣- سراج الدين، أبو حفص: عمر بن علي بن موسى بن خليل البغدادي (٦٨٨هـ-٧٤٩هـ) سمعه في دمشق [٣].

٢٤- سراج الدين، أبو حفص: عمر بن علي بن عمر القزويني، محدث العراق (٦٨٣هـ-٧٥٠هـ) قراءة عليه في بغداد[٤].

٢٥- علم الدين، أبو محمد: القاسم بن محمد البرزالي، مؤرخ الشام (٦٦٥-٧٣٩هـ) إجازة من دمشق[٥].

٢٦- عز الدين، أبو عبد الله: محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (٦٦٣هـ-٧٤٨هـ) إجازة في دمشق[٦].

٢٧- أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن تمام بن حسان الصالحي (٦٥١هـ- ٧٤١هـ) إجازة من دمشق [٧].

٢٨- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن بركات الدمشقي الأنصاري العبادي من ولد عبادة بن الصامت ﷺ، المعروف بابن الخباز (٦٦٧هـ-٧٥٦هـ) سمعه في دمشق وأكثر عنه جدا[٨].

١- المصدر السابق (ج٢ص/٢٢١-٢٩٠-٤٤٥).

٢- المصدر نفسه (ج١ص/٩٨).

٣- المصدر نفسه (ج٢ص/٤٤٤).

٤- المصدر نفسه (ج١ص/٦٧).

٥- المصدر نفسه (ج٢ص/١٨٤).

٦- المصدر نفسه (ج٢ص/٤٤١).

٧- المصدر نفسه (ج٢ص/٤٣٣).

٨- المصدر نفسه ، (ج٢ص/٢٤٧).

٢٩- ناصر الدين، محمد بن إسماعيل بن عبد العزيز بن عيسى بن أبي بكر بن أيوب، ينتهي نسبه بالعادل الأيوبي، و يلقب بابن الملوك (٦٧٤هـ-٧٥٦هـ) سمعه في مصر و أخذ عنه كثيرا[١].

٣٠- شمس الدين، أبو عبد الله: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعيد بن جرير الزرعي، ابن قيم الجوزية (٦٩١هـ-٧٥١هـ) سمعه في دمشق ولازمه أزيد من سنة[٢].

٣١- أبو المعالي: محمد بن عبد الرزاق الشيباني في بغداد، قراءة عليه سنة ٧٤٩هـ[٣].

٣٢- صدر الدين، أبو الفتح: محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي (٦٦٤هـ-٧٥٤هـ) سمعه في مصر[٤].

٣٣- فتح الدين، أبو الحرم: محمد بن محمد بن محمد القلانسي الحنبلي (٦٨٣-٧٦٥هـ) سمعه في القاهرة[٥].

٣٤- ابن النباش: ذكر ابن رجب أنه لازمه حتى الممات، و لم يذكر له تاريخ وفاة[٦].

٣٥- شمس الدين يوسف بن نجم الحنبلي (ت٧٥١هـ) سمعه في دمشق[٧].

٣٦- جمال الدين، يوسف بن عبد الله بن العفيف المقدسي النابلسي(٦٩١-٧٥٤هـ) قرأ عليه «**سنن ابن ماجة**» بدمشق[٨].

وفيما يلي ترجمة لأشهر شيوخ ابن رجب رحمه الله تعالى وهم:

١- المصدر نفسه (ج١ص/٤١).

٢- المصدر نفسه (ج٢ص/٤٤٨).

٣- المصدر نفسه (ج٢ص/ ٨٩-١٠٩-٢٤٧).

٤- المصدر نفسه (ج١ص/ ١١٨-١٣٧-١٣٨-١٤٠-١٧٧-١٨٠-١٨٢-١٨٧- ١٨٩-١٩٦).

٥- الدرر الكامنة (ج٤ص/٢٣٥).

٦- الذيل على طبقات الحنابلة، (ج٢ص/٤٣٢).

٧- الذيل على طبقات الحنابلة، (ج٢ص/٢٨٦).

٨- المصدر نفسه (ج١ص/٣٤١).

١- ابن القيم:

هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، الدمشقي، الحنبلي، الإمام الحافظ، المفسر، المحدث، الأصولي، الفقيه، النحوي، المشهور بابن قيم الجوزية، ولد سنة إحدى وتسعين وستمائة.

وأسرته أسرة علم وفضل، سمع من أبيه وغيره ومن شيخ الإسلام ابن تيميّة[١] بل لازمه وأخذ عنه وأعجب به كثيرا[٢].

وقد برع في جميع العلوم يقول ابن رجب: « وتفنن في علوم الإِسلام، وكان عارفاً بالتفسير لا يجارى فيه، وبأصول الدين، وإليه فيهما المنتهى، والحديث ومعانيه وفقهه، ودقائق الاستنباط منه، لا يلحق في ذلك، وبالفقه وأصوله وبالعربية، وله فيها اليد الطولى، وتعلم الكلام والنحو وغير ذلك، وكان عالماً بعلم السلوك، وكلام أهل التصوف، وإشاراتهم ودقائقهم، له في كل فن من هذه الفنون اليد الطولى[٣]».

قال ابن كثير رحمه الله تعالى: « وفي ليلة الخميس ثالث عشر رجب وقت أذان العشاء توفي صاحبنا الشيخ الامام العلامة شمس الدين محمد ين أبي بكر بن أيوب الزرعي، إمام الجوزية، وابن قيمها، وصلي عليه بعد صلاة الظهر من الغد بالجامع الأموي، ودفن عند والدته بمقابر الباب الصغير رحمه الله. إلى أن قال: وقد كانت جنازته حافلة رحمه الله، شهدها القضاة والأعيان والصالحون من الخاصة والعامة، وتزاحم الناس على حمل نعشه، وكمل له من العمر ستون سنة رحمه الله»[٤].

٢- ابن الخباز:

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن سالم بن بركات الدمشقي الأنصاري العبادي، المعروف بابن الخباز، ولد في شهر رجب سنة ٦٦٧هـ[٥].

١- يخطئ بعضهم فيقول: ابن تمية، بتخفيف ياء النسبة، والصواب تشديد ياء النسبة كما تقول: البخاريّ والنسائيّ...الخ.

٢- ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة (ج٢ص/٤٤٧).

٣- المصدر نفسه (ج٢ص/٤٤٨).

٤- البداية والنهاية (ج١٨ص/٥٢٣).

٥- الدرر الكامنة (ج٣ص/٣٨٤).

رحل به والده فسمع من أحمد بن عبد الدائم[1] وعبد الرحمن بن نجم الحنبلي[2] وغيرهم، وقد سمع منه الأئمة والحفاظ ومنهم الذهبي والِمزّي وابن كثير والبَرزَالي والعراقي وغيرهم.

وقد خرّج البرزالي له «**مشيخة**»، وذكر له أكثر من مائة وخمسين شيخا[3].

قال الحافظ العراقي عنه:« وكان رحمه الله ثقة صحيح السماع سهلا في التسميع راغبا في الخير، قرأت عليه صحيح مسلم في ستة مجالس متوالية، وقرأت عليه مسند أحمد متواليا في مدة يسيرة،وكان مولده في سنة ست وستين وستمائة، وتوفي في سنة ست وخمسين وسبعمائة، عن تسعين سنة، وكان قد انفرد بكثير من الشيوخ والأجزاء، وانقطعت بموته كتب وأجزاء، رحمه الله تعالى»[4].

٣- أبو سعيد العلائي:

هو صلاح الدين، أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي الشافعي، الإمام العلامة الفقيه المحدث الأصولي، ولد بدمشق في ربيع الأول سنة ٦٩٤هـ، وسمع الكثير، ورحل، وبلغ عدد شيوخه بالسماع سبعمائة، وأخذ علم الحديث عن المزي وغيره، وأخذ الفقه عن الشيخين البرهان الفَزَاري ولازمه، وخرج له «**مشيخة**» والكمال الزَّمَلْكاني وتخرَّج به وعلق عنه كثيرا. وأجيز بالفتوى، وجدَّ واجتهد، ذكره الذهبي في «**معجمه**» وأثنى عليه، وكذلك الحسيني في «**معجمه**» و «**ذيله**» فقال: « كان إماما في الفقه، والنحو، والأصول، مُفَنِّناً في علم الحديث ومعرفة الرجال، عَلاَّمة في معرفة المتون والأسانيد، بقية الحفاظ، ومصنفاته تنبئ عن إمامته في كل فن[5]».

توفي بالقدس في المحرم ودفن بمقبرة باب الرحمة إلى جانب سور المسجد، سنة ٧٦١هـ.

١- أحمد بن عبد الدائم بن نعمة زين الدين أبو العباس المقدسي الحنبلي، قال الذهبي:" كان فيه دين وتواضع ونباهة، انتهى إليه علو الإسناد" ت: سنة ٦٦٨هـ. "العبر في خبر من غبر" للذهبي (ج٣ص/٣١٧) والنجوم الزاهرة (ج٧ص/٢٠١).

٢- أبو الفرج عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب الشيرازي الأنصاري الحنبلي الفقيه الواعظ، قال ابن رجب:" انتهت إليه رئاسة المذهب بعد وفاة الشيخ موفق الدين" ت: سنة ٦٣٤هـ.

العبر للذهبي، (ج٣ص/٢١٩)، والذيل على طبقات الحنابلة (ج٢ص/١٩٣).

٤- طرح التثريب في شرح التقريب، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (ج١ص/١٠٠).

٥- شذرات الذهب (ج٨ص/٣٢٧).

المطلب الرابع

تدريسه

لما بلغ الحافظ من العلم مبلغا، رغب أن ينفع غيره بما تعلمه، فكان تدريسه للناس وتعليمه إياهم معلما بارزا في حياته، مع ما تركه من التأليف والتصنيف في الحديث والفقه و الأصول. وما ذلك إلا من ثمرات العلم المنشودة، وهو رفع الجهل عن نفسه وعن غيره.

وقد درس الحافظ في عدة مدارس، وتصدر حلقات شتى، خاصة مدارس الحنابلة بعد وفاة علمائها[١].

كما وُلي حلقة الثلاثاء التي كان يقوم بها شيخه ابن قاضي الجبل، وليها بعد وفاته سنة ٧٧١هـ، وكانت حلقة مشهورة يحضرها جم غفير، قال ابن قاضي شهبة: « وفي رجب باشر الشيخ العالم الإمام زين الدين ابن رجب بحلقة الثلاثاء بالجامع الأموي عوضا عن القاضي شرف الدين ابن قاضي الجبل»[٢].

ومن المدارس التي درس فيها: المدرسة الحنبلية الشريفية قرب الجامع الأموي بدمشق، وهي مدرسة عريقة من أكبر مدارس الحنابلة في بلاد الشام، وهي التي أسسها الشيخ شرف الإسلام عبد الوهاب ابن الشيخ أبي الفرج،(ت٥٣٦هـ) [٣].

وأيضا مدرسة تربة الصالحية، من ضواحي دمشق، فقد عيَّنه شيخه ابن السلامية مدرسا بها، قال النعيمي في معرض كلامه عن ابن السلامية: « ووقَّف درسا بتربته بالصالحية وكُتُباً، عيَّن

١- منهج الحافظ ابن رجب الحنبلي في العقيدة، علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العاصمة، ط. الأولى، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، (ص/٨٥).

٢- تاريخ ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي، تح: عدنان درويش، سورية، دمشق، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، وقبرص، ليماسول، الجفان والجابي للطباعة والنشر، (١٩٩٤م)، (ج٢ص/٣٦١).

٣- منهج الحافظ ابن رجب في العقيدة، (ص/٨٦).

لذلك الشيخ زين الدين بن رجب -رحمه الله تعالى-»[1].

كما درس بالمدرسة الوَجيزية، قال ابن قاضي شهبة: « وفي ربيع الأول سنة ٧٨٠هـ درَّس الشيخ زين الدين ابن رجب بالمدرسة الوجيزية بجَيْرُون وقد كَمُلَ بناؤها»[2].

وقد تتلمذ على يديه خلق كثير من الحنابلة في وقته.

قال ابن حجي: «وتخرج به غالب أصحابنا الحنابلة بدمشق»[3].

وكان رحمه الله واعظا بليغا مُفَوَّهاً، فكانت مواعظه مؤثرة في النفوس موقظة للقلوب، قال ابن العماد:« وكانت مجالس تذكيره للقلوب صارعة، وللناس عامة مباركة نافعة، اجتمعت الفرق عليه، ومالت القلوب بالمحبة إليه»[4].

وهو يقتدي في مسلكه الوعظي بأسلوب الإمام ابن الجوزي الذي كانت مواعظه تضم إلى جانب الآيات و الأحاديث الأشعار الرقيقة التي تقع في النفس موقعها، كما كانت له معرفة بمواعظ السلف وأخبارهم.

١- الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط. الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، (ج٢ص/٥٩).

٢- تاريخ ابن قاضي شهبة، (ج٢ص/٥٧٢).

٣- إنباء الغَمْرِ بأبناء العمر، الحافظ ابن حجر العسقلاني، (ج١ص/٤٦١).

٤-شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (ج٨ص/٥٧٩).

المطلب الخامس

تلاميذه[1]

رتبتهم على حروف المعجم مع مراعاة ولادتهم ووفياتهم، وكيفية تحملهم عن ابن رجب ومكانه:

١- الشهاب أبو العباس: أحمد بن أبي بكر بن سيف الدين الحموي، الحنبلي ويعرف بابن الرسام،(٧٧٣هـ-٨٤٤هـ) أجازه ابن رجب، قال ابن العماد: « وسمع من العراقي، وأجاز له جماعة، منهم ابن المحب، وابن رجب. وكان يعمل المواعيد وله كتاب في الوعظ على نمط كتاب شيخه ابن رجب المعروف بـ«**لطائف المعارف**»»[2].

٢- محب الدين أبو الفضل، أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر، مفتي الديار المصرية، (٧٦٥-٨٤٤هـ)، قال ابن العماد: « وأخذ عن الشيخ زين الدين ابن رجب بالشام»[3].

٣- داود بن سليمان بن عبد الله الزين الموصلي الدمشقي الحنبلي، (٧٦٤-٨٤٤هـ)، قال الحافظ السخاوي: « ...بل كان يذكر أنه سمع على ابن رجب الحافظ شرحه للأربعين النووية، ومجلسا في فصل الربيع من لطائفه مع حضور مواعيده»[4].

٤- زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن محمد الدمشقي الأصل المكي المقرئ، ٧٧٢هـ-٨٥٣هـ، قال الحافظ السخاوي:« ولد في ربيع الأول سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة بدمشق، ونشأ بها، فسمع حسبما كان يخبر على العِمَادَيْن: ابن كثير وابن السراج

١- مأخوذ من مقدمة محقق كتاب"تقرير القواعد وتحرير الفوائد" للحافظ ابن رجب، (ص/٧٩ وما بعد).

٢- شذرات الذهب، (ج٩ص/٣٦٧).

٣- المصدر نفسه، (ج٩ص/٣٦٤).

٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، لبنان، بيروت، دار الجيل، ط. الأولى، (١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، (ج٣ص/٢١٢).

والمحيوي الرجبي والزين بن رجب الحنبلي»[١].

٥- زين الدين عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الكرم الحنبلي المعروف بأبي شعر، (٧٨٠هـ-٨٤٤هـ)، سمع ابن رجب في دمشق[٢].

٦- زين الدين أبو ذر، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن محمد المصري الحنبلي، المعروف بالزركشي، (٧٥٨هـ-٨٤٦هـ)، قال السخاوي: « ثم ارتحل إلى دمشق قبل الفتنة، فأخذ الفقه أيضا عن الزين ابن رجب»[٣].

٧- علاء الدين أبو الحسن، علي بن محمد بن عباس البعلي الشهير بابن اللحام، ولد بعد الخمسين وسبع مائة في بعلبك، وتوفي سنة ثلاث وثمان مائة، سمع ابن رجب في دمشق[٤]».

٨- علاء الدين علي بن محمد بن علي الطرسوسي المزي، حضر على ابن رجب وقال:" إنه سمعه يقول: أرسل إلي الزين العراقي يستعين بي في شرح الترمذي"[٥].

٩- علاء الدين أبو الحسن، علي بن محمود بن أبي بكر السلمي الحموي الحنبلي، ويعرف بابن المغلي، (٧٦١هـ-٨٢٨هـ)، أخذ عن ابن رجب في دمشق[٦].

١٠- أبو حفص عمر بن محمد بن علي بن أبي بكر بن محمد السراج الحلبي الأصل الدمشقي الشافعي، يعرف بابن المُزَلِّق (٧٨٧هـ-٨٤١هـ) سمع ابن رجب في دمشق[٧].

١١- قاضي القضاة شمس الدين محمد بن أحمد بن سعيد المقدسي الحنبلي قاضي مكة (٧٧١-٨٥٥هـ) سمع ابن رجب في دمشق[٨].

١- المصدر نفسه، (ج٤ص/٥٩).

٢- شذرات الذهب، (ج٩ص/٣٦٧)، الضوء اللامع، (ج٤ص/٨٢).

٣- الضوء اللامع، (ج٤ص/١٣٧).

٤- المصدر نفسه، (ج٥ص/٣٢٠-٣٢١).

٥- المصدر نفسه، (ج٥ص/٣٢٨).

٦- المصدر نفسه، (ج٦ص/٣٤).

٧- المصدر نفسه، (ج٦ص/١٢٠).

٨- شذرات الذهب، (ج٩ص/٤١٧).

١٢- شهاب الدين أحمد بن علي محمد الأنصاري الحلبي ابن الشحام (٧٨١هـ-٨٦٤هـ)، سمع ابن رجب في دمشق[١].

١٣- عز الدين محمد بن بهاء الدين علي المقدسي الحنبلي (٧٦٤هـ-٨٢٠هـ) أخذ عن ابن رجب في دمشق[٢].

١٤- شمس الدين محمد بن خالد الحمصي القاضي المعروف بابن زهرة، توفي سنة ٨٣٠هـ قرأ على ابن رجب في دمشق[٣].

١٥- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن خليل بن طوغان الدمشقي الحريري الحنبلي، المعروف بابن المُنْصِفِي (٧٤٦هـ-٨٠٣هـ). سمع ابن رجب في دمشق[٤].

١٦- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبادة الأنصاري الحنبلي الدمشقي، قاضي القضاة بدمشق، توفي سنة ٨٢٠هـ، سمع ابن رجب في دمشق[٥].

وهذه ترجمة لأشهر تلاميذ ابن رجب رحمه الله تعالى:

١- ابن الرسام:

شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن أحمد بن علي بن إسماعيل بن سيف الدين الحموي الأصل الحلبي الحنبلي، ولد سنة ٧٧٣هـ بحماة ونشأ بها، وسمع على قاضيها الشهاب أبي العباس المرداوي وعلى الحسن بن أبي المجد، وأحمد بن حسين الحمصي، والعماد إسماعيل بن بردس وأبي عبد الله بن اليونانية ببعلبك، وأجاز له ابن رجب وابن سند وعبد الرحيم بن محمود ابن خطيب بعلبك، من مؤلفاته: «**عقد الدرر واللآلي في فضل الشهور والأيام والليالي**» وولي قضاء بلده مرارا تخللها قضاء طرابلس ثم حلب واستمر قاضيا ببلده حتى مات في ثامن

١- الضوء اللامع، (ج٢ص/٤١).

٢- شذرات الذهب، (ج٩ص/٢١٥).

٣- المصدر نفسه، (ج٩ص/٢٨٣).

٤- المصدر نفسه، (ج٩ص/٢٨٣).

٥- المصدر نفسه، (ج٩ص/٢١٦).

عشر ذي القعدة سنة ٨٤٤هـ[1].

٢- ابن اللحام:

علاء الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عباس بن فتيان البعلي ثم الدمشقي الحنبلي المعروف بابن اللحام، وهي نسبة إلى حرفة أبيه. ولد بعد الخمسين وسبعمائة ببعلبك ونشأ بها في كفالة خاله لكون أبيه مات وهو رضيع، ثم حُبِّبَ إليه الطَّلَب، ثم انتقل إلى دمشق وتتلمذ على ابن رجب وغيره، وبرع في مذهبه ودرَّس وأفتى وشارك في الفنون، وناب في الحكم، ووعظ بالجامع الأموي في حلقة ابن رجب بعده، وكانت مواعيده حافلة ينقل فيها مذاهب المخالفين محررة من كتبهم، من مصنفاته «**القواعد الأصولية**» و «**الأخبار العلمية في اختيارات الشيخ تقي الدين بن تيميَّة**» و «**تجريد العناية في تحرير أحكام النهاية**»، واستقر مدرس المنصورية إلى أن توفي يوم عيد الفطر، وقيل الأضحى سنة٨٠٣ هـ، وقد جاوز الخمسين[2].

٣- ابن سعيد الحنبلي:

محمد بن أحمد بن سعيد العز المقدسي الأصل النابلسي ثم الدمشقي الحلبي المكي قاضيها الحنبلي. ولد سنة إحدى وسبعين وسبعمائة بكفر لَبَد من جبل نابلس، ونشأ به فحفظ القرآن ثم انتقل في سنة تسع وثمانين لصالحية دمشق، فتفقه بها على التقي بن مفلح وأخيه الجمال عبد الله والعلاء بن اللحام وغيرهم، وكان إماما عالما كثير الإستحضار لفروع مذهبه، مليح الخط دينا ساكنا منجمعا عن الناس، مُدِيما للجماعة مع كبر سنه، متواضعا حسن الخلق، عفيفا نزها، محمود السيرة في قضائه. وله تصانيف منها: «**الشافي والكافي**» في مجلد و «**كشف الغمة بتيسير الخلع لهذه الأمة**» في مجلد لطيف و «**المسائل المهمة فيما يحتاج إليه العاقد في الخطوب المدلهمة**» و «**سفينة الأبرار الجامعة للآثار والأخبار في المواعظ والآداب**» في ثلاث مجلدات.

١- الضوء اللامع، (ج١ص/٢٤٩).

٢- شذرات الذهب، (ج٩ص/٥٢).

وتوفي بمكة في ليلة الخميس رابع عشر صفر سنة ٨٥٥هـ [١].

المطلب السادس

ثقافته ومؤلفاته[٢]

تنوعت مؤلفات الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى وآثاره العلمية، فهو إضافة إلى ما ذكرنا من الأفذاذ الذين درسوا عليه وأسهم في بناء علومهم وثقافتهم، قد خلف العديد من المؤلفات التي شملت أنواعا كثيرة من العلوم الإسلامية في التفسير والفقه والحديث والتاريخ والعقيدة والوعظ وغيرها.

وقد أجمع المترجمون له على أنها مؤلفات نفيسة ومفيدة.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: وصنف «**شرح الترمذي**» وقطعة من البخاري، وذيل الطبقات للحنابلة، واللطائف في وظائف الأيام بطريق الوعظ وفيه فوائد، والقواعد الفقهية أجاد فيه وقرأ القرآن بالروايات... [٣]

وقال ابن العماد الحنبلي: له مصنفات مفيدة ومؤلفات عديدة[٤].

وقد كان لابن رجب أسلوب متميز في كتاباته فهو يجمع بين وضوح العبارة وسهولة الأسلوب.

والسمة البارزة في مؤلفات ابن رجب كثرة نقوله وعنايته بأقوال السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، فلا يتعرض لمسألة إلا ويورد من كلامهم ما يناسبها[٥].

١- الضوء اللامع، (ج٦ص/٣٠٩).

٢- مأخوذ من كتاب «**ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف**» (ج١ص/١١٠ ومابعد) بتصرف وزيادة يسيرة.

٣- الدرر الكامنة، (ج٢ص/٣٢٢).

٤- شذرات الذهب، (ج٨ص/٥٧٩).

٥- منهج الحافظ ابن رجب في العقيدة، (ص/١٢٥).

وقد قسمت الكلام على مؤلفات ابن رجب وآثاره العلمية إلى قسمين:

القسم الأول: فيه بيان أسماء مؤلفات ابن رجب التي ذكرها هو في كتبه أو نسبها إليه المترجمون له.

القسم الثاني: فيه بيان بأسماء مؤلفات نسبت إلى ابن رجب وهي إما ليست له أو أنها مُسْتَلَّة وأُفردت من بعض كتبه ونسبت إليه و لم يؤلفها هو استقلالا.

القسم الأول: مؤلفات ابن رجب التي ذكرها هو في كتبه أو نسبها إليه المترجمون له، وهي مرتبة على حروف المعجم مع بيان المطبوع منها والمخطوط، والإشارة إلى مكان النسخة الخطية حسب الإمكان لِمَا لم يطبع منها وهي كالتالي:

١- «الأحاديث والآثار المتزايدة في أن طلاق الثلاث واحدة»: ذكره ابن عبد الهادي في كتابه «**الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد**»[1].

وقد استفاد من هذا الكتاب ابن عبد الهادي في كتابه: سير الحارث في الطلاق الثلاث، وهو كتاب مطبوع بمطبعة السنة المحمدية بمصر سنة ١٩٥٣م.

٢- «أحكام الخواتيم وما يتعلق بها»: طبع مرتين آخرها طبعة مطابع الرحاب بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٧هـ بتحقيق الدكتور محمد بن حمود الوائلي صاحب رسالة ابن رجب الحنبلي وأثره في الفقه.

٣- «اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى»: طبع مرار وآخرها طبعة مكتبة دار الأقصى بالكويت سنة (١٤٠٦هـ)، بتحقيق جاسم فهيد الدوسري.

٤- «اختيار الأبْرَر سيرة أبي بكر وعمر» ويوجد مختصر له مخطوط في برلين برقم (٩٦٩٠).

١- (ص/٥٠)، تح وتع: د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، (ط. الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٥- «إزالة الشنعة عن الصلاة بعد النداء يوم الجمعة»: ذكره ابن عبد الهادي في الجوهر المنضد.

٦- «الاستخراج لأحكام الخراج»: طبع عدة طبعات آخرها طبعة مكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤٠٩هـ بتحقيق جندي محمود شلاش الهيتي.

٧- «استنشاق نسيم الأنس من نفحات رياض القدس»: وهو مطبوع بمطبعة الإمام بمصر سنة ١٣٦٣هـ.

٨- «الاستيطان فيما يعتصم به العبد من الشيطان»: ذكره ابن حميد[١].

٩- «إعراب أم الكتاب»: ذكره ابن عبد الهادي في الجوهر المنضد.

١٠- «إعراب البسملة»: ذكره ابن عبد الهادي في نفس الكتاب.

١١- «الإلمام في فضائل بيت الله الحرام»: ذكره إسماعيل باشا في إيضاح المكنون[٢].

١٢- «أهوال القبور وأحوال أهلها إلى النشور»: طبع مرتين آخرها بتحقيق أبي مهاجر محمد السعيد زغلول – دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ.

١٣- «أهوال القيامة»: ذكره ابن العماد[٣] وابن عبد الهادي[٤].

١٤- «الإيضاح والبيان في طلاق الغضبان»: ذكره ابن عبد الهادي في الجوهر المنضد.

١٥- «البشارة العظمى في أن حظ المؤمن من النار الحمى»: مخطوط ويوجد له نسخة

١- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي، تح: بكر بن عبد الله أبو زيد، و د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١(١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، (ج٢ص/٤٧٦).

٢- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون، إسماعيل باشا، لبنان، بيروت، (ج١ص/١٢٢).

٣- شذرات الذهب، (ج٥ص/٥٧٩).

٤- الجوهر المنضد، (ص/٥١). لكن الذي في الكتاب " أهوال القبور" وليس " أهوال القيامة".

في مكتبة جامعة الملك سعود المركزية تحت رقم ٠٩/١٨١٧. وهي رسالة مطبوعة ضمن مجموع رسائل ابن رجب بمطبعة الفاروق الحديثية للطباعة والنشر بالقاهرة.

١٦- «بيان الاستغناء بالقرآن في تحصيل العلم والإيمان»: ذكره ابن رجب في نزهة الأسماع في مسألة السماع[١].

١٧- «التخويف من النار والتعريف بحال أهل البوار»: طبع عدة مرات منها طبعة بتحقيق محمد حسن الحمصي – دار الرشيد – دمشق سنة ١٤٠٣هـ.

١٨- «تسلية نفوس النساء والرجال عند فقد الأطفال»: طبع بتحقيق وليد الفريان في مجلة الإفتاء عدد ٢٣ بتاريخ ١٤٠٩هـ.

١٩- «تعليق الطلاق بالولادة»: مخطوط بإستانبول برقم ٥٣١٨.

٢٠- «تفسير سورة الإخلاص»: طبع مرتين منها طبعة بتحقيق محمد بن ناصر العجمي – الدار السلفية – الكويت سنة ١٤٠٧هـ.

٢١- «تفسير سورة الفاتحة»: ذكره ابن عبد الهادي[٢].

٢٢- «تفسير سورة النصر»: طبع بتحقيق: محمد بن ناصر العجمي – الدار السلفية – الكويت سنة ١٤٠٧هـ. وهي رسالة مطبوعة ضمن مجموع رسائل ابن رجب بمطبعة الفاروق الحديثية للطباعة والنشر.

٢٣- «جامع العلوم و الحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم»: وقد طبع مرارا، وقام الدكتور محمد الأحمدي أبو النور بتحقيقه ولكنه لم يتمه، وطبع كذلك بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط – رحمه الله – وإبراهيم الباجس، وحقق الكتاب أيضا الدكتور ياسر

١- مجموع رسائل ابن رجب، در وتح: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، القاهرة، الفاروق الحديثية للطباعة و النشر، (ص/ ٤٦٣).

٢- الجوهر المنضد (ص/٥٠).

الفحل، وهو كتاب عظيم النفع جدير بالعناية والإهتمام من قبل الباحثين وطلاب العلم.

٢٤- «جزء في تعليق الطلاق بالولادة، وما أُشكِل على الأصحاب في ذلك»: ذكره في كتابه «**تقرير القواعد وتحرير الفوائد**»[١].

٢٥- «الحكم الجديرة بالإذاعة من قول النبي ﷺ: «بعثت بالسيف بين يدي الساعة»: طبع سنة ١٣٤٩هـ بمطبعة المنار. وهي رسالة مطبوعة ضمن مجموع رسائل ابن رجب بمطبعة الفاروق الحديثية للطباعة والنشر.

٢٦- «حماية الشام بمن فيها من الأعلام»: ذكره ابن حميد[٢].

٢٧- «الخشوع في الصلاة»: وهو نفسه كتاب «الذل والإنكسار للعزيز الجبار»: وقد طبع مرارا بتحقيق الشيخ علي حسن علي عبد الحميد – دار عمّار – وقد وهم بعض من ترجم لابن رجب حيث جعلوا هذا الكتاب كتابين لاختلاف العنوان!

٢٨- «ذم الخمر وشاربها»: طبع بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض سنة ١٤٠٨هـ بتحقيق الدكتور الوليد بن عبد الرحمن الفريان، وهو مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن رجب.

٢٩- «ذم قسوة القلب»: مخطوط، وتوجد نسخة له في مكتبة جامعة الملك سعود المركزية برقم (٨/١٨١٧) ثم طبع بتحقيق الدكتور الشيخ وليد الفريان، وهو مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن رجب.

٣٠- «الذيل على طبقات الحنابلة»: طبع مرارا منها طبعة دار المعرفة – بيروت – لبنان.

١- تقرير القواعد وتحرير الفوائد، (ج١ص/١٠١).

٢- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، (ج٢ص/٤٧٦).

٣١- «الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة»: ذكره ابن عبد الهادي[1].

٣٢- «كتاب السليب»: ذكره ابن عبد الهادي[2].

٣٣- «سيرة عبد الملك بن عمر بن عبد العزيز»: طبع بالرياض سنة ١٣٧٨هـ، ثم بتحقيق عفّت وصال، عن دار ابن حزم، سنة ١٤١٣هـ، وهو مطبوع ضمن مجموعة رسائل ابن رجب.

٣٤- «شرح حديث إن أغبط أوليائي عندي»: مخطوط، وتوجد نسخة منه بمكتبة فاتح بإستانبول برقم (٥٣١٨)، وهو مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن رجب.

٣٥- «شرح حديث أبي الدرداء من سلك طريقا يلتمس فيه علما»: طبع مرارا منها طبعة مكتبة الخافقين – دمشق سنة ١٤٠٢هـ، تحقيق محمد الخيمي.

٣٦- «شرح حديث شداد بن أوس إذا كنز الناس الذهب و الفضة»: يوجد له نسخة خطية بمكتبة جامعة الملك سعود المركزية بالرياض تحت رقم (٨/١٨١٧)، وهو مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن رجب.

٣٧- «شرح حديث عمار بن ياسر اللهم بعلمك الغيب»: طبع بتحقيق إبراهيم بن محمد العرف – مكتبة السوادي – جدة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٣٨- «شرح حديث لبيك اللهم لبيك»: طبع بتحقيق الوليد آل فريان، مكة المكرمة – دار عالم الفوائد – ١٤١٧هـ.

٣٩- «شرح حديث ما ذئبان جائعان »: ويسمى أيضا «ذم الجاه والمال»: طبع بالكويت – الدار السلفية – سنة ١٤٠١هـ، بتحقيق بدر البدر.

١- تقرير القواعد وتحرير الفوائد، (ج١ص/١٠١).

٢- الجوهر المنضد (ص/ ٥٠).

٤٠- «شرح حديث مثل الإسلام»: مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن رجب.

٤١- «شرح حديث يتبع الميت ثلاث»: طبع بدار طيبة بالرياض سنة ١٤٠٨هـ، بتحقيق سعد بن عبد الرحمن الحمدان.

٤٢- «شرح جامع الترمذي»: وهو يقع في نحو عشرين مجلدا كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر[1] وهو من الكتب المهمة ولعله احترق في الفتنة التي وقعت في الشام عندما دخل التتار دمشق سنة (٨٠٣هـ).

و لم يوجد من هذا الكتاب إلا شرح علل الترمذي وقد طبع عدة مرات أحدها بتحقيق الدكتور همام سعيد، وهي أطروحة دكتوراه من جامعة الأزهر، نشر مكتبة المنار، الأردن – الزرقاء -، وكذلك طبع بتحقيق نور الدين عتر سنة ١٣٩٨هـ - دار الملاح دمشق، ويوجد أيضا عشر ورقات مخطوطة في المكتبة الظاهرية بدمشق وهي من كتاب اللباس.

٤٣- «شرح المحرر»: ذكره ابن عبد الهادي[2].

٤٤- «شرح مولدات ابن الحداد»: ذكره حاجي خليفة[3].

٤٥- «صدقة السر وبيان فضلها»: طبع بتحقيق الوليد بن محمد الفريان بمجلة عالم الكتب، المجلد السابع، العدد الأول.

٤٦ – «صفة النار وصفة الجنة»: ذكره ابن عبد الهادي[4].

١- إنباء الغمر، (ج١ص/٤٦٠).

٢- الجوهر المنضد، (ص/٥١).

٣- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (ج٢ص/١٩١١).

٤- الجوهر المنضد، (ص/٤٩).

٤٧-«طرق حديث زيد بن أرقم في القُرْعة في النسب، والإختلاف فيه، وكلام الحفاظ عليه»: ذكره في كتابه «**تقرير القواعد وتحرير الفوائد**»[١].

٤٨- «غاية النفع في شرح حديث تمثيل المؤمن بخامة الزرع»: طبع مرارا منها طبعة مكتبة السوادي – جدة سنة ١٤٠٨هـ، بتحقيق إبراهيم بن محمد العرف.

٤٩- «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: قال عنه ابن ناصر الدين الدمشقي: « وشرح من أول صحيح البخاري إلى الجنائز شرحا نفيسا»[٢]، طبع بتحقيق مجموعة من المحققين عن مكتبة الغرباء بالمدينة المنورة ١٤١٦هـ، وطبع عام ١٤١٧هـ بتحقيق طارق بن عوض الله محمد، دار ابن الجوزي الطبعة الأولى.

٥٠- «الفرق بين النصيحة و التعيير»: طبع بتحقيق الدكتور نجم عبد الرحمن خلف – دار ابن القيم – الدمام، وبتحقيق الشيخ علي حسن عبد الحميد عن دار عمار الأردن.

٥١- «فضائل الشام»: طبع ضمن مجموع رسائل ابن رجب، وقد حققه الشيخ محمد بن ناصر العجمي.

٥٢- «فضل علم السلف على علم الخلف»: طبع مرارا منها طبعة الدار السلفية بالكويت سنة ١٤٠٧هـ بتحقيق محمد بن ناصر العجمي، ويذكره بعض من ترجم لابن رجب بعنوان «**العلم النافع وفضله**» ويجعلهما كتابا واحدا وهذا وَهْمٌ لأنهما في الحقيقة كتاب واحد والإختلاف في العنوان فقط.

٥٣- «قاعدة غم هلال ذي الحجة»: وقد طبعت هذه الرسالة في سنة ١٣٧٥هـ بتصحيح الشيخ سليمان الصنيع رحمه الله تعالى.

١- (ج٣ص/٢٣٦).

٢- الرّدّ الوافر على من زعم: بأنّ من سمّى ابن تيميّة " شيخ الإسلام كافر" محمد بن أبي بكر ابن ناصر الدين الدمشقي، تح: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط. الأولى (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) ، (ص/١٧٦).

٥٤- «القواعد الكبرى في الفروع»: وهو ما يسمى بالقواعد الفقهية، وهو كتاب عظيم، وقد استكثره عليه من لا يعرف قدره، قال ابن عبد الهادي: « وكتاب القواعد الفقهية مجلد كبير، وهو كتاب نافع من عجائب الدهر حتى أنه استكثر عليه، حتى زعم بعضهم أنه وجد قواعد مبددة لشيخ الإسلام ابن تيميّة فجمعها، وليس الأمر كذلك، بل كان رحمه الله تعالى فوق ذلك»[1].

وقد طبع عدة مرات منها طبعة بتحقيق الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان، عن دار ابن عفان – الأردن –.

٥٥- «القول الصواب في تزويج أمهات أولاد الغياب»: وقد طبع بتحقيق الدكتور عبد الله الطريقي في سنة ١٤١٠هـ - الطبعة الأولى – مكتبة المعارف بالرياض.

٥٦- «كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة»: وهو شرح لحديث بدأ الإسلام غريبا... طبع مرارا منها طبعة بتحقيق بدر البدر – دار الأرقم – الكويت سنة ١٤٠٤هـ، ثم عن دار النفائس، الكويت سنة ١٤١٤هـ.

٥٧- «الكشف والبيان عن حقيقة النذور والأيمان»: ذكره ابن رجب[2].

٥٨- «كلمة الإخلاص وتحقيق معناها»: طبع مرارا منها طبعة في دمشق سنة ١٣٩٧هـ بتحقيق زهير الشاويش، ويعرف هذا الكتاب في بعض المكتبات بعنوان " التوحيد" ولذلك غلط بعض من ترجم لابن رجب رحمه الله تعالى في ذلك وجعلوهما كتابين وهما في الحقيقة كتاب واحد.

١- الجوهر المنضد، (ص/٤٩).

٢- الذيل على طبقات الحنابلة، (ج١ص/٣٧١)، فقال عقيب ذكره مسألة الحلف بالطلاق: « وقد استوفينا الكلام على هذا في كتابنا المسمى بالكشف والبيان عن مقاصد النذور والأيمان».

٥٩- «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف»: طبع مرارا منها طبعة دار الجيل – بيروت -.

٦٠- «المحجة في سير الدلجة»: طبع بتحقيق يحيى مختار غزاوي دار البشائر الإسلامية – بيروت – سنة ١٤٠٤هـ.

٦١- «مختصر سيرة عمر بن عبد العزيز»: طبع بالرياض سنة ١٣٧٨هـ.

٦٢- «مختصر فيما روي عن أهل المعرفة والحقائق في معالم الظالم و السارق»: حققه الوليد بن عبد الرحمن الفريان ونشره في مجلة البحوث الإسلامية، العدد السادس عشر.

٦٣- «مسألة الصلاة يوم الجمعة بعد الزوال وقبل الصلاة»: ذكره ابن حميد[١].

٦٤- «مشيخة ابن رجب»: قال الحافظ ابن حجر: وخرَّج لنفسه مشيخة مفيدة[٢].

٦٥- «مناقب الإمام أحمد»: ذكره ابن عبد الهادي[٣].

٦٦- «نزهة الأسماع في مسألة السماع»: طبع بتحقيق الوليد بن عبد الرحمن الفريان سنة ١٤٧٠هـ عن دار طيبة بالرياض.

٦٧- «نور الإقتباس في مشكاة النبي ﷺ لابن عباس »: وهو شرح لحديث احفظ الله يحفظك طبع مرارا ولكن أحسن الطبعات وأكملها، طبعة مكتبة دار الأقصى بالكويت سنة ١٤٠٦هـ بتحقيق محمد بن ناصر العجمي.

٦٨- «وجوب إخراج الزكاة على الفور»: وقد حققه الأستاذ عادل الجهني وقدّمه

١- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، (ج٢ص/٤٧٦).

٢- الدرر الكامنة، (ج٢ص/٣٢١).

٣- الجوهر المنضد، (ص/٥١).

موضوعاً لمادة البحث في السنة الرابعة من كلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية سنة ١٤٠٩هـــ.

٦٩- «وقعة بدر»: ذكره ابن حميد[1].

القسم الثاني: ويشتمل على الكتب التي تنسب لابن رجب وهي إما ليست له أو هي مأخوذة من بعض كتبه و لم يؤلفها هو استقلالا.

١- «كتاب مختصر شعب الإيمان»: ينسب لابن رجب وممن نسبه إليه جندي محمود شلاش الهيتي في مقدمة كتاب الإستخراج لابن رجب حينما قام بتحقيقه، والحقيقة أن هذا وهم لأن كتاب مختصر شعب الإيمان للقزويني أبي المعالي، إضافة إلى أنه لم ينسب هذا الكتاب إلى ابن رجب أحدٌ ممن ترجم له.

٢- «أسباب المغفرة»: وهو مطبوع بتحقيق أشرف عبد المقصود وهو مأخوذ من كتاب جامع العلوم والحكم.

٣- «بغية الإنسان في وظائف رمضان»: المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٥هـــ وهو مأخوذ من كتاب لطائف المعارف.

٤- «مجالس في سيرة النبيﷺ »: دار ابن كثير – دمشق – الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـــ تحقيق ياسين السواس ومحمود الأرناؤوط وهو مأخوذ من كتاب لطائف المعارف.

١- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، (ج٢ص٤٧٦).

المطلب السابع

عقيدته ومذهبه

١– عقيدته:

الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – من أهل السنة والجماعة، سلفي العقيدة على طريقة أهل الحديث، لا سيما في باب الأسماء والصفات الذي ضلَّت فيه أفهام وزلَّت فيه أقدام.

وهذه نبذة من أقواله التي تدل على معتقده في هذا الباب.

يقول رحمه الله تعالى: « والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير[١] لها ولا تكييف ولا تمثيل، ولا يصح عن أحد منهم خلاف ذلك»[٢].

ويقول – رحمه الله تعالى – أيضا في شرحه لحديث اختصام الملأ الأعلى « وأما وصف النبي ﷺ لربه عز وجل بما وصفه به، فكل ما وصف النبي ﷺ به ربه عز وجل فهو حق وصدق، يجب الإيمان والتصديق به، كما وصف الله عز وجل به نفسه مع نفي التمثيل عنه »[٣].

ومما يدل على أنه على مذهب السلف في العقيدة، نقده لبعض علماء الحنابلة الذين ذاع صيتهم واشتهروا في الآفاق وكان عندهم ميل إلى التأويل في بعض كلامهم كابن الجوزي، يقول – رحمه الله تعالى – وهو يذكر مآخذ ابن الجوزي: « وهو الذي من أجله نقم جماعة

١– أراد به تفسير الجهمية المعطلة، الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات. يُنظر «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيميّة، (ج٥ص/٣٥).

٢– مجموع رسائل ابن رجب، فضل علم السلف على علم الخلف، (ج٣ص/١٦).

٣– مجموع رسائل ابن رجب، اختيار الأولى في شرح حديث اختصام الملأ الأعلى، (ج٤ص/١٠).

من مشايخ أصحابنا وأئمتهم من ميله إلى التأويل في بعض كلامه، واشتد نكرهم عليه في ذلك.

ولا ريب أن كلامه في ذلك مضطرب مختلف، وهو وإن كان مطلعا على الأحاديث والآثار في هذا الباب، فلم يكن خبيرا بحل شبهة المتكلمين، وبيان فسادها.

وكان معظما لأبي الوفاء بن عقيل[١]، يتابعه في أكثر ما يجد في كلامه، وإن كان قد رد[٢] عليه في بعض المسائل، وكان ابن عقيل بارعا في الكلام، و لم يكن تام الخبرة بالحديث والآثار، فلهذا يضطرب في هذا الباب، وتتلوّن فيه آراؤه، وأبو الفرج تابع له في هذا التلون»[٣].

٢- مذهبه:

وأما مذهبه فهو على مذهب الإمام أحمد بن حنبل – رحمه الله تعالى – لأن البيئة التي عاش فيها والعلماء الذين تلقى عنهم هم من علماء الحنابلة.

وقد كانت له جهود مباركة في خدمة المذهب الحنبلي حيث ألّف فيه كتابه «**القواعد الفقهية**» سلك فيه مسلك أهل الترجيح والإختيار في المذهب، إضافة إلى أنه ألّف كتابا ترجم فيه لعلماء الحنابلة، وهو ذيل على طبقات الحنابلة الذي ألّفه العلامة ابن أبي يعلى[٤] – رحمه

١- علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد، البغدادي، الظفري، المقرئ الفقيه، الأصولي، الواعظ المتكلم، أبو الوفاء، نقموا عليه تردده إلى مشايخ المعتزلة، وظهر منه في بعض الأحيان نوع انحراف عن السنة، وتأول لبعض الصفات، لكنه رجع عن ذلك، من مصنفاته كتاب «**الفنون**» في ثمانمائة مجلدة، ت: سنة ٥١٣هـ. الذيل على طبقات الحنابلة، (ج١ص/١٤٢وما بعد).

٢- في الأصل: قد وَرَدَا!.

٣- الذيل على طبقات الحنابلة، (ج١ص/٤١٤).

٤- أبو الحسين محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء، القاضي أبي يعلى، كان عارفا بالمذهب، متشدِّدًا في السنة، وكان له بيت في داره بباب المراتب يبيت فيه وحده، فعلم بعض من كان يخدمه ويتردد إليه بأن له مالا، فدخلوا عليه ليلا، وأخذوا المال وقتلوه، ليلة الجمعة – ليلة عاشوراء – سنة (٥٢٦هـ)، وصُلِّي عليه يوم السبت حادي عشر المحرم، ودفن عند أبيه بمقبرة باب حرب، وكان يوما مشهودا، وقدر الله ظهور قاتليه، فقُتِلوا كلُّهم، له مصنفات كثيرة منها: طبقات الحنابلة. "ذيل طبقات الحنابلة"، (ج١ص/١٧٦).

الله تعالى -، ومع كون ابن رجب حنبلياً، إلا أن ذلك لم يحمله على التعصب المقيت الذي حدا بعض[1]من ينتسب إلى العلم إلى تقديم المذهب على سنة رسول الله ﷺ، وكان يدعوا إلى الإعتصام بالكتاب والسنة اللذين هما أصل الدين وملاكه، وإليهما المرجع في المسائل الشرعية.

بل إنه ذكر في بعض مؤلفاته أن الأصل الجامع والمرجع والحكم هم كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وهم مقدمان على قول كل أحد كائن من كان إذا تبين مخالفة القول لهما، وأقواله الدالة على هذا التجرد كثيرة منها قوله – رحمه الله تعالى – عند قول النبي ﷺ: ﴿...وَإِنْ أَفْتَاكَ الْمُفْتُونَ... ﴾[2] يعني : أن ما حاك في صدر الإنسان، فهو إثم، وإن أفتاه غيره بأنه ليس بإثم، فهذه مرتبة ثانية، وهو أن يكون الشيء مستنكراً عند فاعله دون غيره، وقد جعله أيضاً إثما، وهذا إنما يكون إذا كان صاحبه ممن شرح صدره بالإيمان، وكان المفتي يفتي له بمجرد ظن أو ميلٍ إلى هوى من غير دليلٍ شرعيٍّ، فأما ما كان مع المفتي به دليل شرعي، فالواجب على المستفتي الرجوع إليه، وإن لم ينشرح له صدره، وهذا كالرخص الشرعية، مثل الفطر في السفر، والمرض، وقصرالصلاة في السفر، ونحو ذلك مما لا ينشرح به صدور كثيرٍ من الجهال، فهذا لا عبرة به .

وقد كان النبي ﷺ أحياناً يأمر أصحابه بما لا تنشرح به صدور بعضهم، فيمتنعون من فعله، فيغضب من ذلك، كما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة[3] ، فكرهه من كرهه منهم، وكما أمرهم بنحر هديهم، والتحلل من عمرة الحديبية، فكرهوه، وكرهوا مقاضاته لقريش على أن يرجع من عامه، وعلى أن من أتاه منهم يرده إليهم[4].

وفي الجملة، فما ورد النص به، فليس للمؤمن إلا طاعةُ الله ورسوله، كما قال تعالى:

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾

١- بعضهم يجعل حَدَا تتعدَّى بالباء، وآخرون لا يُعَدُّونها بالباء كالشيخ الطاهر بن عاشور في كتبه.

٢- رواه أحمد في مسنده من حديث أبي ثعلبة الخشني، مسند الشاميين، (ج٢٩ص/ ٢٧٨)، رقم: (١٧٧٤٢)، قال محققه الشيخ شعيب الأرناؤوط – رحمه الله- : إسناده صحيح.

٣- رواه البخاري، كتاب الحج، باب: التمتع والقران والإفراد بالحج وفسخ الحج لمن لم يكن معه هدي، رقم: (١٥٦٨)، (ج١ص/ ٤٨٤).

٤- رواه البخاري، كتاب الحج، باب: الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، رقم: (٢٧٣١) و (٢٧٣٢)، (ج٢ص/٢٧٩).

[الأحزاب: ٣٦]. وينبغي أنْ يتلقى ذلك بانشراح الصَّدر والرِّضا، فإنَّ ما شرعه الله ورسولُه يجبُ الإيمانُ والرضا به، والتَّسليمُ له، كما قال تعالى:﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾[النساء: ٦٥].

وأما ما ليس فيه نص من الله ورسوله ولا عمن يقتدى بقوله من الصحابة وسلف الأمة، فإذا وقع في نفس المؤمن المطمئن قلبه بالإيمان، المنشرح صدره بنور المعرفة واليقين منه شيء، وحكَّ في صدره لشبهة موجودة، ولم يجد من يفتي فيه بالرخصة إلا من يخبر عن رأيه، وهو ممن لا يوثق بعلمه وبدينه، بل هو معروف باتباع الهوى، فهنا يرجع المؤمن إلى ما حكَّ في صدره، وإنْ أفتاه هؤلاء المفتون[1].

وهذا يدل على حرصه – رحمه الله تعالى – على التمسك بالكتاب والسنة والإعتصام بهما.

١- جامع العلوم والحكم، تح: شعيب الأرناؤوط، وإبراهيم باجس، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٧(١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م)، (ج٢ص/١٠٢).

المطلب الثامن

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه

لقد حظي ابن رجب بمنزلة رفيعة بين علماء زمانه، حتى بين مخالفيه في المذهب وخصومه في العقيدة، وأشادوا بفضله ومكانته العلمية، وشهدوا له بالحفظ وسعة العلم والمعرفة والانصراف عن الدنيا والإقبال على العلم.

وصفه تلميذه علاء الدين ابن اللحام فقال: شيخنا الإمام العلامة الأوحد الحافظ شيخ الإسلام، مجلي المشكلات، وموضح المبهمات... [١].

وقال ابن حجي: أتقن الفن، وصار أعرف أهل عصره بالعلل، وتتبع الطرق، وكان لا يخالط أحداً ولا يتردد إلى أحد...تخرج به غالب أصحابنا الحنابلة بدمشق[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: مهر في فنون الحديث أسماءً ورجالا وعللا وطرقا واطلاعا على معانيه...وكان صاحب عبادة وتهجد[٣].

وقال ابن عبد الهادي: الشيخ الإمام، أوحد الأنام، قدوة الحفاظ، جامع الشتات والفضائل...الفقيه الزاهد البارع الأصولي المفيد المحدث[٤].

وقال ابن العماد: الشيخ الإمام العالم العلامة الزاهد القدوة البركة الحافظ العمدة الثقة الحجة الحنبلي المذهب[٥].

١- الجوهر المنضد، (ص/٤٧).

٢- إنباء الغمر بأبناء العمر، (ج١ص/٤٦٠-٤٦١).

٣- المصدر السابق، (ج١ص/٤٦٠).

٤- الجوهر المنضد، (ص/٤٦-٤٧).

٥- شذرات الذهب، (ج٨ص/٥٧٩).

وقال أيضا: وكانت مجالس تذكيره للقلوب صارعة، وللناس عامة مباركة نافعة، اجتمعت الفرق عليه، ومالت القلوب بالمحبة إليه[1].

وهكذا يتبين أن ابن رجب – رحمه الله تعالى – كان ذا مترلية عالية، ومكانة مرموقة، حيث كان من الأئمة العاملين، العبّاد الواعظين، الزاهدين فيما عند الناس، من الذين رسخت قدمهم في العلم والأدب.

١- شذرات الذهب، (ج٨ص/٥٧٩).

المبحث الرابع

كتاب جامع العلوم والحكم

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: أصل الكتاب وأهميته.

المطلب الثاني: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته للإمام ابن رجب.

المطلب الثالث: سبب تأليف الكتاب.

المطلب الرابع: طبعات الكتاب الجهود المبذولة.

المطلب الأول

أصل الكتاب وأهميته

إن كتاب «**جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**» قد طار في الأقطار، وسار في الأمصار وفاق في الإشتهار على الشمس في رابعة النهار، حتى أكبَّ الناس عليه، وصار مفزعهم إليه، فهو الحريُّ بأن يطلب، حيث دبَّجته يراعةُ علامة نحرير، بعلل القلوب بصير، وبأحوال السلف خبير، ألا وهو الحافظ ابن رجب الحنبلي الشهير، الذي تخصَّص في شرح الأحاديث النبوية والحكم المصطفويَّة والآثار السلفية، فصاغ شرحا يشفي العليل ويروي الغليل، فأودع في من الفوائد صنوفا، ورصَّ فيه من الحكم صفوفا، ووشَّاه بغرر الأخبار، وحلاَّه بدرر الأشعار، وهو في ذلك كلِّه ينقلك من مسألة إلى أختها بأسلوب أدبيٍّ ماتع، بعيدٍ عن التقعير، ويفهمه الكبير والصغير[1].

وفائدة الكتاب تنبع من طبيعة مادته، إذ إنه يتعلق بكلام من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحى، بل إنه حوى الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، وهي من جملة جوامع كلمه ﷺ[2] التي اختصَّه الله سبحانه وتعالى بها[3].

١- إيقاظ الهمم المنتقى من جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، سليم بن عيد الهلالي، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، ط٨، (ص/٠٥).

٢- ذكر الإمام البخاري في صحيحه تحت حديث برقم:(٧٠١٣)، عن ابن شهاب الزهري قال: وبلغني أن جوامع الكلم أن الله يجمع الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين أو نحو ذلك.

وقال الحافظ في الفتح: (ج٦/١٥٦): وجوامع الكلم القرآن فإنه تقع فيه المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، و كذلك يقع في الأحاديث النبوية الكثير من ذلك.

وقال الحافظ ابن رجب في كتابه «**جامع العلوم والحكم**»:فجوامع الكلم التي خُصَّ بها النبي ﷺ نوعان: **أحدهما**: ما هو في القرآن،كقوله عز وجل ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠].

قال الحسن: لم تترك هذه الآية خيرا إلا أمرت به، ولا شرا إلا نهت عنه. **والثّاني**: ما هو في كلامه ﷺ، وهو موجود منتشر في السنن المأثورة عنه ﷺ.

٣- الحديث رواه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: نصرت بالرعب مسيرة شهر، رقم: (٢٩٧٧) و(٧٠١٣) (ج٢ص/٣٥٣).

قال الحافظ ابن رجب: « وقد جمع العلماء جموعا من كلماتِه ﷺ الجامعة، فصنف الحافظ أبوبكر بن السُنِّي[(١)] كتاباً سماه: «**الإيجاز وجوامع الكلم من السنن المأثورة**»، وجمع القاضي أبو عبد الله القُضاعي[(٢)] من جوامع الكلم الوجيزة كتاباً سَمَّاه: «**الشهاب في الحكم والآداب**» وصنف على منواله قوم آخرون، فزادوا على ما ذكره زيادةً كثيرةً، وأشار الخطَّابيُّ[(٣)] في أول كتابه «**غريب الحديث**» إلى يسير من الأحاديث الجامعة.

وأملى الإمامُ الحافظ أبو عمرو بن الصَّلاح[(٤)] - رحمه الله - مجلساً سَمَّاه «**الأحاديث الكلية**» جمع فيه الأحاديث الجوامع التي يقال: إن مدار الدين عليها، وما كان في معناها من الكلمات الجامعة الوجيزة، فاشتمل مجلسه هذا على ستة وعشرين حديثاً.

١- الحافظ أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الدَّيْنوري، صاحب كتاب «**عمل اليوم والليلة**»، روى عن النسائي، قال ابن ناصر الدين: اختصر سنن النسائي وسماه «**المجتبى**»، قال ابنه أبو علي الحسن: كان أبي – رحمه الله – يكتب الأحاديث فوضع القلم في أنبوبة المحبرة، ورفع يديه يدعو الله عز وجل، فمات. ت: سنة (٣٦٤هـ). "شذرات الذهب"، (ج٤ص/٣٣٩).

٢- - القاضي أبو عبد الله محمد بن سَلامة بن جعفر بن علي بن حكمون المصري، الفقيه الشافعي، صاحب كتاب «**مناقب الإمام الشافعي وأخباره**» وكتاب «**الإنباء عن الأنبياء**» و «**تواريخ الخلفاء**» وكتاب «**خطط مصر**» قال ابن ماكولا: كان متفننا في عدة علوم، لم أر بمصر من يجري مجراه. ت: سنة (٤٥٤هـ). "شذرات الذهب"، (ج٥ص/٢٣٠).

٣- أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البُسْتي، نسبة إلى بُست مدينة من بلاد كابُل،كان أحد أوعية العلم في زمانه، حافظاً، فقيهاً، مبرزا على أقرانه، صاحب التصانيف النافعة الجامعة، منها «**معالم السنن**» و«**غريب الحديث**» و«**إصلاح غلط المحدثين**»، وسئل عن اسمه أحمد أوحَمْد فقال سميت بحَمْدٍ وكتب الناس أحمد فتركته. ت: سنة (٣٨٨هـ). "شذرات الذهب"، (ج٤ص/٤٧٢).

٤- تقي الدين بن الصلاح الحافظ، شيخ الإسلام أبو عمرو عثمان ابن عبد الرحمن بن موسى الكُرْدي الشَّهْرُزُوري الموصلي الشافعي، تفقه وبرع في المذهب وأصوله وفي الحديث وعلومه وصنف التصانيف مع الثقة والديانة والجلالة، قال ابن خلكان: كان أحد فضلاء عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال، وما يتعلق بعلم الحديث واللغة، وإذا أطلق الشيخ في علماء الحديث فالمراد به هو وإلى ذلك أشار العراقي صاحب الألفية بقوله: وكلما أطلقت لفظ الشيخ ما أريد إلا ابن الصلاح مبهما. قال الذهبي: كان ذا جلالة عجيبة، ووقارٍ وهيبة، وفصاحة، وعلمٍ نافعٍ، وكان متين الديانة، سلفيَّ الجملة، صحيح النِّحْلَةِ، كافّاً عن الخوض في مزلاَّت الأقدامِ، مؤمنا باللهِ، وبما جاء عنِ الله من أسمائه ونعوته، حسن البِزَّةِ، وافر الحرمة، معظما عند السلطانِ...وكان مع تبحرِه في الفقه مجوِّداً لما ينقله، قوي المادة من اللغة والعربية، متفننا في الحديث، متصوِّناً، مكبّا على العلمِ، عديم النّظيرِ في زمانه، وله مسألة ليست من قواعده شذَّ فيها، وهي صلاة الرغائب قواها ونصرها مع أن حديثها باطل بلا تردد[(أ)]، ولكن له إصابات وفضائل. ت: يوم الأربعاء وقت الصبح وصلى عليه بعد الظهر وهو الخامس والعشرون من ربيع الآخر سنة (٦٤٣)هـ بدمشق ودفن بمقابر الصوفية. "شذرات الذهب"، (ج٧ص/٣٨٣)، "سير أعلام النبلاء"، (ج٢٣ص/١٤٢-١٤٣).

أ- في هذا دليل على أن العالم قد يقول بالبدعة أو يفعلها ومع ذلك لا يوصف بأنه مبتدع إلا إذا كانت أصوله أصول أهل البدع، أو كثرت أخطاؤه في الفروع كثرة تنبئ عن فساد في الأصل، أو وافق أهل البدع في مسألة هي شعار لهم، كما قال الشاطبي في الموافقات.

ثم إنّ الفقيه الإمام الزاهد القدوة أبا زكريا يحيى النووي[1] -رحمة الله عليه - أخذ هذه الأحاديث التي أملاها ابن الصَّلاح، وزاد عليها تمام اثنين وأربعين حديثاً، وسمى كتابه بـــ «**الأربعين**»، واشتهرت هذه الأربعون التي جمعها، وكَثُرَحفظُها، ونفع الله بها ببركة نيَّة جامعها، وحسن قصده - رحمه الله -»[2].

وزاد الحافظ ابن رجب ثمانية أحاديث فصارت خمسين حديثا، فقال – رحمه الله - وقد كان بعض من شرح هذه الأربعين قد تعقَّب على جامعها -رحمه الله- تركه لحديث:﴿ أَلحِقُوا الفَرائِضَ بأهلها، فما أبقتِ الفرائِضُ، فهولأَوْلَى رجُلٍ ذكرٍ ﴾[3]، قال: لأنه جامع لقواعد الفرائض التي هي نصف العلم، فكان ينبغي ذكره في هذه الأحاديث الجامعة، كما ذكر حديث: ﴿البيِّنَةُ على المُدَّعِي، واليمينُ على من أنكر ﴾[4] لجمعه لأحكام القضاء.

فرأيتُ أنا أن أضُمَّ هذا الحديث إلى أحاديث الأربعين التي جمعها الشيخ -رحمه الله- وأن أضُمَّ إلى ذلك كلِّه أحاديثَ أُخرَ من جوامع الكلم الجامعة لأنواع العلوم والحكم، حتى تكمُلَ عدَّةُ الأحاديث كلّها خمسين حديثاً، وهذه تسمية الأحاديث المزيدة على ما ذكره

١- هو محيي الدين أبو زكرياء يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حِزَام الفقيه الشافعي، الحافظ الزاهد، أحد الأعلام النواوي – بإثبات الألف ويجوز حذفها -، يقول عن نفسه – رحمه الله – وحفظت«**التنبيه**» في نحو أربعة أشهر ونصف، قال: وبقيت أكثر من شهرين أو أقل، لما قرأت: "وَيَجِبُ الغُسْلُ من إِيلاَجِ الحَشَفَة في الفَرْج" أعتقد أن ذلك قرقرة البطن. وكنت أستحم بالماء البارد كلما قرقر بطني. وقال أيضا: وخطر لي الإشتغال في علم الطب، فاشتريت كتاب «**القانون**» فيه، وعزمت على الإشتغال فيه، فأُظلم على قلبي[أ]، وبقيت أياما لا أقدر على الإشتغال بشيئ، ففكرت في أمري، من أين دخل عليّ الداخل، فألهمني الله أن سببه اشتغالي بالطب، فبعت «**القانون**» في الحال واستنار قلبي. قال الذهبي: رأسا في الزهد، وقدوة في الورع، عديم المثل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قانعا باليسير، راضيا عن الله والله راضٍ عنه، مقتصدا إلى الغاية في ملبسه، ومطعمه، وأثاثه، تعلوه سكينة وهيبة، فالله يرحمه ويسكنه الجنّة بمنّه. من تصانيفه: «**الروضة**» و «**المنهاج**» و «**شرح المهذّب**» و «**المنهاج في شرح مسلم**» و كتاب «**الأذكار**» وكتاب «**رياض الصالحين**» و «**التبيان في آداب حملة القرآن**» و «**المبهمات**» وغيرها، ت: ليلة الأربعاء الرابع عشر من شهر رجب سنة ٦٧٦هــ. شذرات الذهب، (ج٧ص٦١٨ وما بعد).

٢- جامع العلوم والحكم، (ج١ص/٥٦-٥٧).

٣- رواه البخاري، كتاب الفرائض، باب ميراث الولد من أبيه وأمه، رقم (٦٧٣٢)، (ج٤ص/٢٣٧).

٤- رواه البيهقي بهذا اللفظ، كتاب الدعوى والبينات، باب اليمين على المدعِي واليمين على المدَّعَى عليه، رقم: (٢١٢٠١)، (ج١٠ ص/٤٢٧)، ورواه النسائي في الكبرى، كتاب آداب القضاء، باب عظة الحاكم على اليمين، رقم: (٥٤٢٥)، (ص/ ٨١٧)، و ابن ماجة، كتاب الأحكام، باب البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه، رقم: (٢٣٢١)، (ص/٣٩٧)، وأصله في الصحيحين.

أ- قلت: فإذا كان الإشتغال بالطب سببا في ظلمة قلب العالم، فكيف بمن اشتغل بما هو أدنى من الطب، من العلوم التي لا تسمن ولا تغني من جوع، كعلم النفس والفلسفة وعلم الكلام...الخ.

الشيخ – رحمه الله– في كتابه: حديث: ﴿ ألحِقوا الفَرائِضَ بأهلها ﴾[1]، وحديث: ﴿ يحرُمُ مِنَ الرَّضَاع ما يَحْرُمُ من النَّسَبِ﴾[2]، وحديث:﴿إنَّ اللهَ إذا حرَّمَ شيئاً، حرَّمَ ثَمَنَهُ ﴾[3]، وحديث: ﴿كلُّ مُسكِرٍ حرامٌ ﴾[4]، وحديث: ﴿ ما ملأَ آدميٌّ وعاءً شرّاً من بطن﴾[5]، وحديث:﴿ أربَعٌ مَنْ كُنَّ فيه كانَ مُنافِقاً﴾[6]، وحديث:﴿ لو أنَّكم توكَّلون على الله حَقَّ توكُّلِهِ لرَزَقَكُم كما يرزُقُ الطَّير﴾[7]، وحديث:﴿لا يزالُ لسانُكَ رَطْباً مِنْ ذِكرِ اللهِ ﷻ ﴾[8].

١– تقدم تخريج الحديث.

٢– رواه مسلم، كتاب الرضاع، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل، رقم: (١٤٤٥)، (ص/١٠٦٩).

٣– رواه أبو داود بلفظ: "لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ –ثَلَاثًا– إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكْلَ شيءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثَمَنَهُ "، كتاب الإجارة، باب في ثمن الخمر والميتة، رقم: (٣٤٨٨)، (ص٦٢٧)، و رواه ابن أبي شيبة بنفس اللفظ: "إِنَّ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ عَلَى قَوْمٍ أَكْلَ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثَمَنَهُ"، كتاب البيوع والأقضية، باب بيع جلود الميتة، رقم: (٢٠٦٣٦)، (ج٧ص/٢١٠)، وصححه الشيخ الألبانبي في صحيح الترغيب والترهيب، كتاب الحدود وغيرها، باب الترهيب من شرب الخمر، رقم: (٢٣٥٩)، (ج٢ص/٥٩٨).

٤– رواه البخاري، كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ –رضي الله عنهما – إلى اليمن قبل حجة الوداع، رقم: (٤٣٤٣)، (ج٣ص/١٦١).

٥– رواه الترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، رقم: (٢٣٨٠)، (ص/٥٣٥–٥٣٦)، وقال: حديث حسن صحيح، والحديث صححه الشيخ الألباني، يُنظر سنن الترمذي بأحكام الألباني، اع: الشيخ مشهور، (ص٥٣٥)، ورواه ابن ماجة، كتاب الأطعمة، باب الاقتصاد في الأكل وكراهة الشِّبَع، رقم: (٣٣٤٩)، (ص/٥٦٣)، وأيضا صححه الشيخ الألباني، يُنظر سنن ابن ماجة بأحكام الألباني، عت: الشيخ مشهور، (ص/٥٦٣).

٦– رواه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب إذا خاصم فجر، رقم: (٢٤٥٩)، (ج٢ص١٩٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان خصال المنافق، رقم: (١٠٦)، (ص/٧٨).

٧– رواه أحمد، مسند عمر بن الخطاب ﷺ، برقم: (٢٠٥)، (ج١ص٣٣٢)، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده قوي، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن هبيرة، فمن رجال مسلم، ورواه الترمذي، كتاب الزهد، باب في التوكل على الله ﷻ، رقم: (٢٣٤٤)، (ص/٥٢٩) وقال: حديث حسن صحيح، وصححه الشيخ الألباني، يُنظر سنن الترمذي بأحكام الألباني، عت: الشيخ مشهور، (ص/٥٢٩)، ورواه أيضا ابن ماجة، كتاب الزهد، باب التوكل واليقين، رقم: (٤١٦٤)، (ص/٦٩٢)، وصححه الشيخ الألباني، يُنظر سنن ابن ماجة بأحكام الألباني، عت: الشيخ مشهور، (ص/٦٩٢).

٨– رواه أحمد من حديث عبد الله بن بُسْر ﷺ قال: "أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أعرابيان فقال أحدهما: مَن خَيْرُ الرجال يا محمد؟ قال النبي ﷺ: "مَنْ طَالَ عُمْرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ" وقال الْآخر: إن شرائع الْإسلام قد كثرت علينا فباب نتمسك به جامع؟ قال:"لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ"، مسند عبد الله بن بُسْر المازني ﷺ، رقم: (١٧٦٨٠)، (ج٢٩ص/٢٢٦)، وابن ماجة، كتاب الأدب، باب فضل الذكر، رقم: (٣٧٩٣)، (٦٢٥)، وصححه الشيخ الألباني، يُنظر سنن ابن ماجة بأحكام الألباني، عت: الشيخ مشهور، (ص/٦٢٥)، والترمذي، كتاب الدعوات، باب ما جاء في فضل الذكر، رقم: (٣٣٧٥)، (ص/٧٦٦)، وقال: حديث حسن غريب، وصححه الشيخ الألباني، يُنظر سنن الترمذي بأحكام الألباني، عت: الشيخ مشهور، (ص٧٦٦)، وابن حبان، كتاب الرقائق، باب الأذكار: ذكر البيان بأن المداومة للمرء على ذكر الله من أحب الأعمال إلى الله جلَّ وعلا، من حديث معاذ بن جبل ﷺ قال: سألتُ رسول الله ﷺ: أي الأعمال أحب إلى الله؟ قال: " أَنْ تَمُوتَ وَلِسَانُكَ رَطْبٌ مِنْ ذِكْرِ الله"، رقم: (٨١٨)، (ج٣ص/٩٩–١٠٠)،وصححه الشيخ الألباني في التعليقات الحسان، رقم:(٨١٥)، (ج٢ص/٢٠٤).

المطلب الثاني

تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته للإمام ابن رجب.

أمَّا اسم الكتاب فقد صرح به المؤلِّف نفسُه، فقال: وسمَّيته: «**جامع العلوم والحِكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلِم**»[١].

وأما نسبة الكتاب فهو صحيح النسبة لابن رجب والأدلة على ذلك كثيرة، منها:

أولا: قول ابن رجب السابق الذكر: وسمَّيته: «**جامع العلوم والحِكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلِم**»[٢].

ثانيا: قوله – رحمه الله – وقد سبق أيضا: فرأيتُ أنا أن أضُمَّ هذا الحديث[٣] إلى أحاديث الأربعين التي جمعها الشيخ -رحمه الله-وأن أضُمَّ إلى ذلك كلِّه أحاديثَ أُخُرَ **من جوامع الكلم الجامعة لأنواع العلوم والحكم**، حتى تكمُلَ عدَّةُ الأحاديث كلّها خمسين حديثاً[٤].

ثالثا: قوله – رحمه الله – في خاتمة شرحه لأحاديث النووي-: فهذا آخر ما ذكره الشيخ - رحمه الله - من الأحاديث في هذا الكتاب، ونحن بعون الله ومشيئته نذكر تتمة الخمسين حديثاً من الأحاديث الجامعة لأنواع العلومِ والحكم والآداب الموعود بها في أوّل الكتاب، والله الموفِّقُ للصواب[٥].

رابعا: نسبه له جمع من الأعلام، ممن ترجم له، مثل:

١- جامع العلوم والحكم، (ج١ص/٥٧-٥٨).

٢- المصدر نفسه ، (ج١ ص/٥٧-٥٨).

٣- أي: حديث: " ألحقوا الفرائض بأهلها...الحديث"، وقد تقدم تخريجه.

٤- جامع العلوم والحكم، (ج١ص/ ٥٧).

٥- المصدر نفسه، (ج٢ص/٤١٨).

– الحافظ ابن حجر العسقلاني في «**إنباء الغمر بأبناء العمر**» فقال: وشرح «**الأربعين للنووي**[١]» في مجلدة[٢].

– ابن العماد في «**شذرات الذهب**»، قال: وله مصنفات مفيدة، ومؤلفات عديدة، منها: «**شرح أربعين النواوي**[٣]».

– الحافظ السخاوي في «الضوء اللامع»، قال: « ...بل كان يذكر[٤] أنه سمع على ابن رجب الحافظ **شرحه للأربعين النووية**،[٥]».

– خير الدين الزركلي في «الأعلام»، **فقال – رحمه الله –** : « من كتبه «**شرح جامع الترمذي**»، و «**جامع العلوم والحكم**»، في الحديث، وهو المعروف بشرح الأربعين[٦]».

١- وهذا يدل على أن أصل الكتاب للإمام النووي.

٢- إنباء الغمر بأبناء العمر، (ج١ص/٤٦٠).

٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب،(ج٨ص/٥٧٩).

٤- أي: تلميذ الحافظ ابن رجب داود بن سليمان بن عبد الله الزين الموصلي الدمشقي الحنبلي.

٥- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، دار الجيل، ط. الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م. (ج٣ص/٢١٢).

٦- الأعلام، الزركلي، لبنان، بيروت، دار الملايين، (ط/١٥-٢٠٠٢م)، (ج٣ص/٢٩٥).

المطلب الثالث

سبب تأليف الكتاب

لعلَّ السببَ المباشرَ الذي جعل الحافظ ابن رجب يؤلف مثل هذا الكتاب الفذِّ، هو ما أَفْصح عنه في المقدمة، إذ إنه قال: « وقد تكرَّر سؤالُ جماعةٍ مِنْ طلبةِ العلمِ والدِّينِ لتعليق شرح لهذه الأحاديث المُشار إليها، فاستخرتُ الله ﷻ في جمع كتابٍ يتضمن شرح ما يُيسِّرُه الله تعالى من معانيها، وتقييد ما يفتحُ الله به سبحانه من تبيين قواعدِها ومبانيها، وإيَّاه أسأل العونَ على ما قصدتُ، والتوفيقَ في صلاح النِيةِ والقصد فيما أردتُ، وأعوِّل في أمري كلّه عليه، وأبرأ من الحَوْلِ والقوّةِ إلا إليه»[١].

وقد يكون من الدوافع أيضا على تأليف الكتاب، ما ذكره الحافظ من تعقُّبِ بعض شُرَّاحِ الأربعين النووية، على جامِعِها ترْكَه لحديث: " أَلحِقُوا الفَرائِضَ بأهلها، فما أبقتِ الفرائِضُ، فلأَوْلَى رجُلٍ ذكرٍ[٢]"، فرأى هو أن يضم ذلك الحديث وغيره من الأحاديث الجامعة إلى الأربعين، ثم يجعل عليها شرحاً يليق بمقامها، فقال – رحمه الله – « وقد كان بعضُ مَنْ شرحَ هذه الأربعينَ قد تعقَّب على جامعها –رحمه الله– تركَه لحديثِ: "أَلحِقُوا الفَرائِضَ بأهلها، فما أبقتِ الفرائِضُ، فلأَوْلَى رجُلٍ ذكرٍ"، قال: لأنَّه جامعٌ لقواعدِ الفرائض التي هي نصف العلم، فكان ينبغي ذكرهُ في هذه الأحاديث الجامعة، كما ذكرَ حديثَ:" البيِّنَةُ على المُدَّعي، واليمينُ على من أنكر[٣]"لجمعه لأحكامِ القضاء. فرأيتُ أنا أن أضُمَّ هذا الحديثَ إلى أحاديثِ الأربعين التي جمعها الشيخُ –رحمه الله–»[٤].

١- جامع العلوم والحكم، (ج١ص/ ٥٦).

٢- تقدم تخريجه، (ص/٥٣).

٣- تقدم تخريجه، (ص/٥٣).

٤- جامع العلوم والحكم، (ج١ص/٥٧).

ويمكن أن يقال أيضاً[١]: إن الحافظ ابن رجب – رحمه الله – وجد أن الأحاديث الأربعين التي جمعها الإمام النووي[٢] على عُلوِّ شأنها و رِفعة منزلتها، لم تشرح شرحا يليق بمقامها[٣]، فدفعه ذلك إلى القيام بهذا الشرح الماتع.

١– أيضاً: مصدر آضَ يَئِيضُ من الأَيْضُ وهو: العَوْدُ إلى الشَّيءِ وصيرورة الشيء غيره وتحويله من حاله والرجوع، وآضَ كذا: صارَ، وفعل ذلك أيضاً : إذا فعله معاوِداً فاستُعير لمعنى الصيرورة. يُنظر: "القاموس المحيط" ط. دار الفكر، (ص/٥٧٢).

٢– ثَمَّت أمرٌ مهم كان الأَوْلى أن يُذكر عند الترجمة، لكن لا بأس من التنبيه عليه ههنا، أَلاَ وهو: زعْمُ بعضِهِم أنَّ كتبَ الحديث التي وقع فيها أصحابها في تأويل شيئٍ من الصفات، ينبغي أن تطرح ولا يستفاد منها! كأمثال شرح صحيح مسلم للإمام النووي، وفتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر، ولا شك أن هذا القول هو الذي ينبغي أن يُطرح ولا يعرَّج عليه.

قال الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان – حفظه الله – في: (شرح صحيح مسلم، الشريط السابع، د:٠٤): "ومما ينبغي أن يعرف عن الإمام النووي أنه عالم، محقق، ورِع، زاهد، صادق، مخلص في ما كتب والله حسيبه، ولذا نفع الله عز وجل بكتبه أيَّما نفع، وهو كسائر الناس وقعت له في كتبه ولا سيما في شرحه لمسلم زلات وهفوات في باب الأسماء والصفات، ومع هذا مخطئ من زعم أن النووي أشعريٌّ جَلْدٌ في سائر أبواب العقيدة... والناظر المتمعن في شرحه يجد أن النووي قد ردَّ على أهل البدع، وذكر أهل البدع في مقام الإسبشاع والإستشناع، فقد أصاب الحق – رحمه الله تعالى – في باب الإيمان، وتعريفات الإيمان، وحدود الإيمان، وفي باب خلق أفعال العباد، وفي باب الرؤية – رؤية الله عز وجل – وفي باب النبوات والسمعيات، وردَّ على القدرية والجهمية والمعطلة والخوارج والمرجئة، ونصر الله عز وجل به الحق، ومع هذا فإنه تابع كثيرا من الشُّرَّاح، ونقل عباراتهم بالحرف غالبا، ووقع لي هذا باستقراء تام فيما أزعم في باب الصفات، فما يوجد تأويل واحد في شرحه من إنشائه ومن عباراته، وجميع التأويلات في باب الصفات الموجودة في شرحه، إنما هي منقولة على الغالب من المازِري في شرحه «المعلم»، وشتّان شتّان[أ]، بين رجُلٍ جنح إلى التأويل في باب وهو في الجملة على خير ومعظمٌ للأثر دائر مع النص، وبين آخر جنح للتأويل وهو من أهل الكلام وأهل الفلسفة بعيد عن قال الله وقال رسول اللهﷺ، فالمساواة بين هذا الصنف وذاك ظلم محض، والله تعالى أعلم...ومن أفتى وقال بحرق كتاب الإمام النووي في شرحه لمسلم أو فتح الباري أو كتب هؤلاء الأئمة، فإني أخشى عليهم من قَوْلَة ابن عساكر – رحمه الله – " لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة، ومن أطلق لسانه في العلماء بالسلب، ابتلاه الله قبل موته بموت القلب"اهـ. نسأل الله تعالى أن يُسَلِّم ألسنتنا وصدورنا لأئمة الإسلام وعلماء السنة.

ورحم الله الإمام الذهبي القائل: – عند ترجمة إمام الأئمة محمد ابن خزيمة وقد تأوَّل حديث: "خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ" – " **ولو أن كلَّ من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه، وتوخيه لاتباع الحق أهدرناه، وبدعناه، لقلَّ مَن يسلم مِن الأئمة معنا. رحم الله الجميع بمنه وكرمه**". سير أعلام النبلاء، (ج١٤ص/٣٧٦).

٣– وقد تولى شرح هذه الأربعين طائفة من العلماء، منهم: أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي المتوفى سنة(٦٩٩هـ)، وابن دقيق العيد المتوفى سنة(٧٠٢هـ)، ونجم الدين سليمان بن عبد القوي الحنبلي المتوفى سنة (٧١٠هـ)، وجمال الدين يوسف بن الحسن التبريزي المتوفى سنة (٨٠٤هـ)، وابن الملقن المتوفى سنة (٨٠٤هـ)، والسيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ)، وعلي القاري المتوفى سنة (١١١٤هـ). رحم الله الجميع.

أ– شتان وهيهات،من أسماء الأفعال: وهو ما ناب عن الفعل معنى واستعمالاً، ووروده بمعنى الأمر كثير ك: "صَهْ"و "مَهْ" و "آمِينَ"، بمعنى اسْكُتْ وانْكَفِفْ واسْتَجِبْ، وبمعنى الماضي والمضارع قليلٌ ك:"شَتَّانَ" و"هَيْهَاتَ" بمعنى افْتَرَقَ وَبَعُدَ و " أَوَّهْ " و " أُفٍّ " بمعنى أَتَوَجَّعُ وأَتَضَجَّرُ و "وَا" و "وَيْ"و"وَاهاً" بمعنى: أعجب كقوله تعالى: ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ [القصص: ٨٢]. "أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك" (ج٤ص/٨١).

المطلب الرابع

طبعات الكتاب والجهود المبذولة حوله

أوَّل ما طُبِع الكتاب في الهند في بلدة «آمر تسر»، بتصحيح عبد الغني وعبد الواحد الغزنويين، دون أن تذكر النسخة التي طبع عنها ولا السنة التي طبع فيها، ثم طبع في مصر عام (١٣٤٦هـ)، عن مطبعة مصطفى البابي الحلبي، فقامت بتصوير الطبعة الهندية، وقد انتشرت هذه الطبعة، وهي مليئة بالأخطاء المطبعية والتصحيفات، ونشر الشيخ أبو الأشبال أحمد شاكر ثمانية أحاديث من هذا الشرح في أربع رسائل، مقتصرا على تحقيق النص، مع تعليقات لغوية وحديثية،[١]

وقد قام بتحقيق الكتاب ثُلَّةٌ من العلماء، منهم:

– الشيخ محمد الأحمدي أبو النور[٢]، في ثلاثة أجزاء، معتمدا على أربع نسخ خطية، عن مطبعة دار السلام بالقاهرة.

– الشيخ شعيب الأرناؤوط – رحمه الله – وإبراهيم باجس، عن مؤسسة الرسالة.

– الشيخ محمد بن عبد الرزاق الرعود، عن دار الفرقان بعمان[٣].

– الشيخ مصطفى العدوي، عن طبعة دار ابن رجب في مصر عام ١٤٢٣هـ.

– الدكتور يوسف البقاعي، عن طبعة المكتبة العصرية عام ١٤١٨هـ.

– عصام الدين الصبابطي، عن طبعة دار الحديث في القاهرة.

– تحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل.

١- إيقاظ الهمم المنتقى من جامع العلوم والحكم، (ص/١٢-١٣).

٢- وزير الأوقاف وشؤون الأزهر سابقا.

٣- إيقاظ الهمم، (ص/١٣).

هذا و لم أعثر – في حدود علمي – على رسائلَ علمية لها علاقة بهذا الكتاب، ومع ذلك فقد اعتنى بالكتاب بعض الباحثين وطلبة العلم، فهناك بحث بعنوان: «**مصادر الحافظ ابن رجب ومنهجه في التفسير من خلال كتابه جامع العلوم والحكم**» للدكتور يحيى بن محمد زمزمي[١]، وقد خدم الكتاب أيضا الشيخ سليم بن عيد الهلالي، فهذَّبه وانتقاه، وهو في مجلدة بعنوان: «**إيقاظ الهمم المنتقى من جامع العلوم والحكم**»[٢].

١– أستاذ مشارك بكلية الدعوة وأصول الدين – جامعة أم القرى –.

٢– طبع عن دار ابن الجوزي.

الفصل الثاني

منهجية فقه الحديث عند ابن رجب

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مقدمة عامة حول فقه الحديث.

المبحث الثاني: الدراسة الحديثية عند ابن رجب.

المبحث الثالث: الدراسة الفقهية عند ابن رجب.

المبحث الأول

مقدمة عامة حول فقه الحديث

ويشتمل على المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الفقه (مع ذكر تنبيهين اثنين).

المطلب الثاني: تعريف الحديث.

المطلب الثالث: الفرق بين الحديث والخبر والأثر.

المطلب الرابع: تعريف فقه الحديث.

المطلب الخامس: موضوع فقه الحديث وأهميته.

المطلب السادس: حدّ المُحدِّث والفقيه والحافظ **والمسند** ومن هو الفقيه المحدث والمحدث الفقيه.

المطلب السابع: ذكر عيِّنة ممن عرف من الأئمة بالرسوخ في هذا الفن.

تعريف الفقه

فقه الحديث **باعتباره مركبا** يحتاج إلى تعريف كلمة فقه وكلمة الحديث.

الفقه في اللغة: الفهم، قال ابن منظور[١]: والفقه في الأصل الفهم، يقال: أوتي فلان فِقْهًا في الدين، أي فهما فيه[٢].

ويطلق على الفطنة، قال ابن منظور أيضا: والفقه: الفطنة. وفي المثل: خَيْرُ الفقه ما حَاضَرْتَ به، وشَرُّ الرأي الدَّبَرِيُّ. وقال عيسى بن عمر: قال لي أعرابي: شَهِدْتُ عليكَ بالفِقْهِ، أي الفطنة[٣].

ويطلق أيضاً على العلم، قال ابن فارس[٤]: الفقه: العلم بالشيء، تقول: فَقِهت الحديث، أَفْقَهُهُ. وكل علمٍ بشيءٍ فِقْهٌ، ثم اختُصَّ به عِلْمُ الشريعة، فقيل لكل عالم بها: فقيه. وأَفْقَهْتُكَ الشيءَ، إذا بينته لك[٥].

---

١ – القاضي جمال الدين محمد بن مكرّم بن علي الأنصاري الرُّوَيفعي، حدّث بمصر ودمشق، واختصر «**تاريخ ابن عساكر**»، وكتاب «**الأغاني**» لأبي الفرج الأصفهاني، وله نظم ونثر، وفيه شائبة تشيُّعٍ، ت: بمصر في شعبان سنة ٧١١هـ، عن اثنتين وثمانين سنة. انظر: «**شذرات الذهب**»، (ج٨ص/٤٩).

٢– لسان العرب، القاهرة، دار المعارف، (ص/٣٤٥٠).

٣– المصدر نفسه، (ص/٣٤٥٠).

٤– أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب أبو الحسين اللغوي القزويني، كان نحويا على طريقة الكوفيين، كان شافعيا فتحوَّل مالكيا، وقال: أخذتني الحميَّة لهذا الإمام أن يخلو مثلُ هذا البلد عن مذهبه، وكان كريما جوادا، ربما سئل فيهب ثيابه وفَرْشَ بيته، صنَّف: «**المجمل في اللغة**»، «**فقه اللغة**»، «**مقدمة في النحو**»، «**ذم الخطأ في الشعر**»، «**فتاوى فقيه العرب**»، «**الإتباع والمزاوجة**»، «**اختلاف النحويين**»، «**الإنتصار لثعلب**»، «**الليل والنهار**»، «**خلق الإنسان**»، «**تفسير أسماء النبي صلى الله عليه وسلم**»، وكتاب « **حلية الفقهاء** »، «ومسائل في اللغة يغالي بها الفقهاء » قال الذهبي: مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة بالرَّي، وهو أصح ما قيل في وفاته. انظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، (ج١ص/٣٥٢).

٥– مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، در: و تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط. الثانية (١٤٠٦هـ–١٩٨٦م)، (ج١ص/٧٠٣).

وقال ابن القيم – تحت عنوان: العبرة بإرادة المتكلم لا بلفظه - : « وهذا أمر يعم أهل الحق والباطل، لا يمكن دفعه، فاللفظ الخاص قد ينتقل إلى معنى العموم بالإرادة، والعام قد ينتقل إلى معنى الخصوص بالإرادة، فإذا دُعي إلى غَداء فقال: والله لا أتغدَّى، أو قيل له: "نَمْ" فقال: والله لا أنام، أو "اشرب هذا الماء" فقال: والله لا أشرب، فهذه كلها ألفاظ عامة نُقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامعُ عند سماعها بأنه لم يُرد النَّفْيَ العام إلى آخر العمر، والألفاظ ليست تَعَبُّدِيَّة، والعارفُ يقول: ماذا أراد، واللفظي يقول: ماذا قال، كما كان يقول الذين لا يفهمون إذا خرجوا من عند النبيﷺ يقولون: ماذا قال آنفا وقد أنكر الله سبحانه عليهم وعلى أمثالهم بقوله: ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ٧٨ ﴾ [النساء: ٧٨]، فذمّ من لم يفقه كلامه **والفقه أخص من الفهم** وهو فهم مراد المتكلم من كلامه وهذا قدر زائد على مجرد وضع اللفظ في اللغة وبحسب تفاوت مراتب الناس في هذا تتفاوت مراتبهم في الفقه والعلم »[1].

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازي[2]: « الفقه في اللغة إدراك الأشياء الخفية، فلذلك تقول: فقهت كلامك ولا تقول فقهت السماء والأرض»[3].

١- إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب، تح: مشهور بن حسن آل سلمان، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، ط/١(١٤٢٣هـ)، (ج٢ص/٣٨٦).

٢- إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشافعي، أحد الأعلام، كان أنظر أهل زمانه، وأفصحهم وأورعهم، وأكثرهم تواضعا وبِشْراً، لم يحجّ ولا وجب عليه، لأنه كان فقيرا متعفّفاً، قانعا باليسير، له شِعْر حسن، أطبق الناس على فضله وسَعَلة علمه، وحسن سمته وصلاحه، مع القبول التام من العام و الخاص، ت: سنة (٤٧٦هـ) وله ثلاث وثمانون سنة.

وقد أثنى عليه علماء وقته بما يطول شرحه، قال فيه عاصم بن الحسين:

تراه من الذكاء نحيف جسم عليه من تَوَقُّدِهِ دليـــــلُ

إذا كان الفتى ضخم المعاني فليس يضره الجسم النحيلُ. انظر: شذرات الذهب، (ج٥ص/٣٢٣ وما بعد).

٣- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول،شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي، لبنان، بيروت، دار الفكر (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤)، (ص/٢١).

٤- اللمع في أصول الفقه، ابن إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروز أبادي الشافعي، لبنان، بيروت، دار الندوة الإسلامية، (ص/٠٧).

وقال ابن الأثير[1] في النهاية: « واشتقاقه من الشَّقِّ والفتح[2]، يقال: فَقِهَ الرجل، بالكسر، يَفْقَهُ فِقْهاً: إذا فهم وعلم، وفَقُهَ، بالضم، يَفْقُهُ: إذا صار فقيها عالما، وقد جعله العرف خاصا بعلم الشريعة، وتخصيصا بعلم الفروع منها »[3].

الفقه في الاصطلاح:

قال أبو إسحاق الشيرازي: « معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد»[4].

وقال القرافي: « هو العلم بالأحكام الشرعية العملية بالاستدلال»[5].

محترزات التعريف:

المراد بقولهم: «معرفة»: العلم والظن، لأن إدراك الأحكام الفقهية قد يكون يقينا، وقد يكون ظنياً كما في كثير من مسائل الفقه[6].

والمراد بقولهم: «الأحكام»: احترازا من الذوات كالأجسام والصفات نحو الأعراض والمعاني كلها، وقولنا «الشرعية»: احترازا عن العقلية والحسية كأحكام الحساب نحو: ثلاثة في

١- هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، أبو السعادات الملقب بمجد الدين المعروف بابن الأثير، من أهل جزيرة ابن عمر، مولده في أحد الربيعين سنة (٥٤٤هـ)،بالجزيرة، وانتقل إلى الموصل ولم يزل بها إلى أن مات سَلْخَ ذي الحجة سنة (٦٠٦هـ)، كان عالما فاضلا وسيدا كاملا جمع بين علم العربية والقرآن والنحو واللغة والحديث والفقه، وكان شافعياً، من تصانيفه: « **غريب الحديث**» و « **جامع الأصول في أحاديث الرسول**». انظر معجم الأدباء، لياقوت الحموي الرومي، (ص/٢٢٧١).

٢- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين، أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، تح: رضوان مامو، دمشق، سورية، بيروت لبنان، مؤسسة الرسالة، ط/١(١٤٣٢هـ - ٢٠١١م)، (ص/٩٤٣-٩٤٤).

٣- قال الشيخ محمد رشيد رضا – رحمه الله - : " أي هذا معناه الأصلي فهو كالفقئ بالهمزة، وهي تتعاقب مع الهاء لإتحاد مخرجها، وذكر الحكيم الترمذي هذا واستدل به على أن الفقه بالشيئ هو معرفة باطنه والوصول إلى أعماقه، فمن لا يعرف من الأمور إلا ظواهرها لا يسمى فقيها". « **تفسير المنار**»، (ج٩ص/٤٢٠).

٤- اللمع في أصول الفقه، (ص/٠٧)، الورقات، لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني.

٥- شرح تنقيح الفصول، (ص/٢١).

٦- شرح الأصول من علم الأصول، محمد بن صالح العثيمين، تح: نشأت بن كمال المصري، مصر، الإسكندرية، دار البصيرة، (ص/٢٤).

ثلاثة بتسعة، وغير الحساب كالهندسة والموسيقى وغيرهما[١].

والمراد بقولهم: «العملية»: ما لا يتعلق بالاعتقاد، كالصلاة والزكاة، فخرج به ما يتعلق بالاعتقاد: كتوحيد الله ومعرفة أسمائه وصفاته، فلا يسمى ذلك فقْها في الاصطلاح[٢].

والمراد بقولهم: «التي طريقها الاجتهاد»: خرج به الأمور والأخبار الشرعية المعلومة من الدين بالضرورة التي لا تحتاج إلى اجتهاد[٣].

---

١ – شرح تنقيح الفصول، (ص/٢١).

٢– شرح الأصول من علم الأصول، (ص/ ٢٤).

٣– التحقيقات والتنقيحات السلفيات على متن الورقات مع التنبيهات على المسائل المهمات، أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، دار الإمام مالك، ط١، (١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م)، (ص/ ٣٦).

ذِكْرُ تنبيهين اثنين:

الأول: مسألة تقسيم الدين إلى أصول وفروع.

قال الشيخ ابن عثيمين – رحمه الله -: « وعَدَلْنَا عما يعبر به كثير من الأصوليين: "معرفة الأحكام الشرعية **الفرعية** بأدلتها التفصيلية"، لأن شيخ الإسلام – رحمه الله – أنكر أن تنقسم أحكام الإسلام إلى أصل وفرع[1]، وقال: إن هذا التقسيم بدعة ولا أصل له في كلام الله ولا كلام رسوله، قال: لأن هؤلاء يجعلون الصلاة مثلا من الفروع، وهي من أصل الأصول، فكيف نقول: أصول وفروع؟! من جاء بهذا التقسيم؟! ولهذا عَدَلْنَا، فقلنا:

١- قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة – رحمه الله- :" والفرق بين مسائل الفروع والأصول إنما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام والمعتزلة والجهمية ومن سلك سبيلهم، وانتقل هذا القول إلى أقوام تكلموا بذلك في أصول الفقه، ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره.

قالوا : والفرق بين ذلك في مسائل الأصول والفروع، كما أنها محدثة في الإسلام لم يدل عليها كتاب ولا سنة ولا إجماع، بل ولا قالها أحد من السلف والأئمة، فهي باطلة عقلاً. فإن المفرقين بين ما جعلوه مسائل أصول ومسائل فروع لم يفرقوا بينهما بفرق صحيح يميز بين النوعين، بل ذكروا ثلاثة فروق أو أربعة كلها باطلة.

فمنهم من قال : مسائل الأصول هي العلمية الاعتقادية التي يطلب فيها العلم والاعتقاد فقط، ومسائل الفروع هي العملية التي يطلب فيها العمل . قالوا : وهذا فرق باطل؛ فإن المسائل العملية فيها ما يكفر جاحده، مثل: وجوب الصلوات الخمس والزكاة وصوم شهر رمضان وتحريم الزنا والربا والظلم والفواحش . وفي المسائل العلمية ما لا يأثم المتنازعون فيه، كتنازع الصحابة : هل رأي محمد ربه ؟ وكتنازعهم في بعض النصوص : هل قاله النبي صلى الله عليه وسلم، أم لا ؟ وما أراد بمعناه ؟ وكتنازعهم في بعض الكلمات : هل هي من القرآن، أم لا ؟ وكتنازعهم في بعض معاني القرآن والسنة : هل أراد الله ورسوله كذا وكذا ؟ وكتنازع الناس في دقيق الكلام، كمسألة الجَوْهَر الفَرْد وتماثل الأجسام وبقاء الأعراض، ونحو ذلك، فليس في هذا تكفير ولا تفسيق.

قالوا : والمسائل العملية فيها عمل وعلم، فإذا كان الخطأ مغفورًا فيها، فالتي فيها علم بلا عمل أولي أن يكون الخطأ فيها مغفورًا .

ومنهم من قال : المسائل الأصولية هي ما كان عليها دليل قطعي،والفرعية ما ليس عليها دليل قطعي . قال أولئك : وهذا الفرق خطأ أيضًا فإن كثيرًا من المسائل العملية عليها أدلة قطعية عند من عرفها وغيرهم لم يعرفها، وفيها ما هو قطعي بالإجماع، كتحريم المحرمات ووجوب الواجبات الظاهرة. قالوا : وأيضًا فكون المسألة قطعية أو ظنية هو أمر إضافي بحسب حال المعتقدين ليس هو وصفًا للقول في نفسه؛ فإن الإنسان قد يقطع بأشياء علمها بالضرورة، أو بالنقل المعلوم صدقه عنده، وغيره لا يعرف ذلك، لا قطعًا ولا ظنًا . وقد يكون الإنسان ذكيًا، قوي الذهن، سريع الإدراك، فيعرف من الحق، ويقطع به ما لا يتصوره غيره ولا يعرفه، لا علمًا ولا ظنًا .

فالقطع والظن يكون بحسب ما وصل إلى الإنسان من الأدلة، وبحسب قدرته على الاستدلال، والناس يختلفون في هذا وهذا، فكون المسألة قطعية أو ظنية ليس هو صفة ملازمة للقول المتنازع فيه، حتي يقال : كل من خالفه قد خالف القطعي، بل هو صفة لحال الناظر المستدل المعتقد، وهذا مما يختلف فيه الناس، فعلم أن هذا الفرق لا يطرد ولا ينعكس .

ومنهم من فرق بفرق ثالث وقال : المسائل الأصولية هي المعلومة بالعقل، فكل مسألة علمية استقل العقل بِدَرْكِهَا فهي من مسائل الأصول التي يكفر أو يفسق مخالفها . والمسائل الفروعية هي المعلومة بالشرع، قالوا : فالأول : كمسائل الصفات والقدر، والثاني : كمسائل الشفاعة وخروج أهل الكبائر من النار . فيقال لهم : ما ذكرتموه بالضد أولى، فإن الكفر والفسق أحكام شرعية ليس ذلك من الأحكام التي يستقل بها العقل. انظر: مجموع الفتاوى، (ج١٩ص/١١٢-١١٣-١١٤).

عملية»»[1].

الثاني: الفقه عند الرعيل الأول:

اصطلح المتأخرون على تخصيص لفظ (الفقه) بمعرفة المسائل الشرعية العملية، والفقيه هو الذي يقف على دقائق هذه المسائل وعللها، ويكثر الكلام حولها، وحفظ المقالات المتعلقة بها.

قال الإمام أبو حامد الغَزَّالي[2] – رحمه الله – « اعلم أن منشأ التباس العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية، تحريف الأسامي المحمودة، وتبديلها ونقلها بالأغراض الفاسدة إلى معان غير

١- شرح الأصول من علم الأصول، (ص/٢٤).

٢- الشيخ الإمام البحر، حجة الإسلام، أعجوبة الزمان، زين الدين أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي، الغزَّالي، صاحب التصانيف، والذكاء المفرط، لازم إمام الحرمين، وأدخله سيلانُ ذهنه في مضايق الكلام، ومزالِّ الأقدام، ولله سر في خلقه، أداه نظره في العلوم وممارسته لأفانين الزهديات إلى رفض الرئاسة، والإنابة إلى دار الخلود، والتأله، والإخلاص، وإصلاح النفس، وكانت خاتمةُ أمره إقباله على طلب الحديث، ومجالسة أهله، ومطالعة «**الصحيحين**»، ولو عاش لسبق الكلَّ في ذلك الفن بيسير من الأيام، ولم يتفق له أن يروي، ولم يعقب إلا البنات، وقد عُرِضت عليه أموال فما قبلها، قال أبو بكر بن العربي: شيخُنا أبو حامد بَلَعَ الفلاسفة، وأراد أن يتقيَّأهم، فما استطاع. قال الذهبي: قلت: وقد ألَّف الرجل في ذم الفلاسفة كتاب « **التهافت**»، وكشف عوارهم، ووافقهم في مواضع ظنا منه أنه الحق، أو موافق للملة، ولم يكن له علم بالآثار ولا خبرة بالسنن النبوية القاضية على العقل، وحُبِّب إليه إدمان النظر في كتاب « **رسائل إخوان الصفا**» وهو داء عُضال، وجَرَبٌ مُرْدٍ، وسُمٌّ قَتَّالٌ، ولولا أن أبا حامد من كبار الأذكياء، وخيار المخلصين، لتلف. فالحِذار الحِذار من هذه الكتب، واهربوا بدينكم من شبه الأوائل، وإلا وقعتم في الحيرة، فمن رام النجاة والفوز، فليلزم العبودية، ولْيُدْمِنِ الاستغاثة بالله، وليبتهل إلى مولاه في الثبات على الاسلام وأن يتوفى على إيمان الصحابة، وسادة التابعين، والله الموفق، فبحسن قصد العالم يغفر له وينجو إن شاء الله.

وقال أبو بكر الطرطوشي في كتابه « الإحياء»: شحن أبو حامد " الإحياء " بالكذب على رسول الله ﷺ، فلا أعلم كتابا على بسيط الأرض أكثر كذبا منه، ثم شبكه بمذاهب الفلاسفة، ومعاني رسائل إخوان الصفا، وهم قوم يرون النبوة مكتسبة، وزعموا أن المعجزات حيل ومخاريق. وقال الذهبي فيه: قلت: أما " الإحياء " ففيه من الأحاديث الباطلة جملة، وفيه خير كثير لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائق الحكماء ومنحرفي الصوفية، نسأل الله علما نافعا. فرحم الله الإمام أبا حامد، فأين مثله في علومه وفضائله، ولكن لا ندعي عصمته من الغلط والخطأ، ولا تقليد في الأصول. من تصانيفه: كتاب " كيمياء السعادة "، وكتاب " المعتقد "، وكتاب " إلجام العوام "، وكتاب " الرد على الباطنية "، وكتاب "معتقد الاوائل "، وكتاب "جواهر القرآن "، وكتاب " الغاية القصوى "، وكتاب " فضائح الإباحية " و " مسألة عوز الدور "، و "المستصفى " في أصول الفقه، و " المنخول " و " اللباب " و " المنتحل في الجدل " و " تهافت الفلاسفة "و " محك النظر " و " معيار العلم " و " شرح الأسماء الحسنى " و " مشكاة الأنوار " و " المنقذ من الظلال " و " حقيقة القولين " وأشياء.

ت: يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة خمس وخمس مئة، وله خمس وخمسون سنة. سير أعلام النبلاء (ج١٩ص/٣٢٢ وما بعد).

ما أراده السلف الصالح والقرن الأول، وهي خمسة ألفاظ: الفقه والعلم والتوحيد والتذكير والحكمة، فهذه أسام محمودة والمتصفون بها أرباب المناصب في الدين، ولكنها نقلت الآن إلى معان مذمومة، فصارت القلوب تنفر عن مذمة من يتصف بمعانيها لشيوع إطلاق هذه الأسامي عليهم.

اللفظ الأول: الفقه، فقد تصرفوا فيه بالتخصيص لا بالنقل والتحويل، إذ خصصوه بمعرفة الفروع الغريبة في الفتاوى والوقوف على دقائق عللها واستكثار الكلام فيها وحفظ المقالات المتعلقة بها، فمن كان أشد تعمقا فيها وأكثر اشتغالا بها يقال هو الأفقه، ولقد كان اسم الفقه في العصر الأول مطلقا على علم طريق الآخرة، ومعرفة دقائق آفات النفوس، ومفسدات الأعمال، وقوة الإحاطة بحقارة الدنيا وشدة التطلع إلى نعيم الآخرة واستيلاء الخوف على القلب، ويدلك عليه قوله تعالى: ﴿ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾ ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وما يحصل به الإنذار والتخويف هو هذا الفقه دون تفريعات الطلاق والعتاق واللعان والسلم والإجارة، فذلك لا يحصل به إنذار ولا تخويف، بل التجرد له على الدوام يقسي القلب وينزع الخشية منه، كما نشاهد الآن من المتجردين له، وقال تعالى: ﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، لهم قلوب لا يفقهون بها وأراد به معاني الإيمان دون الفتاوى ولعمري إن الفقه والفهم في اللغة اسمان بمعنى واحد وإنما يتكلم في عادة الاستعمال به قديما وحديثا، قال تعالى: ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ [الحشر: ١٣]، فأحال قلة خوفهم من الله واستعظامهم سطوة الخلق على قلة الفقه، فانظر إن كان ذلك نتيجة عدم الحفظ لتفريعات الفتاوى أو هو نتيجة عدمِ ما ذكرناه من العلوم»[1].

والمقصود هنا أن تفسير كلمة (فقه) بمجرد العلم بالفتاوى والأحكام الظاهرة اصطلاح حادث، لا يفسر به ما ورد في الكتاب والسنة من هذه المادة (ف.ق.هـ)»[2].

١- إحياء علوم الدين، إندونيسيا، سماراغ، مكتبة ومطبعة كرياط فوترا، (ج١ص/٣٢ وما بعد).

٢- الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم والسنة النبوية، محمد بن عمر بن سالم بازمول، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط. الأولى، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، (ص/١٢٩).

وفي «**البحر المحيط**»: وقال الحليمي في " المنهاج": إن تخصيص اسم الفقه بهذا الاصطلاح حادث، قال: والحق أن اسم الفقه يعم جميع الشريعة التي من جملتها ما يتوصل به إلى معرفة الله ووحدانيته وتقديسه وسائر صفاته، وإلى معرفة أنبيائه ورسله عليهم السلام، ومنها علم الأحوال والأخلاق والآداب والقيام بحق العبودية وغير ذلك[1].

قال الفُلاَّني[2]-رحمه الله - « اسم الفقيه عند السلف — كما تقدم - إنما يقع على من علم الكتاب و السنة و آثار الصحابة و من بعدهم من علماء الأمة، وأما من اشتغل بآراء الرجال، واتخذه دينا ومذهبا و نبذ كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، وقضايا الصحابة والتابعين وآثارهم من ورائه، فلا يطلق عليه اسم الفقيه بل هو باسم الهوى والعصبية أولى وأحرى»[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة[4]- رحمه الله -:« وإنما الفقه في الدين فهم معاني الأمر والنهي ليستبصر الإنسان في دينه، ألا ترى قوله تعالى﴿ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾[التوبة: ١٢٢]، فقرن الإنذار بالفقه فدلَّ على

١- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، رج: د: عمر سليمان الأشقر، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، (ط/٢(١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، (ج١ص/٢٣).

٢- صالح بن محمد بن نوح بن عبد الله العمري المعروف بالفلاّني، عالم بالحديث مجتهد، من فقهاء المالكية، من أهل المدينة، ووفاته بها، نسبته إلى " فلاّن" أو "فلاَّنة" (كرمانة) من قبائل السودان، من كتبه: "قطف الثمر في أسانيد المصنفات في الفنون والأثر"، و "إيقاظ همم أولي الأبصار للإقتداء بسيد المهاجرين والأنصار"، ت: سنة (١٢١٨هـ).

٣- إيقاظ همم أولي الأبصار للإقتداء بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم عن الإبتداع الشائع في القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحميَّة والعصبية بين فقهاء الأعصار، تح: أبي عماد السخاوي، الشارقة، دار الفتح، ط/١ (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، (ص٩٢).

٤- تقي الدين أبو العبَّاس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام بن عبد الله بن تيمية الحراني الحنبلي، بل المجتهد المطلق. ولد بحرَّان يوم الإثنين عاشر ربيع الأول، سنة (٦٦١هـ) وقدم به والده وبأخويه عند استيلاء التتار على البلاد إلى دمشق سنة ٦٧. فسمع الشيخُ بها ابن عبد الدائم، وابن أبي اليسر، والمجد بن عساكر، وغيرهم. وعني بالحديث، وسمع المسند مرات، والكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، وما لا يحصى من الكتب والأجزاء، وقرأ بنفسه وكتب بخطه جملة من الأجزاء وأقبل على العلوم في صغره، فأخذ الفقه والأصول عن والده، وقرأ العربية على ابن عبد القوي، وأقبل على تفسير القرآن الكريم فبرز فيه، ونظر في الكلام والفلسفة، وبرز في ذلك على أهله ورد على رؤسائهم وأكابرهم، وتأهل للفتوى والتدريس وله دون العشرين سنة، قال الذهبي: " شيخنا وشيخ الإسلام، وفريد العصر، علما، ومعرفة، وشجاعة، وذكاءً، وتنويرا إلهياً، وكرما، ونصحا للأمة، وأمرا بالمعروف، ونهيا عن المنكر،...وفاق الناس في معرفة الفقه، واختلاف المذاهب، وفتاوى الصحابة، والتابعين، بحيث إنه إذا أفتى لم يلتزم بمذهب، بل بما يقوم دليله عنده. وأتقن العربية أصولا وفروعا،وتعليلا واختلافا، ونظر في العقليات، وعرف أقوال المتكلمين ورد عليهم، ونبه على خطئهم وحذر، ونصر السنة بأوضح حجج، وأبهر براهين، وأوذي في ذات الله من المخالفين، وأخيف في نصر السنة المحضة، حتى أعلى الله مناره، وجمع قلوب أهل التقوى على محبته، والدعاء له، وكَبَتَ أعداءه، وهدى به رجالا كثيرة من أهل الملل والنحل، وجبل قلوب الملوك والأمراء على الانقياد له غالبا، وعلى طاعته، وأحيا به الشام، بل الإسلام بعد أن =

أنّ الفقه ما وَزَعَ عن محرم أو دعا إلى واجب، وخوَّفَ النفوسَ مواقعةَ المحظور، لا ما هوَّن عليها استحلال المحارم بأدنى الحيل.

ومما يُقضى منه العجب أن الذين ينتسبون إلى القياس واستنباط معاني الأحكام والفقه من أهل الحيل، هم أبعد الناس عن رعاية مقصود الشارع، وعن معرفة العلل والمعاني، وعن الفقه في الدين، فإنك تجدهم يقطعون عن الإلحاق بالأصل ما يُعلم بالقطع أن معنى الأصل موجود فيه، ويهدرون اعتبار تلك المعاني، ثم يربطون الأحكام بمعانٍ لم يومىء إليها شرع و لم يستحسنها عقل، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور، وإنما سبب نسبة بعض الناس لهم إلى الفقه والقياس، ما انفردوا به من الفقه وليس له أصل في كتاب ولا سنة، وإنما هو رأيٌ محض، صدر عن فطنة وذكاء، كفطنة أهل الدنيا في تحصيل أغراضهم، فسُمّوا بأشرف صفاقم، وهو الفهم الذي هو مشترك في الأصل بين فهم طرق الخير وفهم طرق الشر، إذْ أحسنُ ما فيهم من هذا الوجه فهمهم لطرق تلك الأغراض والتوصل إليها بالرأي.

فأما أهل العلم بالله وبأمره، فعلمُهُم متلقَّى عن النبوة، إما نصاً، أو استنباطاً، فلا يحتاجون إلى أن يضيفوه إلى أنفسهم، وإنما لهم فيه الإتباع، فمن فهم حكمة الشارع منهم كان هو الفقيهُ حقاً، ومن اكتفى بالإتباع لم يضره أن لا يتكلف علم ما لا يلزمه إذا كان على بصيرة من أمره، مع أنه هو الفقه الحقيقي والرأي السديد والقياس المستقيم ؛ والله سبحانه أعلم»[1]اهـــ.

= كاد ينثلم، خصوصا في كائنة التتار، وهو أكبر من أن ينبه على سيرته مثلى، فلو حلفتُ بين الركن والمقام لحلفتُ أني ما رأيت بعيني مثله، وأنه ما رأى مثل نفسه.اهـــ. وقال الشيخ كمال الدين بن الزملكاني: كان إذا سُئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحدا لا يعرفه مثله، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جالسوه استفادوا في مذاهبهم منه أشياء.

وقال ابن رجب مكث الشيخ معتقلا في القلعة من شعبان سنة ٢٦ إلى ذي القعدة سنة ٢٨، ثم مرض بضعة وعشرين يوما، و لم يعلم أكثر الناس بمرضه، و لم يفجأهم إلا موته، وكانت وفاته في سحر ليلة الإثنين عشري ذي القعدة...وأخرج الشيخ إلى جامع دمشق وصلوا عليه الظهر، وكان يوما مشهودا لم يعهد بدمشق مثله، وصرخ صارخ: هكذا تكون جنائز أئمة السنة، فبكى الناس بكاء كثيرا. " شذرات الذهب" (ج٨ص/١٤٢وما بعد).

١– بيان الدليل على بطلان التحليل، ابن تيميّة، تح: حمدي عبد المجيد، المكتب الإسلامي، (ص/٢٥٣).

المطلب الثاني

تعريف الحديث

أولا: الحديث.

الحديث في اللغة:

قال في اللسان: « الحديث: نقيض القديم. والحدوث نقيض القُدْمَة. حَدَثَ الشَّيْءُ يَحْدُثُ حُدُوثاً وحَدَاثَةً، وأَحْدَثَهُ هو، فهو مُحْدَثٌ وحَدِيثٌ، وكذلك اسْتَحْدَثَهُ. والحُدوثُ كونُ شيئٍ لم يكن، ومحدثات الأمور: ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف الصالح على غيرها، والحَدَثُ: الأمر الحادِث المنكر الذس ليس بمعتاد، ولا معروف في السنة، والحديث: الجديد من الأشياء. والحديث: الخبرُ يأتي على القليل والكثير، والجمع: أحاديث، كَقَطِيعٍ وأَقَاطيع، وهو شاذ على غير قياس، والحديث: ما يُحدِّثُ به المحدث تحديثًا، ومصدر حدَّثَ إنما هو التحديث، فأما الحديث فليس بمصدر»[1].

وورد لفظ الحديث في القرآن الكريم بمعنى الخبر في أكثرَ من موضع، منها قوله ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡجُنُودِ ﴿١٧﴾ ﴾ [البروج: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾ [الذاريات: ٢٤].

كما ورد لفظ الحديث في كلام النبي ﷺ بمعنى نقيض القديم، كما في حديث صلاة التسابيح[2] قوله ﷺ:﴿ يَا عبَّاسُ يَا عمَّاهُ أَلاَ أُعْطيك؟ أَلاَ أَمْنَحُكَ؟ أَلاَ أَحْبوكَ؟ أَلاَ أَفْعَلُ بك؟

١- لسان العرب، ابن منظور، مادة (حدث)، (ص/٧٩٦وما بعد).

٢- سميت كذلك لما فيها من كثرة التسبيح، ففيها في كل ركعة خمس وسبعون تسبيحة، وقد اختلف أهل العلم في حكمها لاختلافهم في الحديث الوارد فيها، على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها مستحبة، وبه قال ابن المبارك وغير واحد من أهل العلم، وبعض الشافعية. =

عشر خصال إذا أنت فعلت ذلك غفر الله لك ذنبك أوَّلَه وآخره، قديمه **وحديثه**، خطأه وعمده، صغيره وكبيره، سره وعلانيته...الحديث ﴾[1].

الحديث في الاصطلاح:

الحديث ما أضيف إلى النبي ﷺ قولا له أو فعلا أو تقريرا أو صفة حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام، فهو أعم من السنة وكثيرا ما يقع في كلام أهل الحديث، ما يدل لترادفهما[2].

وقيل: الحديث هو خبر نُسِبَ إلى الرسول ﷺ قولا وفعلا أو سكوتا عند أمر يعاينه[3].

= **الثاني**: أنها لا بأس بها (جائزة) : وبه قال بعض الحنابلة، قالوا: لو لم يثبت الحديث فيها فهي من فضائل الأعمال فيكفي فيها الحديث الضعيف!!، قال ابن قدامة في «**المغني**» (ج٢ص/١٣٢): إن فعلها إنسان فلا بأس، فإن النوافل والفضائل لا يشترط صحة الحديث فيها!!.

الثالث: أنها غير مشروعة، وهو مذهب الإمام أحمد، إذ إنه سئل عنها فقال: ما تعجبني، قيل له: لِمَ؟ قال: ليس فيها شيئ يصح، ونفض يده كالمنكِر. انظر: « **المجموع**»، للإمام النووي، (ج٣ص/٥٤٧)، « **المغني**»، لابن قدامة، (ج٢ص/١٥١).

١- رواه أبو داود، كتاب الصلاة، باب صلاة التسبيح، رقم:(١٢٩٧)، (ص/٢٢٣)، وابن ماجة، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب: ما جاء في صلاة التسبيح، رقم:(١٣٨٧)، (ص/٢٤٦)، والحاكم (ط/دار الحرمين)، كتاب صلاة التطوع، برقم: (١١٩٣)، (ج١ص/٤٥٥)، والبيهقي، كتاب الحيض، باب ما جاء في صلاة التسبيح، برقم:(٤٩١٦)، (ج٣ص/٧٣)، وقد ضعف الحديث جمع من العلماء منهم: الإمام أحمد – وقيل رجع عن تضعيفه – ،والترمذي وابن العربي، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، (ج٢ص/١٤٣)، وضعفه شيخ الإسلام ابن تيميّة، وتوقف فيه ابن خزيمة والذهبي، وقوى الحديث جمع كذلك منهم: مسلم وأبو داود والحاكم والبيهقي وابن حجر، ومن المعاصرين: ابن ناصر الدين الدمشقي، وقد ألف في ذلك رسالة بعنوان « **الترجيح لحديث صلاة التسبيح**»، وأحمد شاكر والألباني.

٢- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تح: علي حسين علي، دار الإمام الطبري، (ج١ص/٨-٩)، واليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر، محمد عبد الرءوف المناوي، تح: أبي عبد الله ربيع بن محمد السُّعُودي، الرياض، مكتبة الرشد، (ص/١١٠).

٣- ذَكَرَهُ محقق كتاب "الخلاصة في أصول الحديث" للطيبي، صُبحي السَّامرَّائي، ونَسَبَهُ إلى الكافجي في كتابه: " المختصر في علم الأثر"، دار عالم الكتب، ط. الأولى، (١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م)، (ص/١١).

المطلب الثالث

الفرق بين الحديث والخبر والأثر

قال الحافظ ابن حجر: « **الخبر**: عند علماء هذا الفنِّ مرادف للحديث.

وقيل: **الحديث**: ما جاء عن النبي ﷺ، **والخبر**: ما جاء عن غيره، ومن ثَمَّةَ قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: "الإِخْبَارِي"، ولمن يشتغل بالسنة النبوية." المحدِّث"

وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق: فكل حديثٍ خبرٌ، من غير عكس[١].

وقيل[٢]: لا يطلق الحديث على على غير المرفوع إلا بشرط التقييد »[٣].

والمُحَدِّثون يُسمُّون المرفوع والموقوف بالأثر، أما فقهاء خراسان فإنهم يسمون الموقوف بالأثر والمرفوع بالخبر. ويقال: أثرتُ الحديثَ بمعنى: رويته، ويسمى المحدث "أثرياً" نسبة للأثر[٤].

١- نُزهة النظر في توضيح نُخْبَة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر، تح: د: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العاصمة، ط/١(١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، (ص/٣٥-٣٦).

٢- ما زال الكلام للحافظ ابن حجر، ولعل هذا المقطع مذكور في أحد نسخ كتابه: «**نزهة النظر**».

٣- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح:طارق بن عوض الله، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العاصمة، ط.الأولى، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، (ج١ص/٤٢).

٤- المصدر نفسه، (ج١ص/٤٣).

المطلب الرابع

تعريف فقه الحديث

فقه الحديث باعتباره عَلَماً ولَقَباً على الفن المعروف فقد عرَّفه:

الطيبي[١] فقال: « وأما فقهه[٢] فهو ما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه وهذا دأب الفقهاء الأعلام كالأئمة الأربعة – رضي الله عنهم –

وفي هذا الفن مصنفات كثيرة كمعالم السنن للخطابي، والتمهيد لابن عبد البر[٣]»[٤].

وقال صاحب تحفة الأحوذي: « هو علم يبحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها، مَبْنِياً على قواعد العربية وضوابط الشريعة، ومطابقا لأحوال النبي ﷺ »[٥].

وقال صاحب أبجد العلوم: « قال في مدينة العلوم: علم شرح الحديث: علم باحث عن مراد رسول الله ﷺ من أحاديثه الشريفة، بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية بقدر الطاقة البشرية، ونفعه وغايته بمكان لا يخفى على إنسان، والكتب المصنفة فيه أكثر من أن تحصى»[٦].

١- الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي الإمام المشهور صاحب شرح المشكاة، وحاشية الكشاف، كان كريما متواضعا حَسَن المعتقد شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة، شديد الحب لله ولرسوله، كثير الحياء، آية في استخراج دقائق المسائل من القرآن والسنة، ت: رحمه الله يوم الثلاثاء ثالث عشر من شعبان سنة ٧٤٣هـ، متوجها إلى القبلة لإنتظار صلاة الفريضة بعد أن صلى النافلة قاعدا. انظر: "البدر الطالع بمحاسن مَنْ بَعْدَ القرن السابع" للشوكاني.

٢- أي فقه الحديث.

٣- قال فيه الإمام أبو محمد ابن حزم: " وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه؟" انظر: " بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس" للضَّبّي، (ص/٦٦٠)، و"سير أعلام النبلاء"، (ج١٨ص/١٥٨).

٤- الخلاصة في أصول الحديث، للطيبي، (ص/٦٢).

٥- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو علي محمد بن عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري، دار الفكر، (ج١ص/٠٤).

٦- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صدِّيق بن حسن القنُّوجي، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (١٩٧٨)، (ج٢ص/٣٣٦).

المطلب الخامس

موضوع فقه الحديث وأهميته

موضوع فقه الحديث: أحاديث الرسول ﷺ من حيثُ دلالتُها[١] على المعنى المفهوم أو المراد[٢].

وأما أهمية فقه الحديث: فهو من الأهمية بمكان، كيف لا؟ وهو يتعلق بالفهم عن رسول الله ﷺ، بل إنه لا يمكن الفهم عن الله ﷻ إلا بمعرفة ما جاء به الرسول ﷺ.

قال أبو عبد الله الحاكم[٣] « النوع العشرون من هذا العلم[٤]، بعد معرفة ما قدمنا ذكره من صحة الحديث إتقانا ومعرفة لا تقليدا وظنا: معرفة فقه الحديث: إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة»[٥].

وقال علي ابن المديني[٦]: « التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف

١- هكذا بالرفع لأن "حيث" لا تضاف إلا لجملة على الأصح، قال ابن مالك: (وألزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمَلْ حَيْثُ وَإِذْ وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ)

٢- تحفة الأحوذي، (ج١ص/٥٠).

٣- محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدُويه بن نعيم بن البَيِّع الضَّبِّي الطَّهْمَانيُّ النيسابوري، الحافظ الكبير، ولد سنة (٣٢١هـ)، كتب عن نحو ألفي شيخ، برع في معرفة الحديث وفنونه، وكان في تشيُّعٌ وحَطٌّ على معاويّة ﷺ، قال ابن ناصر الدين: "هو صدوق من الأثبات، لكن فيه تشيُّع، ويصحح واهيات"، قال الذهبي: " هو معظم للشيخين (أبي بكر وعمر) بيقين، ولذي النُّورين، وإنما تكلم في معاوية فأوذي"، قال أبو حازم عمر بن أحمد العَبْدُوِني الحافظ: سمعت الحاكم أبا عبد الله إمام أهل الحديث في عصره يقول: شربتُ ماء زمزم وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف"، روى أبو موسى المديني: أن الحاكم دخل الحمام فاغتسل وخرج وقال: آه. وقُبضت روحه وهو متزر لم يلبس قميصه بعدُ، ت: سنة (٤٠٥هـ) ودفن بعد العصر يوم الأربعاء. "سير أعلام النبلاء"،(ج١٧ص/ ١٦٢ وما بعد)، "شذرات الذهب"،(ج٥ص/٣٣وما بعد)، "بديعة البيان عن موت الأعيان"، (ص/١٨١).

٤- أي: علم الحديث، وفقه الحديث هو أحد أقسام علم الحديث.

٥- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تح: أحمد بن فارس الَّسلوم، لبنان، بيروت، دار ابن حزم، (ط/١ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، (ص/٢٤٦).

٦- الإمام أحد الأعلام، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم البصري الحافظ، صاحب التصانيف، سمع من حماد بن زيد وعبد الوارث، وطبقتهما. قال البخاري: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند ابن المديني. وقال أبو داود: ابن المديني أعلم باختلاف الحديث من أحمد ابن حنبل. وقال عبد الرحمان بن مهدي: علي ابن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ وخاصة بحديث سفيان بن عيينة. ت: في ذي القعدة وله ثلاث وسبعون سنة. "شذرات الذهب" (ج٣ص/١٥٩).

العلم»[1].

وقال سفيان بن عُيينة[2]:« يا أصحاب الحديث تعلَّموا فقه الحديث، لا يقهركم أصحاب الرأي، ما قال أبو حنيفة شيئاً إلا ونحن نروي فيه حديثا أو حديثين، قال: فتركوه وقالوا: عمرو بن دينار عمن!»[3].

فبعد معرفة صحة الحديث وضعفه يجب الإشتغال بفهمه، إذ هو ثمرة هذا العلم، فإنّ الأساس بدون البناء بيت خرب[4].

١- أخرجه الرَّامَهَرْمُزِي في كتابه: "المحدث الفاصل"،(رقم:٢٢٢ ص/٣٢٠)، بإسناده قال: حدثنا زنجويه بن محمد النيسابوري بمكة، ثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: سمعت علي بن المديني، فذكره، وأخرجه أيضا الخطيب البغدادي في كتابه: "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"،(ج٢ص/٣١٣)، بإسناده قال: أنا محمد بن أحمد بن علي الدقاق، نا أحمد بن إسحاق النهاوندي، نا ابن خلّاد، نا زنجويه بن محمد النيسابوري بمكة، نا محمدبن إسماعيل البخاري، قال: فذكره، لكنه بلفظ: " التفقه في معاد الحديث..." من الإعادة لأنه ذكره تحت عنوان: **(كتب الأحاديث المعادة)**.

٢- أحد الأعلام: أبو محمد سفيان بن عيينة الهلالي، مولاهم الكوفيّ الحافظ، نزيل مكة، سمع زياد بن عِلاَقَة والزهري والكبار، قال بن المديني ولد سنة (١٠٧هـ) وكذا قال عبد الرحمن بن بشر بن الحكم عن سفيان وزاد للنصف من شعبان، وقال الشافعي:" لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز"، روى عنه الأعمش وابن جريج وشعبة وهم من شيوخه والشافعي وابن المبارك وأحمد وخلق"، قال ابن سعد أخبرني الحسن بن عمران بن عيينة أن سفيان قال له بجمع آخر حجة حجها: قد وافيتُ هذا الموضع سبعين مرة أقول في كل سنة: اللهم لا تجعله آخر العهد من هذا المكان، وإني قد استحييت من الله من كثرة ما أسأله ذلك، فرجع فتوفي في السنة الدَّاخِلة، وذكر أبو معين الرازي في زيادة كتاب الإيمان لأحمد أن هارون بن معروف قال له أنّ ابن عيينة تغير أمره بآخره وأن سليمان بن حرب قال له أن بن عيينة أخطأ في عامة حديثه عن أيوب، قال الذهبي: "وقد كان سفيانُ مشهورا بالتدليس، عَمَدَ إلى أحاديثَ رفعت إليه من حديث الزهري، فيحذف اسم من حدَّثه، ويدلسها، إلا أنه لا يدلس إلا عن ثقة عنده، فأما ما بلغنا عن يحيى بن سعيد القطّان، أنه قال: اشهدوا أنّ ابن عُيينة اختلط سنة سبع وتسعين ومئة، فهذا منكر من القول، ولا يصح، ولا هو بمستقيم، فإنّ يحيى القطّان مات في صفر من سنة ثمان وتسعين مع قدوم الوفد من الحجّ. فمن الذي أخبره باختلاط سفيان، ومتى لحق أن يقول هذا القول وقد بلغت التراقيَ؟". قال الواقدي مات يوم السبت أول يوم من رجب سنة ثمان وتسعين ومائة. "شذرات الذهب" (ج٢ص/٤٦٦)، و"سير أعلام النبلاء" (ج٨ص/٤٥٤ وما بعد)، " تهذيب التهذيب" (ج٢ص/٥٩).

٣- معرفة علوم الحديث، (ص/٢٥٣)، بإسناده قال: سمعت أبا الطيب الكرابيسي يقول: سمعت إبراهيم بن محمد بن يزيد المروزي يقول: سمعت علي بن خشرم يقول: "كنا في مجلس سفيان بن عيينة فقال: فذكره. وأخرجه الخطيب البغدادي في كتابه: " الفقيه والمتفقه" (ج١ص٥٤٩)، بإسناده إلى الحاكم:أخبرني أبو بكر أحمد بن محمد بن عبد الواحد المروذي، نا محمد بن عبد الله بن محمد الحافظ بنيسابور.

٤- معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي، طب وصح: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية بحلب، (ط.الأولى ١٣٥١هـ-١٩٣٢م).

قال أبو شامة[1]: « يقال علوم الحديث الآن ثلاثة:

١– أشرفُها: حفظُ متونها ومعرفةُ غريبها وفقهِهَا.

٢– الثاني: حفظُ أسانيدها ومعرفة رجالها وتمييز صحيحها من سقيمها، وهذا كان مهماً وقد
كُفِيهُ المشتغلِ بالعلم[2] بما صُنِّفَ وأُلِّفَ من الكتب فلا فائدة تدعوا إلى تحصيل ما هو حاصل.

٣– والثالث: جمعه وكتابته وسماعه وتطريقه وطلب العُلُوِّ فيه والرحلة إلى البلدان.

والمشتغلُ بهذا مشتغل عما هو الأهم من علومه النافعة، فضلا عن العمل الذي هو المطلوب الأول وهوالعبادة.

إلا أنه لا بأس للبطَّالِين، لما فيه من بقاء سلسلة الإسناد المتصلة بأشرف البشر... إلى آخر كلامه»[3].

١– الإمام الحافظ العلامة المجتهد، ذو الفنون، شهاب الدين أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي ثم الدمشقي الشافعي، المقرئ النحوي، مولده سنة (٥٩٩هـــ) وكمل القراءات وهو حَدَثٌ على الشيخ عَلَمُ الدين السخاوى، وسمع الصحيح من داود بن ملاعب وأحمد ابن عبد الله السلمى وسمع مسند الشافعي من الشيخ موفق الدين المقدسي، وسمع بالإسكندرية من عيسى بن عبد العزيز المقرئ وحبب إليه طلب الحديث سنة بضع وثلاثين فسمع أولا من كريمة وأبى إسحاق ابن الخشوعى وطائفة وأتقن علم اللسان وبرع في القراءات، وعمل شرحا نفيسا للشاطبية، واختصر تاريخ دمشق مرتين. وله كتاب "الروضتين في أخبار الدولتين " و " كتاب الذيل " عليهما وتصانيفه كثيرة مفيدة، ولى مشيخة إقراء بالتربة الاشرفية ومشيخة الحديث بالدار الاشرفية، روى عنه الشيخ أحمد اللبان وبرهان الدين الأسكندرانى وشرف الدين الفراوى الخطيب وشهاب الدين الكفرى وعلى بن المهيار وولده أبو الهدى أحمد وكان مع براعته في العلوم متواضعا تاركا للتكلف، ثقة في النقل، كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة. توفى في تاسع عشر رمضان سنة (٦٦٥هـــ) رحمه الله تعالى. " تذكرة الحفاظ" للذهبي، (ج٤ص/١٤٦٠-١٤٦١).

٢– قال الحافظ ابن حجر معقبا على كلام أبي شامة: قلت: وفي كلامه مباحث من أوجه:

الأول: قوله: "وهذا كفيه المشتغل بالعلم بما صنف فيه".

يقال عليه: إن كان التصنيف في الفن يوجب الاتكال على ذلك وعدم الاشتغال به، فالقول كذلك في الفن الأول.

فإن فقه الحديث وغريبه لا يحصى كم صنف في ذلك، بل لو ادعى مدع أن التصانيف التي جُمعَت في ذلك أجمع من التصانيف التي جمعت في تمييز الرجال وكذا في تمييز الصحيح من السقيم لما أبعد، بل ذلك هو الواقع.

فإن كان الاشتغال بالأول مهما، فالاشتغال بالثاني أهم؛ لأنه المرقاة إلى الأول. فمن أخل به خلط الصحيح بالسقيم والمُعَدَّلَ بالمجروح وهو لا يشعر وكفى بذلك عيبا بالمُحَدِّث.

فالحق أن كلا منهما في علم الحديث مهم، لا رجحان لأحدهما على الآخر.نعم لو قال: الاشتغال بالفن الأول أهم كان مسلما مع ما فيه. ولا شك أن من جمعهما حاز القدح المعلى. ومن أخل بهما، فلا حظ له في اسم المحدث. ومن حرَّر الأول، وأخلَّ بالثاني كان بعيدا من اسم المحدث عرفا. هذا لا ارتياب فيه.

٣– النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تح ودر: ربيع بن هادي عمير المدخلي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الراية، (ط. الثالثة، (١٤١٥هــ – ١٩٩٤م)، (ج١ص/٢٢٩).

المطلب السادس

في حدِّ الفقيه والمحدِّث والحافظ والمُسنِد ومن هو الفقيه المحدّث والمحدّث الفقيه

الفقيه: هو العالِمُ بالأحكام الشرعية العملية، أو المؤهل لاستنباط تلك الأحكام من مصادرها المعتمدة، والتي أصلها الأول الكتاب والسنة.

قال الزركشي[1]: « عُلِم من تعريفهم الفقهَ باستنباط الأحكام: أن المسائل المدونة في كتب الفقه ليست بفقه اصطلاحا، وأن حافظها ليس بفقيه، وبه صرح العَبْدَري في باب الإجماع من شرح " المستصفى". قال: وإنما هي نتائج الفقه، والعارف بها فروعي، **وإنما الفقيه**: المجتهد الذي يُنتِجُ تلك الفروع عن أدلة صحيحة، فيتلقاها منه الفروعي تقليدا ويدونها ويحفظها»[2].

وأدنى درجات الثلاثة الباقية " المسنِدُ " – بكسر النون – وهو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد رواية[3].

وأما المحدّث: فهو أرفع منه، قال الرافعيُّ وغيره: إذا أُوصي للعلماء لم يدخل الذين يسمعون الحديث ولا علم لهم بطرقه ولا بأسماء الرواة والمتون، لأن السماع المجرد ليس بعلم[4].

١- بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بَهَادِر بن عبد الله المصري، الزركشي الشافعي، الإمام العلامة المصنف المحرر، ولد سنة (٧٤٥هـ) وأخذ عن الشيخين جمال الدين الإسنوي وسراج الدين البلقيني، ورحل إلى حلب إلى الشيخ شهاب الدين الأذرعي وسمع الحديث بدمشق وغيرها، وكان فقيها أصوليا، أديبا فاضلا في جميع ذلك، ودرس وأفتى، وولي مشيخة خانقاه كريم الدين بالقرافة الصغرى. قال البرماوي: كان منقطعا إلى الاشتغال لا يشتغل عنه بشيء، وله أقارب يكفونه أمردنياه، ومن تصانيفه: "تكملة شرح المنهاج" للإسنوي ثم أكمله لنفسه، و"خادم الشرح"ر و "الروضة" وهو كتاب كبير فيه فوائد جليلة، و "النكت على ابن الصلاح" و "البحر في الأصول" في ثلاثة أجزاء جمع فيه جمعا كثيرا لم يسبق إليه، و "شرح جمع الجوامع" للسبكي في مجلدين و "لقطة العجلان وبلة الظمآن" و " البرهان في علوم القرآن" وله غير ذلك، وكان خطه ضعيفا جدا قل من يحسن استخراجه، ت: بمصر في رجب سنة (٧٩٤هـ). " شذرات الذهب"، (ج٨ص/٥٧٢-٥٧٣).

٢- البحر المحيط في أصول الفقه، (ج١ص/٢٤).

٣- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (ج١ص/٤٣).

٤- المصدر نفسه، (ج١ص/٤٣).

وقال التاج ابن يونس[1] في " شرح التعجيز": إذا أُوصي للمُحدِّثِ تناول من عَلِمَ طرق إثبات الحديث وعدالة رجاله، لأن من اقتصر على السماع فقط ليس بعالم[2].

وروى الرَّامَهُرْمُزِيّ[3] بإسناده قال:حدثنا عبد الله بن الصقر السُّكريّ ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، ثنا معنٌ وقال مرةً: محمد بن صدقة الفَدَكيُّ، أحدهما أو كلاهما، قال سمعت مالك بن أنس[4]يقول: لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ ممن سوى ذلك: لا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من سفيه معلِنٍ بالسفه، وإن كان من أروى الناس، ولا من رجل يكذب في أحاديث الناس وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺولا من رجل له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث، قال الحزاميّ: فذكرتُ ذلك لمطرِّف بن عبد الله فقال: ما أدرى ما تقول غير أني أشهد لسمعت مالكاً يقول: أدركت ببلدنا هذا يعني المدينة مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون فما كتبتُ عن أحد منهم حديثا قط، قلت: لِمَ يا أبا عبد الله؟ قال لأنهم لم يكونوا يعرفون ما يحدثون، قال: وقال مالك: كنا نزدحم على باب ابن شهاب[5].

١- عبد الرحيم تاج الدين بن محمد رضيُّ الدين بن محمد عماد الدين أبو القاسم ابن يونس، قاض من فقهاء الشافعية، مولده سنة (٥٩٨هـ)، نشأ وتعلم بالموصل، ودخل بغداد بعد استيلاء التتار عليها، وولي قضاء الجانب الغربي منها إلى أن توفي، صنف كتاب: " التعجيز في اختصار الوجيز"، في فروع الشافعية، وشرحه بكتاب: " التطريز في شرح التعجيز" و " النبيه" اختصر به كتاب: " التنبيه في الفروع" لإبراهيم بن علي الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦هـ. ت: سنة: (٦٧١هـ). " الأعلام للزركلي" (ج٣ص/ ٣٤٨).

٢- المصدر السابق، (ج١ص/٤٣).

٣- أبو محمد الرَّامَهُرْمُزِي، الحسن بن عبد الرحمن بن خلاّد، الحافظ القاضي، صاحب "المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي" روى عن مُطيِّن، ومحمد بن حيَّان المازني وطبقتهما، وهو ثقة. قال أبو القاسم بن مَنْدَة: عاش إلى قريب الستين وثلثمائة. " العبر" للذهبي،(ج٢ص/١٠٩ – ١١٠) و" شذرات الذهب" لابن العماد (ج٤ص/٣٢٠).

٤- إمام دار الهجرة وفقيه الأمة أبو عبد الله مالك بن أنس الأَصْبَحِيّ المدنيّ وذو أَصْبح بطن من حِمْيَر. ولد سنة (٩٤هـ)، وسمع من نافع والزهري، قال الشافعي: إذا ذكر العلماء فمالك النجم. قال معن القزّاز وجماعة: حملت بمالك أمُّهُ ثلاث سنين. قال ابن عيينة وبلغه موت مالك: ما ترك على ظهر الأرض مثله .وقال أبو مصعب: سمعت مالكًا يقول: ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك. وكان مالك عظيم المحبة لرسول اللهﷺ مبالغاً في تعظيم حديثه حتى كان لا يركب في المدينة مع ضعفه وكبر سنه ويقول: لا أركب في بلد فيها جسد رسول الله ﷺ مدفون" وقيل: أنه بكى في مرضه موته وقال: والله لوددت أني ضُرِبتُ في كل مسألة أفتيت بها، وليتني لم أفت بالرأي، ت: بكرة رابع عشر ربيع الأول سنة (١٧٩هـ) بالمدينة ودفن بالبقيع عن أربع وثمانين سنة وقيل تسعين. " العبر في خبر من غبر" للذهبي، (ج١ص/٢١٠)، " شذرات الذهب"، (ج٢ص/٣٥٠ وما بعد).

٥- المحدث الفاصل بين الرّاوي والواعي، تح: محمد عجاج الخطيب، لبنان، بيروت، دار الفكر، (ط. الأولى، (١٣٩١هـ – ١٧٧١م)، (ص/٤٠٣ – ٤٠٤).

قال الزركشي: « وذكر ابن السمعاني في تاريخه، عن أبي نصر الحسين بن عبد الواحد الشيرازي، قال: " العالِمُ: الذي يعرف المتن والإسناد جميعا، والفقيه: الذي يعرف المتن ولا يعرف الإسناد، والحافظ: الذي يعرف الإسناد ولا يعرف المتن، والراوي: الذي لا يعرف المتن ولا يعرف الإسناد" قال الزركشي: ولعل هذا اصطلاح خاص»[1].

وقال الحافظ الخطيب البغدادي[2]: « الوصف بالحفظ على الإطلاق ينصرف إلى أهل الحديث خاصة، وهو سِمَةٌ لهم لا تتعداهم، ولا يوصف بها أحد سواهم، لأن الراوي يقول: حدثنا فلان الحافظ، فيَحْسُنُ منه إطلاق ذلك إذ كان مستعملا عندهم، يوصفُ به علماء أهل النقل ونقادُهم، ولا يقول القارئ: لقنني فلان الحافظ، ولا يقول الفقيه درسني فلان الحافظ، ولا يقول النحوي علمني فلان الحافظ، فهي أعلى صفات المحدثين، وأسمى درجات الناقلين، من وُجِدَت فيه قُبلت أقاويله، وسُلِّم له تصحيح الحديث وتعليله، غير أن المستحقين لها يَقِلُّ معدودهم، ويعز بل يتعذر وجودهم، فهم في قلتهم بين المنتسبين إلى مقالتهم، أعزُّ من مذهب السنة بين سائر الآراء والنحل، و أقل من عدد المسلمين في مُقَابَلَةِ جميعِ أهلِ المِلَل»[3].

١- النكت على مقدمة ابن الصلاح، تح: د: زين العابدين بن محمد بلا فريج، المملكة العربية السعودية، الرياض، أضواء السلف، (ط/١ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، (ج١ ص/٥٤ -٥٥).

٢- أبو بكر الخطيب أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، الحافظ، أحد الأئمة الأعلام، وصاحب التآليف المنتشرة في الإسلام، ولد في جمادي الآخرة سنة (٣٩٢هـ) تفقه في مذهب الشافعي على القاضي أبي الطَّيِّب الطبري، وأبي الحسن المحاملي، وغيرهما، وروى عن أبي عمر بن مهدي، وابن الصَّلْت الأهوازي، وطبقتهما. قال ابن ماكولا: كان أحد الأعيان ممن شاهدناه، معرفةً وحفظاً، وإثباتاً، وضبطاً لحديث رسول اللهﷺ، وتفنناً في عِلَلِهِ وأسانيده، وعِلماً بصحيحه وغريبه، وفرده ومنكره ومطروحه، قال المؤتمن الساجي: ما أخرجَتْ بغداد بعد الدارقطني أحفظ من أبي بكر الخطيب. وقال أبو إسحاق الشيرازي الفقيه: أبو بكر الخطيب يشبَّه بالدارقطني ونظرائه في معرفة الحديث وحفظه. وقال غيره: كان يتلو في كل يوم وليلة ختمةً، وكان حسن القراءة جهوريَّ الصوت، وله "تاريخ بغداد" الذي لم يصنَّفْ مثلُه. وقال ابن الأهدل: تصانيفه قريب من مائة مُصَنَّفٍ في اللغة، وبرع فيه، ثم غلب عليه الحديث والتاريخ، قال أبو سعد السمعاني: للخطيب ستة وخمسون مصنفا. وقال الحافظ ابن حجر: في نزهة النظر:(ص/٢٩ وما بعد): فمِن أَوَّلِ من صنف في ذلك (أي: في علم الحديث)، الرَّامَهُرْمُزِيّ في كتابه "المحدِّث الفاصل" لكنه لم يستوعِبْ والحاكم، لكنه لم يهذِّب ولم يرتِّب.وتلاه أَبو نُعَيْم فعَمِل على كتابهِ مستخرجاً، وأَبقى أَشياءَ للمتعقِّب.ثم جاء بعدهم الخطيبُ البَغْدَاديُّ، فصنف في قوانينِ الروايةِ، وفي آدابها وقلَّ فنٌّ من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً، فكان كما قال الحافظ أبو بكرٍ بنُ نُقْطَةَ: كلُّ مَن أَنصف عَلِم أَنَّ المحدِّثين بعد الخطيب عِيالٌ على كُتُبِهِ. ت: ضحوة الإثنين، سنة (٤٦٣هـ) وتصدق بماله وهو مئتا دينار، وأوصى بأن يُتصدَّق بجميع ثيابه، ووقف جميع كتبه، وشيَّعَهُ الفقهاء والخلقُ، وكان بين يدي الجنازة جماعة ينادون: هذا الذي كان يذبُّ عن النبي ﷺ الكذب، هذا الذي كان يحفظ حديث رسول الله ﷺ - رحمه الله تعالى -. "شذرات الذهب" لابن العماد، (ج٥ص/ ٢٦٢ وما بعد)، "سير أعلام النبلاء" للذهبي، (ج١٨ص/٢٧٠ وما بعد).

٣- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تح: د: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، (ج٢ص/٢٤٨).

وقال أيضا: « فمن صفات الحافظ الذي يجوز إطلاق هذا اللفظ في تسميته، أن يكون عارفا بسنن رسول الله ﷺ، بصيرا بطرقها، مميزا لأسانيدها، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته، وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقلته، يعرفُ فرقَ ما بين قولهم: فلان حجة، وفلان ثقة، ومقبول، ووسط، ولا بأس به، وصدوق، وصالح، وشيخ، ولين، وضعيف، ومتروك، وذاهب الحديث، ويميز الروايات بتغاير العبارات، نحو: عن فلان وإن فلاناً، ويَعْرفُ اختلافَ الحكم في ذلك بين أن يكون المسمى صحابياً أو تابعياً، والحكم في قول الراوي: قال فلان، وعن فلان، وأنَّ ذلك غير مقبول من المدلِّسِين، دون إثبات السماع على اليقين.

ويَعْرِفُ اللَّفْظة في الحديث تكون وهماً وما عداها صحيحاً، ويميز الألفاظ التي أُدْرِجت في المتون، فصارت بعضَها[١]لاتصالها بها، ويكون قد أنْعَمَ النظر في حال الرواة، بمعناة علم الحديث دون ما سواه، لأنه علم لا يَعْلَقُ إلا بمن وقف نفسه عليه، ولم يَضُمَّ غيرَه مِنَ العلوم إليه »[٢].

وقال الحافظ السخاوي[٣]: « وأما المحدث: فهو العارف بشيوخ بلده وغيرها، والضابط لمواليدهم ووفياتهم، ومراتبهم في العلوم، وما لهم من المرويّات على اختلاف أنواعها، والمميِّز لعالي ذلك من نازله، والمقتدر على تلخيص ما يقف عليه من الطباق والأسانيد مُحرِّرا، واستخراج الخطوط ولو تنوعت، والإنتقاء على الشيوخ والتخريج لهم ولنفسه، مع التنبيه على

١- أي: صارت الألفاظُ المُدْرَجَة من أصل المتن.

٢- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، (ج٢ص/٢٥٠ - ٢٥١).

٣- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، شمس الدين، المحدث المؤرخ العلامة الرُّحلة الحافظ، ولد سنة (٨٣١هـ). وحضر إملاء الحافظ بن حجر صغيراً، فحبب إليه الحديث، فلازم مجالسه، وكتب كثيراً من مصنفاته بخطه. وسمع الكثير جداً على المسندين بمصر والشام والحجاز، برع في الفقه والعربية والقراءات، وغيرها، وشارك في الفرائض والحساب والميقات وأصول الفقه والتفسير وغيرها، سمع الكثير من الحديث على شيخه إمام الأئمة الشهاب بن حجر، وجاب البلاد وجال، وجدَّ في الرحلة، وتصانيفه إليها النهاية في الشهادة له لمزيد علوه، ومن تصانيفه: " فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"، و " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة"، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع" و" عمدة المحتج في حكم الشطرنج"، و" المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي"، و" الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر"، و" الجواهر المكللة بالأحاديث المسلسلة"، و"الأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل" و" القول المتين في تحسين الظن بالمخلوقين"، وغير ذلك، مات في شعبان سنة(٩٠٢هـ)، "نظم العِقْيَانِ في أعيان الأعيان" للسيوطي، (١٥٢)، " النور السافر عن أخبار القرن العاشر"، لعبد القادر العيدروس، (ص/٤٠ ومابعد)، و" الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة" للغَزِّي، (ص/٥٣).

الموافقة[١]، والبَدَل[٢]، والمساواة[٣]، والمصافحة[٤]، ونحو ذلك، وضبط أسماء السامعين ولو كانوا ألفا، والممارس لأسماء الرجال، لا سيما المشتبه، وأخذ ضبطها عن أئمة الفن، والضابط لغريب ألفاظ الحديث، أو جُلِّها، خشية التصحيف، والعارفُ بطرفٍ من العربية يأمن معه من اللحن غالبا، والماهرُ باصطلاح أهله، بحيث يَصْلُحُ لتدريسه وإفادته، ويراعي اصطلاحهم في ذلك ونحوه.

وقد يطلق على من لم يجتمع له ذلك مُحدِّث، لكن أكثر عملهم على هذا»[٥].

أمّا المحدّث الفقيه: فهو لقب يطلق على من كان مشتغلاً برواية الحديث أكثر من درايته.

والفقيه المحدّث: لقب يطلق على من جمع الثلاثة من علوم الحديث:

١– حفظ متون الحديث ومعرفة غريبه وفقهه.

٢– حفظ أسانيد الحديث ومعرفة رجاله وتمييز صحيحه من ضعيفه.

٣– جمع الحديث وكتابته وسماعه، وطلب العلو فيه والرحلة فيه طلبه[٦].

١– **الموافقة:** هي الوصول إلى شيخ أحد المصنفين من غير طريقِهِ، مثاله: روى البخاريُّ عن قُتيبةَ عن مالكٍ حديثًا...فلو رويناه من طريقه، كان بيننا وبين قتيبة ثمانية، ولو روينا ذلك الحديث بعينه من طريق أبي العباس السَّرَّاج عن قتيبة مثلا، لكان بيننا وبين قتيبة سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه بعينه مع علوِّ الإسناد على الإسناد إليه. "النكت على نزهة النظر في توضيح نُخْبَة الفِكَر" (ص/١٥٧ – ١٥٨).

٢– **البدل:** هو الوصول إلى شيخِ شيخِهِ كذلك، كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق أخرى إلى القعنبيِّ عن مالك، فيكون القعنبي بدلا فيه من قتيبة. "النكت على نزهة النظر في توضيح نُخْبَة الفِكَر" (ص/١٥٨).

٣– **المساواة:** هي استواء عدد الإسناد من الراوي إلى آخره، أي: الإسناد مع إسناد أحد المُصنِّفين، كأن يروي النسائي مثلا حديثًا يقع بينه وبين النبي ﷺ فيه أحدَ عشرَ نفساً، فيقع لنا ذلك الحديث بعينه بإسناد آخر إلى النبي ﷺ، يقع بيننا فيه وبين النبيﷺ أحدَ عشرَ نفساً، فنُساوي النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظة ذلك الإسناد الخاص. " النكت على نزهة النظر في توضيح نُخْبَة الفِكَر" (ص/١٥٨–١٥٩).

٤– **المصافحة:** هي الإستواء مع تلميذ ذلك المصنِّف، على الوجه المشروح في المساواة، وسُمِّيت مصافحةً لأنَّ العادة جرت في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا، ونحن في هذه الصورة كأنَّا لاقينا النسائيَّ، فكأنَّا صافحناه.

٥– الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر"، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تح: إبراهيم باجس عبد المجيد، لبنان، بيروت، دار ابن حزم، (ط/١ –١٤١٩هـ – ١٩٩٩م)، (ج١ص/٦٨–٦٩).

٦– موسوعة علوم الحديث وفنونه، سيد عبد الماجد الغوْري، بيروت، دمشق، دار ابن كثير، ط. الأولى: ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م. (ج٢ص/٥٧٨).

المطلب السابع

ذكر عيِّنة ممن عُرف من الأئمة بالرسوخ في هذا الفن

قال أبو عبد الله الحاكم النَّيْسَابوري: « فأما فقهاء الإسلام أصحاب القياس والرأي والاستنباط والجدل والنظر، فمعروفون في كل عصر، وأهل كل بلد، ونحن ذاكرون بمشيئة الله سبحانه وتعالى في هذا الموضع فقه الحديث عن أهله، ليُستدل بذلك على أن أهل هذه الصنعة من تبحر فيها لا يجهل فقه الحديث،[١] إذ هو نوع من هذا العلم[٢].

فممن أشرنا إليه من أهل الحديث»[٣]:

ثم ذكر[٤]:

محمد بن مسلم الزهري[٥]: عن مكحول قال: « ما رأيتُ أحداً أعلمُ بسنةٍ ماضيةٍ من

١– هذا فيه ردٌّ على من اتهم علماء الحديث بعدم الفقه، ومن أشهر مقالاتهم في ذلك، ما ذكروه عن الإمام أحمد بأنه محدث وليس بفقيه!! وكان الحسن بن علي السراج يقول: يزعمون أن أصحاب الحديث أغمار وحملة أسفار، وكيف يلحق هذا النعتُ قوماً ضبطوا هذا العلم، حتى فرقوا بين الياء والتاء؟ فمن ذلك أن أهل الكوفة رووا حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن المستورد بن شداد، أن النبي ﷺقال: ﴿مَا الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ كَمَا يَضْرِبُ أَحَدُكُمْ أُصْبَعَهُ فِي اليَمِّ فَلْيَنْظُرْ بِمَ تَرْجِعْ﴾، فقالوا: ترجع بالتاء جعلوا الفعل للأصبع وهي مؤنثة، وروى أهل البصرة عن إسماعيل هذا الحديث فقالوا يرجع، بالياء جعلوا الفعل لليم. " المحدث الفاصل" للرامهرمزي، (ص/٢٦٢).

٢– أي: علم الحدبث.

٣– معرفة علوم الحديث، تح: أحمد بن فارس السلّوم، (ص/٢٤٦ وما بعد).

٤– بإسناده إلى مكحول، قال: حدثنا محمد بن صالح بن هانئ، قال: حدثنا إبراهيم بن أبي طالب قال: حدثني نوح بن حبيب قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال: حدثنا حماد بن زيد، عن برد، عن مكحول.

٥– الإمام أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، أحد الفقهاء والمحدثين والأعلام التابعين، حفظ علم الفقهاء السبعة، ورأى عشرة من الصحابة رضي الله عنهم، سمع من سهل بن سعد وأنس بن مالك وخلائق،وروى عنه جماعة من الأئمة منهم مالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة. قال ابن المديني:له نحو الذي حديث، ،وقال عمر بن عبد العزيز: لم يبق أعلم بسنة ماضية من الزهري، وكذا قال مكحول.وقال الليث. قال ابن شهاب: ما استودعت قلبي علماً فنسيته. وقال عمرو بن دينار : ما رأيت الدينار والدرهم عند أحد أهون منه عند الزهري،كأنها عنده بمنزلة البعر. وكان إذا جلس في بيته وضع كتبه حوله فيشتغل بها عن كل شيء من أمور الدنيا،فقالت له امرأته: والله لهذه الكتب أشد علي من ثلاث ضرائر، وقيل له الزهري بضم الزاي نسبة إلى زهرة ين كلاب بن مرة: فخذ =

الزهري» [١].

وقال مالك بن أنس:« ما أدركت بالمدينة فقيهاً محدثاً غير واحد. قلت[٢]: من هو؟ قال: ابن شهاب الزهري» [٣].

ومنهم: يحيى بن سعيد الأنصاري[٤].

روى الحاكم بإسناده[٥] عن حماد بن زيد قال: « قدم أيوب[٦] من المدينة فقيل له: مَن أفقه مَن خلَّفْت بها؟ قال: يحيى بن سعيد» [٧].

ومنهم: إمام دار الهجرة الإمام مالك.

روى ابن عبد البر[٨] بإسناده[٩] إلى الشافعي قال: - وذكر الأحكام والسُّنن- فقال:

= من أفخاذ قريش. ومنهم آمنة بنت وهب أم رسول الله ﷺ. ت: في رمضان من سنة (١٢٤هـ). "مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان"، لأبي محمد عبد الله اليافعي اليمني المكي، (ج١ص/٢٠٤ – ٢٠٥)، و"شذرات الذهب"، (ج٢ص/ ٩٩ – ١٠٠).

١- طبقات ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، تح: د: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (ج٧ص/٤٣٧).

٢- السائل: مُطَرِّف بن عبد الله اليساري، تلميذ الإمام مالك.

٣- المصدر السابق، (ج٧ص/٤٣٤).

٤- يحيى بن سعيد الأنصاري المدني الفقيه أبو سعيد أحد الأعلام، ولي قضاء المنصور، ومات بالهاشمية قبل أن تُبْنى بغداد، روى عن أنس، وخلق. قال أيوب السَّخْتِيَانِيُّ: ما تركت بالمدينة أفقه منه، وكان يحيى القطان يُفضِّله ويُقدِّمُه على الزهري، وقال الثوري: كان من الحفاظ. وقال ابن المديني : له نحو ثلاثمائة حديث. ت: سنة (١٤٣هـ). "شذرات الذهب" ، (ج٢ص/٢٠٠).

٥- قال: أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: حدثنا سليمان بن حرب، قال: حدثنا حماد بن زيد قال: فذكره.

٦- هو أيوب السختياني.

٧- معرفة علوم الحديث، تح: أحمد بن فارس السلّوم، (ص/٢٤٩).

٨- الحافظ أبو عمر بن عبد البَرِّ، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النَّمَري القرطبي، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف، مع الثقة، والدين، والنزاهة، والتبحر في الفقه والعربية والأخبار، قال الباجي: أبو عمر أحفظ أهل المغرب. ألف في الموطأ كتباً مفيدة منها: كتاب "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" ورتب أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله،قال أبو محمد بن حزم: "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه" ثم وضع كتاب "الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من المعاني والآثار" شرح فيه الموطأ على وجهه ونسق أبوابه، وجمع في أسماء الصحابة به كتابا جليلا مفيدا سماه: "الاستيعاب" وله كتاب "جامع بيان العلم وفضله" وكان مع تقدمه في علم الأثر، وبصره في الفقه، ومعاني الحديث، له بسطة كبيرة في علم النسب، ت: في سلخ ربيع الآخر سنة (٤٦٣هـ)، وله خمس وتسعون سنة. " شذرات الذهب"، (ج٥ص/٢٦٦ وما بعد).

٩- بإسناده قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله قال: حدثنا أحمد بن الحسين قال: حدثنا علي قال: حدثنا هارون قال: سمعت الشافعي يقول: وذكره.

«العلمُ - يعني الحديث – يدور على ثلاثة، مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد» [١].

ومنهم: الإمام الشافعي[٢].

روى الخطيب البغدادي، بإسناده[٣] إلى عُبيد بن محمد بن خَلَف البزّاز قال: « سئل أبو ثور فقيل له: أيما أفقه؛ الشافعي أو محمد بن الحسن؟ فقال أبو ثور: الشافعي أفقه من محمد، وأبي يوسف، وأبي حنيفة، وحماد، وإبراهيم، وعلقمة، والأسود »[٤].

وقال أحمد بن حنبل: « كانت أقضيتُنا – أصحابَ الحديث – في أيدي أصحاب أبي حنيفة ما تترعُ، حتى رأينا الشافعي، وكان أفقهَ الناس في كتاب الله ﷻ، وفي سنة رسول الله ﷺ، ما يكفيه قليلُ الطَّلَب في الحديث »[٥].

١– التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي، الطبعة المغربية، (١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م)، (ج١ص/٦٢).

٢– الإمام، عالم العصر، ناصر الحديث، فقيه الملّة، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المطلبي، أخذ عن مالك ومسلم بن خالد الزَّنجيُّ، وطبقتهما، وكان مولده سنة (١٥٠هـ) بغزة، ونقل إلى مكة وله سنتان، فنشأ بها، وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، والموطأ وهو إبن عشر، وأذن له في الإفتاء وعمره خمس عشرة سنة، وأخذوا عنه، وأقام بها حولين وصنف بها كتابه القديم، ثم عاد إلى مكة ثم خرج إلى بغداد سنة ثمان وتسعين، فأقام بها شهراً، ثم خرج إلى مصر، وصنف به كتبه الجديدة، "كالأم" و"الرسالة" وقال الإمام أحمد: إن الله تعالى يقيض للناس في كل رأس مائة سنة، من يعلمهم السنن، وينفى عن رسول الله ﷺ الكذب، فنظرنا فإذا في رأس المائة عمر بن عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشافعي، وقال ابن الربيع: كان الشافعي يفتي وله خمس عشرة سنة، وكان يحيى الليل إلى أن مات، قال أبو ثور: قال لي عبد الرحمن بن مهدي: ما أصلي صلاة إلا وأنا أدعو للشافعي فيها. قال الأسنوي: الشافعي أول من صنف في أصول الفقه باجماع، وأول من قرر ناسخ الحديث من منسوخه، وأول من صنف في أبواب كثيرة من الفقه معروفة، وكان يقول: وددتُ أن لو أخذ عني هذا العلم من غير أن ينسب إلى منه شيء. وقال: ما ناظرت أحداً إلا وددت أن يظهر الله الحق على يديه. وكان يقول لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله أنت أعلم بالحديث مني، فإذا صح الحديث فأعلمني حتى أذهب إليه، شامياً كان، أو كوفياً، أو بصرياً، وكان رضي الله عنه مع جلالة قدره شاعراً مفلقاً مطبوعاً فمن شعره الرائق الفائق قوله في الدنيا:

وما هي إلا جيفة مستحيـــلة عليها كلاب همهن اجتذابها

فإن تجتنبها كنت سلما لأهلها وأن تجتذبها نازعتك كلابها

ت: بمصر في سَلخِ رجب سنة (٢٠٤هـ)، وله (٥٤) سنة. " شذرات الذهب"، (ج٣ص/ ١٩ وما بعد)، و" سير أعلام النبلاء"، (ج١٠ص/٠٥ وما بعد).

٣– قال: أخبرني أبو منصور محمد بن أحمد بن شعيب الرُّياني، قال: حدثنا عيَّاش بن الحسن بن عياش، قال: سمعت أحمد بن عيسى بن الهيثم التَّمَّار يقول: سمعت عُبيد بن محمد بن خَلَف البزَّز يقول: وذكره.

٤– تاريخ مدينة السَّلام وأخبار محدثيها وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها وارديها، الخطيب البغدادي، تح: بشار عواد معروف، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، (ط. الأولى – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م)، (ج٢ص/ ٤١٠).

٥– آداب الشافعي ومناقبه، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، تح: عبد الغني عبد الخالق، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط. الأولى، ٢٠٠٣م– ١٤٢٤هـ)، (ص/٤٢).

ومنهم: عبد الله بن المبارك[1].

روى الحاكم بإسناده[2] عن العباس بن مصعب قال: « جمع عبد الله بن مبارك الحديث، والفقه، والعربية، وأيام الناس، والشجاعة، والتجارة، والسخاء، والمحبة عند الفِرَق»[3].

ومنهم: عبد الرحمن بن مهدي[4].

روى الحاكم أيضاً بإسناده[5] عن علي بن المديني قال: « والله لو أُخِذتُ وحُلِّفتُ بين الركن والمقام لحلفت بالله أني لم أر قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي »[6].

١- الإمام العلم أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك الحنظلي، مولاهم المروزي، الفقيه، الحافظ، الزاهد، ذو المناقب، سمع هشام بن عروة وحميد الطويل، وحديثه نحو من عشرين ألف حديث. قال أحمد بن حنبل: لم يكن في زمان ابن المبارك أطلبَ للعلم منه. وكانت له تجارة واسعة كان ينفق على الفقراء في السنة مائة ألف درهم. قال ابن ناصر الدين: الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام، وأحد أئمة الأنام، ذو التصانيف النافعة، والرحلة الواسعة، حدث عنه ابن معين وابن منيع وأحمد بن حنبل وغيرهم، جمع العلم والفقه والأدب والنحو واللغة والشعر وفصاحة العرب، مع قيام الليل والعبادة. قال الفضيل بن عياض: ورب هذا البيت ما رأت عيناي مثل ابن المبارك. اهـ. وقال ابن الأهدل: تفقه بسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وروى عنه الموطأ، وكان كثير الانقطاع في الخلوات، شديد الورع، وكذلك أبوه مبارك. وكان يحج عاما ويغزو عاما، فإذا حج قبض نفقة إخوانه، وكتب على كل نفقة اسم صاحبها، وينفق عليهم ذهابا وإيابا، من أنفس النفقة، ويشتري لهم الهداية من مكة والمدينة، فإذا رجعوا اتخذ سماطا عليه من جفان الفالوذج، نحو خمس وعشرين، فضلا عن غيره، فيطعم إخوانه ومن شاء الله، ثم يكسوهم جديداً، ويرد إلى كل منهم نفقته، وذلك أنه كانت له تجارة واسعة. قال سفيان الثوري: وددت عمري كله بثلاثة أيام من أيام ابن المبارك. ت: سنة (١٨١هـ). " شذرات الذهب"، (ج٢ص/٣٥٩ وما بعد).

٢- قال: أخبرنا أبو العباس السياري بمرو، قال: حدثنا عيسى بن محمد بن عيسى، قال: حدثنا العباس بن مصعب، فذكره.

٣- معرفة علوم الحديث، تح: أحمد بن فارس السلّوم، (ص/٢٥٤).

٤- أبو سعيد عبد الرحمن بن مهدي، البصري اللؤلؤي الحافظ، أحد أركان الحديث بالعراق، روى عن هشام الدَّسْتوائي وخلق، قال أحمد بن حنبل: هو أفقه من يحي القطان وأثبت من وكيع. وقال ابن المديني: كان عبد الرحمن بن مهدي أعلمَ الناس، لو حلفتُ بين الركن والمقام لحلفت أني لم أر مثله أعلمَ منه. وكان أيضا رأسًا في العبادة رحمه الله تعالى. وقال ابن ناصر الدين: عبد الرحمن بن مهدي بن حسان الأزدي، مولاهم، وقيل العنبري البصري، اللؤلؤي، أبو سعيد الحافظ المشهور، والإمام المنشور، كان فقيها مفتيا عظيم الشأن، وهو فيما ذكره أحمد أفقه من يحي بن القطان وأثبت من وكيع. ت: سنة (١٩٨هـ)، وله ثلاث وستون سنة. " شذرات الذهب"، (ج٢ص/٤٦٧ — ٤٦٨)، " العبر في خبر من غبر" للذهبي، (ج١ص/٢٥٥).

٥- قال: حدثني محمد بن صالح بن هانئ قال: حدثنا محمد ين إسماعيل بن مهران، قال: حدثنا محمد بن أبي صفوان الثقفي، قال: سمعت علي بن المديني، وذكره.

٦- معرفة علوم الحديث، (ص/٢٥٦).

ومنهم: أحمد بن محمد بن حنبل[١].

روى الحاكم بإسناده[٢] عن الشافعي قال: « خرجتُ من بغداد وما خلَّفْتُ بها أفقه ولا أزهد ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل »[٣].

ومنهم: علي بن عبد الله بن جعفر المديني.

روى الحاكم عن شيخه الشريف القاضي أبا الحسن محمد بن صالح الهاشمي قال: « هذه أسامي مصنفات علي بن المديني، كتاب «**الأسامي والكنى**»، كتاب «**الضعفاء**»، كتاب «**المدلسين**»، كتاب «**أول من نظر في الرجال وفَحَص عنهم**»، كتاب «**الطبقات**»، كتاب «**من روى عن رجل لم يره**»، كتاب «**علل المسند**»، كتاب «**العلل لإسماعيل القاضي**»، كتاب «**علل حديث بن عيينة**»، كتاب «**من لا يحتج بحديثه ولا يسقط**»، كتاب «**الكنى**»، كتاب «**الوهم والخطأ**»، كتاب «**قبائل العرب**»، كتاب «**من نزل من الصحابة سائر البلدان**» كتاب«**التاريخ**» كتاب «**العرض على المحدث**» كتاب «**من حدث ثم رجع عنه**»، كتاب «**يحيى وعبد الرحمن**

١- إمام أهل السنة وعالم أهل العصر أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الذُّهلي، الشيباني، المروزي، ثم البغدادي، أحد الأعلام ببغداد، سمع من هشيم وإبراهيم ابن سعد وطبقتهما، وكان شيخا أسمر، مديد القامة، مخضوباً، عليه سكينة ووقار، وقد جمع ابن الجوزي أخباره في مجلد، وكذلك البيهقي، وشيخ الإسلام الهروي، وكان إماما في الحديث وضروبه، إماما في الفقه ودقائقه، إماما في السنة ودقائقها، إماما في الورع وغوامضه، إماما في الزهد وحقائقه، قال إبراهيم الحربي: أدركت ثلاثة لن ير مثلهم أبداً، يعجز النساء أن يلدن مثلهم، رأيت أبا عبيد القاسم بن سلاّم ما أُمثِّلُه إلا بجبل نفخ فيه روح، ورأيت بشر بن الحرث، ما شبهته إلا برجل عُجِن من قرنه إلى قدمه عقلاً، ورأيت أحمد كأن الله ﷻ جمع له علم الأولين من كل صنف، يقول ما شاء ويمسك ما شاء، وعن الحسن بن العباس قال: قلت لأبي مسهر هل تعرف أحدا يحفظ على هذه الأمة أمر دينها؟ قال: لا أعلم إلا شاباً بالمشرق يعني أحمد بن حنبل. وقال ابن الأهدل: كان أحمد من خواص أصحاب الشافعي، وكان الشافعي يأتيه إلى مترله فعوتب في ذلك فأنشد:

قالوا يزورك أحمد وتزوره   قلت الفضائل لا تفارق مترله

إن زارني فبفضله أو زرته   فلفضله فالفضل في الحالين له.

وكان أحمد يحفظ ألف ألف حديث. وأُحصي من حضر جنازته من الرجال، فكانوا ثمانمائة ألف، ومن النساء ستين ألفا، وأسلم يوم موته عشرون ألفا من اليهود والنصارى والمجوس. ت: في ثاني عشر ربيع الأول بكرة الجمعة سنة (٢٤١هـ). " شذرات الذهب"، (ج٣ص/١٨٥ وما بعد)، " العبر في خبر من غبر"، (ج١ص/٣٤٢).

٢- قال: سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت يوسف بن عُبيد الله الخوارزمي ببيت المقدس يقول: سمعت حرملة بن يحيى يقول: سمعت الشافعي يقول: وذكره.

٣- معرفة علوم الحديث، (ص/٢٦٠).

٤- المصدر نفسه ، (ص/ ٢٦١ – ٢٦٢).

في الرجال» ، كتاب «سؤالاته يحيى» ، كتاب «الضعفاء» ، كتاب «الثقات والمتثبتين» ، كتاب «اختلاف الحديث» ، كتاب «الأسامي الشاذة» ، كتاب «الأشربة» ، كتاب «تفسير غريب الحديث» ، كتاب «الإخوة والأخوات» ، كتاب «من يُعرف باسمه دون اسم أبيه» ، كتاب «من يعرف باللقب» ، كتاب «العلل المتفرقة» ، كتاب «مذاهب المحدثين» ، قال الحاكم: إنما اقتصرنا على فهرست مصنفاته في هذا الموضع، ليُستدل به على تبحره وتقدمه وكماله» [١].

ومنهم: محمد بن إسماعيل البخاري [١].

روى الحاكم بإسناده[٢] عن أبي بكر محمد بن إسحاق قال: « ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل البخاري » [٣].

ومن نظر إلى تراجم الأبواب في كتابه الصحيح ظهر له جلياً سَعَة فقهه – رحمه الله – وقوة استنباطه، حتى اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقه البخاري في تراجمه.

ومنهم: مسلم بن الحجاج القشيري[٤].

١– الإمام حبر الإسلام، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه البخاري مولى الجعفيين، صاحب الصحيح والتصانيف، ولد سنة (١٩٤هـ)، وارتحل سنة (٢١٠هـ)، فسمع مكي بن إبراهيم، وأبا عاصم النبيل، وأحمد بن حنبل، وخلائق عِدَّتهم ألف شيخ، وكان من أوعية العلم، يتوقد ذكاء، و لم يخلف بعده مثله، قال ابن وضاح ومكى بن خلف: سمعنا محمد بن إسماعيل يقول: كتبتُ عن ألف نفر من العلماء وزيادة، و لم أكتب إلا عمن قال:الإيمان قول وعمل. وعن أبي إسحق الريحاني، أن البخاري كان يقول: صنفت «كتاب الصحيح» ، بست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى. وقال محمد بن سليمان بن فارس: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري يقول: رأيت النَّبيَّ ﷺ كأني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذبُّ عنه، فسألت بعض المُعبرين فقال: إنك تذبُّ عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج « الصحيح» ،وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل البخاري، وقال ابن الأهدل: –بعد الإطناب في ذكره– "أجمع الناس على صحة كتابه، حتى لو حلف حالف بطلاق زوجته، ما في صحيح البخاري حديث مسند إلى رسول الله ﷺ إلا وهو صحيح عنه كما نقله، ما حكم بطلاق زوجته" نقل ذلك غير واحد من الفقهاء. ت: ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة الفطر، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر لغرة شوال سنة (٢٥٦هـ). " شذرات الذهب"، (ج٣ ص/٢٥٢ وما بعد).

٢– قال: سمعت أبا الطيب محمد بن أحمد حمدون المذكر يقول: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق يقول: وذكره.

٣– معرفة علوم الحديث، (ص/٢٦٧).

٤– الإمام الكبير، الحافظ المُجَوِّد الحجة الصادق، أبو الحسين، مسلم ابن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ، القشيري النيسابوري، صاحب " الصحيح "، فلعله من موالي قشير.قيل: إنه ولد سنة (٢٠٤هـ). يقول: "حُفَّاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بنيسابور =

ومنهم: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي[1].

قال الحاكم: « فأما كلام أبي عبد الرحمن على **فقه الحديث**، فأكثر من أن يذكر في هذا الموضع، ومن نظر في كتاب السنن له تحيَّر من حسن كلامه »[2].

ومنهم: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة[3].

= وعبد الله الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى". قال الحافظ ابن مندة: سمعت أبا علي النيسابوري الحافظ يقول: "ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم". ونقل أبو عبد الله الحاكم، أن محمد بن عبد الوهاب الفراء قال: "كان مسلم بن الحجاج من علماء الناس، ومن أوعية العلم".

من تصانيفه:كتاب "المسند الصحيح"، كتاب "التمييز"، كتاب "العلل"، كتاب "الوحدان"، كتاب "الافراد"، كتاب "الاقران"، كتاب "سؤالاته أحمد ابن حنبل"، كتاب "عمرو بن شعيب"، كتاب "الانتفاع بأهب السباع"، كتاب "مشايخ مالك"، كتاب "مشايخ الثوري"، كتاب "مشايخ شعبة"، كتاب "من ليس له إلا راو واحد"، كتاب "المخضرمين"، كتاب "أولاد الصحابة"، كتاب "أوهام المحدثين"، كتاب "الطبقات"، كتاب "أفراد الشاميين".

ت: في شهر رجب، سنة (٢٦١هـ)، بنيسابور، عن بضع وخمسين سنة. "سير أعلام النبلاء"،(ج١٢ص/٥٥٧ وما بعد)، "شذرات الذهب"، (ج٣ص/٢٧٠).

١- أحد الأعلام، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، نسبة إلى نسا، مدينة بخراسان، صاحب المصنفات، التي منها السنن، ولد سنة (٢٢٥هـ)، سمع قتيبة وإسحاق، وطبقتهما، وكان رئيسا نبيلا، حسن البزة، كبير القدر، كان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم بالحديث، له من المصنفات: "السنن الكبرى" و"الصغرى" وهي إحدى الكتب الستة و"خصائص علي ﷺ"، قال الذهبي: قال محمد بن موسى المأموني صاحب النسائي قال: سمعت قوما ينكرون على أبي عبد الرحمن النسائي كتاب: "الخصائص" لعلي ﷺ، وتركه تصنيف فضائل الشيخين، فذكرت له ذلك، فقال: دخلت دمشق والمنحرف بها عن عليٍّ كثير، فصنفت كتاب:" الخصائص"، رجوت أن يهديهم الله تعالى. ثم إنه صنف بعد ذلك فضائل الصحابة. فقيل له وأنا أسمع: ألا تخرج فضائل معاوية ﷺ؟ فقال: أي شئ أخرج؟ حديث:" اللَّهُمَّ لاَ تُشْبِعْ بَطْنَهُ" رواه مسلم (٢٦٠٤)، فسكت السائل. قلت: (القائل الذهبي) لعل أن يقال: هذه منقبةٌ لمعاوية ﷺ لقوله ﷺ:﴿اللَّهُمَّ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ سَبَبْتُهُ أَوْ لَعَنْتُهُ أَوْ جَلَدْتُهُ، فَاجْعَلْهَا لَهُ زَكَاةً وَرَحْمَةً﴾ رواه مسلم (٢٦٠٠)، قال الحافظ ابن طاهر: سألت سعد بن علي الزنجاني عن رجل، فوثقه، فقلت: قد ضعفه النسائي، فقال: يا بني إن لأبي عبد الرحمن شرطا في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم.

قلت: (أي: الذهبي) صدق، فإنه ليَّنَ جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم.

قال الذهبي: و لم يكن أحدٌ في رأس الثلاث مئة، أحفظَ من النسائي، هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جار في مضمار البخاري، وأبي زرعة، إلا أنَّ فيه قليلَ تشيُّعٍ وانحرافٍ عن خصوم علي، كمعاوية وعمرو، والله يُسَامِحُه.

ت: بفلسطين، في يوم الاثنين لثلاث عشرةَ من صفر، سنة (٣٠٣هـ)، وله ثمان وثمانون سنة، "سير أعلام النبلاء"، (ج١٢ص ١٢٥وما بعد)، و" شذرات الذهب"، (ج٤ص/ ١٥ وما بعد).

٢- معرفة علوم الحديث، (ص/٢٨٢).

٣- إمام الأئمة، أبو بكر بن إسحاق بن خزيمة السلميّ، النيسابوري، الحافظ، صاحب التصانيف شيخ الإسلام، ولد سنة (٢٢٣هـ)، روى عن علي بن حُجْر، وابن راهويه، ومحمود بن غيلان، وخلق، وعنه البخاري ومسلم خارج صحيحهما، وهو حافظ ثبت إمام، رحل إلى الشام، والحجاز، والعراق، ومصر، وتفقه على المزني وغيره، قال ابن حبان: لم ير مثل ابن خزيمة في حفظ الإسناد والمتن. وقال الدارقطني: كان إماما معدوم النظير. قال الحاكم: أخبرنا أبو بكر محمد بن جعفر، سمعت ابن خزيمة وسئل: من أين أوتيت العلم؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: ﴿مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ﴾ صحيح سنن ابن ماجة (٣٠٦٢).وإني لما شربت سألت الله علما نافعا. قال الذهبي: ولابن خزيمة عظمةٌ في النفوس، وجلالةٌ في القلوب، لعلمه ودينه، واتباعِه السنة. =

قال الحاكم: « فضائلُ إمام الأئمة ابن خزيمة عندي مجموعةٌ في أوراق كثيرة، ومصنَّفاته تزيد على مئة و أربعين كتاباً سوى المسائل، والمسائلُ المصنّفة أكثر من مئة جزء. قال: وله **فقهُ حديث** بريرة[1] – رضي الله عنها – في ثلاثة أجزاء »[2].

وروى الحاكم بإسناده[3] عن أبي العباس بن سُرَيْج – وذكر أبا بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة فقال: « يُخرِج النُّكت من حديث رسول الله ﷺ بالمِنْقَاش »[4].

قال الحاكم: « قد اختصرت هذا الباب[5] وتركت أسامي جماعةٍ من أئمتنا كان من حقهم أن أذكرهم في هذا الموضع، فمنهم:

أبو داود السجستاني[6]، ومحمد بن عبد الوهاب العبدي[7]، أبو بكر الجارودي[8]،

= ت: في ثاني ذي القعدة سنة (٣١١هــ)، وله تسعة وثمانون سنة. "سير أعلام النبلاء"، (ج١٤ص/٣٦٥ وما بعد)، " شذرات الذهب"، (ج٤ص/ ٥٧ وما بعد).

١– لفظ الحديث، عن عائشة – رضي الله عنها – ﴿أَتَتْهَا بَرِيرَةُ تَسْأَلُهَا فِي كِتَابَتِهَا، فَقَالَتْ: إِنْ شِئْتِ أَعْطَيْتُ أَهْلَكِ وَيَكُونُ الوَلاَءُ لِي، وَقَالَ أَهْلُهَا: إِنْ شِئْتِ أَعْطَيْتِهَا مَا بَقِي، وَقَالَ سُفْيَانُ مَرّةً: إِنْ شِئْتِ أَعْتَقْتِهَا وَ يَكُونُ الوَلاَءُ لَنا. فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَكَّرْتُهُ ذَلِكَ فَقَالَ: "**ابْتَاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا، فَإِنَّ الوَلاَءَ لِمَنْ أَعْتَقَ**"، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى المِنْبَرِ، وَقَالَ سُفْيَانُ مَرّةً: فَصَعِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى المِنْبَرِ فَقَالَ: "**مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِائَةَ مَرَّةً**﴾. رواه البخاري برقم: (٤٥٦)، ومسلم برقم: (٣٦٧٠)، ولفظه: عَنْ عَائِشَةَ – رضي الله عنها – قَالَتْ: ﴿دَخَلَتْ عَلَيَّ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ إِنَّ أَهْلِى كَاتَبُونِى عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِى تِسْعِ سِنِينَ، فِى كُلِّ سَنَةٍ أُوقِيَّةٌ، فَأَعِينِينِى، فَقُلْتُ لَهَا: إِنْ شَاءَ أَهْلُكِ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً، وَأُعْتِقَكِ وَيَكُونَ الْوَلاَءُ لِى فَعَلْتُ، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لأَهْلِهَا، فَأَبَوْا إِلاَّ أَنْ يَكُونَ الْوَلاَءُ لَهُمْ، فَأَتَتْنِى، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ، قَالَتْ: فَانْتَهَرْتُهَا، فَقَالَتْ: لاَهَا اللَّهِ ذَا، قَالَتْ: فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَنِى فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: « **اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا، وَاشْتَرِطِى لَهُمُ الْوَلاَءَ، فَإِنَّ الْوَلاَءَ لِمَنْ أَعْتَقَ**». فَفَعَلْتُ، قَالَتْ: ثُمَّ خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشِيَّةً، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: « **أَمَّا بَعْدُ: فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِى كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ كِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ أَعْتِقْ فُلاَنًا وَالْوَلاَءُ لِى إِنَّمَا الْوَلاَءُ لِمَنْ أَعْتَقَ** ﴾.

٢– سير أعلام النبلاء، الذهبي، (ج١٤ص/٣٧٦)، وهذا القول نقله الذهبي عن الحاكم من كتابه: «تاريخ نيسابور»، وهو كتاب مفقود.

٣– قال: سمعت أبا بكر محمد بن علي الفقيه الشاشي، يقول: سمعت أبا بكر الصيرفي يقول: وذكره.

٤– معرفة علوم الحديث، (ص/٢٨٣).

٥– يعني: النوع العشرين من علم الحديث وهو فقه الحديث.

٦– سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي، صاحب السنن، والتصانيف المشهورة، كانت ولادته في سنة (٢٠٢هــ)، سمع مسلم بن إبراهيم والقعنبي وطبقتهما، وكان رأساً في الحديث، رأساً في الفقه، ذا جلالة وحرمة، وصلاح وورع، حتى أنه كان يشبه بشيخه أحمد بن حنبل، وكان يقول: كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبتُ منها ما ضمنته هذا الكتاب – يعني "السنن" – جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث، ذكرتُ الصحيح وما يشبهه وما يقاربه. قال أبو حاتم بن حِبَّان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً =

وإبراهيم بن أبي طالب[1]، وأبو عيسى الترمذي[2]، وموسى بن هارون البزاز[3]، والحسن بن علي المَعْمَرِي[4]، وعلي بن الحسين بن الجُنيد[5]، ومحمد بن مسلم بن وارة[6]،

= ونُسُكا وورعا وإتقاناً، جمع وصنَّف وذبَّ عن السنن. ثم نزل البصرة حتى توفي بها يوم الجمعة منتصف شوال (٢٧٥هـــ)، رحمه الله تعالى " شذرات الذهب"، (ج٣ص/٣١٣ وما بعد)، " سير أعلام النبلاء"، (ج١٣ص/٢٠٣ وما بعد).

٧- أبو أحمد الفراء، الإمام العلامة الحافظ الأديب، أبو أحمد، محمد بن عبد الوهاب ابن حبيب بن مهران، العبدي الفراء النيسابوري.ويعرف أيضا ب: حَمَك. كان وجهَ مشايخِ نيسابور عقلاً وعلماً، وجلالةً وحشمةً. ولد بعد (١٨٠هـــ).وسمع جعفر بن عون، ويعلى بن عبيد، وغيرهما، وأخذ الأدب عن الأصمعي، وأبي عبيد، وطائفة، وعلم الحديث عن علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والفقه عن أبيه، وعلي بن عثام.حدث عنه: أبو النضر شيخه، وبشر بن الحكم، والذهلي، وأحمد بن الازهر، والنسائي في " سننه "، ومسلم في بعض تصانيفه ووثقه، وإبراهيم بن أبي طالب، والامام ابن خزيمة، وأبو العباس السراج. قال الحاكم: كان يفتي في الفقه والحديث والعربية، ويرجع إليه فيها.

مات عن نيف وتسعين سنة في أواخر سنة (٢٧٢هـــ)، "سير أعلام النبلاء"، (١٢ص/٦٠٦).

٨- الإمام الأوحد، الحافظ، المتقن الأمجد، صدرُ خراسان، أبو بكر، محمد بن النضر بن سلمة بن الجارود بن يزيد الجارودي النيسابوري، ذكره الحاكم، فقال: شيخ وقته، وعين علماء عصره حفظا وكمالا، وقدوة ورئاسة، وثروة.سمع إسحاق بن راهويه، وعمرو بن زرارة، وسويد بن سعيد، وخلقا كثيرا، وحدَّث عنه: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وآخرون، ت: في السابع عشر من شهر ربيع الأول، سنة (٢٩١هـــ).

١- إبراهيم بن أبي طالب، الإمام الحافظ، المجود، الزاهد، شيخ نيسابور، وإمام المحدثين في زمانه، إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال، جمع الشيوخ والعلل. وسمع إسحاق بن راهويه، وأبا قدامة السرخسي، وعمرو بن زرارة، وغيرهم، حدث عنه: أبويحيى الخفاف، وإمام الأئمة ابن خزيمة، وأكثر مشايخنا. قال الذهبي: سمعت عبد الله بن سعد يقول: ما رأيت مثل إبراهيم بن أبي طالب، ولا رأى مثل نفسه. وقال أبو بكر الصبغي : ما رأيت في المحدثين أهيب من إبراهيم ابن أبي طالب، كنا نجلس بن يديه وكأن على رؤوسنا الطير. وقال أبو حامد بن الشرقي: إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة: الذهلي، والدارمي، والبخاري، ومسلم، وإبراهيم بن أبي طالب. ت: في ثاني رجب، سنة(٢٩٥هـــ). "سير أعلام النبلاء"، (ج١٣ص/ ٥٤٧ وما بعد).

٢- محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، وقيل: هو محمد ابن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن، الحافظ، العلم، الإمام، البارع، ابن عيسى السُّلَمي الترمذي الضرير، مصنِّفُ "الجامع"، وكتاب "العلل"، وغير ذلك، اختلف فيه، فقيل: وُلِدَ أعمى، والصحيح أنه أَضَرَّ في كبره، بعد رحلته وكتابته العلم.وُلد في حدود سنة (٢١٠هـــ)، وارتحل، فسمع بخراسان والعراق والحرمين،حدث عن: قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وخلق كثير، وحدث عنه: أبو بكر أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأبو حامد أحمد ابن عبد الله بن داود المروزي، وخلق. قال ابن حبان: كان أبو عيسى ممن جمع، وصنَّف، وحفِظ، وذاكر. وقال: سمعت عمر بن عَلَّك يقول: مات البخاري، فلم يُخلِّف بخراسانَ مثلَ أبي عيسى، في العلم والحفظ، والورع والزهد، بكى حتى عَمِي، وبقي ضريرا سنين.

قال أبو عيسى: "صنفت هذا الكتاب، وعرضته على علماء الحجاز، والعراق وخراسان، فرضوا به، ومن كان هذا الكتاب - يعني "الجامع" - في بيته، فكأنما في بيته نبي يتكلم". قال الذهبي: في "الجامع" علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام، لو لا ما كدَّره بأحاديثَ واهية، بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل. مات في ثالث عشر رجب، سنة (٢٧٩هـــ) بترمذ. "سير أعلام النبلاء"، (ج١٣ص/ ٢٧٠ وما بعد).

٣- الإمام الحافظ الكبير الحجة الناقد، محدث العراق، أبو عمران البَزَّاز، وُلد سنة (٢١٤هـــ)، سمع من علي بن الجعد، وأحمد بن حنبل، ويحيى الحماني، وطبقتهم.روى عنه: خلق كثير، منهم: أبو سهل بن زياد، وجعفر الخلدي، وأبو القاسم الطبراني، قال الصبغي: ما رأينا في حفظ الحديث أهيب ولا أورع من موسى ابن هارون.مات في شهر شعبان، سنة (٢٩٤هـــ)، "سير أعلام النبلاء"، (ج١٢ص/ ١١٦ وما بعد).

٤- الإمام، الحافظ، المُجوِّد، البارع، محدث العراق، أبو علي، الحسن بن علي بن شبيب البغدادي المَعْمَرِي، وُلد في حدود سنة (٢١٠هـــ)، سمع: شيبان بن فَرُّوخ، وعلي بن المديني، وجُبَارَة بن المُغَلِّس، وحدث عنه: أبو بكر النجاد، وأبو سهل بن زياد، وأبو القاسم الطبراني، وخلق. قال الخطيب: كان من أوعية العلم، يُذْكَرُ بالفهم، ويوصَفُ بالحفظ، وفي حديثه غرائب وأشياء ينفرد بها. قال الدارقطني: صدوق حافظ، جرَّحه موسى بن هارون، **وكانت العداوةُ بينهما**، وكان أنكرَ عليه أحاديثَ أخرج أصولهُ بها، ثم إنه ترك روايتها. =

ومحمد بن عقيل البلخي[١]، وغيرُهم من مشايخنا رضي الله عنهم[٢]أجمعين»[٣].

وممن يستحق أن يُذكر مع هؤلاء:

الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – وهو – مما لا شك فيه – ممن له الحظ الأوفر والنصيب الأكبر من هذا الفن، فقد مَهَرَ في فنون الحديث أسماءً ورجالاً، وعللاً، وطُرُقاً، واطلاعاً على معانيه، وكتبه شاهدةٌ على رسوخ قدمه في ذلك، لا سيما كتابه: «فتح الباري

= مات لإحدى عشرة ليلة بقيت من المحرم، سنة (٢٩٥هــ). "سير أعلام النبلاء"، (ج١٣ص/ ٥١٠ وما بعد).

٥- علي بن الحسين بن الجُنيد، الإمام الحافظ الحجة، أبو الحسن النخعي الرازي، المعروف في بلده بالمالكي، لكونه جمع حديث مالك الإمام، وكان من أئمة هذا الشأن. سمع أبا جعفر النفيلي، والمعافى بن سليمان، وصفوان بن صالح، وهشام بن عمار، وخلائق.

وحدث عنه: ابن أبي حاتم، وأبو حامد بن الشرقي، وأبو بكر بن إسحاق الصبغي، وأحمد بن الحسن بن ماجه، وثقة ابن أبي حاتم ، وسماه حافظ حديث الزهري ومالك.قال الذهبي: الأصح وفاته في آخر سنة (٢٩١هــ). "سير أعلام النبلاء"، (ج١٤ص/ ١٦ – ١٧).

٦- محمد بن مسلم بن عثمان بن عبد الله، الحافظ، الإمام المجود، أبو عبد الله بن وارة الرازي، أحد الاعلام.،ارتحل إلى الآفاق.

وحدث عن: أبي عاصم النبيل، والأنصاري، والفريابي، ومحمد بن عرعرة، وحدّث عنه: النسائي، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأبو عوانة، قال النسائي: هو ثقة، صاحب حديث. وقال ابن أبي حاتم: ثقة صدوق، وجدت أبا زرعة يبجِّله ويُكْرِمُه. قال أبو جعفر الطحاوي: ثلاثة من علماء الزمان بالحديث، اتفقوا بالريّ، لم يكن في الأرض مثلُهم في وقتهم، فذكر ابن وارة، وأبا حاتم، وأبا زرعة. والصواب في وفاته ما قاله ابن مخلد وغيره: إنها في رمضان سنة (٢٧٠هــ). "سير أعلام النبلاء"، (ج١٣ص/ ٢٨ وما بعد).

١- محمد بن عقيل ابن الأزهر بن عقيل، الحافظ الإمام، الثقة الأوحد، أبو عبد الله البلخي، محدث بلخ، وصاحب " المسند الكبير " و "التاريخ"و "الأبواب"، سمع علي بن خشرم، ومحمد بن الفضل، وطبقتهما بخراسان، والعراق. وحدث عنه: محمد بن عبد الله الهندواني، وعبد الرحمن بن أبي شريح، وجماعة من أهل تلك الديار. وكان من أوعية الحديث. ت: في شوال سنة (٣١٦هــ)، من أبناء الثمانين رحمه الله. "سير أعلام النبلاء"، (ج١٤ص/ ٤١٥ – ٤١٦).

٢- قال الإمام النووي – رحمه الله – : « يستحبُّ الترضي والترحم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم، من العلماء والعباد وسائر الأخيار، فيقال رضي الله عنه، أو رحمة الله عليه، أو رحمه الله، ونحو ذلك. وأما ما قاله بعض العلماء أنّ قول: رضي الله عنه مخصوص بالصحابة، ويقال في غيرهم: "رحمه الله" فقط، فليس كما قال، ولا يوافق عليه، بل الصحيح الذى عليه الجمهور، استحبابه، ودلائله أكثر من أن تحصر، فإن كان المذكور صحابياً ابن صحابي، قال: قال ابن عمر رضى الله عنهما، وكذا ابن عباس، وكذا ابن الزبير، وابن جعفر، وأسامة ابن زيد، ونحوُهم ليشمله وأباه جميعا». "المجموع شرح المهذب"،(ج٦ص/١٤٧).

والأظهر اختصاص لفظ الترضي بالصحابة ﷺ، وكما لا يقال: أبو بكر صلى الله عليه وسلم، وإن صحَّ المعنى، لا يقال: فلان رضي الله عنه. قال الإمام النووي أيضاً: « قال الأئمة: لا يقال: اللهمّ صلِّ على فلان وإن ورد في الحديث، لأن الصلاة صارت مخصوصةً في لسان السلف بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم كما أن قولنا عزّوجلّ مخصوص بالله تعالى وكما لا يقال: محمد عزوجل وإن كان عزيزا جليلا، لا يقال أبو بكر أو علي صلي الله عليه وسلم وإن صحَّ المعنى». "المجموع شرح المهذب"،(ج٦ص/١٤٦).

قال الإمام الشوكاني – رحمه الله – في " فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراين من علم التفسير" تح: عبد الرحمن عميرة،– دار الوفاء – (ج٤ص/٢٩١): « وكما أنَّ لفظ الصلاة على رسول الله ﷺ شعار له ، فكذا لفظ السلام عليه. وقد جرت عادة جمهور هذه الأمة، والسواد الأعظم، من سلفها وخلفها، على الترضي عن الصحابة، والترحم على من بعدهم، والدعاء لهم بمغفرة الله وعفوه كما أرشدنا إلى ذلك بقوله سبحانه :﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴾ [الحشر: ١٠]».

٣- معرفة علوم الحديث، (ص/٢٨٧).

شرح صحيح البخاري»، وقد اخترمته المنية قبل تمامه، « وهو من عجائب الدهر ولو كَمُل كان من العجائب »[١]، ونقل فيه كثيرا من كلام المتقدمين[٢]، وبسط فيه القول على مباحث المتن والإسناد على السواء، بما لا يدع لمستدرك قولاً، ولا لمتعقب صولاً[٣]، وكذلك كتابه: «**شرح الترمذي**»[٤]، فأجاد فيه في نحو عشرين مجلدة[٥]، وأيضا كتابه: «**علل الترمذي**»، مما يدل على طول باعه في علم الحديث، وكتابه الذي معنا: «**جامع العلوم والحكم**»، وهو كتاب عظيم، ضمَّنهُ من الآداب والحِكَم، وغُرَرِ الفوائد والمعارف والأحكام الشيئَ الكثير.

١- الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، ابن عبد الهادي، (ص/٤٧).

٢- المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، تح: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد، (ط الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م)، (ج٢ص/٨٢)

٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن رجب، تح: مجموعة من الباحثين، المملكة العربية السعودية، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، (ط/١ – ١٤١٢هـ - ١٩٩٦م)، (ج١ص/٣٣).

٤- وهو كتاب مفقود، ولا يوجد منه إلا قطعة من كتاب اللباس لا تزيد على عشر ورقات، علاوة على شرح العلل الذي هو الجزء الأخير من جامع الترمذي، قال حاجي خليفة في "كشف الظنون"، (ج١ص/٥٥٩) – الجامع الصحيح للترمذي - : « وشَرْحُ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن النقيب الحنبلي، المتوفى سنة (٧٩٥هـ)، وهو في نحو عشرين مجلداً وقد احترق في الفتنة». والفتنة هي ما حدث بمجيئ التتر إلى دمشق سنة (٨٠٣هـ).

٥- إنباء الغمر، (ج١ص/٤٦٠).

المبحث الثاني

الدراسة الحديثية عند ابن رجب في كتابه جامع العلوم والحكم

تمهيد:

المطلب الأول: أهمية علم الحديث.

المطلب الثاني: تخريج الحديث عند ابن رجب.

المطلب الثالث: مذهب ابن رجب في تعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف.

المطلب الرابع: ابن رجب إمام في العلل.

المطلب الخامس: الإعتبار والمتابعات والشواهد عند ابن رجب.

المطلب السادس: السند المعنعن عند ابن رجب.

المطلب السابع: المزيد في متصل الأسانيد الواقع في الكتاب.

المطلب الثامن: الإدراج في الحديث الواقع في الكتاب.

المطلب التاسع: إحاطة ابن رجب بأحوال الرجال.

المطلب العاشر: مبحث الجهالة الواقع في الكتاب.

تمهيد:

لم يكن من مقصود الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – من تأليف هذا الكتاب سوى شرح الألفاظ النبوية التي تضمنتها هذه الأحاديث الجامعة، ولذلك لم يُطِل النَّفَسَ في الكلام على علم الحديث، وما يتعلق به من مباحث الإسناد والرواية، وقد أَبانَ عن منهجه في المقدمة بقوله: « واعلم أنه ليس غرضي إلاَّ شرحُ الألفاظ النَّبويَّةِ التي تضمَّنَتْها هذه الأحاديثُ الكُلِّيّة، فلذلك لا أتقيَّد بألفاظِ الشَّيخِ -رحمه الله- في تراجمِ رُواةِ هذه الأحاديث مِنَ الصَّحابةِ ﷺ، ولا بألفاظه في العَزْوِ إلى الكُتب التي يعزُو إليها، وإنَّما آتي بالمعنى الذي يدلُّ على ذلك، لأني قد أعلمتُك أنَّه **ليس لي غرضٌ إلاّ في شرح معاني كلمات النبيِّ – ﷺ- الجوامع**، وما تضمَّنَته مِنَ الآداب والحِكَمِ والمعارف والأحكام والشرائع»[1].

ومع ذلك فقد ذكر قَدْراً لا بأس به مما يتعلق بمصطلح الحديث، بل أسْهبَ وأفاض أحياناً في ذلك، قال – رحمه الله تعالى -: « وأشيرُ إشارةً لطيفةً قبلَ الكلامِ في شرح الحديث إلى إسناده، ليُعْلَمَ بذلك صحَّتُهُ وقوَّتُه وضَعفُه، وأذكرُ بعضَ ما رُوي في معناه مِنَ الأحاديث إنْ كان في ذلك الباب شيءٌ غير الحديث الذي ذكره الشيخ، وإنْ لم يكن في الباب غيرُه، أو لم يكن يصحُّ فيه غيره، نبَّهت على ذلك كلِّه »[2].

١- جامع العلوم والحكم، (ج١ص/٥٨).

٢- المصدر نفسه، (ج١ص/٥٨).

المطلب الأول

أهمية علم الحديث

الفرع الأوّل: علم الحديث خصيصة المسلمين:

لم تعن الأممُ السابقة في النقل والرواية بالإسناد والتحري في معرفة رجاله، ودرجاتهم من العدالة والضبط... فكانت الحوادث التاريخية تروى على عِلاّتها، والأديان والمذاهب يُعوّل فيها على التلقي من أفواه النقلة وكتاباتهم، دون سؤال عن الإسناد فضلا عن دراسته وبحثه.

لكن الله ﷻ لما جعل هذا الدين خاتمة الرسالات، ومهيمناً على الأديان قبله، وتعهد بحفظه وصونه، اختص هذه الأمة بأن وفقها لحفظ كتاب ربها، وحماية حديث نبيها ﷺ، فإذا بها تبتكر لحفظ الحديث قواعد المصطلح على أدق منهج علمي يمكن أن يوجد للإستثبات من النصوص المرويّة وتمحيصها[١].

قال الإمام أبو محمد بن حزم[٢]: « ما نقله الثقة عن الثقة كذلك، حتى يبلغ إلى النبي ﷺ، يخبر كل واحد منهم باسم الذي أخبره ونَسبِه، وكلهم معروف الحال والعين، والعدالة والزمان والمكان، على أن أكثر ما جاء هذا المجيء فإنه منقول نقل الكواف إما إلى رسول الله ﷺ من طرق جماعة من الصحابة ﷺ، وإما إلى الصاحب وإما إلى التابع، وإما إلى إمام أخذ عن التابع، يَعرِف ذلك من كان من أهل المعرفة بهذا الشأن، والحمد لله رب العالمين.

١- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، (ط. الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩)، (ص/ ٣٥).

٢- علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح الأموي مولاهم، الفارسي الأصل، الأندلسي القرطبي الظاهري، صاحب المصنفات. روى عن أبي عمر بن الجسور ويحيى بن مسعود وخلق، وكان إليه المنتهى في الذكاء، وحدَّة الذهن، وسعة العلم بالكتاب، والسنة، والمذاهب، والملل والنحل، والعربية، والآداب، والمنطق، والشعر، مع الصدق، والديانة، والحشمة، والسؤدد والرياسة، والثروة، وكثرة الكتب، قال ابن خِلّكان: كان حافظا، عالما بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، بعد أن كان شافعي المذهب، فانتقل إلى مذهب أهل الظاهر، وكان ابن حزم كثير الوقوع في العلماء المتقدمين، لا يكاد أحد يسلم من لسانه، فنفرت عنه القلوب واستُمِلِ من فقهاء وقته فمالوا على بغضه، وردُّوا قوله، وأجمعوا على تضليله، وشنعوا عليه، وحذروا سلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامَهُم عن الدنوا إليه والأخذ عنه، فأقصته الملوك، وشردته عن بلاده، فمات مُشرَّداً ليومين بقيا من شعبان سنة (٤٥٦هـ). " شذرات الذهب"، (ج٥ ص/٢٣٩ وما بعد).

وهذا نقل خصَّ الله تعالى به المسلمين دون سائر أهل الملل كلِّها، وأبقاه عندهم غضّاً جديداً على قديم الدهور، مذ أربعمائة عام وخمسين عاماً في المشرق والمغرب والجنوب والشمال، يرحل في طلبه من لا يُحصِي عددَهم إلا خالقُهم، إلى الآفاق البعيدة، ويواظب على تقييده من كان الناقل قريباً منه، قد تولى الله تعالى حفظه عليهم، والحمد لله رب العالمين، فلا تفوتهم زلة في كلمة فما فوقها في شيءٍ من النقل إن وقعت لأحدهم، ولا يمكن لفاسقٍ أن يقحم فيه كلمة موضوعة، ولله تعالى الشكر»[1].

وروى الخطيب البغدادي بإسناده عن أبي بكر محمد بن أحمد[2] قال: « بلغني أن الله خص هذه الأمة بثلاثة أشياء، لم يُعْطها مَن قبلها: **الإسناد والأنساب والإعراب** »[3].

وروى أيضا بإسناده عن محمد بن حاتم بن المظفر[4] قال: « إن الله أكرم هذه الأمة وشرَّفها وفضَّلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلِّها ، قديمِهم وحديثِهم إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارَهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤُهم، وتمييز بين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوا عن غير الثقات.

وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثقة المعروف في زمانه ، المشهور بالصدق والأمانة عن

١- الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري، تح: د: محمد إبراهيم نصر، ود: عبد الرحمن عميرة، بيروت، دار الجيل، (ط. الثانية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، (ج٢ص/٢٢١).

٢- أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة السَّدُوسِي سمع من جده مسند العشرة ومسند العباس وهو ابن سبع سنين وسمع من الرمادي وأناس ووقه الخطيب، ت: ببغداد في ربيع الآخر سنة (٣٣١هـ). "سير أعلام النبلاء"، (ج٥ص/٣١٢)، و" العبر في خبر من غبر"، (ج٢ ص/٤٠)، و " شذرات الذهب"، (ج٤ص/ ١٧٥).

٣- شرف أصحاب الحديث ونصيحة أهل الحديث، تح وتخ: عمرو عبد المنعم سليم، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، (ط. الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، (ص/٨٤).

٤- لم أقف عليه بهذا الإسم، ولعله: محمد بن المُظفَّر بن موسى بن عيسى بن محمد البغداديّ، أبو الحسين، سمع من حامد بن شعيب البلخي، والهيثم بن خلف الدوري، ومحمد بن جرير الطبري، وغيرهم، وحدث عنه: أبو حفص بن شاهين، والدارقطني، وأبو عبد الرحمن السلمي، وخلق سواهم، قال الخطيب: كان ابن المظفَّر فَهِما، حافظاً، صادقاً، مكثراً. قال القاضي أبو الوليد: ابن المظفر حافظ، فيه تشيع ظاهر. ت. في جمادى الأولى سنة (٣٧٩هـ). " السير"، (ج١٦ ص/٤١٨ وما بعد).

مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة.

ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عدّاً.

فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة، نستوزِعُ[1] الله شكر هذه النعمة، ونسأله التثبيت والتوفيق لما يقرب منه ويزلف لديه، ويمسكنا بطاعته، إنه ولي حميد.

فليس أحد من أهل الحديث يحابي في الحديث أباه، ولا أخاه، ولا ولده.

وهذا علي بن عبد الله المديني، وهو إمام الحديث في عصره، لا يروى عنه حرف في تقوية أبيه، بل يروى عنه ضد ذلك.

فالحمد لله على ما وفقنا »[2].

الفرع الثاني: علم الحديث الطريق إلى معرفة أحكام الشريعة:

مما يبين أهمية علم الحديث ومسيس الحاجة إليه: أنه علم متداخل في العلوم الأخرى، وأنها محتاجة إليه، فالتفسير – وهو قائم على تفسير القرآن بالقرآن، أو بالسنة، أو بالأثر، أو اللغة – محتاج إلى علم الحديث، ليُعْلم: هل هذا الحديث المرفوع، أو ذاك الأثر الموقوف، أو مادون ذلك في تفسير كلام الله ﷻ؛ صحيح أم ضعيف؟

وكذلك الفقه محتاج إليه، إذ الفقه عبارة عن حكم مستنبط من آية أو حديث، فالآية يُعرف معناها بتفسير القرآن، أو الحديث، أو الأثر لها، وقد مضت حاجة التفسير إلى علم الحديث، والحديث يحتاج إلى معرفة صحته من ضعفه، وهذا كله راجع إلى معرفة قواعد علم الحديث، ولهذا كان الشافعي يقول لأحمد: « أنتم أعلم بالأخبار الصحاح منا، فإذا كان

١- أي: نَستَلْهِمُ. انظر: "غريب القرآن" للراغب الأصفهاني، (ص/٥٧٨).

٢- شرف أصحاب الحديث، (ص/ ٨٤- ٨٥).

خبر صحيح فأعلمني حتى أذهب إليه، أيَّ شيء يكون كوفيًّا كان أو، أو بصريًّا، أو شاميًّا»[١] [٢].

بل حتى العقيدة – وهي أجلُّ العلوم وأولاها بالعناية – بحاجة أيضاً إلى علم الحديث، فإن العقيدة الصحيحة إنما تؤخذ من الآيات والأحاديث والآثار، وما أجمع عليه سلف وأئمة هذه الأمة، وكل هذا يحتاج إلى علم الحديث حاجة أكيدة كما لا يخفى، وقُلْ مثل ذلك في القراءات، والسيرة، والتاريخ، وغير ذلك[٣].

وقد صرح ابن الصلاح في خطبة كتابه «**علوم الحديث**» المشهور بـــ «**مقدمة ابن الصلاح**» بأهمية علم الحديث وأنه أكثرُ العلومِ تولُّجاً في العلوم الأخرى، فقال: « هذا وإنَّ علم الحديث

١- مسألة الإحتجاج بالشافعي فيما أسند إليه والرد على الطّاعنين بعظم جهلهم عليه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تح وتخ: د: خليل إبراهيم ملاّ خاطر، مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، شركة الطباعة العربية السعودية، (١٤٠٠هـــ – ١٩٨٠م)، (ص/٧٠).

٢- هذا الأثر رواه الخطيب تحت فصل: **زعم: إنما عدل البخاري عن الإحتجاج بالشافعي لقلة علمه بالحديث**.

قال الخطيب: « وزعم بعضُ من يدعي المعرفةَ أن الشافعيَّ إنما عدل البخاريُّ عن الاحتجاج بروايته، لقلة علمه كان بالحديث وعللِه، ومعرفةِ أسانيدِه وطرقِهِ، وتمييزِه صحيحَه من سقيمِه، وأحوالِ رواته ونقلَتِه.

وهذه دعوى مُتَعَرِّيَةٌ عن البرهان، ما أنزل الله بها من سلطان، وأظن صاحبَها تأوّلَ – وذكر الأثر السابق – فرأى أن هذا قول مقرٍ بالتقصير، يقول في قاعدة مذهبه على التقليد، وليس الأمر كذلك.

وإنما أراد الشافعيُّ إعلامَ أحمدَ بنِ حنبل أنَّ أصلَه الذي بنى عليه مذهبَه الأثرُ دون غيره فيما ثبت النصُ بخلافه، وأشار إلى أنَّ أصحابَ الحديث أشدُّ عنايةً من غيرهم بتصحيح الأحاديث وتعليلها، وأكثرُ بحثاً عن أحوال الأُمَّة في جرحِها وتعديلِها، ليَستخرِجَ بذلك ما في نفس أحمدَ ويَسْبرَه، هل يجدُ عنده طعْناً عليه، أو عيْباً فيما يذهب إليه، أو خَبَرًا يخالف أصله، أو أثراً ينقضُ قوله، وهذا يدل على قوةِ نفسه فيما أصَّلَه، وإتقانه قاعدةَ مذهبِهِ وما شَيَّدَه». انظر: " الاحتجاج بالشافعي" (ص/٧٠ – ٧٢).

وقد يقال: إن الشافعي – رحمه الله تعالى – كان كأشياخه الحجازيين لا يقبلون حديث العراق، ولو كان صحيحاً، ما لم يكن له سند وأصل في الحجاز، وقد ورد عنهم في هذا نقول كثيرة، حتى عدَّ الإمام مالك حديث العراق كقول أهل الكتاب، لا يصدق ولا يكذب، وذلك لأن الأهواء والبدع كثرت في العراق، وانتحل أهلها الكذب، فوضعوا الحديث الكثير، فلم يعُد الحجازي يفرق بين الصادق والكاذب، بين مستقيم الدين والعقيدة، وصاحب البدعة والهوى، فردوا حديث أهل العراق حيطة، وخشية أن يقعوا في نقل مدلس أو موضوع وهم لم يخرجوا إلى العراق، ولم يسبروا أحوال أهل العراق، فلما خرج الشافعي إلى العراق في محنته عام (١٨٤هـــ)، والتقى به أهل الحديث واجتمع بهم، وحصل اللقاء وسبر أحوال بعضهم وجد أن بين أهل العراق من هو أهلٌ لأن يؤخذ عنه العلم، فرجع عن قوله الحجازي السابق وخالف شيوخه وأهل بلده في عدم الأخذ بقول العراقيين ورواياتهم، فصار يأخذ بها. انظر: "الاحتجاج بالشافعي" (ص/٧١).

ولذلك قال ابن كثير: – بعد ذكره للأثر السابق – « يعني: أنّه لا يقول بقول فقهاء الحجاز الذين لا يقبلون إلا رواية الحجازيين ويُنزِلون أحاديث من سواهم منزلة أحاديث أهلِ الكتاب. وقول الشافعيِّ له هذه المقالةَ تعظيمٌ لأحمدَ وإجلالٌ له، وإنَّه عنده بهذه المثابةِ، عند الأئمة العلماء ». " البداية والنهاية" (ج١٤ص/ ٣٨٤).

٣- الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الكيان، (ط. الأولى ١٤٢٦هـــ – ٢٠٠٦م)، (ص/ ٩– ١٠).

من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة، يحبه ذكور الرجال وفحولتُهُم، ويُعْنى به محقِّقُو العلماء وكَمَلتُهم، ولا يكرهه من الناس إلا رُذالتهم وسَفِلتهم، وهو من أكثر العلوم تولُّجاً في فنونها، لاسيما الفقه الذي هو إنسان عيونها، ولذلك كثُرَ غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء »[1].

فهذا العلم في الحقيقة أساس لكل العلوم النقلية، لا بد منه للمشتغل برواية الحديث، إذ بقواعده يتميز صحيح الرواية من سقيمها، ويعرف المقبول من الأخبار والمردود، وهو للرواية كقواعد النحو لمعرفة صحة التراكيب العربية، فلو سُمي **منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار**، لكان اسماً على مسمّى[2].

١- علوم الحديث لابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرْزَوري، تح وشر: نور الدين عتر، لبنان وسورية، بيروت ودمشق، دار الفكر، (ص/٠٥).

٢- مقدمة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة على الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، القاهرة، دار الآثار، (ط. الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، (ص/١١).

المطلب الثاني

تخريج الحديث عند ابن رجب

الفرع الأول: تعريف التخريج.

أولاً: تعريف التخريج لغة(١):

الفعل: " خَرَجَ " على وزن: " فَعَلَ "، مشتق من: النفاذ والظهور، والإنفصال للشيئ، من المكان الذي هو فيه إلى غيره، سواء في الأعيان أو المعاني.

والإخراج أكثرُ ما يقال في الأعيان: نحو: قوله تعالى: ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ ﴾[القصص: ٢١]، وقوله: ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ ﴾[الأنفال: ٥].

ومنه في المعاني: قولهم: فلان يحب الخروج أي: الظهور، ولهذا سُمي الخارجون عن طاعة الإمام: خوارج.

وفعله الرباعي: " خَرَّجَ " على وزن: " فَعَّلَ "، مصدره: " التخريج" على وزن: " التفعيل"، مثل: قدَّس تقديساً، وعلَّم تعليماً، وخرَّج تخريجاً.

ومن هذا الرُّباعي على أساس اشتقاقه الكبير، - وهو: انفصال الشيء من المكان الذي هو فيه إلى غيره – قيل لعمل المحدِّث يُخرج الحديث من بطون الكتب: " تخريج ".

فإذا نظرْتَ – مثلاً – إلى خبر تأليف مالك – رحمه الله تعالى – "للموطأ" وأحمد – رحمه الله تعالى – " للمسند" والبخاري ومسلم – رحمهما الله تعالى – " للصحيحين": من أنَّ

١- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ض و تو: يوسف الشيخ محمد البقاعي، لبنان، بيروت، دار الفكر، مكتب البحوث والدراسات، (ط. ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م)، (ص/ ١٦٩-١٧٠). المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، مصر، القاهرة، دار ابن الجوزي، (ط/١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م)، (ص/١٦٠-١٦١).

للواحد منهم مرويات بلغت الألوف المؤلَّفة، فأخرج كلٌّ واحدٍ منهم في كتابه منها ما ارتضاه، علِمتَ لصوق هذه المادة: "الإخراج" لعملهم، إذ فصلوا هذه المرويات الخاصة فأخرجوها من مروياتهم العامة، إلى هذا المكان للتأليف، مرتضين لتدوينها دون غيرها مما وقعت لهم روايته[1].

قال الراغب[2]: « والتخريج: أكثر ما يقال في العلوم والصناعات»[3].

ثانياً: التخريج في اصطلاح المحدثين[4]:

يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان:

١- فيطلق على أنه مرادف لــ: " الإخراج " أي: إبراز الحديث للناس بذكر مخرجه، أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم، هذا حديث أخرجه البخاري، أو خرّجه البخاري، أي: رواه وذكر مخرجه استقلالا.

قال ابن الصلاح: « وللعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان: إحداهما: التصنيف على الأبواب، وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها...»[5]. فالمراد بقوله: "تخريجه" أي: إخرجه وروايته للناس في كتابه.

٢- ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها.

١- التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، بكر بن عبد الله أبو زيد، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العاصمة، (ط. الأولى، ١٤١٣هـ).

٢- المفضل بن محمد الأصبهاني الراغب، صاحب المصنفات، كان في أوائل الخامسة، له: " مفردات القرآن "، يقول السيوطي: وقد كان في ظني أن الراغب معتزلي، حتى رأيت بخط الشيخ بدر الدين الزركشي على ظهر نسخة من القواعد الصغرى لابن عبد السلام ما نصه: " ذكر الإمام فخر الدين الرازي في تأسيس التقديس في الأصول أن أبا القاسم الرّاغب من أئمة السنة" وقَرنه بالغزّاليّ، قال: وهي فائدة حسنة، فإن كثيرا من الناس يظنون أنه معتزلي. اهـ. " بغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، (ص/٢٩٧).

٣- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، (ص/١٦٠).

٤- مأخوذ من كتاب: " أصول التخريج ودراسة الأسانيد" د: محمود الطحان، و " التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل" لبكر بن عبد الله أبو زيد – رحمه الله – .

٥- علوم الحديث، (ص/٢٥٣).

قال السخاوي: « والتخريج: إخرجُ المُحدِّث الأحاديثَ من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقُها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلامُ عليها وعزوُها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بيان البدل والموافقة، ونحوهما مما سيأتي تعريفه.

وقد يُتوسَّعُ في إطلاقه على مُجَرّد الإخراج والعزو»[١].

٣-ويطلق على معنى الدلالة: أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية، وعزوه إليها، وذلك بذكر من رواه من المؤلفين.

قال المناوي[٢]: - عند قول السيوطي: " وبالغت في تحرير التخريج " - «...والإخراج والاستخراج الاستنباط بمعنى اجتهدت في تهذيب عزو الأحاديث إلى مُخرِّجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، ولا أكتفي بعزوه إلى من ليس من أهله وإن جلَّ كعظماء المفسرين»[٣].

١- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي الشافعي، در و تح: د: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخُضير، ود: محمد بن عبد الله فهيد آل فهيد، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المنهاج، (ط. الأولى، ١٤٢٦هـــ)، (ج٣ص/٣٣٠).

٢- محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي، ثم المناوي، القاهري، زين الدين، ولد سنة (٩٥٢هـــ)،من كبار العلماء بالدين والفنون، انزوى للبحث والتصنيف، وكان قليل الطعام كثير السهر، فمرض وضعفت أطرافه، فجعل ولده تاج الدين محمد يستملي منه تآليفه، له نحو ثمانين مصنفا، منها الكبير والصغير، والتام والناقص، عاش في القاهرة، وت: بها سنة (١٠٣١هـــ)، من كتبه "كنوز الحقائق" في الحديث، و "التيسير في شرح الجامع الصغير"، اختصره من شرحه الكبير "فيض القدير"و له "شرح الشمائل للترمذي" و "الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية" و "شرح قصيدة النفس العينية لابن سينا" و "الجواهر المضية في الآداب السلطانية" و "سيرة عمر بن عبد العزيز" و "تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف" و "غاية الارشاد إلى معرفة أحكام الحيوان والنبات والجماد" و "اليواقيت والدرر" في الحديث، و "الفتوحات السبحانية في شرح ألفية العراقي في السيرة النبوية"، و "الصفوة في مناقب آل البيت"، و "الطبقات الصغرى" ويسمى: "إرغام أولياء الشيطان"، و "شرح القاموس المحيط"، و "آداب الاكل والشرب" و "الدر المنضود في ذم البخل ومدح الجود" و "التوقيف على مهمات التعاريف" و "ذيل لتعريفات الجرجاني"، و "بغية المحتاج في معرفة أصول الطب والعلاج"، و"تاريخ الخلفاء" و "عماد البلاغة" في الأمثال، وكتاب في "التشريح والروح وما به صلاح الانسان وفساده"، و "إحكام الأساس"، اختصر به أساس البلاغة ورتبه كالقاموس. انظر: " الأعلام" لخير الدين الزركلي، (ج٦ص/٢٠٤).

٣- فيض القدير شرح الجامع الصغير، محمد عبد الرؤوف المناوي، لبنان، بيروت، دار المعرفة، (ط. الثانية، ١٣٩١هـــ - ١٩٧٢م)، (ج١ص/٢٠).

والمعنى الثالث هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه، لاسيما في القرون المتأخرة، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبثوثة في بطون بعض الكتب لحاجة الناس إلى ذلك.

وبناء على هذا المعنى الثالث يمكننا أن نعرِّف التخريج اصطلاحاً بما يلي:

أ- تعريف التخريج اصطلاحا:

التخريج: هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة[١].

أو: هو: معرفة حال الراوي، والمروي، ومَخْرَجِه، وحكمه صحةً وضعفاً بمجموع طرقه، وألفاظه[٢].

ب- شرح التعريف:

المراد بالدلالة على موضع الحديث، ذكر المؤلفات التي يوجد فيها ذلك الحديث كقولنا مثلاً: " أخرجه البخاري في صحيحه".

والمراد بمصادر الحديث الأصلية ما يلي:

١-كتب السنة التي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقيها عن شيوخهم بأسانيدهم إلى النبي ﷺ. كـــ " الكتب الستة " و " موطأ مالك " و " مسند أحمد " و " مستدرك الحاكم " و " ومصنف عبد الرزاق " وغيرها.

٢- كتب السنة التابعة للكتب المذكورة في الفقرة الأولى، كالمصنفات التي جمعت بين

١- قال الشيخ بكر أبو زيد – رحمه الله – : "...وهذا تعريف لطرق استخراج الحديث. ولا يمكن قبوله تعريفاً وحقيقةً " للتخريج "، وتأباه صناعة الحدود والتعريفات. انظر كتابه: " التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل " (ص/٨٩).

٢- التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، بكر بن عبد الله أبو زيد، (ص/٤١).

عدد من كتب السنة السابقة، مثل: كتاب " الجمع بين الصحيحين[1] " للحُميدي، أو المصنفات التي جمعت أطراف بعض الكتب، مثل: كتاب " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف[2] " للمِزِّي.

٣- الكتب المصنفة في الفنون الأخرى – كالتفسير والفقه والتاريخ – التي تستشهد بالأحاديث، لكن بشرط أن يرويها مصنفها بأسانيدها استقلالاً، أي لا يأخذها من مصنفات أخرى قبله، ومن هذه الكتب " تفسير الطبري " و " تاريخه "، و كتاب " الأم " للشافعي، فإن هذه الكتب لم يصنفها مؤلفوها على أنها كتب لجمع نصوص السنة، وإنما صنفوها في فنون أخرى، لكن استشهدوا بنصوص الأحاديث ضمن أبحاثهم في تفسير الآيات أو بيان الأحكام، أو غير ذلك، لكنهم عندما يستشهدون بتلك الأحاديث يروونها عن شيوخهم بالأسانيد إلى النبي ﷺ، ولا يأخذونها من مصنفات أخرى تقدمتهم.

وأما العزو إلى الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقي عن الشيوخ، وإنما من المصنفات السابقة لها فلا يعتبر العزو إليها تخريجاً على الإصطلاح في فن التخريج، وإنما هو تعريف القارئ بأن هذا الحديث مذكور في كتاب كذا، وهذا النوع من العزو يلجأ إليه العاجز عن معرفة مصادر الحديث الأصلية فيترل في عزوه نزولاً غير مستحسن، وهو غير لائق بأهل العلم لاسيما أهل الحديث.

ومن تلك الكتب التي لا تعتبر مصدراً أصلياً من كتب السنة: الكتب التي جمعت أحاديث الأحكام مثل كتاب " بلوغ المرام من أدلة الأحكام " للحافظ ابن حجر، وكذلك الكتب التي جمعت الأحاديث على ترتيب أحرف المعجم، ككتاب " الجامع الصغير " للسيوطي، ثم باقي الكتب الأخرى التي جمعت الأحاديث من كتب السنة المتقدمة على أي شكل كان، مثل:

١- طبع في لبنان عن دار ابن حزم.

٢- طبع في الهند عن الدار القيمة، وفي لبنان عن المكتب الإسلامي لصاحبه زهير الشاويش.

" الأربعين النووية " و " رياض الصالحين " كلاهما للنووي، لكن هذه الكتب تعتبر دليلاً على مصادر الحديث الأصلية، لذا يستعان بها في ذلك.

والمراد بـــ " بيان مرتبته عند الحاجة " أي بيان رتبة الحديث من الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة[1].

الفرع الثاني: أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه[2]:

ثمرة التخريج هي: حفظ السنة وصيانتها عما ليس منها، بمعرفة صحيح المتون من سقيمها.

وبالجملة فإن فوائد هذا الفن العظيم، منقسمة على شِقَّيْهِ في " المتن " و " الإسناد " وبعض مشترك بينهما، فإلى بيانِ جملةٍ منها[3]:

١- استمرار باب العناية بجمع طرق الحديث وشواهدِه ومتابِعِه وعاضِدِه، وما في ذلك من الأجر العظيم.

٢- تقريب السنة للمسلمين، بلمِّ شمل المتفرق من المسانِد والمعاجم، التي يصعب استخراج الحديث منها، وفي ذلك فضل كبير، وخير عميم.

٣- استخراج السقط في السند، سواء كان في أوله وهو: " المرسل " أو في آخره وهو: " المعلق " أو في وسطه، من انقطاع، أو إعضال، أو تدليس. وهل ينتظِمُ السقطُ جميعَ الطرق أم تزول العلة؟

١- أصول التخريج ودراسة الأسانيد، د: محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، (ط. الثالثة، ١٤١٧هـــ - ١٩٩٦م)، (ص/١١ - ١٢).

٢- انظر " التقييد والإيضاح" للعراقي: (ص/ ١٩). " فتح المغيث " للسخاوي: (ج١ص/ ٧١) و (ج٢ ص/٦٤). مقدمة الشيخ عبد الصمد شرف الدين لكتاب: " تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ": (ج١ ص/ ٢١- ٢٢). " دراسات في الحديث النبوي " للأعظمي: (ص/٣٣٤). "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار " للصنعاني: (ج١ص/ ٧١ – ٧٣).

٣- التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، بكر بن عبد الله أبو زيد، (ص/٧٠ - ٧٣).

٤- معرفة من روى عن المُختلِط قبل اختلاطه أو بعده.

٥- تحرير الضعف الإسنادي والمتني من: علَّةٍ، أو شذوذٍ، أو نكارةٍ، أو اضطرابٍ، أو قلبٍ، أو إدراجٍ...

٦- إظهار خفيِّ العللِ الإسنادية في الاختلاف على الراوي بالوصل والإرسال، أو بالوقف والرفع، أو الاتصال والانقطاع، أو زيادة رجل في أحد الإسنادين، أو الاختلاف في اسمه وهو متردد بين ثقة وضعيف.

٧- استخراج لطائف الأسانيد، كالبدل، والموافقة، ونحوهما.

٨- معرفة لفظ المتن عند الحوالة عليه، بلفظ: " نحوه "، " معناه ".

فيظهر ما هنالك من زيادة أو نقص.

٩- جمع ألفاظ المتون وتحريرها.

١٠- معرفة اختلاف كتب السنن، كاختلاف روايات نسخ البخاري، والموطآت، وسنن أبي داود...وهلمَّ جراً.

١١- توضيح ما لعلّه يكون غامضا في بعض الروايات.

١٢- ضبط غريب المتن، والسند.

١٣- استخراج الفصل للمدرج فيهما – المتن والسند -.

١٤- الإفصاح عن المهمل، والمبهم، فيهما – المتن والسند -.

١٥- تصحيح ما يقع فيهما – المتن والسند - من تحريف، أو تصحيف قلمي، أو مطبعي.

١٦- كشف أوهام الرواة، والمخرجين، فيهما.

١٧- جمع الطرق والمتون للتقوية والترجيح عند التعارض.

١٨- جمع أقال الحفاظ في الحكم على الحديثِ محلِّ التخريج.

١٩- استظهار الحكم الكلي على الحديث بألفاظه وطرقه.

الفرع الثالث: طرق التخريج[1]:

هذه هي وظيفة المُحدِّثِ المهمة في التخريج في غير الكتب المسندة، ومن أجلها تساق أصول التخريج.

وهي وظائف التخريج بمعناه الدقيق و الخاص، وله خمسة طرق، كل طريقة وظيفتها تساوي رقمها عددًا، وكل طريقة تستوعب الطريقة التي قبلها وزيادة وظيفة، فالطريقة الأُولى لها وظيفة واحدة، والطريقة الثانية تستوعب وظيفة الأُولى وزيادة أخرى فيكون لها وظيفتان، والطريقة الثالثة تستوعب الطريقة الثانية وزيادة وظيفة ثالثة فيكون لها ثلاث وظائف وهلمَّ جرًّا.

وإلى بيانها على سبيل التَّعَلِّي:

الطريقة الأُولى: تخريجٌ وظيفته الجمعُ المجَرَّدُ للمتون لا غير.

ومنه كتاب : «الشِّهاب» لأبي عبد الله محمد بن سلامة القُضاعي. المتوفَّى سنة (٤٥٤هـــ) – رحمه الله تعالى -.

جمع فيه «١٢٠٠» حديثاً.

ثم كتاب : «**سراج المهتدين في آداب الصالحين**» المنسوب للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي الإشبيلي المالكي. المتوفَّى سنة (٥٤٣هـــ) – رحمه الله تعالى - .

١- مأخوذ من كتاب: " التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل "، بكر بن عبد الله أبو زيد، (ص/١٥٣ - ١٦٠).

اختصره من كتاب «**الشِّهاب**» المذكور للقضاعي. والتزم فيه الإقتصار على المستقيم دون السقيم سنداً، وعددُ ما فيه : «١١٢١» حديثاً.

لكن لم يسلم له شرطه لوجود بعض الضعاف فيه[١].

الطريقة الثانية: تخريجٌ له وظيفتان :

١- جمع المتون كما تقدم في " الطريقة الأُولى ".

٢- مع ذكر الصحابي فقط[٢].

ومنه : كتاب : «**فردوس الأخيار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب**»[٣] لأبي شجاع شِيْرَوَيْه بن شَهْرَدَار بن شِيْرَوَيْه الدَّيْلَمي الهمذاني، الملقب بـــ " إِلْكِيَاَ ". المتوفى سنة (٥٠٩هـــ). – رحمه الله تعالى -.

ولعل منها: كتاب رَزِين بن معاوية العبدري. المتوفَّى سنة (٥٣٥هـــ) – رحمه الله تعالى -:

«**تجريد الصحاح الستة**»[٤]: وهي : (الموطأ، والصحيحان، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي).

وقيل اسمه : «**التجريد للصحاح والسنن**».

١- قال الشيخ بكر أبو زيد : طبع عام (١٤١٢هـــ) بالمغرب. وفي نسبة الكتاب للمؤلف بحث فليحرر.

٢- هاتان الطريقتان، هما في " الرسالة المستطرفة " : (ص/١٧٧ وما بعد) بعنوان : " كتب مجردة أو منتقاة من كتب الحديث المسندة خصوصاً أو عموماً.

٣- والكتاب طبع في لبنان عن دار الكتب العلمية سنة (١٤٠٦هـــ - ١٩٨٦م).

٤- قال الإمام الشوكاني في كتابه : " الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة " (ص/٦٢) : « ومما أوجب طول الكلام عليها – أي : صلاة الرغائب – وقوعُها في كتاب رزين بن معاوية العبدري، ولقد أدخل في كتابه الذي جمع فيه بين دواوين الإسلام بلايا وموضوعات لا تعرف، ولا يُدرى من أين جاء بها، وذلك خيانة للمسلمين»اهـــ.

وقال المعلِّمي : - في تعليقه على كتاب الشوكاني السابق (ص/٦٢)- : « ويظهر من خطبة جامع الأصول لابن الأثير : أن رزينا لم يلتزم نسبة الأحاديث إلى تلك الكتب، بل يسوق الحديث الذي هو فيها كلها، والحديث الذي في واحد منها كجامع الترمذي، مغفِلا النسبة في =

الطريقة الثالثة : تخريجٌ يحوي وظيفتي الطريقة الثانية:

١- ذكر المتن.

٢- وذكر الصحابي.

٣- مع ثالثة هي : العزوُ إلى من أخرجه.

* **ومن المؤلفات في هذا**[١]:

١- «**جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ**»[٢] لابن الأثير : أبي السعادات مجد الدين المبارك بن أبي الكرم محمد ابن محمد بن عبد الواحد الشيباني. المتوفَّى سنة (٦٠٦هـ) -رحمه الله تعالى-.

٢- «**جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن**»[٣] لابن كثير : الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر. المتوفَّى سنة (٧٧٤هـ) - رحمه الله تعالى -.

٣- «**جمع الجوامع**» للسيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. المتوفَّى سنة (٩١١هـ) - رحمه الله تعالى -.

٤- «**كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**»[٤] لعلاء الدين علي المتقي الهندي. المتوفَّى سنة (٩٧٥هـ) - رحمه الله تعالى - .

= كل منها، فعلى هذا : لا يستفاد من كتابه في الحديث، إلا أنه في تلك الكتب أو بعضها، ومع ذلك : زاد أحاديث ليست فيها ولا في واحد منها. فإذا كان الواقع هكذا ومع ذلك لم ينبه في خطبة كتابه أو خاتمته على هذه الزيادات، فقد أساء ».

١- المؤلفات على هذه الطريقة ذكرها الكتاني في كتابه : " الرسالة المستطرفة " (ص/١٧٣) : تحت عنوان : " كتب في الجمع بين بعض الكتب الحديثية ".

٢- جمع فيه المؤلف الأصول الستة المعتمدة عند الفقهاء والمحدثين، وهي : (الموطأ، البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي).
وقد طبع عن مكتبة الحلواني، ومطبعة الملاح، ومكتبة دار البيان باعتناء بشير عيون، وقام على تحقيقه والتعليق عليه : الشيخ عبد القادر الأرناؤوط - رحمه الله -.

٣- جمع فيه الأصول الستة ومسانيد (أحمد، والبزار، وأبي يعلى، والمعجم الكبير). طبع في لبنان عن دار الفكر (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).

٤- طبع في لبنان عن مؤسسة الرسالة سنة (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

٥- «**الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير**»[1] للنبهاني يوسف ابن إسماعيل. المتوفَّى سنة (١٣٥٠هـ).

ولما ذكر السخاوي – رحمه الله تعالى – حقيقة التخريج بما ينطبق على الطريقتين الآتيتين: الرابعة، والخامسة، قال:

« وقد يُتوسَّعُ في إطلاقه على مُجَرّد الإخراج والعزو»[2].

الطريقة الرابعة: تخريجٌ له أربع وظائف:

١- ذكر صحابي الحديث.

٢- ثم المتن.

٣- ثم العزو.

٤- ثم المرتبة.

فهذه الطريقة تحوي الوظائف الثلاث للطريقة الثالثة وتزيد رابعة وهي : مرتبة الحديث صحةً وضعفاً.

وعلى هذه الطريقة، عامة كتب الأحكام، والترغيب والترهيب، ومنها:

١- «**رياض الصالحين**» للنووي – رحمه الله تعالى – المتوفَّى سنة (٦٥١هـ). كما شرطه في المقدمة[3].

٢- «**الإلمام بأحاديث الأحكام**» لابن دقيق العيد – رحمه الله تعالى – المتوفَّى سنة (٧٠٢هـ).

٣- «**مشكاة المصابيح**». للخطيب التبريزي – رحمه الله تعالى – المتوفَّى سنة (٧٣٧هـ) وأصله

١- والكتاب مطبوع.

٢- فتح المغيث، (ج٣ص/٣٣٠).

٣- قال في المقدمة : (ص٠٣) – تح: محمد ناصر الدين الألباني – « وألتزمُ فيه أن لا أذكرَ إلا حديثاً صحيحاً من الواضحات، مضافاً إلى الكتب الصحيحة المشهورات».

«المصابيح» للبغوي.

٤- «بلوغ المرام». لابن حجر- رحمه الله تعالى -.

٥- «الجامع الصغير». للسيوطي - رحمه الله تعالى -.

الطريقة الخامسة : ووظائف التخريج لها: خمس هي:

١- ذكر مَخْرَجِ الحديث " الصحابي ".

٢- فالمتن.

٣- ثم العزو.

٤- معرفة الإسناد " دراسة الأسانيد ".

٥- فالحكم صناعةً ببيان مرتبته صحةً وضعفاً.

فهذه الطريقة تحوي الوظائف الأربع لطريقة التخريج الرابعة، وتزيد " دراسة الأسانيد ".

وعلى هذا العُمَدُ من كتب هذا الفن، وهي الموسومة باسم: «**كتب التخريج**» وهي على قسمين[١]:

القسم الأول: كتب في تخريج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين، من أهل العقائد، ومن المفسرين، والمحدثين والأصوليين، والفقهاء، واللغويين، وأرباب السلوك.

ومنها:

١- «**تخريج أحاديث الهداية**»، لابن التركماني -رحمه الله تعالى- المتوفَّى سنة (٧٥٠هـ).

٢-وعنه:«**نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية**[٢]» للزيلعي-رحمه الله- المتوفّى سنة (٧٦٢هـ)

١- انظر: " الرسالة المستطرفة ": (ص/١٨٥).

٢- انظر : مقدمة: " تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي " لأبي يعلى محمد بن عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري، دار الفكر، (ج١ص/٢٧٩).

٣- «**تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**». لابن حجر – رحمه الله تعالى – .

٤- وأصله: «**البدر المنير**»، لابن الملقن – رحمه الله تعالى – المتوفّى سنة (٨٠٤هـ).

٥- ومختصر هذا : «**خلاصة البدر المنير**» لابن الملقن.

٦- «**إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**» للألباني – رحمه الله تعالى –.

القسم الثاني: في التخريج ابتداءً من غير ارتباط بتخريج أحاديث كتاب معين. مثاله:

١- «**السلسلة الصحيحة**». للألباني.

٢- «**السلسلة الضعيفة**». له.

الفرع الرابع: صياغة التخريج في الطريقة الخامسة[1]:

هذا النوع الخامس هو المراد بالتخريج عند الإطلاق، ووظيفة المخرج فيه على خطوات خمس هي:

١- المتن.

٢- مخرجه.

٣- عزوه.

٤ – سنده.

٥- مترلته.

وطرائقهم في السياقة لها " صياغةٌ " أمشاج[2]، تُعلم من النظر في المؤلفات المذكورة، ونحوها.

١- مأخوذ من كتاب: " التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل "، بكر بن عبد الله أبو زيد، (ص/١٦٠ - ١٦١).

٢- مَشَجَ : خَلَطَ. و﴿ **نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ** ﴾ [الإنسان: ٢]، مُخْتَلِطَةٌ بماءِ المرْأةِ ودَمِها . والأَمْشاجُ : التي تَجْتَمِعُ في السُّرَّةِ. انظر القاموس المحيط : (ص/١٨٨) مادة " مَشَجَ ".

وأشير إلى ما يظهر أنه أجمع وأنفع من كل خطوة من الخطوات الخمس المذكورة. وأنفعها، وهي :

«**طريقة اللف والنشر**» بذكر مخرج الحديث على طريق «**اللف**»، فنقول: رواه عن النبي ﷺ من الصحابة ﷺ فلان وفلان...إلى آخر سياق أسمائهم.

ثم تأخذ بطريق: «**النشر**» والتفصيل، فتقول:

أما حديث، أو رواية فلان. فأخرجه:...فتسوق من أخرجه من أهل الكتب.

ثم تذكر متنه، وتبين اختلاف ألفاظه إن كان.

ثم التعريف بمحل النظر والبحث في إسناده، وتثبيت ما فيه من كلام أو نفيه حسب قواعد هذا الفن وأصوله. وهكذا حتى النهاية.

مضمنا ذلك حكم النقاد عليه.

ثم تختمه بالحكم الكلي عليه.

الفرع الخامس: تخريج الحديث الواقع في الكتاب:

ذكر الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – في المقدمة منهجَه في الكتاب، فقال: « واعلم أنه ليس غرضي إلا شرحُ الألفاظِ النبوية التي تضمَّنتها هذه الأحاديث الكلية، فلذلك لا أتقيد بألفاظ الشيخ – رحمه الله – في تراجم رواة هذه الأحاديث من الصحابة ﷺ، ولا بألفاظه في العَزْوِ إلى الكتب التي يعزو إليها»[1].

ومع هذا فإنه لم يُغفل الكلامَ حول ما يتعلق بإسناد الحديث، وبيان مرتبته من حيث الصحةُ والضعف، فقال – رحمه الله تعالى – : « وأُشيرُ إشارة لطيفة قبل الكلام في شرح الحديث

١- جامع العلوم والحكم، (ج١ص/٥٨).

إلى إسناده، ليُعلم بذلك صِحَّته وقوتُهُ وضعفهُ»[1].

فقال عقيب الحديث الأول[2]: « هذا الحديث تفرَّد[3] بروايته يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التَّيميِّ[4]، عن علقمة بن وقَّاص اللَّيثيِّ[5]، عن عمر بن الخطاب ﷺ[6]،

١- المصدر نفسه، (ج١ص/٥٨).

٢- عَنْ عُمَرَ ﷺ، قال : سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: ﴿إِنَّمَا الأعمَالُ بالنِّيَّاتِ، وإِنَّما لِكُلِّ امرئٍ ما نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورَسُولِهِ، فهِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورَسُولِهِ، ومَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أو امرأةٍ يَنْكِحُهَا، فهِجْرَتُهُ إلى ما هَاجَرَ إليهِ ﴾. الحديث رواه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدءُ الوحيِ إلى رسول الله ﷺ، برقم: (٠١)، (ج١ص/١٣). ورواه مسلم، كتب الإمارة، باب قوله ﷺ "إنما الأعمال بالنِّيَّة" وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، برقم: (١٩٠٧)، (ص/٩٦٥).

٣- الحديث الفرد: قسمان:

الأول: **الفرد المطلق**: وهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد، وهو أقسام ولكل قسمٍ حكمه:

قال ابن الصلاح في " علوم الحديث " — تح: العتر - : (ص/٧٩) « إذا انفرد الراوي بشيء نُظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفً لما رواه مَن هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبطُ كان ما انفرد به شاذاً مردوداً. وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو و لم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بإتقانه وضبطه قُبل ما انفرد به، و لم يقدح الانفرادُ فيه، كما فيما سبق من الأمثلة — وذكر من الأمثلة حديث عمر ﷺ - وإن لم يكن مِمَّن يوثقُ بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفرادُه خارماً له مزحزحاً له عن حَيِّز الصحيح.

ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الضابط المقبولِ تفردُه استحسنا حديثه ذلك، و لم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف. وإن كان بعيدا من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر»اهـ.

الثاني: **فرد بالنسبة إلى جهة خاصة**:

قال ابن الصلاح في " علوم الحديث " : (ص/٨٨-٨٩): « وأما الثاني: وهو ما هو فرد بالنسبة، فمثلُ ينفرد به ثقة عن كل ثقة، وحكمه قريب من حكم القسم الأول، ومثلُ ما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام، أو أهل الكوفة، أو أهل خرا سان عن غيرهم، أو لم يروه عن فلان غيرُ فلان، وإن كان مروياً من وجوه عن غير فلان، أو تفرد به البصريون عن المدنيين،أو الخراسانيون عن المكيين، وما أشبه ذلك»اهـ.

والقسم الأوّل يدخل فيه الغريب. قال ابن الصلاح — في علوم الحديث (ص/٢٧٠ - ٢٧١) - : « الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيرُه، إما في متنه، وإما في إسناده، وليس كل ما يُعَدُّ من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد على ما سبق شرحه.

ثم إن الغريب ينقسم إلى صحيح، كالأفراد المُخرَّجَة في الصحيح، وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب.

روينا عن أحمد بن حنبل ﷺ أنه قال غير مرة: "لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرايب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء». اهـ.

٤- محمد بن إبراهيم بن الحارث التيميُّ المدني، الفقيه الثبتُ. روى عن أُسامة، وأبي سعيد، وطائفة، وجده من المهاجرين. مات سنة (١٢٠هـ).

٥- ابن محصن بن كَلَدة اللَّيثي، العُتْواري، المدني، أحد العلماء. حدَّث عن عمر، وعائشة، وبلال بن الحارث المزني، وعمرو بن العاص، وابن عمر وطائفة، له أحاديث ليست بالكثيرة، وثَّقه ابن سعد، والنَّسائي. وحدَّث عنه ولداه: عمرو وعبد الله، والزُّهريّ، وابن أبي مُلَيْكة، ومحمد بن إبراهيم التيمي، وعمرو بن يحيى المازني، حديثه في الكتب الستة، مات في أيام عبد الملك بن مروان وله صحبة. قال الحافظ ابن حجر في =

وليس له طريق تصح غير هذا الطريق، كذا قاله علي بن المدينيِّ وغيره[1]، وقال الخطابي: لا أعلمُ خلافاً بين أهل الحديث في ذلك، مع أنَّه قد رُوي من حديث أبي سعيد[2] وغيره، وقد

="الفتح"، (ج١ص/١٣):" وفي المعرفة لابن منده ما ظاهره أن علقمة صحابي، فلو ثبت لكان فيه تابعيان وصاحبيان"اهـــ. سير أعلام النبلاء " (ج٤ص/٦١). و " الكامل في التاريخ " لابن الأثير، – حوادث سنة (٨٦هـــ) – (ج٤ص/٢٤٢).

٦– أبو حفص أمير المؤمنين عمر بن الخطاب القرشي العَدوي، كان آدم شديد الأدمة طوالاً صلباً في دين الله، لا تأخذه في الله لومة لائم، ومناقبه أشهر من أن تذكر، وأكثر من أن تحصر، وفي الأحاديث الصحاح من موافقة التنزيل له، وتزكية النبي ﷺ له في وجهه، وعزَّ الإسلام بإسلامه، واتسعت دائرة الإسلام في خلافته، واستُشهِد وله ثلاث وستون سنة، وقيل: خمس وستون، ومدة خلافته عشر سنين، وسبعة أشهر، وخمس ليال، وقيل غير ذلك، توفي شهيداً، طعنه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة في ليال بقين من ذي الحجة بعد مرجعه من الحج، ودفن مع صاحبيه بإذن عائشة – رضي الله عنها –، سنة (٢٣هـــ). انظر: " شذرات الذهب " لابن العماد الحنبلي، (ج١ص/١٧٧ – ١٧٩).

١– منهم الترمذي، والنسائي، والبزار، وابن السكن، وحمزة بن محمد الكناني. انظر فتح الباري: ــ(ج١ص/١٥). و " طرح التثريب في شرح التقريب " للعراقي وابنه أبي زرعة، (ج٢ص/٠٣).

٢– قال الحافظ العراقي في: " طرح التثريب " (ج٢ص/٠٤): « وقد رُوِي من طرقٍ أخرى رأيتُ ذِكْرها للفائدة فوقفتُ عليه مسندا من غيرِ طريقِ عمر من حديث أبي سعيد الخدريِّ وأبي هريرة ، وأنسٍ وعليٍّ. فحديث أبي سعيد رواه الْخطَّابيُّ في معالِمِ السننِ والدارقطنيّ في غرائب مالكٍ وابن عساكر في غرائب مالك من رواية عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي راوّد عن مالك عن زيد بن أسْلَم عن عطاء بنِ يسارٍ عن أبي سعيد، وهو غلط من ابنِ أَبِي راوّد. وقولُ الْخطَّابِيِّ: إنه يقال: إنّ الغلط إنما جاء من قبل نوحِ بنِ حبيبٍ الذِي رواه عن ابنِ أَبِي راوّد فليس بجيدٍ من قائله، فإنه لم ينفرِد به نوح عنه بل رواه غيره عنه، وإنما الذي تفرد به ابن أبي راوّد كما قال الدارقطنيُّ وغيره. وحديثُ أبي هريرة رواه الرشيد العطار في بعض تخاريجه، وهو وهْمٌ أيضًا. وحديث أنسٍ رواه ابن عساكر منْ رِواية يحيى بنِ سعيد عن محمد بن إبراهيم عن أنسِ بنِ مالك، وقال: هذا حديث غريب جدًّا، والمحفوظ حديث عمر انتهى. والمعروف من حديث أنسٍ ما رواه البيهقيُّ من رواية عبد الله بنِ المثنى الأنصاريِّ قال: حدثني بعض أهل بيتِي عن أنسٍ فذكر حديثًا فيه أنه ﴿ لاَ عَمَلَ لِمَنْ لاَ نِيَّةَ لَهُ ﴾ الحديث. وحديث عليٍّ رواه محمد بن ياسر الجيانيُّ في نسخةٍ من طريقِ أهل البيت إسنادُها ضعيف».اهـــ.

وقال ابن أبي حاتم في العلل: (ج٢ص/٢٢٤): « وسئل أبي: عن حديث رواه نوح بن حبيب، عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ: ﴿ **إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**﴾...؟

قال: قال أبي: هذا حديث باطل ليس له أصل، إنما هو: مالك عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيميّ، عن علقمة بن وقّاص، عن عمر، عن النبي ﷺ». اهـــ.

وقال الدارقطني في " العلل " (ج١١ص/٢٥٣ رقم: ٢٢٦٩): – وسئل عن حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد قال رسول الله ﷺ ﴿ **إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**﴾ الحديث. فقال: « يرويه عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي روّاد عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد، وأصحاب مالك يروونه عن مالك، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص، عن عمر، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح ». اهـــ.

وقال أبو نُعيم في " الحلية " (ج٦ص/٣٤٢): بعد أن ذكر الحديث من طريق عبد العزيز بن أبي رواد – « غريب من حديث مالك عن زيد، تفرد به عبد المجيد، ومشهوره وصحيحه **ما في الموطأ**[أ]، مالك عن يحيى بن سعيد»

وقال أبو يعلى الخليلي في "الإرشاد" (ج١ص/١٦٧): « وقد أخطأ – يعني: عبد المجيد – في الحديث الذي يرويه مالك والخلق عن يحيى بن سعيد الأنصاري – قاضي المدينة – عن محمد بن إبراهيم التيميِّ، عن علقمة بن وقاص، عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ ﴿الأَعْمَالُ بالنِّيَّة﴾ وهذا أصل من أصول الدين، ومداره على يحيى بن سعيد، فقال عبد المجيد – وأخطأ فيه – أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخُدْرِي، عن النبي ﷺ :﴿ الأَعْمَالُ بالنِّيَّة﴾. رواه عنه نوح بن أبي حبيب، وإبراهيم بن عتيق وهو غير محفوظ من حديث زيد بن أسلم بوجه». اهـــ.

أ– قوله: " ومشهوره وصحيحه ما في الموطأ " يعني – عنده –: أن الحديث رواه مالك في الموطأ، وهذا غلط. قال الحافظ في الفتح: =

قيل: إنّه قد رُوي من طُرق كثيرة ، لكن لم يصح من ذلك شيء عند الحفاظ.

ثم رواه عن الأنصاري الخلق الكثير والجمّ الغفير، فقيل: رواه عنه أكثر مِن مئتي راو، وقيل: رواه عنه سبعُ مئة راوٍ(١)، ومن أعيانهم: مالك، والثوري(٢)، والأوزاعي(٣)، وابن المبارك، واللَّيثُ بن سعد(٤)، وحمّاد بن زيد(٥)، وشعبة(٦)، وابن عُيينة، وغيرهم.

= (ج١ص/١٥): «ثم إن هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ، ووهم من زعم أنه في الموطأ مغتراً بتخريج الشيخين له والنسائي من طريق مالك»اهـــ.

١- قال الحافظ ابن حجر: في " تلخيص الحبير – طبعة أضواء السلف – " (ص/١٣٥): « قال الحافظ أبو سعيد محمّد بن علي الخشاب: رواه عن يحيى بن سعيد نحو من مائتين وخمسين إنسانا. وقال الحافظ أبو موسى: سمعت عبد الجليل بن أحمد في المذاكرة يقول: قال أبو إسماعيل الهَروي عبد الله بن محمد الأنصاري: كتبت هذا الحديث عن سبعمائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد. قلت: تتبعته من الكتب والأجزاء، حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقا». اهـــ.

وقال في "الفتح" (ج١ص/١٥): « وروى أبو موسى المديني عن بعض مشايخه مذاكرة عن الحافظ أبي إسماعيل الأنصاري الهروي قال:كتبته من حديث سبعمائة من أصحاب يحيى. قلت: وأنا أستبعد صحة هذا، فقد تتبعت طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبت الحديث إلى وقتي هذا فما قدرت على تكميل المئة». اهـــ.

٢- هو شيخ الاسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه، أبو عبد الله الثوري الكوفي المجتهد، مصنف كتاب " الجامع ". ولد سنة (٩٧) اتفاقا، وطلب العلم وهو حدث باعتناء والده، وكان والده من أصحاب الشعبي، وخيثمة بن عبدالرحمن، ومن ثقات الكوفيين، وعداده في صغار التابعين. روى له الجماعة الستة في دواوينهم، وحدث عنه أولاده: سفيان الامام، وعمر، ومبارك، وشعبة بن الحجاج، وزائدة، وأبو الاحوص، وأبو عوانة، مات سنة ١٢٦هـــ). انظر:"سير أعلام النبلاء" (ج٧ص/٢٢٩ وما بعد).

٣- عبدالرحمن بن عمرو بن يحمد، شيخ الاسلام، وعالم أهل الشام، أبو عمرو الأوزاعي، وكان مولده في حياة الصحابة سنة (٨٨هـــ). حدث عن: عطاء بن أبي رباح، وأبي جعفر الباقر، وعمرو بن شعيب، ومكحول، وقتادة، وغيرهم، روى عنه: ابن شهاب الزهري، ويحيى بن أبي كثير – وهما من شيوخه – وشعبة، والثوري، ويونس بن يزيد، وعبد الله بن العلاء بن زبر، ومالك، وسعيد بن عبد العزيز، وابن المبارك، وأبو إسحاق الفزاري، وإسماعيل بن عياش، وخلق كثير.

قال الشاذكوني: سمعت ابن عيينة يقول: كان الأوزاعي والثوري بمنى، فقال الأوزاعي للثوري: لم لا ترفع يديك في خفض الركوع ورفعه؟ فقال: حدثنا يزيد بن أبي زياد، فقال الاوزاعي: روى لك الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ وتعارضني بيزيد رجل ضعيف الحديث؟ وحديثه مخالف للسنة، فاحمر وجه سفيان. فقال الاوزاعي: كأنك كرهتَ ما قلت؟ قال: نعم.فقال: قم بنا إلى المقام نلتعن أيّنا على الحق. قال: فتبسم سفيان لما رآه قد احتدَّ. قال محمد بن سعد: الأوزاع بطن من هَمْدان، وهو من أنفسهم، وكان ثقة.قال: وولد سنة (٨٨هـــ)، وكان خيِّرًا، فاضلا، مأمونا كثير العلم والحديث والفقه، حجة. ت: سنة (١٥٧هـــ). انظر: "سير أعلام النبلاء" (ج٧ ص/١٠٧ ومابعد).

٤- ابن عبدالرحمن، الامام الحافظ شيخ الاسلام، وعالم الديار المصرية، أبو الحارث الفهمي مولى خالد بن ثابت بن ظاعن. وأهل بيته يقولون: نحن من الفرس، من أهل أصبهان. ولا منافاة بين القولين. مولده: بقرقشندة قرية من أسفل أعمال مصر في سنة أربع وتسعين. قاله يحيى بن بُكير.وقيل: سنة ثلاث وتسعين. ذكره سعيد بن أبي مريم. والأول أصح، لأن يحيى يقول: سمعت الليث يقول: ولدت في شعبان سنة أربع. سمع: عطاء بن أبي رباح، وابن أبي مليكة، وغيرهما، روى عنه خلق كثير، منهم ابن عجلان شيخه، وابن لهيعة، وهشيم، وابن وهب، وابن المبارك، وغيرهم، قال العِجلي والنسائي: الليث ثقة، وقال علي بن المديني: الليث ثَبْتٌ، ت: سنة (١٧٥هـــ). انظر "سير أعلام النبلاء" (ج٨ص/١٣٦هـــ).

٥- ابن درهم، العلامة، الحافظ الثبت، محدث الوقت، أبو إسماعيل الأزدي، مولى آل جرير بن حازم البصري، الأزرق الضرير، أحد الأعلام، أصله من سجستان، سُبِي جدُّهُ درهم منها. مولده سنة (٩٨هـــ)، روى له الجماعة، سمع من: أنس بن سيرين، وعمرو بن دينار، =

واتفق العلماء على صحَّته وَتَلَقِّيهِ بالقبول»[١].

* **وإذا رُوي الحديث من أكثر من طريق، فإنه يبينُ ذلك، وينبه على مايصح منها وما لا يصح:**

فقال عقيب الحديث السابع[٢]: « هذا الحديث خرَّجه مسلم من رواية سُهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن تميم الداري، وقد رُوي عن سُهيل وغيره[٣]، عن أبي صالح، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وخرَّجه الترمذيُّ من هذا الوجه[٤]، فمن العلماء من صححه من الطريقين جميعاً[٥]، ومنهم من قال: إن الصحيح حديث تميمٍ، والإسناد الآخر وهمٌ.

= وغيرهما، روى عنه: إبراهيم بن أبي عَبْلة، وسفيان، وشبعة - وهم من شيوخه - وعبد الوارث بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وغيرهم، وقال يحيى بن معين: "ليس أحد أثبت من حماد بن زيد"، وقال أحمد بن حنبل: "حمّاد بن زيد من أئمة المسلمين، من أهل الدين، هو أحب إلي من حمّاد بن سلمة". وقال عبدالرحمن بن مهدي: "لم أر أحدا قط أعلم بالسنة، ولا بالحديث الذي يدخل في السنة من حماد بن زيد". قال الذهبي: " لا أعلم بين العلماء نزاعا، في أن حماد بن زيد من أئمة السلف، ومن أتقن الحفاظ وأعدلهم، وأعدمهم غلطاً، على سعة ما روى - رحمه الله -".اهـ. مات في رمضان سنة (١٧٩هـ). انظر "سير أعلام النبلاء" (ج٧ص/٤٥٦ وما بعد).

٦- ابن الحجَّاج بن الوَرْد، الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، أبو بسطام الأزدي العَتَكِيّ، مولاهم الواسطي، عالم أهل البصرة وشيخها، سكن البصرة من الصغر، ورأى الحسن، وأخذ عنه مسائل، قيل: ولد سنة (٨٠هـ)، في دولة عبد الملك بن مروان. وقال أبو زيد الهروي: ولد سنة (٨٢هـ)، وروى له الجماعة، حدث عن: أنس بن سيرين، وإسماعيل بن رجاء، وسلمة بن كُهَيْل، وأيوب السختياني، وخلق كثير سواهم، كان من أوعية العلم، لا يتقدمه أحد في الحديث في زمانه، وهو من نظراء الأوزاعي، ومعمر، والثوري في الكثرة. وحدث عنه: أيوب السّختياني، وسعيد الجريري، وسفيان الثوري، وزائدة بن قدامة، وغيرهم، قال الذهبي: " وكان أبو بسطام إماماً ثبتاً حجةً، ناقداً، جِهْبِذاً، صالحاً، زاهداً، قانعاً بالقوت، رأساً في العلم والعمل، منقطع القرين، وهو أوَّلُ من جرَّح وعدَّل، أخذ عنه هذا الشأن يحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، وطائفة. وكان سفيان الثوري يخضع له ويجلُّه، ويقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. وقال الشافعي: لولا شعبة لما عرف الحديث بالعراق". مات سنة (١٦٠هـ). انظر "سير أعلام النبلاء" (ج٧ص/٢٠٢ وما بعد).

١- جامع العلوم والحكم، (ج١ص/ ٥٩ - ٦١).

٢- عن تميم الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: ﴿ الدِّينُ النَّصيحَةُ ثلاثاً، قُلْنا: لِمَنْ يا رَسُولَ اللهِ؟ قالَ:للهِ ولِكتابهِ ولِرَسولِهِ ولأئمَّةِ المُسلِمِينَ وعامَّتِهم﴾. روا مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، رقم:(٥٥)، (ص/٥٥). والحديث علقه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: ﴿ الدِّينُ: النَّصيحَةُ للهِ ولِرَسولِهِ ولأئمَّةِ المُسلِمِينَ وعامَّتِهم﴾. وقوله تعالى: ﴿ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾.

٣- كالقعقاع بن حكيم عند الترمذي.

٤- باب ما جاء في النصيحة، برقم: (١٩٢٦)، (ص/٤٤٠) وقال: هذا حديث حسن صحيح. وفي الباب عن ابن عمر، وتميم الداري، وجرير، وحكيم بن أبي يزيد عن أبيه، وثوبان. والحديث صححه الشيخ الألباني في الإرواء، برقم:(٢٦)،(ج١ص/٦٢). وفي غاية المرام برقم:(٣٣٢)،(ص/١٩٩- ٢٠٠). و في صحيح الترمذي، برقم:(١٩٢٦)، (ص/٤٤٠).

٥- وهو الصحيح.

وقد رُوي هذا الحديث عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر[1]، وثوبان[2]، وابن عباس[3]، وغيرهم»[4].

* يذكرُ مَن تفرَّد برواية الحديث أو لفظةٍ منه ممّا يدل على سَعَةِ اطِّلاعِه:

قال في تخريج الحديث الثامن[5]: « هذا الحديث خرّجاه في " الصحيحين " من رواية واقد[6] بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر، عن أبيه[7]، عن جده عبد الله بن عمر[8].

١- حديث ابن عمر رواه الدَّارميُّ في سننه – طبعة دار المغني – في كتاب الرقاق، باب: الدين النصيحة، برقم: (٢٧٩٦)، (ص/١٨١٢). من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم ونافع عنه. وقال الهيثمي في " مجمع الزوائد " (ج١ص/٢٦٣): « رواه البزار ورجاله رجال الصحيح». وقال الألباني في "الإرواء" (ج١ص/٦٣) : « وهذا سند حسن، وهو على شرط مسلم وعزاه في " الجامع الصغير" لأبي الشيخ في "التوبيخ"»اهـ.

٢- حديث ثوبان، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد"(ج١ص/٢٦٤)« رواه الطبراني في الأوسط وفيه أيوب بن سُويد وهو ضعيف لا يحتج به».

٣- وأما حديث ابن عباس، فأخرجه أحمد برقم (٣٢٨١)، (ج٣ص/٣٩٧)، من طريق عمرو بن دينار قال: أخبرني من سمع ابن عباس يقول: فذكره مرفوعاً، وقال في " مجمع الزوائد " (ج١ص/٢٦٣): « رواه أحمد والبزار والطبراني في "الكبير" وقال: ﴿وَلأَئِمّة الْمُسْلِمِين وَعَامَّتِهِم﴾ .قال أحمد: عن عَمرو بن دينار، أخبرني من سمع ابن عباس، وقال الطبراني: عن عَمرو بن دينار، عن ابن عباس، فمقتضى رواية أحمد الانقطاع بين عمرو وابن عباس، ومع ذلك فيه عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان وقد ضعفه أحمد وقال: أحاديثه مناكير. ورواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح ولفظ أبي يعلى: قالوا: لمن يارسول الله؟ قال: ﴿لِكِتَابِ اللهِ وَلِنَبِيِّهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ﴾.

٤- جامع العلوم والحكم، (ج١ص/ ٢١٥).

٥- حديث ابن عُمَرَ – رضيَ الله تعالَى عَنْهُما – : أنَّ رَسُولَ الله ﷺقَالَ : ﴿ أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حتَّى يَشْهَدُوا أنْ لا إِلَهَ إلاَّ الله، وأَنَّ مُحَمَّداً رسولُ اللهِ، ويُقيموا الصَّلاَةَ، ويُؤْتُوا الزَّكاةَ، فإذا فَعَلوا ذلكَ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءهُم وأَموالَهُم، إلاَّ بحَقِّ الإسلامِ، وحِسَابُهُم على اللهِ تَعالَى ﴾. رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب: ﴿ فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلّوا سبيلهم ﴾، برقم: (٢٥)، (ج١ص/٢٤). ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله...برقم:(٣٣)، (ص/٤٠).

٦- واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطَّاب، العَدَوِيّ، المَدَنِيّ، روى عن أبيه، وسعيد بن مرجانة، وابن أبي مُلَيْكَة، وصوان بن سليم، ونافع مولى بن عمر، وابن المنكدر، وعنه: أخوه عاصم، وابنه عثمان بن واقد، وشعبة. قال أحمد وأبو داود وابن معين: ثقة. وقال ابن معين مرةً أخرى: صالح الحديث. وقال أبو حاتم: لا بأس به ثقة يحتج بحديثه. قلت – القائل الحافظ ابن حجر -: وذكره ابن حبان في "الثقات". أخرج له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائيّ. انظر "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر: (ج٤ص/٣٠٣).

٧- محمد بن زيد بن عبد الله بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أبو عاصم العَدَوِيّ العُمريّ المدني، حدَّث عن جده ابن عمر، وسعيد بن زيد، وابن عباس. وحدَّث عنه أولاده الخمسة: عاصم، وواقد، وزيد، وعمر، وأبو بكر، والأعمش، وآخرون. وثقه أبو حاتم، وهو قليلُ الحديث. انظر " سير أعلام النبلاء " (ج٥ص/ ١٠٥-١٠٦).

٨- ابن الخطاب بن نفيل بن عبد العُزَّى بن رياح بن قرط بن رزاح، بن عدي، بن كعب بن لؤي بن غالب، الإمام القدوة شيخ الاسلام، أبو عبد الرحمن القرشي العدوي المكي، ثم المدني. واستُصْغِر يوم أحد، فأول غزواته الخندق، وهو ممن بايع تحت الشجرة، وأمه أم المؤمنين حفصة، زينب بنت مظعون أخت عثمان بن مظعون الجمحيّ، روى علماً كثيراً نافعاً عن النبي ﷺ، وعن أبيه، وأبي بكر، وعثمان، وعلي، وغيرهم. روى عنه: آدم بن أنس بن سيرين، وبكر المزني، وثابت البناني، والحسن البصري، وغيرهم. قال الذهبي: لابن عمر في " مسند بَقِيّ" (٢٦٣٠) حديثا بالمكرر، واتفقا له على (١٦٨) حديثا.وانفرد له البخاري (٨١) حديثا، ومسلم (٣١).مات بمكة في آخر سنة (٧٣هـ). " سير أعلام النبلاء " (ج٣ص/ ٢٠٣ وما بعد).

وقولُه: ﴿إلاَّ بِحَقِّ الإِسْلاَمْ﴾ هذه اللفظة تفرَّد بها البخاري دون مسلم»[1].

وقال عقيب الحديث السابع عشر[2]: « هذا الحديث خرَّجه مسلم دون البخاريّ من رواية أبي قِلابة[3]، عن أبي الأشعث الصنعاني[4]، عن شدَّادِ بنِ أوس[5]، وتركه البخاري؛ لأنَّه لم يخرِّج في " صحيحه " لأبي الأشعث شيئاً، وهو شاميٌّ ثقةٌ.

وقد روي نحوُه من حديث سَمُرَة[6]، عن النَّبيِّ ﷺ قال: ﴿إنَّ اللهَ ﷻ مُحْسِنٌ فَأَحْسِنُوا، فَإِذَا قَتَلَ أَحَدُكُم، فَلْيُكْرِم مَقْتُولَه، وَإِذَا ذَبحَ، فَلْيُحِدَّ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ﴾. خرَّجه ابن

١– جامع العلوم والحكم، (ج١ص/٢٢٦).

٢– عن أبي يعلى شداد بن أوس ، عن رسول الله ﷺ قال: ﴿ إِنَّ اللهَ كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُم فَأَحْسِنُوا القِتْلَة، وَإِذَا ذَبَحْتُم فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ، وَلْيُحِدَّ أحدُكُمْ شَفْرَتَهُ، ولْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ﴾. رواه مسلم في كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل، وتحديد الشفرة، برقم: (٤٩٤٨)، (ص/٩٨٦).

٣– عبد الله بن زيد بن عمرو، ويقال: عامر بن ناتل بن مالك بن عبيد بن علقمة بن سعد، أبو قلابة الجَرْميّ البصريّ، أحد الأعلام، روى له السِّتَّة، **روى عن**: ثابت بن الضحاك الأنصاريّ، وسَمُرة بن جندب، ومالك بن الحُويرث، وأنس بن مالك الأنصاريّ، وأنس بن مالك الكَعْبيّ، وابن عباس، وابن عمر، وقيل: لم يسمع منهما، ومعاوية، وهشام بن عامر، والنعمان بن بشير، وأبي هريرة، وأبي ثعلبة، الخُشَنِيّ، ويقال: لم يسمع منهم. وأرسل عن عمر، وحذيفة، وعائشة، وروى أيضاً عن التابعين، كأبي المُهلَّب الجرميّ وهو عمه، ومعاذة العدويّة، **وعنه**: أيوب، وخالد الحذَاء، وغيرهما، ذكره ابنُ سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة، وقال: كان ثقةً كثير الحديث، وكان ديوانه بالشام. وقال العِجليّ: بصريّ تابعيّ، ثقة. قال ابن يونس: مات بالشام سنة (١٠٤هـ). وقال الواقديّ: ت: سنة (١٠٤هـ أو ١٠٥هـ). وقال المدائنيّ: مات سنة (١٠٤هـ أو ١٠٧هـ). وقال ابن معين: أرادوه على القضاء، فهرب إلى الشام، فمات بها سنة (١٠٦هـ أو ١٠٧هـ). وقال الهيثم بن عديّ: مات سنة (١٠٧هـ). انظر " تهذيب التهذيب " (ج٢ص/٣٤٠).

٤– شَرَاحيل بن آده، أبو الأشعث الصَّنْعَاني، ويقال: شَرَاحيل بن شُرَحْبِيلْ بن كُلَيب بن آده، ويقال: شَرَاحيل بن كُليب، ويقال: شَرَاحيل بن شَرَاحيل، ويقال: شُرَحبيل بن شُرَحبيل، وهو من صنعاء الشام، وقيل: من صنعاء اليمن. روى له مسلم، والبخاري في " الأدب المفرد " والأربعة. **روى عن**: شدّاد بن أوس، وعبادة بن الصامت، وأبي هريرة، وغيرهم. **وعنه**: أبو قلابة الجرميّ، وحسَّان بن عطيّة، وغيرهما. قال العجليّ: شاميّ تابعيّ ثقة. وذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل اليمن، وقال: كان ينزل دمشق. قال: وتوفي زمن معاوية. انظر: " تهذيب التهذيب " (ج٢ص/١٥٦–١٥٧).

٥– ابن ثابت بن المنذر بن حرام. أبو يعلى، وأبو عبد الرحمن، الأنصاريّ، النجاريّ، الخزرجيّ. وشداد هو ابن أخي حسان بن ثابت، شاعر رسول الله ﷺ. من فضلاء الصحابة، وعلمائهم. نزل بيت المقدس. حديثه في الكتب الستة. **حدَّث عنه**: ابنه يعلى، وأبو إدريس الخولانيّ، وجبير بن نُفَير، وأبو الأشعث الصنعانيّ، وغيرهم. قال ابن سعد: نزل فلسطين. وله عقب، مات سنة (٥٨هـ)، وهو ابن خمسٍ وسبعين سنة. وكانت له عبادة واجتهاد. انظر: " سير أعلام النبلاء " (ج٢ص/ ٤٦٠ ومابعد).

٦– سَمُرة بن جندب ابن هلال الفَزَاري، من علماء الصحابة، نزل البصرة، حديثه في الكتب الستة، وله أحاديث صالحة، **حدَّث عنه**: ابنُه سليمان، وأبو قلابة الجرميّ، وعبد الله بن بُرَيدة، وأبو رجاء العطارديّ، والحسن البصريّ، وجماعة. قال الذهبي: " وبيْنَ العلماء فيما روى الحسنُ عن سمرة اختلافٌ في الإحتجاج بذلك، وقد ثبت سماع الحسن من سمرة، ولقيه بلا ريب، صرَّح بذلك في حديثين". قال ابن سيرين: كان سمرة عظيم الأمانة، صدوقاً. وكان شديدا على الخوارج، قتل منهم جماعة. وكان الحسن وابن سيرين يُثنيان عليه، ﷺ. مات سنة (٥٨هـ). انظر: " سير أعلام النبلاء " (ج٣ص/ ١٨٣ ومابعد).

عدي[1].

وخرَّج الطَّبَرَانيّ[٢] من حديث أنس[٣] رضي الله عنه عن النَّبيِّ ﷺ قال: ﴿ إِذَا حَكَمْتُمْ فَاعْدِلُوا، وَإِذَا قَتَلْتُم فَأَحْسِنُوا، فَإِنَّ اللهَ مُحْسِنٌ يُحِبُّ الُمحْسِنِينَ﴾[٤].

١- في كتابه: " الكامل في ضعفاء الرجال "، دار الفكر، (ط/٣ – ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م)، – برقم: (١٩٠٣)، ترجمة أبي عبيدة مُجَّاعة بن الزبير – (ج٦ص/٤٢٦). وهو في " صحيح الجامع " برقم: (١٨٢٣)، الشطر الأول منه فقط.

٢- في "الأوسط" برقم: (٥٧٣٥)، (ج٦ص/٤٠). وأخرجه ابن أبي عاصم الضحَّاك في " الديات "، باب: إذا دُفع القاتل إلى أولياء المقتول ما لهم أن يفعلوا به؟ (ص/٥٦). وابن عديّ في " الكامل " برقم: (١٦٣٦) – ترجمة محمد بن بلال البصري الكندي التَّمَّار، (ج٦ص/١٣٣)، ولفظُه: ﴿ إِنَّ اللهَ مُحْسِنٌ يُحِبُّ الإِحْسَانَ إِذَا حَكَمْتُمْ فَاعْدِلُوا، وَإِذَا قَتَلْتُم فَأَحْسِنُوا ﴾. وهو في " السلسلة الصحيحة " للشيخ الألباني برقم: (٤٦٩)، قال: وهذا إسناد جيِّد رجاله ثقات معروفون غير محمد بن بلال و هو البصريّ الكندي، قال ابن عدي: " أرجو أنه لا بأس به ". وقال الحافظ: " صدوق يُغرب ".

٣- ابن النَّضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب بن عامر بن غَنْم بن عديّ بن النجار. الإمام، المفتي، المقرئ، المحدِّث، راويةُ الإسلام، أبو حمزة الأنصاريّ الخزرجيّ النجاري المدنيّ، خادم رسول الله ﷺ، وقرابته من النساء، وتلميذه، وتبِعُه، وآخر أصحابه موتاً، روى عن النبي ﷺ علما جمًّا، وعن أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم. **وعنه:** خلق عظيم، منهم؛ الحسن، وابن سيرين، والشعبي، ومكحول، وعمر بن عبد العزيز. كان رضي الله عنه يقول: " قدم رسول الله ﷺ المدينة وأنا ابن عشر، ومات وأنا ابن عشرين. وكُنَّ أمهاتي يَحْثُثْنَني على خدمة رسول الله ﷺ". ويقول أيضاً: " جاءت بي أمُّ سليم إلى رسول الله ﷺقد أزَّرَتْني بنصف خمارها، وردَّتْني ببعضه، فقالت: يا رسول الله ! هذا أنيس ابني أتيتك به يخدمُك، فادع الله له. فقال: " اللهم أكثر ماله وولده ". فوالله إن مالي لكثير، وإن ولدي وولد ولدي يتعَادُّون على نحو من مئة اليوم". مسنده (٢٢٨٦) حديثاً، اتفق له البخاري ومسلم على (١٨٠) حديثاً، وانفرد البخاريّ بثمانين حديثاً، ومسلم بـ: (٩٠). موته على الأصحّ: سنة (٩٣هـ). انظر: " سير أعلام النبلاء " (ج٣ص/ ٣٩٥ ومابعد).

٤- جامع العلوم والحكم، (ج١ص/٣٧٩).

المطلب الثالث

مذهب الحافظ ابن رجب في تعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف

قبل الولوج في بيان حكم المسألة ومذاهب النَّاس فيها، لابد من تعريف كلٍّ من الحديث المتصل والحديث المرسل، وكذلك الحديث المرفوع والحديث الموقوف.

الفرع الأول: تعريف المتصل أو الموصول:

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح في تعريف المتصل: « ويقال فيه أيضاً الموصول، ومطلقُه يقع على المرفوع والموقوف[1]:

وهو الذي اتصل إسناده فكان كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه.

مثال المتصل المرفوع من الموطّأ: مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن

١- قال الحافظ العراقي في ألفيته مع شرحها " شرح التبصرة والتذكرة "(ج١ص/١٨٣ -١٨٤):

وَإنْ تَصِلْ بِسَنَدٍ مَنْقُـــوْلاَ   فَسَمِّهِ مُتَّصِلاً مَوْصُــــــوْلا

سَوَاءٌ المَوْقُوْفُ وَالمَرْفُوْعُ   وَلَمْ يَرَوْا أنْ يَدْخُلَ المَقْطُوْعُ

المتَّصل والموصول: هو ما اتصل إسناده إلى النبي ﷺ، أو إلى واحدٍ من الصحابة حيثُ كان ذلك موقوفاً عليه. **وأما أقوال التابعين** إذا اتصلت الأسانيدُ إليهم، فلا يسمُّونها متصلةً، وهذا معنى قولهِ: " و لمْ يَرَوْا أنْ يدخُلَ المقطوعُ "، وإنِ اتصل السندُ إلى قائلِهِ. قال ابن الصَّلاح: ومطلقُه، أي: المتصل، يقعُ على المرفوع والموقوف. قلتُ: وإنّما يَمتنع اسمُ المتصل في المقطوع في حالة الإطلاق. أما مع التقييد فجائزٌ واقعٌ في كلامِهم، كقولِهم: هذا متصل إلى سعيدِ بنِ المسيِّبِ، أو إلى الزهريِّ، أو إلى مالكٍ ونحو ذلك.اهـــ.

وعرَّفه ابن جماعة في " المنهل الرّوِيّ "(ص٤٠)، بقوله: « هو ما اتصل سنده بسماع كل راوٍ له ممن فوقه إلى منتهاه، ومن يرى الرواية بالإجازة يزيد (أو: إجازة) سواء أكان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أم موقوفاً على غيره»اهـــ. فَشَمِل أقوال التابعين ومَن بعدهم.

وقال السخاوي في " فتح المغيث " ـــ(ج١ص/١٨٥)، في قوله: " **وَلَمْ يَرَوْا أنْ يَدْخُلَ المَقْطُوْعُ** ": « الذي هو كما سيأتي قريباً قولُ التابعيّ، ولو اتصل إسنادُه، للتنافر بين لفظ القطع والوصل».اهـــ.

وقال السيوطي في " تدريب الراوي " (ج١ص/٢٧٢): « قيل: والنكتة في ذلك أنها – أي: أقوال التابعين ومن بعدهم – تسمَّى "مَقاطيع"، فإطلاق المتَّصل عليها كالوصف لشيءٍ واحدٍ بمتضادّين لغةً».اهـــ.

رسول الله ﷺ. ومثال المتصل الموقوف: مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر قولَه. والله أعلم»[١].

الفرع الثاني: تعريف المرسل[٢]:

وفي التعرف على حقيقة الحديث المرسل يستدعي معرفة حقيقته في اللغة وهو ما نتعرض له في الفقرة الأولى أما الفقرة الثانية فنخصصها لمعرفة حقيقته الإصطلاحية.

الفقرة الأولى: حقيقة المرسل في اللغة وبيان استعارته للمعنى الإصطلاحي:

يطلق المرسل في اللغة على عدة معان، يمكن أن تكون مصدراً لاستعارة المعنى الإصطلاحي، وقد ذكر هذه المعاني اللغوية الإمامُ العلائي[٣] في كتابه «**جامع التحصيل**[٤]»، وهو أول من ذكرها واستعار منها، وهي:

أولاً: يطلق على الإنبعاث والإطلاق وعدم المنع.

قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[مريم: ٨٣].

فكأن المرسِل أطلق الإسناد و لم يقيده براوٍ معروف.

١-علوم الحديث لابن الصلاح،(ص/٤٤).

٢- انظر : كتاب: " مباحث في تحرير اصطلاح الحديث المرسل وحجيته عند السادة المحدثين ".

٣- تقدمت ترجمته (ص/٢٦)، من تصانيفه: «القواعد المشهورة»، و «الوشي المُعلِم فيمن روى عن أبيه جدّه عن النبيﷺ» و «عقيلة المطالب في ذكر أشراف الصِّفات والمناقب» و «جمع الأحاديث الواردة في زيارة قبر النبي ﷺ» و «ومنحة الرائض بعلوم آيات الفرائض» و «تلقيح الفهوم في صيغ العموم» و «جامع التحصيل في أحكام المراسيل». ت: بالقدس في المحرَّم سنة (٧٦١هـ). انظر: " شذرات الذهب " ـج٨ص/٣٢٧ – ٣٢٨)، و" المعجم المختص بالمحدثين " للذهبي، (ص/٩٢).

٤- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تح: حمدي عبد المجيد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية (ط. الثانية، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م)، (ص/٢٣ – ٢٤).

ثانياً: ويحتمل أن يكون من قولهم: جاء القومُ أرسالاً. أي: قطعاً متفرقين.

فكأنه تُصُوِّر من هذا اللفظ الاقتطاع، فقيل للحديث الذي قطع إسناده وبقي غير متصل: مرسل. أي: كل طائفة منهم لم تلق الأخرى ولا لحقتها.

ثالثاً: يحتمل أن يكون أصله من الاسترسال، وهو الطمأنينة إلى الإنسان والثقة به فيما يحدثه، فكأن المرسِل للحديث اطمأن إلى من أرسل عنه ووثق به لمن يوصله إليه.

رابعاً: ويجوز أيضاً أن يكون المرسَل من قولهم: ناقةٌ مِرْسال أي: سريعة السير، قال كعب بن زهير[١]:

أَمْسَتْ سُعَادُ بِأَرْضٍ لاَ يبلِّغُهَا   إِلاَّ العِتَاقُ النَّجِيباتُ المَرَاسيلُ[٢]

فكأن المرسِل للحديث أسرع في عجلاً فحذف بعض إسناده، والكلُّ محتمل.

الفقرة الثانية: حقيقة المرسل في اصطلاح المحدّثين:

اختُلِف في حقيقة الحديث المرسَل من حيثُ الاصطلاح على أقوال[٣].

أولاً: هو عند الأكثرين من المحدثين قول التابعيّ[٤]: قال رسول الله ﷺ، وبه قطع الحاكم[٥]

١- كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني، أبو المضرَّب: شاعر عالي الطبقة، من أهل نجد، له ديوان شعر، كان ممن اشتهر في الجاهلية، ولما ظهر الاسلام هجا النبي ﷺ، وأقام يشبِّب بنساء المسلمين، فهدر النبي ﷺ دمه، فجاءه كعب مستأمنا وقد أسلم، وأنشده لاميته المشهورة التي مطلعها: بانت سعاد فقلبي اليوم متبول فعفا عنه النبي ﷺ، وخلع عليه بردته. وهو من أعرق الناس في الشعر: أبوه زهير بن أبي سلمى، وأخوه بجير، وابنه عقبة وحفيده العوَّام، كلهم شعراء. ت: سنة (٢٦هــ). انظر الأعلام للزركلي، (ج٥ص/٢٢٦).

٢- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تح: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (ص/٦٣٤).

٣- انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، (ص/٥١ – ٥٢)، "توضيح الأفكار"، للصنعاني، تح: صلاح بن محمد بن عويضة، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، (ج١ص/٢٥٨ ومابعد).

٤- وهو أحسنُ من قول بعضهم: ما سقط منه الصحابيّ! كما عرفه بذلك صاحب البيقونية. لأن هذا التعريف عليه مأخذان:

أ- أنّنا لو علمنا أنّه حُذِف منه ذِكرُ الصحابي لجزمنا بصحة الحديث وما حكمنا عليه بالضعف. لأن جهالة الصحابي لا تضر، إذ إنهم كلّهم عدولٌ.

ب- أن التعبير بكلمة السقوط لا تليق بمقام الصحابي، والأولى أن يُقال في تعريفه : ما حُذِف منه ذكر الصحابيّ. والله أعلم.

٥- معرفة علوم الحديث، (ص/١٦٧). ونقل الإتفاق على ذلك.

وغيره من أهل الحديث، وتخصيص القول لأنه الأكثر، وإلا فلو ذكر التابعي فعلاً أو تقريراً نبوياً كان داخلاً فيه.

و يرِدُ على هذا التعريف ما سمعه بعضُ النَّاس حال كفره من رسول الله ﷺ ثم أسلم بعد وفاته ﷺ، وحدَّث عنه بما سمعه منه، فإن هذا – والحال هذه – تابعيٌّ قطعاً، وسماعُه منه ﷺ متصل وقد دخل في حد المرسل، وحينئذٍ فلا بد من زيادة قيد في الحدِّ، بأن يقال: "ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ مما سمعه من غيره[1].

ثانياً: وقيل إنّه يختصُّ بما أرسله كبار التابعين الذين كثُر حديثهم عن الصحابة كابن المسيِّب[2]، دون صغارهم[3] الذين لم يلقوا إلا الواحد والاثنين من الصحابة، فأكثر حديثهم عن التابعين.

قال أبو عمر ابن عبد البر: « **فأما المرسل**: فإن هذا الاسم أوقعوه بإجماع على حديث التابعي الكبير عن النبي ﷺ »[4].

ثالثاً: أنه ما حُذِف من إسناده راوٍ فأكثر من أيِّ موضعٍ، فعلى هذا: المرسل والمنقطع والمعضل واحدٌ.

قال ابن الصلاح: « والمعروف في الفقه وأصولِه أنَّ كلَّ ذلك يسمى مرسلاً، وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيبُ[5] وقطع به، وقال: إلا أنَّ أكثر ما يوصفُ بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعيّ عن النبي ﷺ، وأما رواه تابعيُّ التابعي عن النبي ﷺ فيسمونه

١- "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار"، للصنعاني، (ج١ص/٢٥٨ ومابعد).

٢- وهذه صورته التي لا خلاف فيها. كما ذكر ذلك الإمام ابن الصلاح في مقدمته، (ص/٥١).

٣- مثلهم ابن الصلاح بالزهريّ، وأبي حازم، ويحيى بن سعيد الأنصاريّ. علوم الحديث لابن الصلاح، (ص/٥٢).

٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، (ج١ص/١٩).

٥- قال في كتابه: "الكفاية في معرفة علم أصول الرواية"،(ج١ص/٩٦): «وأما "المرسل" فهو: ما انقطع إسناده بأن يكون في رُواته من لم يسمعه ممن فوقه، إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي ﷺ، وأما ما رواه تابع التابعيّ عن النبي ﷺ فيسمونه "المعضل" وهو أخفض مرتبة من المرسل». اهـ.

المعضل»[1]. والله أعلم.

قول رابع عند الأصوليين في تعريف المرسل:

وهو: قول غير الصحابي: قال رسول الله ﷺ.

قال الآمدي[2]: « اختلفوا في قبول الخبر المرسَل وصورته: ما إذا قال من لم يلق النبي ﷺ وكان عدلاً: قال رسول الله ﷺ»[3].

الفرع الثالث: حقيقة الحديث المرفوع في اصطلاح المحدثين:

قال الحافظ السخاوي: « هو ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً، سواء أضافه إليه صحابي أو تابعي، أو من بعدهما، حتى يدخل فيه قولُ المصنفين، ولو تأخروا: قال رسول الله ﷺ.

فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق، لعدم اشتراط الإتصال[4]، ويخرج الموقوف والمقطوع، لاشتراط الإضافة المخصوصة»[5].

وذكر الإمامُ ابنُ الصَّلاح[6] أنَّ الحافظ أبا بكر الخطيبَ البغدادي خصَّه بما أخبر فيه

١- علوم الحديث، (ص/٥١).

٢- علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، أبو الحسن سيف الدِّين الأمديّ، الأصولي المتكلم، أحد أذكياء العالم، ولد بعد الخمسين وخمسمائة بيسير، بمدينة آمِدَ، وقرأ بها القرآن، ثم قدم بغداد، تفقه على المذهب الحنبلي، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، تفنَّن في علم النظر، وأحكم الأصلين والفلسفة وسائر العقليات، وأكثر من ذلك. ت: بدمشق في سنة (٦٣١هـ). انظر: "طبقات الشافعية الكبرى" لابن السبكي، (ج٨ص/٣٠٦ وما بعد).

٣- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي، تع: عبد الرزاق عفيفي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الصّميعي، (ط/١ – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣)، (ج٢ص/١٤٨).

٤- قال ابن الصلاح: في " المقدمة" (ص/٤٥) : « ويدخل في المرفوع المتصل، والمنقطع، والمرسل، ونحوُها، فهو والمسند عند قوم سواء، والإنقطاع والإتصال يدخلان عليهما جميعاً. وعند قوم يفترقان في أن الإنقطاع والإتصال يدخلان على المرفوع ولا يقع المسند إلا على المتصل المضاف إلى رسول الله ﷺ ». اهـ.

٥- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (ج١ص/١٧٨).

٦- علوم الحديث، تح: نور الدين عتر، (٤٥). قال: : فخصصه بالصحابة فيخرج عنه مرسل التابعي عن رسول الله ﷺ.

الصحابيُّ عن قولِ الرسول ﷺ أو فعلِه. قال الخطيب: « والمرفوع: ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول ﷺ أو فعله»[١].

لكن الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – وجَّه قول الخطيب، فقال في النكت: « يجوز أن يكون الخطيب أورد ذلك على سبيل المثال لا على سبيل التقييد، فلا يخرج عنه شيء، وعلى تقدير أن يكون أراد جعْلَ ذلك قيداً، فالذي يخرج عنه أعم من مرسل التابعي، بل يكون كل ما أضيف إلى النبي ﷺ لا يسمى مرفوعاً إلا إذا ذكر فيه الصحابي ﷺ والحق خلاف ذلك، بل الرفع كما قررنا إنما يُنظرُ فيه إلى المتن دون الإسناد[٢]، والله أعلم »[٣].

الفرع الرابع: حقيقة الحديث الموقوف في اصطلاح المحدثين:

قال الإمام ابن الصلاح: « هو ما يُروى عن الصحابة ﷺ من أقوالهم وأفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ. ثم إن منه ما يتصل الإسناد فيه إلى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول. ومنه ما لا يتصل إسناده فيكون من الموقوف غير الموصول، على حسب ما عرف مثله في المرفوع إلى رسول الله ﷺ، والله أعلم.

وما ذكرناه من تخصيصه بالصحابيّ فذلك إذا ذكر الموقوف مطلقاً، وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي فيقال: " حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء أو على طاوس أو نحو هذا "، والله أعلم.

١- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، (ج١ص/٩٦).

٢- قال الإمام السخاوي: في " فتح المغيث ": (ج١ص/١٧٩): وفيه نظر. قال محققه الشيخ الدكتور عبد الكريم الخضير: أقول: بل فيه نظرٌ ظاهر، فالمتن ينظر إليه إذا لم يكن للرأي والإجتهاد مجال، أما إذا كان للإجتهاد في المتن مجال، فالنظر للسند، فإذا لم يصرح بذكر النبي ﷺ حكم له بالوقف، فتنبه. اهـــ. قلت: وفي هذا النظر نظر: لأن قول المحقق – حفظه الله تعالى – " فإذا لم يصرح بذكر النبي ﷺ " خارج عن محل النزاع، وذلك أنه إذا لم يُذكر النبي ﷺ لم يكن مرفوعاً، بل كان موقوفاً أو مقطوعاً. فسقط اعتراضُهما على الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – .

٣- النكت على ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تح: ربيع بن هادي المدخلي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الراية، (ط. الثالثة، ١٤١٥هـــ-١٩٩٥م)، (ج١ص/٥١١).

وموجود في اصطلاح الفقهاء الخُراسانيين تعريف الموقوف باسم الأثر. قال أبو القاسم الفُوْراني[1] منهم فيما بلغنا عنه: " الفقهاء يقولون: الخبر ما يروى عن النبي ﷺ، والأثر ما يروى عن الصحابة ﷺ»[2].

قال الحافظ ابن كثير[3]: «ومن هذا يسمي كثير من العلماء الكتاب الجامع لهذا وهذا، «**بالسنن والآثار**» ككتابي: «**السنن والآثار**» للطّحاوي والبيهقي وغيرهما، والله أعلم»[4].

ومما يحسن التنبيه عليه في هذا المقام أن الحافظ ابن حجر[5] نسب إلى الحاكم أنه اشترط في الموقوف أن يكون إسناده غير منقطع إلى الصحابي، قال: وهو شرط لم يوافقه عليه أحد.

وتبعه على هذا الإدعاء تلميذه الحافظ السخاوي ووصف قوله بالشذوذ[6].

وفهما ذلك من قول الحاكم – رحمه الله تعالى -:«وشَرْحُهُ: أن يروى الحديث إلى

١- علوم الحديث، تح: نور الدين عتر، (ص/٤٦).

٢- أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن فُوران المروزي شيخ الشافعية وتلميذ القفال، ذو التصانيف الكثيرة، منها " الإبانة " التي فيها من النقول الغريبة، والأقوال والأوجه التي لا توجد إلا فيها، كان بصيراً بالأصول والفروع، وحضر إمامُ الحرمين عنده وهو صغير، فلم يلتفت إليه، فصار في نفسه منه، فهو يخطئه كثيراً في " النهاية "، قال القاضي ابنُ خَلِّكان: فمتى قال في النهاية: وقال بعض المصنفين كذا وغلط في ذلك. وشرع في الوقوع فيه، فمراده أبو القاسم الفوراني، ت: في رمضان سنة (٤٦١هـ). انظر " شذرات الذهب " (ج٥ص/٢٥٧)، لابن العماد، و" العبر في خبر من غبر " للذهبي، (ج٢ص/٣١١). و " البداية والنهاية " لابن كثير، (طبعة دار الإمام مالك)، (ج٦ص/٨٣٤).

٣- الحافظ الكبير عماد الدِّين إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع البُصْرويّ ثم الدمشقي الفقيه الشافعي، ولد سنة (٧٠٠هـ)، حفظ " التنبيه "، و " مختصر ابن الحاجب " وتفقه بالبرهان الفزَاري، والكمال بن قاضي شُهبة، ثم صاهر المِزِّي،. وصحب ابن تيميَّة، وقرأ في الأصول على الأصبهاني. انتهت إليه رئاسة العلم في التاريخ، والحديث، والتفسير. وهو القائل:

تمر بنا الأيام تترى وإنـــــــما نساق إلى الآجال والعين تنظر

فلا عائد ذاك الشبابُ الذي مضى ولا زائل هذا المشيبُ المكدِّرُ

من مصنفاته: " البداية والنهاية "، و" التفسير "، و " جامع المسانيد "، واختصر " تهذيب الكمال "، و " طبقات الشافعية "، وله " سيرة صغيرة "، وتلامذته كثيرة، منهم: ابن حجي. ت: في شعبان سنة (٧٧٤هـ). انظر " البداية و النهاية " (ج٨ص/٣٩٧) وما بعد.

٤- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير: أحمد شاكر، مصر، القاهرة، دار الآثار، (ط١ – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م)، (٤٦).

٥- النكت على ابن الصلاح، (ج١ص/٥١٢).

٦- " فتح المغيث "، (١ص/١٨٧).

الصحابي من غير إرسال[1] ولا إعضال »[2].

لكن من تأمل كلام الحاكم في كتابه «**معرفة علوم الحديث**»، تبيَّن له أنه لا يقول باشتراط الاتصال في الموقوف، وذلك أن الحاكم جعل الموقوف المنقطع نوعاً من أنواع الموقوفات، فقال – رحمه الله تعالى -: « ومما يلزم طالب الحديث معرفته نوع من الموقوفات، وهي مرسلة »[٣].

ولهذا كان ابن الصلاح أدقَّ في كلامه الذي ذكرته آنفاً في ذكر نوعي الموقوف.

الفرع الخامس: مذاهب العلماء في تعارض الوصل والإرسال أو الرفع والوقف:

القول الأول: ترجيح الرّواية الموصولة على الرّواية المتصلة وترجيح الرفع على الوقف لأنهما من قبيل زيادة الثقة[٤]:

وهذا المذهب صححه الخطيب البغدادي في «**الكفاية**» فقال – رحمه الله تعالى – (بعد أن ذكر مذاهب الناس في المسألة[٥]):«...ومنهم من قال: الحكمُ للمسنِد إذا كان ثابت

١- لا يريد بالمرسل هنا ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ، بل أعم من ذلك، وهو عدم الاتصال، واستخدام المرسل على هذا المعنى سائغ عندهم. انظر " علوم الحديث " لابن الصلاح، (ص/٥٢).

٢- معرفة علوم الحديث، تح: أحمد بن فارس السَّلوم، (ص/١٤٧).

٣- المصدر نفسه، (ص/ ١٥١).

٤- قال البقاعي في " النكت الوفية " (ج٢ص/١٦٢): «... فإنَّ الوصل يستلزمُ الزيادةَ على الإرسال، لكنَّ الرفع قد لا يزيد على الوقف، مثلَ أنْ يروي مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عن عمر حديثاً موقوفاً عليه، فيرويه غير مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابن عمر، عنِ النبيِّ ﷺ، فيرفعه، ولا يذكر عمرﷺ.

فهذا كما ترى ليس فيه زيادة في العدد على الموقوف، بل ربما يقضى للموقوف هنا، ويقال: إنَّ مَن رفعه مشى على الجادة، فالذي خالفها معه زيادةُ علمٍ، لكنَّ الأغلب الزيادة» اهـــ.

٥- قال الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – في كتابه الماتع: «شرح علل الترمذي» (ص/٤٢٨ – ٤٢٩): «ثم إن الخطيب تناقض، فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين.

ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء، وهذا يخالف تصرفه في كتاب تمييز المزيد، وقد عاب تصرفه في كتاب تمييز المزيد بعض محدثي الفقهاء، وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية. =

العدالة، ضابطاً للرواية، فيجب قبول خبره، ويلزم العمل به، وإن خالفه غيره، وسواءٌ كان المخالف له واحداً أو جماعةً.

وهذا القول هو الصحيح عندنا[1]، لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له، ولعله أيضا مسنَدٌ عند الذين رووه مرسلاً، أو عند بعضهم إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان، والناسي لا يقضى له على الذاكر، وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرى، لا يُضعَّفُ ذلك أيضا، لأنه قد ينسى فيرسله ثم يذكر بعده فيسنده، أو يفعل الأمرين معا عن قصد منه لغرض له فيه»[2].

القول الثاني: ترجيح الإرسال على الإتصال والوقف على الرفع:

ذكر الخطيب البغدادي أن هذا قولُ أكثر أهل الحديث، قال: « فقال أكثر أصحاب الحديث: إن الحكم في هذا[3] أو فيما كان بسبيله[4] للمرسِل[5]»[6].

= وذكر في الكفاية حكاية عن البخاري: أنه سئل عن حديث أبي إسحاق في النكاح بلا ولي؟ قال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة. وهذه الحكاية – إن صحت – فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث، وإلا فمن تأمل كتاب تاريخ البخاري تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة.

وهكذا الدار قطني، يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات، ويرجح الإرسال على الإسناد، فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في مثل تلك المواضع الخاصة: وهي إذا كان الثقةُ مُبَرَّزاً في الحفظ»اهـ.

١- وهو قول ابن الصلاح، فقال في " المقدمة" (ص/٧٢): - بعد ذكره قول الخطيب - « قلت: وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله»اهـ. وصححه أيضاً الحافظ العراقي، قال في شرح التبصرة والتذكرة – طبعة ماهر ياسين الفحل – (ج١ص/٢٢٧): « إذا اختلف الثقات في حديث، فرواه بعضُهم متصلاً، وبعضهم مرسلاً. فاختلف أهل الحديث فيه هل الحكم لمن وصلَ، أو لمن أرسلَ، أو للأكثر، أو للأحفظ؟ على أربعة أقوال: أحدُها: أن الحكم لمن وصلَ، وهو الأظهر الصحيح»اهـ. وارتضاه الإمام النوويّ أيضاً. انظر: " صحيح مسلم بشرح النووي" (ج١ص/٨٤).

٢- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، (ج٢ص/٤٩٩ – ٥٠٠).

٣- أي تعارض الوصل والإرسال.

٤- يعني تعارض الرفع والوقف.

٥- أي: والواقف أيضاً.

٦- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، (ج٢ص/٤٩٩).

القول الثالث: الحكم للأحفظ:

فإن كان من أرسل أحفظَ، فالحكم له، وإن كان من وصل أحفظَ، فالحكمُ له[1].

هو ظاهر كلام الإمام أحمد كما قال الحافظ ابن رجب في «شرح علل الترمذي»: « وقد تكرر في هذا الكتاب ذكرُ الإختلاف في الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وكلام أحمد وغيرُه من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك والأحفظ أيضاً.

وقد قال أحمدُ في حديث أسنده حماد بن سلمة: " أي شيء ينفع وغيره يرسله"»(٢).

القول الرابع: الاعتبار للأكثر:

فإن كان من أرسله ووقفه أكثرَ ممَّن وصله ورفعه، فالحكم للإرسال، وإن كان من وصله أكثرَ، فالحكم للوصل(٣).

في سؤالات الحاكم للإمام الدارقطني: « فقلت: فخلاد بن يحيى(٤)؟ قال: خلاد ثقة، إنَّما أخطأ في حديث واحد، حديث الثوريّ عن إسماعيل(٥)، عن عمرو ابن حُريث(٦) عن عمر، فرفعه(٧)، وأوقفه الناس»(٨).

١- شرح التبصرة والتذكرة، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم الحسين العراقي، تح: عبد اللطيف الهميم، وماهر ياسين الفحل، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط. الأولى – ١٤٢٣هــ - ٢٠٠٢م)، (ج١ ص/٢٣٢).

٢- " شرح علل الترمذي"، تح: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، (ط. الأولى – ١٣٩٨هــ - ١٩٧٨م)،(ص/٤٢٦ – ٤٢٧).

٣- شرح التبصرة والتذكرة، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم الحسين العراقي، (ج١ ص/٢٣٢).

٤- خلاد بن يحيى بن صفوان السّلمي، أبو محمد الكوفي، نزيل مكة، صدوق رُمي بالإرجاء، وهو من كبار شيوخ البخاريّ، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة، وقيل سنة سبع عشرة. **خ د ت**. انظر " تقريب التهذيب" – تح: محمد عوامة – (ص/١٩٦).

٥- إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم، ثقة ثبْت، من الرابعة، مات سنة ست وأربعين. ع. " تقريب التهذيب" – تح: محمد عوامة – (ص/١٠٧).

٦- عمرو بن حُريث بن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي المخزومي، صحابي صغير، مات سنة خمس وثمانين. ع. " تقريب التهذيب" – تح: محمد عوامة – (ص/٤٢٠).

٧- يريد حديث النبي ﷺ ﴿لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا حَتَّى يَرِيَهُ ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا ﴾ .

قال الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى – في «السلسلة الصحيحة» (ج١ص/ / ٦٥٨) وما بعد: =

= « ورد هذا الحديث عن جماعة من أصحاب النبي ﷺ منهم أبو هريرة، وعبد الله ابن عمر، و سعد بن أبي وقاص، و أبو سعيد الخدري، وعمر، وغيرهم.

أ- أما حديث أبي هريرة، فأخرجه البخاري (٤ / ١٤٦) و في " الأدب المفرد "(٨٦٠) و مسلم (٧ / ٥٠) و أبو داود (٥٠٠٩) و الترمذي (٢ / ١٣٩) و ابن ماجه (٣٧٥٩) و الطحاوي في " شرح المعاني " (٢ / ٣٧٠) وأحمد (٢ / ٢٨٨، ٣٥،

٣٩١، ٤٧٨، ٤٨٠) من طرق عن الأعمش عن أبي صالح عنه. و قد صرح الأعمش بالتحديث في رواية البخاري. و تابعه عاصم عن أبي صالح به عند الطحاوي.

أخرجه أحمد (٢ / ٣٣١). و تابعه أبو معمر عن أبي صالح به. لكني لم أعرف أبا معمر هذا.

وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح " .

ب – و أما حديث ابن عمر . فأخرجه البخاري في " الصحيح " و في " الأدب المفرد " (٨٧٠) و الدارمي (٢ / ٢٩٧) و أحمد (٢ / ٣٩ ، ٩٦ ، ٢٢٣) عن حنظلة عن سالم عنه.

ج – و أما حديث سعد بن أبي وقاص، فأخرجه مسلم و الترمذي و ابن ماجه (٣٧٦٠)

وأحمد (١ / ١٧٥ ، ١٨١ ، / ٨ /) و أبو يعلى (ق ٥٣ / ١ ، ٥٤ / ١) و أبوعبيد القاسم بن سلام في " غريب الحديث " (ق ٧ / ١) من طرق عن شعبة عن قتادة عن يونس بن جبير عن محمد بن سعد عن سعد به.

وقال الترمذي: " حديث حسن صحيح ".

و رواه حمَّاد بن سلمة فقال: عن قتادة عن عمر بن سعد بن مالك عن سعد به. أخرجه أحمد (١ / ١٧٥).

د – و أما حديث أبي سعيد، فأخرجه مسلم و أحمد (٣ / ٨، ٤١) من طريق ليث عن ابن الهاد عن يحنس مولى مصعب بن الزبير عنه قال: بينا نحن نسير مع رسول الله ﷺ بالعرج إذ عرض شاعر، ينشد، فقال رسول الله ﷺ: ﴿ خُذُوا الشَّيْطَانْ، أَوْ: أَمْسِكُوْا الشَّيْطَانَ، لَأَنْ يَمْتَلِئَ ...الحديث ﴾.

هـــ – و أما حديث عمر، فأخرجه الطحاوي من طريق خلاد بن يحيى قال:

حدثنا سفيان عن إسماعيل بن أبي خالد عن عمرو بن حريث عن عمر بن الخطاب به.

قلت: و هذا سند صحيح على شرط البخاري.

وفي الباب عن جماعة آخرين من الصحابة، خرج أحاديثهم الحافظ الهيثمي في " مجمع الزوائد "، فمن شاء الاطلاع عليها فليرجع إليه (٨ / ١٢٠).

قلت: و كل هذه الأحاديث عن هؤلاء الصحابة موافقة لحديث أبي هريرة ﷺ، وذلك مما يدل على صدقه و حفظه.

و قد كتبت هذا التحقيق ردًّا على بعض الشيعة و المتشيعين من المعاصرين الذين يطعنون في أبي هريرة ﷺ أشد الطعن و ينسبونه إلى الكذب على النبي ﷺ والافتراء عليه، حاشاه من ذلك، فقد زعم أبو ريا من أذنابهم – عاملهم الله بما يستحقون – أن أبا هريرة ﷺ لم يحفظ الحديث عنه ﷺ كما نطق به، و زعم أن في آخره زيادة لم يذكرها أبو هريرة، وهي: "هُجِيتُ به " و أن عائشة حفظت ذلك عنه ﷺ. وردت به على أبي هريرة، و كل ذلك مما لا يصح إسناده كما بينته في " سلسلة الأحاديث الضعيفة " (رقم ١١١١).

و نحن و إن كنا لا ننكر جواز وقوع النسيان من أبي هريرة – على حفظه – لأنه ليس معصوماً، و لكنا ننكر أشد الإنكار نسبته إلى النسيان بل الكذب لمجرد الدعوى وسوء الظن به، و هذا هو المثال بين أيدينا، فإذا كان جائزا كما ذكرنا أن يكون أبو هريرة لم يحفظ تلك الزيادة المزعومة، فهل يجوز أن لا يحفظها أيضا أولئك الجماعة من أصحاب النبي ﷺ ؟». اهـــ.

ونقلتُ هذا الكلام بطوله لما فيه من الدفاع عن الصحابي الجليل أبي هريرة ﷺ.

٨– سؤالات الحاكم النيسابوريّ للدارقطني في الجرح والتعديل، تح: موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة المعارف، ـط. الأولى – ١٤٠٤هـــ – ١٩٨٤م)، (ص/٢٠٢).

وهذا القول ارتضاه الإمام ابن الجوزيّ[1] – رحمه الله تعالى – على نوع تحفُّظٍ.

فقال: « ومن الأشياء التي لا وجه لتركها أن يرفع الحديثَ ثقةٌ فيقفهُ آخرُ، فترك هذا لا وجه له، لأن الرفع زيادة والزيادة من الثقة مقبولة إلا أن يَقِفَهُ الأكثرون ويرفعه واحد فالظاهر غلطه، وإن كان من الجائز أن يكون قد حفظ دونهم»[٢].

الفرع السادس: رأي الحافظ ابن رجب في المسألة:

إنَّ الناظر في كتب الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – ولا سيما كتابه الفذّ «**شرح علل الترمذي**»، يجد أن مذهبه في مسألة تعارض الوصل والإرسال وكذا الرفع والوقف هو مذهب المتقدمين.

وذلك أنه إذا رجعنا إلى أحكام المتقدمين، كالبخاريّ، وأبي حاتم، وأحمد، والدارقطني، وجدناهم لا يحكمون بحكم **عام مطرد**، بل ينظرون إلى كل حديث على حدة، فتارة يرجحون الإرسال، وتارة يرجحون الوصل، وتارة يقبلون زيادة الثقة، وتارة يحكمون بشذوذها، وهكذا في الرفع والوقف، تبعاً لما ترجحه **القرائن**.

١– أبو الفرج بن الجوزي القرشي التيمي البكري البغدادي، الحنبلي، نسبه يرجع إلى أبي بكر الصديق ﷺ، الواعظ المتفنن، صاحب التصانيف الكثيرة الشهيرة في أنواع العلم، من التفسير، والحديث، والفقه، والزهد، والوعظ، والأخبار، والتاريخ، والطب، وغير ذلك.

ولد سنة (٥١٠هـ) أو قبلها. سمع من علي بن عبد الواحد الدِّينوري، وابن الحصين، قال في آخر كتاب " القصاص والمذكِّرين " له: " مازلت أعظ الناس وأحرِّضُهم على التوبة والتقوى، فقد تاب على يدي إلى أن جمعت هذا الكتاب أكثر من مائة ألف رجل، وقد قطعت من شعور الصبيان اللاّهين أكثر من عشرة آلاف طائلة، وأسلم على يدي أكثر من مائة ألف، قال: ولا يكاد يُذكر لي حديث إلا ويمكنني أن أقول: صحيح أو حسن أو محال. ولقد أقدرني الله على أن أرتجل المجلس كله من غير ذكر محفوظ. وقال سبطه أبو المظفر: "كان زاهداً في الدنيا متقللاً منها، وما مازح أحداً قطُّ، ولا لعب مع صبيٍّ، ولا أكل من جهة لا يتيقن حِلَّها، وما زال على ذلك الأسلوب إلى أن توفاه الله تعالى". قال الذهبي: " ما علمت أن أحداً من العلماء صنَّف ما صنَّف هذا الرجل. وقال يوما في مناجاته: إلهي لا تعذب لساناً يخبر عنك، ولا عيناً تنظر إلى علوم تدل عليك، ولا قدماً تمشي إلى خدمتك، ولا يداً تكتب حديث رسولك، فبعزتك لا تدخلني النار، فقد علم أهلها أني كنت أذُبُّ عن دينك". توفي ليلة الجمعة بين العشائين من شهر رمضان سنة (٥٩٧هـ)، وكان في تموز فأفطر بعض من حضر جنازته لشدة الزحام والحرّ. انظر: " شذرات الذهب" لابن العماد، (ج٦ص/٥٣٧) وما بعد.

٢– الموضوعات لابن الجوزي، تح: عبد الرحمن محمد عثمان، المملكة العربية السعودية، المدينة النبوية، المكتبة السلفية، (ط. الأولى– ١٣٨٦ – ١٩٦٦)، (ج١ص/٣٤).

ومما يدلُّ على أن الحافظ ابن رجب ليس له حكم مطردٌ في المسألة، أنه ردَّ تلك الأقوال التي ذكرها الخطيب، وأنها كلَّها لا تعرف عن أحدٍ من المتقدمين.

قال – رحمه الله تعالى – : « ثم إن الخطيب تناقض، فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهب في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله، كلها لا تعرف عن أحد من متقدمي الحفاظ، إنما هي مأخوذة من كتب المتكلمين.

ثم إنه اختار أن الزيادة من الثقة تقبل مطلقاً كما نصره المتكلمون وكثير من الفقهاء، وهذا يخالف تصرفه في كتاب تمييز المزيد، وقد عاب تصرفه في كتاب تمييز المزيد بعض محدثي الفقهاء، وطمع فيه لموافقته لهم في كتاب الكفاية.

وذكر في الكفاية حكاية عن البخاري: أنه سئل عن حديث أبي إسحاق في النكاح بلا ولي؟ قال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل ثقة.

وهذه الحكاية – إن صحت – فإنما مراده الزيادة في هذا الحديث، وإلا فمن تأمل كتاب تاريخ البخاري تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة.

وهكذا الدار قطني، يذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يرد في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات، ويرجح الإرسال على الإسناد، فدل على أن مرادهم زيادة الثقة في مثل تلك المواضع الخاصة: وهي إذا كان الثقةُ مُبَرَّزاً في الحفظ»[١]اهـــ.

وقال برهان الدين البقاعي[٢]: – مبيناً طريقة كبار الحفاظ في تعارض الوصل والإرسال،

١– شرح علل الترمذي، تح: نور الدين عتر، (ص/٤٢٦ – ٤٢٧).

٢– الإمام بُرهان الدِّين إبراهيم بن عمر بن حَسَن الرُّبَاط البقاعي، الشافعي، المحدث، المفسر، الإمام العلاّمة المؤرخ. ولد سنة (٨٠٩هـــ)، قال هو: « في ليلة الأحد تاسع شعبان سنة إحدى وعشرين وثمانمائة أوقع ناسٌ من قريتنا "خربة روحا" من البِقَاع يقال لهم: بنو مُزَاحِم بأقاربي بني حسن من القرية المذكورة، فقتلوا تسعة أنفس، منهم أبي عمرُ بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر، وأخواه محمد سويد شقيقه، وعليٌّ أخوهما لأبيهما، وضربْتُ أنا بالسيف ثلاث ضربات إحداها في رأسي فجرحتني، وكنت إذ ذاك ابنَ اثنتي عشرة سنة، فخرجنا من القرية المذكورة، واستمرينا نتنقل في قُرى وادي التيم، والعرقوب، وغيرهما، إلى أن أراد الله تعالى بإقبال السعادتين الدنيوية والأخروية، فنقلني جدي لأمي علي بن محمد السّليمي إلى دمشق، فجوَّدتُ القرآن وجدَّدت حفظه، وأفردت القراءات وجمعتها على بعض المشايخ، ثم على =

والرفع والوقف، وزيادة الثقات، و ناقداً لابن الصلاح الذي خلط في هذه المسألة طريقة المحدثين بطريقة الأصوليين، فقال: « ثم إنَّ ابن الصلاح خلط هنا طريقة المحدثين بطريقة

الأصوليين، فإن لحذاق المحدثين في هذه المسألة نظراً آخرَ لم يحكه، وهو الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، وذلك أنهم **لا يحكمون بحكم مطرد** وإنما يدورون في ذلك **مع القرائن** »[1] اهـــ.

الفرع السابع: تعامل ابن رجب مع الأحاديث من هذا القبيل الواقع في الكتاب:

إننا إذا رجعنا إلى منهج الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – في التعامل مع الأحاديث التي اختلف في وصلها وإرسالها أو في رفعها ووقفها في كتابه «**جامع العلوم والحكم**»، نجده على خلاف ما ذهب إليه المتأخرون من ترجيحهم للوصل مطلقاً، أو للرفع مطلقاً، بل إنَّ الحكمَ عنده لما ترجحه القرائن بناءً على قواعد الصنعة الحديثية، معتمداً في ذلك على كلام المتقدمين، كالإمام أحمد، ويحيى بن معين، والدارقطني، وغيرهم.

قال في الحديث الثاني عشر[٢]:

« هذا الحديث خرَّجه الترمذي وابن ماجه[1] من رواية الأوزاعي، عن قُرَّةَ بنِ عبد الرحمن، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ.

= الشَّمس بن الجَزَرِيّ لما قدم إلى دمشق سنة سبع وعشرين وثمانمائة، واشتغلت بالنحو، والفقه، وغيرهما من العلوم، وكان ما أراد الله تعالى من التنقل في البلاد والفوز بالغزو والحج – أدام الله نعمه آمين–.

ومن ثمرات ذلك أيضاً الإراحة من الحروب والوقائع التي أعقبتها هذه الواقعة، فإنها استمرت أكثر من ثلاثين سنة، ولعلها زادت على مائة وقعة، كان فيها ما قاربت القتلى فيه ألفا». اهـــ.

وأخذ المترجَمُ عن أساطين عصره، كابن ناصر الدِّين، وابن حجر، وبَرَعَ، وتَميَّزَ، وناظر وانتقد حتى على شيوخه، وصنف تصانيف عديدة من أجلِّها «**المناسبات القرآنية**» و«**عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران**» و «**تنبيه الغبي بتكفير عمر بن الفارض وابن عربي**» وانتُقِد عليه بسبب هذا التأليف، وتناولته الألسُنُ، وكثُر الردُّ عليه، فممَّن ردَّ عليه العلاَّمة السيوطيّ بكتابه «**تنبيه الغبي بتبرئة ابن العربي**».

وبالجملة فقد كان من أعاجيب الدَّهر وحسناته.

وتوفي بدمشق في رجب سنة (٨٨٥هـــ) عن (٧٦)سنة. انظر: "شذرات الذهب" لابن العماد، (ج٩ص/٥٠٩ – ٥١٠).

١– النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، تح و در: من بداية قسم الضعيف إلى آخر قسم المقلوب، رسالة ماجستير، من إعداد الطالب: يحيى بن عبد الله بن ناصر الأسدي، إشراف د: سعدي بن مهدي الهاشمي، (عام ١٤١٤هـــ)، المملكة العربية السعودية، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، (ج٢ص/١٦٣ – ١٦٤).

٢– حديث أبي هريرةَ ﷺ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: ﴿ مِنْ حُسْنِ إسْلامِ المَرءِ تَرْكُهُ ما لا يَعْنِيهِ ﴾، رواه الترمذي، كتاب الزهد، باب: (١١)، =

وقال الترمذي: غريب[٢]، وقد حسّنه الشيخ المصنف[٣] – رحمه الله –، لأنَّ رجال إسناده ثقات، وقرة بن عبد الرحمن بن حَيْوِيل، وثقة قوم وضعفه آخرون[٤].

وقال ابنُ عبد البرِّ[٥]: "هذا الحديثُ محفوظ عن الزهري بهذا الإسناد من رواية الثقات".

وهذا موافق لتحسين الشيخ له، وأما أكثر الأئمة، فقالوا: ليس هو بمحفوظٍ بهذا الإسناد وإنَّما هو محفوظٌ عن الزهري، عن عليّ بن حسين، عن النَّبيِّ ﷺ مرسلاً، كذلك رواه الثقات عن الزهري، منهم: مالك في «الموطأ»[٦]، ويونس[٧]، ومعمر، وإبراهيم ابن سعد، إلا أنَّه قال: ﴿ مِنْ إِيمَانِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لاَ يَعْنِيهِ ﴾.

وقد خلَّط الضعفاءُ في إسناده على الزهري تخليطاً فاحشاً، **والصحيح فيه المرسل**، ورواه

= برقم: (٢٣١٧)، (ص/٥٢٤)، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الترمذي، وابن ماجة، برقم: (٣٩٧٦).

١- انظر: رقمي الحديث في التخريج السابق.

٢- قال عقيب الحديث: " هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه.

٣- أي الإمام النووي – رحمه الله تعالى –.

٤- قُرَّة بن عبد الرحمن بن حَيْوِيل بن ناشرة بن عبد بن عامر بن أيم بن الحارث الكَتَعِي بن مالك بن عمرو بن يَعْفر المَعَافريّ، أبو محمد المصري، ويقال: أبو حَيْوِيل، يقال: إنَّه مدنيُّ الأصل. روى عن الزهري، وأبي الزبير، وربيعة، وعامر بن يحيى المعافري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وغيرهم. وعنه: الأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، والليث، وابن لهيعة، وحَيْوَة بن شريح، ومحمد بن شعيب بن شَابور وغيرهم، قال أبو مسْهِر: عن يزيد بن السِّمط: كان الأوزاعي يقول: ما أحد أعلم الزهري من قرة بن عبد الرحمن. وقال الجوزجاني عن أحمد: منكر الحديث جدًّا. وقال ابنُ أبِي خَيْثَمَة عن ابن معين: ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير. وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بقوي. وقال الآجريّ: عن أبي داود: في حديثه نكارة. وقال بن عدي: لم أر له حديثا منكرا جدا وأرجو أنه لا بأس به. روى له مسلم مقروناً بغيره والأربعة. ت: سنة (١٤٧هـ). انظر " تهذيب التهذيب "، (ج٣ص/٤٣٨).

٥- قال في " التمهيد " – ط/ المغربية – (ج٩ص ١٩٧) : « ولا يصح فيه عن الزهري إلا إسنادان. أحدهما: ما رواه مالك ومن تابعه وهم أكثر أصحاب الزهري عن علي بن حسين مرسلاً. والآخر: ما رواه الأوزاعي عن قرة بن حيويل عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مسنداً. والمرسل عن علي بن حسين **أشهر وأكثر**. وما عدا هذين الإسنادين فخطأ لا يعرج عليه». اهـ.

٦- الموطأ – رواية يحيى بن يحيى الليثي - كتاب حسن الخلق، باب ما جاء في حسن الخلق، برقم: (١٦٢٢)، (ص/٥٣١).

٧- مسند الشهاب للقضاعي، باب من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه، برقم: (١٩٣)، (ج١ص/ ١٤٤).

عبد الله بن عمر العمري[١]، عن الزهريّ، عن عليٍّ بن حسين، عن أبيه، عن النَّبيِّ ﷺ.

فوصله وجعله من مسند الحسين بن عليٍّ، وخرَّجه الإمامُ أحمد في «**مسنده**» من هذا الوجه[2]، والعمري ليس بالحافظ[3]، وخرَّجه أيضاً من وجه آخر عن الحسين، عن النَّبيّ ﷺ، وضعفه البخاري في «**تاريخه**»[4] من هذا الوجه أيضاً، وقال: لا يصحُّ إلا عن عليٍّ بن حسين مرسلاً، وقد روي عن النَّبيِّ ﷺ من وجوه أخر وكُلُّها ضعيفة»[5].

١- عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن، العمري، المدني، ضعيف عابد، من السابعة، مات سنة إحدى وسبعين، أي: سنة: (١٧١)، وقيل بعدها. روى له مسلم والأربعة. انظر: " تقريب التهذيب "، (٣٤٨٩)، (ص/٣١٤).

٢- برقم: (١٧٣٧)، (ج٣ص/٢٥٩).

٣- قال الذهبي: صدوق. في حفظه شيء. روى عن نافع وجماعة. قال ابن معين: ليس به بأس. يكتب حديثه. وقال الدارمي: قلت لابن معين: كيف حاله في نافع؟ قال: صالح ثقة. وقال الفلاس: كان يحيى القطان لا يحدث عنه. وقال أحمد بن حنبل: صالح لا بأس به. وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: هو في نفسه صدوق. وقال ابن المديني: عبد الله ضعيف. وقال ابن حبان: كان ممن غلب عليه الصلاح والعبادة حتى غفل عن حفظ الأخبار وجودة الحفظ للآثار، فلما فحش خطؤه استحق الترك. انظ " ميزان الإعتدال " للذهبي، (٤٤٧٢)، (ج٢ص/٤٦٥).

٤- التاريخ الكبير، (٢٥٧١)، (ج٤ص/٤٢٠).

٥- جامع العلوم والحكم، (ج١ص/٢٨٧ – ٢٨٨).

المطلب الرابع

ابن رجب إمام في العلل.

تمهيد:

إن علم علل الحديث علمٌ من أدق العلوم وأجلِّها وأعظمها على الإطلاق، إذ به يتبين صحيح الحديث عن رسول الله ﷺ من الدخيل عليه، والمنسوب إليه، وهو أخص شيء في علم الحديث وأعلاه، فمن ثمَّ لا يتمكن منه طالب الحديث المبتدئ، بل حتى عالم الحديث الذي لم يتبحر في علله، وكذلك عالم الحديث الذي اقتصر في دراسته على القواعد النظرية، ولم يقم هو بنفسه بالبحث، والنظر في الرجال، ومقارنة الأسانيد بعضها ببعض، والنظر كذلك في أقوال علماء العلل، والإطلاع الواسع على متون الأحاديث، فمثل هذا لا يكاد يهتدي إلى هذا العلم[١].

هذا وإنّ الناظر في كتاب ابن رجب «**شرح علل الترمذي**»[٢] ليتبيَّن له جليّاً إمامة هذا العالم وعلوّ كعبه في علم علل الحديث وأصوله، مما جعل هذا الكتاب مرجعاً حقيقياً لطلاب علم الحديث.

وأما كلامه في العلل في كتابه «**جامع العلوم والحكم**» فهو نادر جدّاً، وذلك لأن قصده — رحمه الله تعالى — من تأليف هذا الكتاب هو بيان فقه الحديث.

ومع ذلك فقد أعلَّ بعض الأحاديث وبيَّن نوع عللها، مما يدل على إمامته في هذا الشأن.

وقبل أن نشرع في بيان نماذج من ذلك نقدم بمقدمة فيها تعريف الحديث المُعَلّ، وصعوبة

١- شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، مصطفى العدوي، مصر، طنطا، مكتبة مكة، (ص/٨٩ — ٩٠).

٢- وهو الجزء الذي بقي من شرحه العجيب المفقود " شرح جامع الترمذي ".

هذا النوع من علوم الحديث وأهميته.

الفرع الأول: العلة في اللغة والاصطلاح:

يحسن بنا ونحن بصدد بيان علم الحافظ ابن رجب بعلم علل الحديث أن نتعرف على معنى العلة في اللغة والاصطلاح، وقد جعلت ذلك في فقرتين:

الفقرة الأولى: العلة في اللغة:

قال ابن فارس[1] في «**معجم مقاييس اللغة**»: « "عل": العين واللام أصول ثلاثة صحيحة:

أحدها: تكرُّرٌ أو تكرير.

الثاني: عائقٌ يعوق.

الثالث: ضَعفٌ في الشيء.

فالأول: العَلَل، وهي الشَّربة الثانية، ويقال: عَلَلٌ بعد نَهَل، ويقال: أعلَّ القوم، إذا شربت إبلهم عَلَلاً، قال ابن الأعرابيّ: **في** المثل: " ما زيارتك إيَّانا إلا سَوْم عالَّة" أي: مثل الإبل التي تَعُلّ. و" عَرَضَ عليه سَوْم عالَّة "، وإنما قيل هذا لأنها إذا كرَّرَ عليها الشرب كان أقلَّ لشربها الثاني.

والأصل الآخَر: العائق يعوق. قال الخليل: " العلَّة حدث يشغل صاحبه عن وجهه "، ويقال: اعتله عن كذا، أي: اعتاقه. قال: فاعتلَّه الدَّهر وللدهر عِلَل.

١- أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرَّازي اللغوي، كان إماماً في علوم شتى، خصوصاً اللغة ،فإنه أتقنها، وألَّف كتابه "المجمل في اللغة" وهو على اختصاره جمع شيئا كثيرًا، وله كتاب "حلية الفقهاء" وله رسائل أنيقة. ومنه اقتبس الحريري صاحب "المقامات" ذلك الأسلوب، ووضع المسائل الفقهية في "المقامة الطيبية" وهي مائة مسألة وكان مقيماً بهمذان، وعليه اشتغل بديع الزمان الهمذاني، صاحب "المقامات". ت: سنة (٣٩٠هـ) وقيل: (٣٩٥هـ). انظر: " شذرات الذهب " ، (ج٤ص/٤٨٠- ٤٨١).

والأصل الثالث: العِلَّة: المرض، وصاحبها مُعتل. قال ابن الأعرابي: علَّ المريض يَعِلُّ عِلَّة فهو عليل، ورجلٌ عُلَلَة، أي كثير العِلل.

ومن هذا الباب وهو باب الضَّعْف: العَلُّ من الرِّجال: المسِنُّ الذي تضاءل وصغُر جسمه»[١].

وقال في القاموس: « اعتله و أعله الله تعالى فهو معلٌّ وعليل ، ولا تقل: معلول و المتكلمون يقولونها، و لست منها على ثلج»[٢].

والمحدثون يطلقون على الحديث الذي فيه علة " معلول "، كذا وقع في كلام البخاريّ والترمذي والدارقطني والحاكم وغيرهم[٣].

قال الشيخ طاهر الجزائريّ[٤]: « وقد أنكر بعض العلماء ذلك من جهة اللغة[٥] وأنهم

١- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تح: عبد السلام هارون، لبنان، بيروت، دار الفكر، (ج٤ص/١٢ -١٣ – ١٤).

٢ – القاموس المحيط – دار الفكر – ، الفيروز آبادي، (ص/٩٢٦).

٣- تدريب الراوي، السيوطي، تح: طارق عوض الله، (ج١ص/٤٠٧).

٤- طاهر بن صالح ابن أحمد بن موهوب، السَّمعونيّ الجزائريّ، ثم الدمشقي، ولد سنة (١٢٦٨هـ)، بحاثة، من أكابر العلماء باللغة والأدب في عصره. أصله من الجزائر، ومولده ووفاته في دمشق. كان كَلِفاً باقتناء المخطوطات والبحث عنها، فساعد على إنشاء "دار الكتب الظاهرية" في دمشق، وجمع فيها ما تفرق في الخزائن العامة، وساعد على إنشاء " المكتبة الخالدية " في القدس. وانتقل إلى القاهرة سنة ١٣٢٥هـ ثم عاد إلى دمشق سنة ١٣٣٨هـ فكان من أعضاء المجمع العلمي العربي، وسمي مديرا لدار الكتب الظاهرية. وتوفي بعد ثلاثة أشهر. كان يحسن أكثر اللغات الشرقية كالعبرية والسريانية والحبشية والزواوية والتركية والفارسية. وله نحو عشرين مصنفا، منها: «**الجواهر الكلامية في العقائد الإسلامية**» و «**بديع التلخيص**» في البديع، و«**مد الراحة**» في المساحة، و «**الفوائد الجسام في معرفة خواص الأجسام**» و «**التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن**»و «**شرح خطب بن نباتة**» و «**تمهيد العُروض إلى فن العروض**»و «**توجيه النظر إلى علم الأثر**»و «**التقريب إلى أصول التعريب**» و«**تفسير القرآن – مخطوط –** » في أربعة مجلدات، و «**والإلمام**» **في السيرة النبوية – مخطوط –** ومن أجلِّ آثاره «**التذكرة الظاهرية – مخطوط –** »وهي مجموعة كبيرة في موضوعات مختلفة. وفي الخزانة الظاهرية بدمشق ثمانية وعشرون دفتراً بخطه منها ما هو تراجم ومذكرات وفوائد تاريخية وأسماء مخطوطات مما رآه أو قرأ عنه، أتى على ذكرها خالد الريان في فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: التاريخ وملحقاته ٢: ٢٤٨ – ٢٧٥ وللشيخ محمد سعيد الباني الدمشقي، كتاب سماه «**تنوير البصائر بسيرة الشيخ طاهر**» فصَّل فيه تاريخ حياته وأفاض في الكلام على أخلاقه ومزاياه وللدكتور عدنان الخطيب كتاب: «**الشيخ طاهر الجزائري رائد النهضة العربية في بلاد الشام وأعلام من خريجي مدرسته**». ت: عام (١٣٣٨هـ) الموافق لـ: (١٩٢٠). " الأعلام " للزركلي، (ج٣ص/٢٢٢).

٥-قال ابن الصلاح في"مقدمته"(ص/٨٩):"وذلك منهم ومن الفقهاء في قولهم في باب القياس:"العلة والمعلول"مرذول عند أهل العربية واللغة".

قالوا: إن المعلول في اللغة اسم مفعول من عَلَّه إذا سقاه السَّقْية الثانية.

وتعقّبهم آخرون فقالوا: قد ذُكِر في بعض كتب اللغة: عَلَّ الشيءُ إذا أصابته عِلَّة فيكون لفظ معلولٍ هنا مأخوذاً منه. قال ابن القُوطِيَّة[1]: " عَلَّ الإنسان مرض، والشيء أصابته العِلَّة، فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوه غير منكر، بل قال بعضهم: استعمال هذا اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل الفن، مع ثبوته لغةً، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

قال ابن هشام[2]: في شرح "بانت سعاد"[3] عند قول كعب:

تَجْلُو عَوَارِضَ ذِي ظَلْمٍ إِذَا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّـــــهُ مَنْهَلٌ بِالرَّاحِ مَعْلُولُ

قوله: معلولُ، اسم مفعول، كما أنَّ منهلاً كذلك، إلا أنَّ فِعلَه ثلاثيّ مُجرّد، يقال: عَلَّهُ يَعُلُّهُ بالضم على القياس، ويَعِلُّه بالكسر إذا سقاه ثانياً، وأصلُ ذلك أنَّ الإبل إذا شربَت في أولِ الورْدِ سُمِّي ذلك نَهَلاً، فإذا رُدَّت إلى أعطانها، ثم سُقيَت الثانية سُمِّي ذلك العَلَل.

وزعم الحريريُّ أنَّ المعلولَ لا يستعمل إلا بهذا المعنى، وأن إطلاق الناس له على الذي أصابته

١– محمد بن عمر بن عبد العزيز، يعرف بابن القوطية، أبو بكر، كان إماماً في العربية، وله كتاب في الأفعال لم يؤلف مثله. سمع قاسم بن أصبغ وطبقته، روى عنه القاضي أبو الحزم خلف بن عيسى بن سعيد الخير الوَشقي. انظر: " بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس " للضبي، (ج١ص/١٤٧).

٢– عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري جمال الدين أبو محمد الحنبلي المصري النحوي الشهير بابن هشام ولد سنة (٧٠٨هـــ)، صنف من الكتب "الإعراب عن قواعد الإعراب" و" أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك " و "التحصل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل في النحو " و " المرضية المتعلقة بمتن الشرطية "و" تلخيص الانتصاف من تفسير الكشاف " و " شذور الذهب " في النحو. و " شرح بانت سعاد " و " عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب " و " قطر الندى وبل الصدى " في النحو ثم شرحها، و " كفاية التعريف في علم التصريف "، و " مغني اللبيب عن كتب الأعاريب " وغير ذلك. ت: سنة (٧٦٣هـــ). انظر: " هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين"، إسماعيل باشا البغدادي، (ج١ص/٤٦٥).

٣– قصيدة تنسب إلى كعب بن زهير ﷺ، وقد ألَّف في تضعيفها بعض المعاصرين وهو الشيخ ناصر بن حمد آل فهد – حفظه الله تعالى – وذكر أن أسانيد هذه القصة كلها ضعيفة، وفي كل طريق أكثر من علة، فلم يثبت فيها إسناد صحيح ولا حسن.

قال ابن كثير في " البداية والنهاية "، (ج٣ص/٦٣): " وهذا من الأمور المشهورة جداً، ولكن لم أر ذلك في شيء من هذه الكتب المشهورة بإسناد أرتضيه". اهـــ.

وقال العراقي – رحمه الله –:" وهذه القصيدة قد رويناها من طرق لا يصح منها شيء، وذكرها ابن إسحق بسند منقطع"اهـــ. " نيل الأوطار" – دار ابن الهيثم – (ج٢ص/٥٣٩).

العِلَّة وَهَمٌ، وأنه إنما يقال لذلك: مُعَلٌّ من أعلَّه الله، وكذا قال ابن مكيّ وغيره، ولحَّنوا المحدثين في قولهم: حديث معلول، وقالوا: الصواب مُعَلٌّ أو مُعَلَّل"اهـــ.

والصواب أنه يجوز أن بقال: عَلَّه فهو معلول من العلَّة، إلا أنه قليل »[١]

والراجح في هذه المسألة أن " معلول " موافق للّغة ومنسجم مع قواعدها إذا كان مشتقاً من عَلَّه بمعنى سقاه الشربة الثانية، وهو معنى " معلول " في الشاهد الذي ذكره ابن القوطية وليس كما أراده شاهداً للعلّة بمعنى المرض، لأن " معلول " في البيت مرتبط بمنهل، والمنهل هو المورود في المرة الأولى، والمعلول هو المورود في المرة الثانية.

ولّما كان من معاني " علّ " في أصل اللغة الشربة الثانية، كما ذكر ابن فارس في معنى هذه المادة، فيكون هذا الاستعمال لا غبار عليه، لا في اللغة ولا في الاصطلاح، وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن العلة ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرة بعد مرة.

وكما يقال: " معلول " بهذا المعنى فإنه يقال " مُعَلّ " لما دخل على الحديث من العلة بمعنى المرض. وأما استعمال " مُعَلَّل " فلا تمنعه القواعد إذا كان مشتقاً من " عَلَّلَهُ " بمعنى ألهاه به وشغله، ويكون معنى " الحديث المعلل ": هو الحديث الذي عاقته العلة وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل به[٢] .

١- توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر الجزائري، عت: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، (ج٢ص/٥٩٨- ٥٩٩).

٢- شرح علل الترمذي، ابن رجب، تح ودر: د: همام عبد الرحيم سعيد، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد، _ط. الثانية — ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)، (ج١ص/٢٠ — ٢١).

الفقرة الثانية: العلة في الاصطلاح:

تقاربت عبارات أهل المصطلح في تعريفهم العلة في الحديث، فذكر أبو عبد الله الحاكم في النوع السابع والعشرين: " معرفة عِلَلِ الحديث " قال: « وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل...وإنما يُعلّلُ الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات، أن يحدِّثوا بحديث له علَّة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا.

الحجةُ فيه عندنا الحفظُ والفهمُ والمعرفةُ لا غير»[١].

وجاءت عبارة أبي عمرو بن الصلاح أكثر دقة من عبارة الحاكم، فقال: « الحديث المعلل: **هو الحديث الذي اطُّلِعَ فيه على علَّة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها**[٢].

ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات الجامعِ شروطَ الصحة من حيث الظاهر»[٣].

وفي هذا التعريف دور[٤] لأنه أدخل " العلة " في تعريف المعلول إلى جانب أنه ذكر علة الإسناد، و لم يشمل هذا التعريف علة المتن، التي لا تقل أهمية عن علة الإسناد.

وقال برهان الدين البِقاعي: « **هو خبر ظاهره السلامة، اطُّلِع فيه بعد التفتيش على**

١- معرفة علوم الحديث، (ص/٣٥٩ – ٣٦٠).

٢- قال الأمير الصنعاني في " توضيح الأفكار " (ج٢ص/٢٢): " وهذا تعريف أغلبي للعلة، وإلا فإنه سيأتي أنهم قد يعلون بأشياء ظاهرة غير خفية ولا غامضة، ويعلون بما لا يؤثر في صحة الحديث ".

٣- علوم الحديث لابن الصلاح، (ص/٩٠).

٤- الدور: ترتيب الشيء على شيءٍ مترتب عليه.

قال الشاعر: لولا مشيبي ما جفا   لولا جفاه لم أشب

فتوقف الجفاء على المشيب وتوقف المشيب على الجفاء.

قادح»[١].

الفرع الثاني: صعوبة علم العلل وأهميته.

إن هذا العلم رأس علوم الحديث وأوسعها وأخفاها وأدقها وأهمها، ولولاه لاختلط الصحيح بالسقيم، لأن الأصل في أحاديث الثقات الاحتجاج بها والالتزام بقبولها.

وما يدخل عن طريق الثقات والحفاظ لا يدخل عن طريق الضعفاء والمجروحين، لأنه كما يقول الحاكم أبو عبد الله: « فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات، أن يحدِّثوا بحديث له علَّة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولا»[٢].

وعلم علل الحديث من أدق العلوم وأعوصِها، ولا يلج بابه إلا الأئمة الجهابذة النقاد.

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح: « اعلم أن معرفة علل الحديث من أجلِّ علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب»[٣].

ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كابن المديني، وأحمد، والبخاريّ، ويعقوب بن شيبة[٤]، وأبي

١- النكت الوفية بما في شرح الألفية – رسالة ماجستير – تح و در: يحيى بن عبد الله بن ناصر الأسدي، إش: د: سعدي بن مهدي الهاشمي، (ج٢ص/٢٥٤).

٢- معرفة علوم الحديث، (ص/٣٥٩ – ٣٦٠).

٣- علوم الحديث لابن الصلاح، (ص/٩٠).

٤- ابن الصلت بن عصفور، الحافظ الكبير العلامة الثقة، أبو يوسف، السَّدوسي البصري ثم البغدادي، صاحب " المسند " الكبير، العديم النظير، مولده في حدود (١٨٠هـ)، سمع عليَّ بن عاصم، ويزيد بن هارون، وغيرهما، وحدَّث عنه: حفيده محمد بن أحمد بن يعقوب، ويوسف بن يعقوب الأزرق، وطائفة، وثَّقه أبو بكر الخطيب وغيره. مات في شهر ربيع الأول سنة (٢٦٢هـ). انظر: " سير أعلام النبلاء " (ج١٢ص/٤٧٦) وما بعد.

حاتم[١]، وأبي زرعة[٢]، والدارقطني[٣].

قال الإمام ابن كثير – رحمه الله تعالى -:« هو فن خفي على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعض حفاظهم[٤]: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل.

وإنما يهتدي إلى تحقيق هذا الفن، الجهابِذة النُّقَّاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعْوجِّه ومستقيمه، كما يميز الصَّيْرَفي البصير في صناعته بين الجياد والزُّيوف، والدنانير والفُلوس، فكما لا يتمارى هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحفظهم واطلاعهم على طرق الحديث، وذوْقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس.

فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة أو مجازفة أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة »[٥]

١– محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مِهران: الإمام، الحافظ، الناقد، شيخ المحدثين، الحنظلي الغطفاني، كان من بحور العلم، طوَّف البلاد وبرع في المتن والإسناد، وجمع وصنَّف، وجرَح وعدَّل، وصحَّح وعلَّل. مولده سنة (١٩٥هـ)، وهو من نظراء البخاري، ومن طبقته، ولكنه عُمِّر بعده أزيد من عشرين عاما. سمع: عبيد الله بن موسى، وسعيد بن أبي مريم، ويحيى بن بُكير، وغيرهم. حدَّث عنه: ولده الحافظ الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، ويونس بن عبد الأعلى، وأبو زرعة الرازي رفيقه وقرابته، وغيرهم. قال الخطيب: كان أبو حاتم أحد الأئمة الحفاظ الأثبات. عاش إلى ما بعد سنة (٣٥١هـ). انظر: " سير أعلام النبلاء " (ج١٣ص/٢٤٧) وما بعد.

٢– الإمام، سيد الحفاظ، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فرُّوخ، محدث الرَّي، مولده بعد نيِّفٍ ومئتين، سمع من: محمد بن سابق، وقرة بن حبيب، وأبي نعيم، وغيرهم. وحدَّث عنه: أبو حفص الفلاس، وحَرْمَلَةُ بن يحيى، وابنُ وارة، وغيرهم. قال النسائي: أبو زُرْعة رازيٌّ ثقة. ت: سنة: (٢٦٤هـ). انظر: " سير أعلام النبلاء " (ج١٣ص/٦٥) وما بعد.

٣– الإمام الحافظ المجوِّد، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، أبو الحسن، عليُّ بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي، المقرئ المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد. ولد سنة (٣٠٦هـ). سمع من: أبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود، وخلق كثير. وحدَّث عنه: الحافظ أبو عبد الله الحاكم، والحافظ عبد الغني، والفقيه أبو حامد الإسفراييني، وغيرهم. قال الذهبي: كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي. وأيام الناس، وغير ذلك. ت: سنة (٣٨٥هـ). انظر: " سير أعلام النبلاء " (ج١٦ص/٤٤٩) وما بعد.

٤– القائل هو عبد الرحمن بن مهدي. انظر " معرفة علوم الحديث " للحاكم، (ص/٣٦٠).

٥– الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، (ص/٦٣).

الفرع الثالث: الطريق إلى معرفة العلل.

تدرك العلل بجمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، وفي ضبطهم وإتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول، ويغلب على ظنه، فيحكم بعدم صحته، أو يتردد فيتوقف فيه[١].

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح – رحمه الله تعالى -: « ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهمٍ بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه»[٢].

١- فتح المغيث، (ج٢ص/٤٩)، وتدريب الراوي، للسيوطي، (ج١ص/٤٠٨)، والباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، (ص/٦٤).

٢- علوم الحديث،(ص/٩٠).

الفرع الرابع: كلام الحافظ ابن رجب في العلل الواقع في الكتاب.

لا شك أن من أراد أن يعرف مكانة الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – في علم علل الحديث، فعليه بالرجوع إلى كتابه العظيم: «**شرح علل الترمذي**»، الذي يدل دلالة واضحة على إمامته في هذا الشأن.

أما كتابه: «**جامع العلوم والحكم**» ففيه نزرٌ قليل من الكلام في العلل، نشيرُ إلى شيءٍ من ذلك.

*** قال – رحمه الله تعالى – في تخريج الحديث الثلاثين[١]:**

« هذا الحديث من رواية مكحول[٢] عن أبي ثعلبة الخشني[٣]، وله علتان:

١- حديث أَبي ثَعلَبَةَ الخُشَنِيِّ ﷺ، عَن النَّبيِّ ﷺ قالَ: ﴿ إنَّ الله فَرَضَ فرائِضَ فَلا تُضَيِّعُوها وحَدَّ حُدُوداً فلا تَعْتَدوها وحَرَّمَ أَشْياءَ فلا تَنتهكوها وسَكَتَ عنْ أشياءَ رَحْمةً لكُم غَيْرَ نِسيانٍ فلا تَبحَثوا عَنْها ﴾. الحديث رواه الدارقطني في كتاب الرضاع، برقم: (٤٣٩٦)، (ج٥ص/٣٢٥ – ٣٢٦). ورواه الطبراني في " معجمه الكبير "، برقم: (٥٨٩)، (ج٢٢ص/٢٢١). والخطيب البغدادي في "الفقيه والمتفقه"، برقم: (٦٣٠)، (ج٢ص/١٦).

٢- عالم أهل الشام، أبو عبد الله، وقيل: أبو أيوب، وقيل: أبو مسلم الدمشقي الفقيه، روى له مسلم والأربعة. أرسل عن النبي ﷺ أحاديث، وأرسل عن عدة من الصحابة لم يدركهم، كأبي بن كعب، وثوبان، وعبادة بن الصامت، وأبي هريرة، **وأبي ثعلبة الخشني**، وجماعة ﷺ. حدَّث عن واثلة بن الأسقع، وأبي أمامة الباهلي، وأنس بن مالك، وسعيد ابن المسيب، وغيرهم. وحدَّث عنه: الزهري، وربيعة الرَّأي، وزيد بن واقد، وغيرهم. عِداده في أوساط التبعين، من أقران الزُّهري. قال العجلي: تابعي ثقة. ت: سنة (١١٢هـ)، قيل غير ذلك. انظر: " سير أعلام النبلاء " (ج٥ص/ ١٥٥) وما بعد.

٣- صاحب النبي ﷺ، اختلف في اسمه اختلافا كثيراً، ولا يكاد يعرف إلا بكنيته. روى له الجماعة. قال الدارقطني وغيره: هو من أهل بيعة الرضوان، وأسهم له النبي ﷺ يوم خيبر، وأرسله إلى قومه. قال ابن أبي عاصم: حدثنا عمرو بن عثمان: حدثنا أبي: حدثنا خالد بن محمد الكندي – وهو والد أحمد بن خالد الوهبي – سمع أبا الزاهرية: سمعتُ أبا ثعلبة يقول: إني لأرجو ألاَّ يخنقني الله كما أراكم تخنقون. فبينا هو يصلي في جوف الليل، قُبض، وهو ساجد. فرأت بنتُه أن أباها قد مات، فاستيقظت فزعةً، فنادت أمَّها: أين أبي؟ قالت: في مصلاّه. فنادتْه، فلم يُجِبها، فأنْبَهتْه، فوجدته ميتاً. ت: ﷺ سنة (٧٥). انظر: " سير أعلام النبلاء " (ج٢ص/ ٥٦٧) وما بعد.

إحداهما: أنَّ مكحولاً لم يصحّ له السماع من أبي ثعلبة[١]، كذلك قال أبو مسهر الدمشقي[٢] وأبو نُعيم الحافظ[٣] وغيرهما[٤].

والثانية: أنَّه اختلف في رفعه ووقفه على أبي ثعلبة[٥]، ورواه بعضهم عن مكحول من قوله، لكن قال الدارقطني: الأشبه بالصواب المرفوع، قال: وهو أشهر»[٦].

*** وقال – رحمه الله تعالى – في تخريج الحديث التاسع والثلاثين[٧]:**

« هذا الحديث خرَّجه ابن ماجه[٨] من طريق الأوزاعي، عن عطاء[٩]، عن ابن عباس، عن

١– قال الشيخ الألباني – رحمه الله تعال – في " غاية المرام " (ص/١٨): « قلت: ولو صح سماعه منه في الجملة، فلا يصح أنه سمع هذا الحديث منه، لأنه مدلس وقد عنعنه عنه».

٢– عبد الأعلى بن مُسْهِر بن عبد الأعلى بن مسهر، الإمام، شيخ الشام، أبو مسهر بن أبي ذُرامة الغسَّاني الدمشقي الفقيه. روى له الجماعة، قرأ القرآن على أيوب بن تميم، وغيره. كان من أوعية العلم، مولده سنة (١٤٠هـ). روى عنه: مروان بن محمد الطَّاطَري، ويحيى بن معين، وأحمد ابن حنبل، وغيرهم. قال أبو إسحاق الجوزجاني: سمعت يحيى بن معين يقول: الذي يحدث ببلدٍ به من هو أولى بالتحديث منه أحمق، وإذا رأيتني أحدث ببلدٍ فيها مثل أبي مسهر فينبغي للحيتي أن تحلق. امتَحَنه المأمون في فتنة القول بخلق القرآن. من شعره:

ولا خير في الدنيا لمن يكن له من الله في دار المُقام نصيب

فإن تعجبِ الدنيا رجالاً فإنه متاع قليل والزوال قريب

ت: في رجب سنة (٢١٨هـ). وحديثه في الكتب الستة. انظر: " سير أعلام النبلاء " (ج١٠ص/ ٢٢٨) وما بعد.

٣– الفضل بن دُكين، الحافظ الكبير، شيخ الإسلام، مولى آل طلحة بن عبيد الله. ولد في آخر سنة (١٣٠هـ). سمع: سليمان الأعمش، وزكريا بن أبي زائدة، وعمر بن ذرّ، وغيرهم. وحدَّث عنه: البخاري كثيراً، وروى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق، وابن معين، وأبو خيثمة، وخلق سواهم. قال الذهبي: وكان في أبي نعيم تشيع خفيف. مات يوم الشك من رمضان سنة (٢١٩هـ). انظر: " سير أعلام النبلاء " (ج١٠ص/ ١٤٢) وما بعد.

٤– قال الذهبي في " السير ": « أرسل عن عِدَّةٍ من الصحابة لم يدركهم، كأبي بن كعب، وثوبان، وعبادة بن الصامت، وأبي هريرة، **وأبي ثعلبة الخشني**، وجماعة ﷺ.»اهـ.

٥– رواه عن أبي ثعلبة ﷺ من قوله: البيهقي في " سننه " كتاب الضحايا، باب ما لم يذكر تحريمه ولا كان في معنى ما ذكر تحريمه مما كان يؤكل أو يشرب، برقم: (١٩٧٢٥)، (ج١٠ص/٢١).

٦– جامع العلوم والحكم، (ج٢ص/١٥٠).

٧– حديث ابنِ عبَّاس – رضي الله عنهما – أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قَالَ:﴿ إنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الخَطَأَ والنِّسيانَ، وما استُكْرِهُوا عليهِ﴾.

رواه ابن ماجة (بأحكام الألباني وقد صحح الحديث) – بلفظ: " وضع " بدل: " تجاوز "، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، برقم: (٢٠٤٥)،(ص/٣٥٣). ورواه العقيلي في الضعفاء، برقم: (١٧١٤)، (ج٤ص/١٢٩٨). والبيهقي، كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره، برقم: (١٥٠٩٤)، (ج٧ص/٥٨٤).

٨– كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، برقم: (٢٠٤٥)،(ص/٣٥٣).

٩– هو: ابن أبي رباح.

النَّبيِّ ﷺ، وخرَّجه ابن حِبَّان في " صحيحه "[١] والدارقطني[٢]، وعندهما: عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عُبيد بن عمير[٣]، عن ابنِ عباس، عن النَّبيِّ ﷺ.

وهذا إسناد صحيح في ظاهر الأمر، ورواتُه كلهم محتجٌّ بهم في «الصحيحين» وقد خرَّجه الحاكم[٤]، وقال: صحيح على شرطهما. كذا قال، ولكن له علة، وقد أنكره الإمام أحمد جداً[٥]، وقال: ليس يُروى فيه إلاَّ عن الحسن[٦]، عن النَّبيِّ ﷺ مرسلاً. وقيل لأحمد: إنَّ الوليد بن مسلم روى عن مالك، عن نافع ، عن ابن عمر مثله[٧]، فأنكره أيضاً[٨].

وذُكر لأبي حاتم الرازي حديثُ الأوزاعي، وحديث مالك، وقيل له: إنَّ الوليد روى أيضاً عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان، عن عقبة بن عامر، عن النَّبيِّ ﷺ مثله[٩]، فقال أبو حاتم: هذه أحاديث منكرة كأنَّها موضوعة، وقال: لم يسمع الأوزاعيُّ هذا الحديث من عطاءٍ،

١- باب: ذكر الإخبار عما وضع الله بفضله عن هذه الأمة، برقم: (٧٢١٩)، (ج١٦ص/٢٠٢). وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط – رحمه الله – : « إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين غير بِشْرِ بن بكر، فمن رجال البخاري». اهـــ.

٢- في سننه برقم: (٤٣٥١)، (ج٥ص/٣٠٠ – ٣٠١).

٣- ابن قتادة الليثي الجُندعي المكي، الواعظ المفسِّر، ولد في حياة رسول الله ﷺ، روى له الجماعة، وحدَّث عن: عمر بن الخطاب، وعلي، وأبي ذر، وطائفة، وعنه: عطاء بن أبي رباح، وابن أبي مُليكة، وجماعة، ت: في سنة (٩٤هـــ). "سير أعلام النبلاء "، (ج٤ص/١٥٦).

٤- في " المستدرك" كتاب الطلاق، برقم: (٢٨٦٠)، (ج٢ص/٢٦٣).

٥- " العلل ومعرفة الرجال " برقم: (١٣٤٠)، (ج١ص/٥٦١).

٦- لعله يريد بإسناد صحيح عن الحسن عن النبي ﷺ، وإلا فقد روي من حديث أبي ذر، وثوبان، وأبي الدرداء، وأم الدرداء، وابن عمر، وعقبة بن عامر، وأبي بكرة، ومن ثلاث طرق عن ابن عباس، ﷺ. انظر: " نصب الراية " للزيلعي، (ج٢ص/٦٥ – ٦٦).

٧- رواه العقيلي في الضعفاء، برقم: (١٧١٤)، (ج٤ص/١٢٩٨)، وأبو نعيم في " الحلية "، (ج٦ص/٣٥٢). وقال: غريب من حديث مالك تفرد به ابن مصفى عن الوليد. والبيهقي في " السنن الكبرى " كتاب الإقرار، باب من لا يجوز إقراره، برقم: (١١٤٥٤)، (ج٦ص/١٣٩). ثم قال البيهقي: « والمحفوظ عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، وعن الوليد، عن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن عقبة بن عامر كلاهما عن النبي ﷺ.»

٨- قال الحافظ ابن حجر في : " التلخيص الحبير " – طبعة أضواء السلف - (ج٢ص/٨١٣): « ونقل الخلال عن أحمد قال: من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع، فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة. يعني: من زعم ارتفاعهما على العموم في خطاب الوضع والتكليف». اهـــ.

٩- رواه البيهقي في " السنن الكبرى " كتاب الإقرار، باب من لا يجوز إقراره، برقم: (١١٤٥٤)، (ج٦ص/١٣٩).

وإنَّما سمعه من رجل لم يسمه، أتوهَّمُ أنّه عبدُ الله بن عامر[١]، أو إسماعيل بن مسلم[٢]، قال: ولا يصحُّ هذا الحديث، ولا يثبت إسنادُه[٣].

قلت: وقد رُوي عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عُبيد بن عُمَير مرسلاً من غير ذكر ابن عباس[٤]، وروى يحيى بنُ سليم، عن ابن جريج، قال: قال عطاء: بلغني أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: ﴿ إنَّ اللَهَ تجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنِ الخَطَإِ وَالنِّسْيَانِ، وَمَا اسْتُكْرِهُواْ عَلَيْه ﴾ خرَّجه الجوزجاني[٥]، وهذا المرسلُ أشبه.

وقد ورد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً، رواه مسلم بن خالد الزنجي[٦]، عن سعيد العلاف[٧]، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿ تُجُوِّزَ لِأُمَّتِي عَنِ ثَلاَثٍ: عَنِ الخَطَإِ وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتُكْرِهُواْ عَلَيْهِ ﴾[١] خرَّجه الجوزجاني. وسعيد العلاف: هو سعيد بن أبي صالح، قال أحمد: وهو مكيٌّ، قيل له: كيف حالُه؟ قالَ: لا أدري وما علمتُ أحداً روى عنه

١- عبد الله بن عامر الأسلميّ، أبو عامر المدني، روى له ابن ماجة، حدَّث عن أبي الزناد، وعمرو بن سُليم، والزهري، وغيرهم. وعنه: يزيد بن أبي حبيب، والأوزاعي، وابن أبي ذئب، وغيرهم. قال أحمد، وأبو زرعة، وأبو عاصم، والنسائي: ضعيف. وقال أبو حاتم: متروك. وقال البخاري: يتكلمون في حفظه. وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد والمتون ويرفع المراسيل. وقال ابن سعد: كان قارئا للقرآن، وكان يقوم بأهل المدينة في رمضان، وكان كثير الحديث، استُضعف، ومات بالمدينة سنة خمسين أو إحدى وخمسين ومئة في شهر رمضان. " تهذيب التهذيب " (ج١٢ص/٣٦٣ – ٣٦٤).

٢- إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق البصري، سكن مكة، ولكثرة مجاورته قيل له: المكي، كان فقيهاً، روى عن: أبي الطفيل عامر بن واثلة، والحسن البصري، والحكم بن عُتَيْبة، وغيرهم. وعنه: الأعمش، وابن المبارك، والأوزاعي، وغيرهم. قال عمرو بن علي: كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدِّثان عنه. وقال علي: عن القطان: لم يزل مُخَلِّطاً، كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة ضروب. وقال أبو طالب عن أحمد: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال ابن المديني: لا يكتب حديثه. وقال الجوزجاني: واهٍ جداً. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث مختلط. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال مرة: ليس بثقة. " تهذيب التهذيب " (ج٢ص/١٦٧ – ١٦٨).

٣- علل ابن أبي حاتم – تح: سعد بن عبد الله الحُمَيِّد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي–، برقم: (١٢٩٦)، (ج٤ص/١١٥ –١١٦–١١٧).

٤- رواه ابن عدي في " الكامل " برقم: (١٠١/٤٧٩)، (ج٢ص/٣٤٧).

٥- رواه ابن أبي شيبة، كتاب الطلاق، برقم: (١٩٣٩٠)، (ج١٠ص/١٥٦).

٦- مسلم بن خالد بن قرقرة، ويقال: ابن جرجة، المخزومي مولاهم، أبو خالد الزَّنجي المكي الفقيه. روى عن: زيد بن أسلم، والعلاء بن عبد الرحمن، وهشام بن عروة. وروى عنه: ابن وهب، والشافعي، وعبد الملك بن الماجشون، وغيرهم. روى له أبو داود وابن ماجه. اختلف فيه. قال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: مسلم بن خالد كذا وكذا. وقال ابن المديني: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ليس بذاك القوي، منكر الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: حسن الحديث، وأرجوا أنه لا بأس به. وذكره ابن حبان في " الثقات " وقال: كان من فقهاء الحجاز، ومنه تعلم الشافعي الفقه قبل أن يلقى مالكاً، وكان مسلم بن خالد يخطئ أحيانا، ومات سنة تسعٍ وسبعين، وقيل: سنة ثمانين ومئة. " تهذيب التهذيب " (ج٤ص/٦٨ – ٦٩).

٧- قال ابن أبي حاتم: " سعيد العلاف المكي، روى عن ابن عباس، وروى عنه: مسلم بن خالد، حدثنا عبد الرحمن قال: سمعت أبا زرعة =

غير مسلم بن خالد، قالَ أحمد: وليس هذا مرفوعاً، إنَّما هوَ عن ابن عباس قوله. نقل ذَلِكَ عنه مُهَنَّا، ومسلم بن خالد ضعفوه.

وروي من وجه ثالثٍ من رواية بقية بن الوليد، عن عليٍّ الهمداني، عن أبي جمرة عن ابن عباس مرفوعاً، خرَّجه حرب، ورواية بقية عن مشايخه المجاهيل لا تُساوي شيئاً.

ورُوي من وجه رابع خرَّجه ابن عدي[٢] من طريق عبد الرحيم بن زيد العَمِّي[٣]، عن أبيه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النَّبيِّ ﷺ، وعبد الرحيم هذا ضعيف.

وقد روي عن النَّبيِّ ﷺ من وجوهٍ أُخَر، وقد تقدَّم أنَّ الوليد بن مسلم رواه عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، وصححه الحاكم وغرَّبه[٤]، وهو عند حُذَّاق الحفَّاظ باطل على مالك، كما أنكره الإمامُ أحمد وأبو حاتم، وكانا يقولان عن الوليد[٥]: إنَّه كثيرُ الخطأ.

ونقل أبو عبيد الآجري عن أبي داود، قال: روى الوليدُ بن مسلم عن مالك عشرة

= يقول ذلك ويقول: هو لين الحديث، لا أظنه سمع من ابن عباس " اهـــ. " الجرح والتعديل " (٣٢٤)، ــج٤ص/٧٦).

١- رواه الطبراني في الكبير، برقم: (١١٢٧٤)، (ج١١ص/١٣٣ ١٣٤).

٢- في " الكامل في الضعفاء "، برقم: (٤٥٢/١٤٢٠)، (ج٥ص/٢٨٢)، ورواه الطبراني في " الأوسط " برقم: (٢١٣٧)، (ج٢ص/٣٣١). بلفظ: ﴿ إنَّ اللهَ عَزَ وَ جَلَّ عَفَا لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَنِ الخَطَإِ وَالنِّسْيَانِ وَمَا استُكْرِهُواْ عَلَيْه ﴾. وقال: " لم يرو هذا الحديث عن زيد العمِّيِّ إلا ابنه، تفرد به الحَرَشِيُّ " اهـــ.

٣- عبد الرحيم بن زيد بن الحواري العمِّي، روى له ابن ماجه،. قال البخاري: تركوه. وقال يحيى: كذاب. وقال مرة: ليس بشيء. وقال الجوزجاني: غير ثقة. وقال أبو حاتم ترك حديثه. وقال أبو زرعة: واه. وقال أبو داود: ضعيف. مات سنة (١٨٤هـــ). " ميزان الاعتدال " للذهبي، (ج٢ص/٦٠٥).

٤- قال البيهقي: « قال أبو عبد الله —أي الحاكم النيسابوري - : تفرد به الوليد بن مسلم عن مالك، وهو **غريب صحيح**». اهـــ. انظر: " مختصر خلافيات " لأحمد بن فرح اللخمي الاشبيلي، (ج٤ص/٢١٩).

٥- الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، من الثامنة، روى له الجماعة. مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين. **٤**. " تقريب التهذيب " (٧٤٥٦)، (ص/٥٨٤).

أحاديث ليس لها أصلٌ، منها عن نافع أربعة[١].

قلت: والظاهر أنَّ منها هذا الحديث، والله أعلم .

وخرَّجه الجوزجاني من رواية يزيد بن ربيعة سمعتُ أبا الأشعث يُحدث عن ثوبان عن النَّبيِّ ﷺ، قال: ﴿ إِنَّ اللهَ ﷻ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي عَنِ ثَلاَثَةٍ عَنِ الخَطَإِ وَالنِّسْيَانِ وَمَا أُكْرِهُوا عَلَيْهِ ﴾[2]. ويزيد بن ربيعة ضعيف جداً[3].

وخرَّج ابن أبي حاتم[4] من رواية أبي بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أمِّ الدرداء، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: ﴿ إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَنِ ثَلاَثٍ: عَنِ الخَطَإِ وَالنِّسْيَانِ وَالاستِكْرَاهِ ﴾. قال أبو بكر: فذكرت ذلك للحسن، فقال: أجل، أما تقرأ بذلك قرآنا: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وأبو بكر الهذلي متروك الحديث[5].

١- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، تح: د: عبد العليم عبد العظيم البَسْتوي، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، مكتبة دار الاستقامة، لبنان، بيروت، مؤسسة الريان، ط.الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م. (١٥٤٣) (ج٢ص/١٨٣).

٢- ورواه الطبراني، برقم: (١٤٣٠)، (ج٢ص/٩٧)، بلفظ: "إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي ثَلاثَةً الخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَا أُكْرِهُوا عَلَيْهِ".

٣- يزيد بن ربيعة الرَّحَبي الدمشقي، روى عن أبي الأشعث الصنعاني، يكنى أبا كامل، وروى عنه: أبو النضر الفَراديسي، وأبو توبة الحلبي. قال البخاري: أحاديثه مناكير. وقال أبو حاتم وغيره: ضعيف. وقال النسائي: متروك. وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. " ميزان الاعتدال "، (ج٤ص/٤٢٢).

٤- في تفسيره، برقم: (٣٥٩٤). – رسالة دكتوره، عبد الله علي أحمد الغامدي – إش: د: عبد الباسط إبراهيم. (ص/١٢٢٨).

٥- أبو بكر الهذلي البصري، اسمه سُلمى بن عبد الله بن سلمى، وقيل: اسمه رَوح، وهو ابن بنت حُميد بن عبد الرحمن الحِميري. روى له ابن ماجه. روى عن: الحسن البصري، وابن سيرين، والشعبي، وغيرهم. وعنه: ابن جُريج وهو من أقرانه، وسليمان التيمي وهو أكبر منه، وإسماعيل ابن عياش، وغيرهم. قال أبو مُسْهِر، عن مُزاحِم بن زُفَر: سألت شعبة عن أبي بكر الهُذَلِيّ، فقال: دعني لا أقيء. وقال عمرو بن علي: سمعت يحيى بن سعيد وذكر أبا بكر الهذلي فلم يرضه و لم أسمعه ولا عبد الرحمن يحدثان عنه بشيء قط. قال: وسمعت يزيد بن زُرَيع يقول: عدلت عن أبي بكر الهذلي عمداً. وقال الدوري عن ابن معين: ليس بشيء. وقال في موضع آخر: ليس بثقة. قال يحيى: وكان غُندر يقول: كان أبو بكر إمامنا وكان يكذب. وقال أبو زرعة: ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال ابن المديني: ضعيف ليس بشيء. وقال الدارقطني: منكر الحديث متروك. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. مات سنة (١٦٧هـ). " تهذيب التهذيب " (ج٤ص/٤٩٨).

وخرَّجه ابن ماجه[1]، ولكن عنده عن شهر[2]، عن أبي ذرٍّ الغفاري عن النَّبيِّ ﷺ قال: ﴿ إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ ﴾ و لم يذكر كلام الحسن.

وأما الحديث المرسل عن الحسن، فرواه عنه هشام بن حسّان[3]، ورواه منصور وعوف عن الحسن من قوله[4]، لم يرفعه، ورواه جعفر بن جَسْر بن فرقد، عن أبيه، عن الحسن ، عن أبي بكرة مرفوعاً[5]، وجعفر[6] وأبوه[7] ضعيفان.

قال محمدُ بن نصر المروزي[8]: ليس لهذا الحديث إسنادٌ يحتجُّ به حكاه البيهقي[9].

١- كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، برقم: (٢٠٤٣)، (ص/ ٣٥٣). والحديث صححه الشيخ الألباني في " صحيح ابن ماجه ".

٢- شهر بن حَوْشَب الأشعري، أبو سعيد، وقيل غير ذلك، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن. بخ. م. ٤. روى عن: أم سلمة زوج النبي ﷺ، وأبي هريرة وعائشة، وغيرهم من الصحابة ﷺ. وعنه: عبد الحميد بن بَهْرام، وقتادة، وليث بن أبي سليم، وغيرهم. قال النَّضر، عن ابن عون: إنَّ شهراً نَزَكوه: أي طعنوا فيه. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: أحاديثه لا تشبه حديث الناس. وقال موسى بن هارون: ضعيف. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال حنبل، عن أحمد: ليس به بأس. وقال الترمذي، عن البخاري: شهر حسن الحديث. وقال ابن معين: ثقة. وقال صالح بن محمد: شهرٌ شامي قدم العراق، روى عنه الناس، ولم يوقَف منه كذب، وكان يتنسَّك، إلا أنه روى أحاديث ينفرد بها لم يشاركه فيها أحد، وروى عنه عبد الحميد بن بهرام أحاديث طوالا عجائب. ويروي عن النبي ﷺ أحاديث في القراءات لا يأتي بها غيره. " تهذيب التهذيب " (ج٢ص/١٨٢ – ١٨٣).

٣- رواه عبد الرزاق في المصنف، كتاب الطلاق، باب طلاق الكره، برقم: (١١٤١٦)، (ج٦ص/٤٠٩ – ٤١٠)، بلفظ: ﴿ تُجُوِّزَ عَنْ هَذِهِ الأُمّة عَنِ الخَطَإِ وَالنِّسْيَانِ وَمَا أُكْرِهُواْ عَلَيْهِ ﴾ . ورواه سعيد بن منصور في سننه، كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره، برقم: (١١٤٥)، (ج١ص/٢٧٨)، بلفظ: ﴿ إِنَّ اللهَ ﷺ عَفَا لَكُمْ عَنْ ثَلاَثٍ: عَنِ الخَطَإِ وَالنِّسْيَانِ وَمَا اسْتُكْرِهْتُمْ عَلَيْهِ ﴾.

٤- رواه سعيد بن منصور في سننه، كتاب الطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره، برقم: (١١٤٤)، (ج١ص/٢٧٨).

٥- رواه ابن عدي في " الكامل "، (٣٤٤/١٩)، (ج٢ص/١٥٠). بلفظ: ﴿ رَفَعَ اللهُ عَنْ هَذِهِ الأُمَّةَ ثَلاَثاً الخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَالأَمْرُ يُكْرَهُونَ عَلَيْهِ ﴾.

٦- قال ابن عدي في " الكامل في الضعفاء "، (ج٢ ص/١٥١): « ولجعفر بن جسر أحاديث مناكير غير ما ذكرت، ولم أر للمتكلمين في الرجال فيه قولاً، ولا أدري كيف غفلوا عنه لأن عامة ما يرويه منكر، وقد ذكرته لما أنكرت من الأسانيد والمتون التي يرويها ولعل ذاك إنما هو من قِبَل أبيه، فإن أباه قد تكلم فيه من تقدم ممن يتكلمون في الضعفاء، لأني لم أر يروي جعفر عن غير أبيه». اهـ.

٧- ضعفه ابن حبان في " الثقات ". انظر: " تهذيب التهذيب "، (ج١ص/٢٩٩).

٨- ابن الحجاج المَروزي الإمام، شيخ الإسلام، أبو عبد الله الحافظ. مولده ببغداد سنة (٢٠٢هـ). سمع بخراسان من يحيى بن يحيى التميمي، وعمر بن زُرارة، وإسحاق بن راهويه، وغيرهم. وبالرَّي: محمد بن مهران الحمَّال، ومحمد بن مقاتل، ومحمد بن حميد، وطائفة، وببغداد: محمد بن بكَّار بن الرَّيَّان، وعبيد الله ابن عمر القواريري، والطبقة، وبالبصرة: شيبان بن فَرُّوخ، وهُدْبة بن خالد، وعبد الواحد بن غياث، وعدَّة. وبالكوفة: محمد بن عبد الله بن نُمير، وهنَّاد، وابن أبي شيبة، وطائفة. وبالمدينة: أبا مصعب، وإبراهيم بن المنذر الحِزامي، وطائفة. وبالشام: هشام بن عمار، ودُحَيماً. وبمصر: من يونس الصَّدفي، والربيع المُرادي، وأبي إسماعيل المُزني. وكتب الكثير، وبرع في علوم الإسلام، وكان =

وفي «صحيح مسلم»[1] عن سعيد بن جُبير، عن ابن عباس، قال: لما نزل قولُه تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال الله: قد فعلتُ.

وعن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة أنّها لما نزلت، قال : نعم[٢]، وليس واحدٌ منهما مصرّحاً برفعه[٣].

= إماما مجتهداً علامة، من أعلم أهل زمانه باختلاف الصحابة والتابعين، قلَّ أن ترى العيونُ مثله. حدَّث عنه: أبو العباس السَّرَّاج وغيره. ت: سنة (٢٩٤هـ). " سير أعلام النبلاء "، (ج١٤ص/٣٣) وما بعد.

٩- في كتابه " الاختلاف " كما في " التلخيص الحبير "، (ج٢ص/٨١٣).

١- كتاب الإيمان، باب: بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق وقوله تعالى:﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ ﴾، برقم: (١٢٦)، (ص/٨١ – ٨٢). بلفظ:《عن ابن عباس ﷺ قال: لما نزلت هذه الآية ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾قَالَ: قدَخلَ قُلُوبَهُمْ مِنْهَا شَىْءٌ لَمْ يَدْخُلْ قُلُوبَهُمْ مِنْ شَىْءٍ فَقَالَ النَّبِىُّ ﷺ« قُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَسَلَّمْنَا ». قَالَ فَأَلْقَى اللَّهُ الإِيمَانَ فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ ﴾ قَالَ قَدْ فَعَلْتُ.﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ ﴾ ﴿ وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا ﴾قَالَ قَدْ فَعَلْتُ.

٢- كتاب الإيمان، باب: بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ ﴾، برقم: (١٢٦)، (ص/٨١). بلفظ: 《 لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿ لِّلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٨٤﴾ ﴾ قَالَ: فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ بَرَكُوا عَلَى الرُّكَبِ فَقَالُوا: أَىْ رَسُولَ اللَّهِ كُلِّفْنَا مِنَ الأَعْمَالِ مَا نُطِيقُ: الصَّلاَةُ وَالصِّيَامُ وَالْجِهَادُ وَالصَّدَقَةُ وَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيْكَ هَذِهِ الآيَةُ وَلاَ نُطِيقُهَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ« أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابَيْنِ مِنْ قَبْلِكُمْ: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا بَلْ قُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ». قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ. فَلَمَّا اقْتَرَأَهَا الْقَوْمُ ذَلَّتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِى إِثْرِهَا ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ ﴾ فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ نَسَخَهَا اللَّهُ تَعَالَى فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ ﴾ قَالَ نَعَمْ ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ ﴾ قَالَ نَعَمْ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ ﴿٢٨٦﴾ ﴾ قَالَ نَعَمْ ﴿ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ قَالَ نَعَمْ.

٣- لكن الحديث له حكم الرفع، لأنه مما لا يسوغ فيه الاجتهاد. ثم إن الحديث من قبيل تفسير الصحابي وهو حديث مسند. قال الإمام أبو عبد الله الحاكم في " معرفة علوم الحديث " (ص/١٤٩): « فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتتريل، فأخبر عن آية من القرآن أَنها نزلت في كذا وكذا، فإنه حديثٌ مسندٌ». اهـ.

وخرّج الدارقطني[١] من رواية ابن جُريج، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال:《 إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، وَمَا أُكْرِهُواْ عَلَيْهِ، إِلاَّ أَنْ يَتَكَلَّمُواْ بِهِ أَوْ يَعْمَلُواْ 》، وهو لفظ غريب. وقد خرّجه النسائي[٢] ولم يذكر الإكراه. وكذا رواه ابنُ عُيينة

عن مِسعَرٍ، عن قتادة، عن زُرارة بن أوفى، عن أبي هُريرة، عن النَّبيِّ ﷺ، وزاد فيه: ﴿ وَمَا اسْتُكْرِهُواْ عَلَيْهِ﴾ خرَّجه ابن ماجه[3]. وقد أنكرت هذه الزيادة على ابن عيينة، و لم يُتابعه عليها أحد. والحديث مخرَّجٌ من رواية قتادة في " الصحيحين "[4] والسنن والمسانيد بدونها[5].

*** تنبيه:**

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه الله تعالى -: « تكرَّرَ هذا الحديث في «**كتب الفقهاء والأصوليين**» بلفظ: " رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي..." و لم نره بها في الأحاديث المتقدمة عند جميع من أخرجه، نعم رواه ابن عدي في «**الكامل**»[6] من طريق جعفر بن جسر بن فرقد، عن أبيه، عن الحسن، عن أبي بكرة، رفعه: ﴿ رَفَعَ اللهُ عَنْ هَذِهِ الأُمَّةَ ثَلاَثاً الخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَالأَمْرُ يُكْرَهُونَ عَلَيْهِ ﴾. وجعفر وأبوه ضعيفان. كذا قال المصنف»[7].

١- في سننه كتاب النذور، برقم: (٤٣٥٢)، (ج٥ص/٣٠١). وأخرجه الطحاوي في " شرح مشكل الآثار " برقم: (١٦٣٥)، (ج٤ص/٣٢٢)، بلفظ: ﴿ إنَّ اللهَ ﷻ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي كُلَّ شَيْءٍ حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ أَو تَعْمَلْ ﴾.

٢- كتاب الطلاق، باب من طلق في نفسه، برقم: (٣٤٣٣) و (٣٤٣٤) و (٣٤٣٥) بألفاظ متقاربة. (ص/٥٣٢) والحديث صححه الشيخ الألباني في " صحيح سنن النسائي ". ورواه ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب من طلق في نفسه و لم يتكلم به، برقم: (٢٠٤٠)، (ص/٣٥٢). وصححه الشيخ الألباني في " صحيح سنن ابن ماجه.

٣- كتاب الطلاق، باب: طلاق المكره والناسي، برقم: (٢٠٤٤)، (ص/٣٥٣). بلفظ: ﴿ إنَّ اللهَ ﷻ تَجَاوَزَ لأُمَّتِي عَمَّا تُوَسْوِسُ به صُدورهاَ، ما لَمْ تَعْمَلْ به أو تَتَكلَّم به، وما اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ﴾.

قال الحافظ ابن حجر في " التلخيص الحبير " (ج١ص/٨١٤): « والزيادة هذه أظنها مدرجة كأنها دخلت على هشام بن عمار من حديث في حديث. والله أعلم».

٤- البخاري، كتاب العتق، باب الخطإ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه، ولا عتاقة إلا لوجه الله تعالى، برقم: (٢٥٢٨)، (ج٢ص/٢١٥). ومسلم، كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر، برقم: (١٢٧)، (ص/٨٢).

٥- جامع العلوم والحكم، (ج٢ص/٣٦١) وما بعد.

٦- " الكامل في الضعفاء"، (٣٤٤/١٩)، (ج٢ص/١٥٠).

٧- " التلخيص الحبير " (ج١ص/ ٨١٤ – ٨١٥).

فائدة:

إن في تضعيف الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – لهذا الحديث مع موافقته لظاهر القرآن، يدل دلالةً واضحةً على أنه ليس من منهجه تصحيح الحديث الضعيف إذا كان موافقاً لظاهر القرآن كما هو الشأن بالنسبة للفقهاء[١].

ومنهج جمهور المحدثين على عَدَمِ جعْلِ موافقة ظاهر القرآن لحديث ضعيف عاضداً له، يرتقي به لدرجة الحسن لغيره، واعتماد هذا المنهج يقتضي تصحيحَ الأحاديث الضعيفة التي في أسانيدها الضعفاء والمتروكون لأجل موافقة ظاهر القرآن لها، وهذا حديث ﴿ إِذَا رَأَيْتُمْ الرَّجُلَ يَعْتَادُ المَسَاجِدَ فَاشْهَدُواْ لَهُ بِالإِيمَانِ﴾[٢] ضعفه الحافظ الذهبي ومُغْلُطَّاي – رحمهما الله تعالى – مع أنَّ ظاهر القرآن يوافقه، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ فَعَسَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ أَن يَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾﴾ التوبة: ١٨.

قال الحافظ الذهبي عقيب تصحيح الحاكم له: قلت: درَّاج[٣] كثير المناكير[٤].

وقال المناوي: وقال مغلطاي في شرح ابن ماجه: حديثٌ ضعيف[٥].

١- قال الإمام الزركشي – رحمه الله تعالى – في " النكت على مقدمة ابن الصلاح " (ج١ص/١٠٧): قال أبو الحسن بن الحصار الأندلسي في «تقريب المدارك على موطأ مالك»: وقد يَعلمُ الفقيه صحة الحديث بموافقة الأصول أو آية من كتاب الله تعالى، فيحمله ذلك على قبول الحديث والعمل به واعتقاد صحته».اهـ.

٢- رواه الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، برقم: (٢٦١٧)، (ص/٥٩٠)، وابن ماجة، كتاب المساجد والجماعات، باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة، برقم: (٨٠٢)، (ص/١٥١). والإمام أحمد في مسنده، برقم: (١١٦٥١). ولفظ الحديث: ﴿ إِذَا رَأَيْتُمْ الرَّجُلَ يَعْتَادُ المَسَاجِدَ فَاشْهَدُواْ لَهُ بِالإِيمَانِ ﴾ فإنَّ اللهَ يقول: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [التوبة: ١٨].

٣- دَرَّاج: بتثقيل الراء وآخره جيم، ابن سمعان، أبو السَّمح، بمهلتين الأولى مفتوحة والميم ساكنة، قيل اسمه عبد الرحمن، ودراج لقب، السَّهمي مولاهم، المصري، القاص، صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين. روى البخاري في الأدب المفرد والأربعة. " تقريب التهذيب " ، (ص/٢٠١) – طبعة عوامة – .

٤- المستدرك على الصحيحين، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، (ج١ص/٣١٩).

٥- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لبنان، بيروت، دار المعرفة، (ط. الثانية-١٣٩١هـ – ١٩٧٢م)، (ج١ص/٣٥٨).

المطلب الخامس

الاعتبار والمتابعات والشواهد عند ابن رجب

قبل الخوض في الكلام على ذلك لا بد من مقدمة نبين فيها معنى الاعتبار والمتابعات والشواهد والفرق بينهما، وذلك ضمن ثلاثة فروع.

الفرع الأول: تعريف الاعتبار:

لكي نعرف معنى الاعتبار لا بد من تعريفه من حيث اللغةُ، وهو ما نتعرض له في الفقرة الأولى، أما الفقرة الثانية فنخصصها لمعناه الاصطلاحي.

الفقرة الأولى: الاعتبار في اللغة:

الاعتبار لغة: افتعال من " عبر " وهو أصلٌ صحيح واحد يدلُّ على النفوذ والمضيّ في الشيء[1]، وهو دالٌّ على إمعان النظر في الشيء والتفرُّس فيه.

الفقرة الثانية: الاعتبار في الاصطلاح:

عرَّفه الإمام السخاوي بقوله: « هو التفتيش»[2].

وهو تعريف قاصر إذ إنه لا يُدرى عن ماذا يُفتَّش ولا أين يُفَتَّش؟[3].

وعرَّفه الحافظ ابن حجر بقوله: « هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد»[4].

١- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (ج٤ص/٢٠٧).

٢- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، تح: عبد الله البخاري، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة أضواء السلف، (ط. الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م)، (ص/٧٢).

٣- المتابعات والشواهد دراسة نظرية وتطبيقية على صحيح مسلم، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحديث، إعداد: الطالب: صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، إشراف الشيخ أ.د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م)، (ص/٣٠).

٤- النكت على ابن الصلاح، تح: ربيع المدخلي، (ج٢ص/٦٨١).

وقال أيضاً: « واعلم أن **تتبع الطرق** من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يُظنُّ أنه فردٌ ليُعلم هل له متابع أم لا **هو الاعتبار**.

وقول ابن الصلاح[١]: " معرفة الاعتبار والمتابعات والشواهد" قد يوهِمُ أنَّ الاعتبار قَسيمٌ لهما، وليس كذلك، بل هو هيئة التوصُّل إليهما»[٢].

قال الحافظ العراقي في «**ألفيته**»[٣]:

الاِعْتِبَارُ سَبْرُكَ الحَدِيثَ هَلْ   شَارَكَ رَاوٍ غَيرُهُ فِيمَا حَمَلْ.

الفرع الثاني: تعريف المتابعات:

وذلك في فقرتين، الأولى: للتعريف اللغوي والثانية: للتعريف الاصطلاحي، والفقرة الثالثة نذكر فيها أقسام المتابعة.

الفقرة الأولى: المتابعة في اللغة:

المتابعة لغة: مفاعلة من (ت.ب.ع)، وهو أصلٌ دالٌّ على التُّلُوِّ والقَفْو[٤].

الفقرة الثانية: المتابعة في الاصطلاح:

عبارات المُحَدِّثين في هذا الباب تدور حول معنىً ظاهر، وهو موافقة الراوي غيرَه في رواية الحديث عن شيخ الأوَّل أو من فوقه دون الصحابي[٥].

١- علوم الحديث، تح: نور الدين عتر، (ص/٨٢). وقال: " وهذه أمور يتداولونها في نظرهم في حال الحديث هل تفرَّدَ به راويه أو لا؟ وهل هو معروفٌ أو لا؟".

٢- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر، تح: علي الحلبي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار ابن الجوزي، (ط. العاشرة- ١٤٢٧هـ)، (ص/١٠٢).

٣- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، السخاوي، تح: عبد الكريم الخضير، (ج٢ص/٢١).

٤- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، (ج١ص/٣٦٢).

٥- المتابعات والشواهد دراسة نظرية وتطبيقية على صحيح مسلم، (ص/٣٥).

وقد تتابع المصنِّفون في علوم الحديث على بيان حقيقة المتابعة بضرب المثال دون الاشتغال بوضع حدٍّ صناعيٍّ يميزُ حقيقتها[١].

وقيد (دون الصحابي) لا بد منه لإخراج الشَّاهِد، فإنهما يفترقان من هذه الحيثية.

وصلة المعنى الاصطلاحي للمتابعة بمعناها اللُّغوي المتقدِّم تتبين من وجود معنى القَفْوِ والإتباع، فيما اصطلح عليه من معنى المتابعة، فكأنَّ أحد الرَّاويين قفا الآخر واتَّبعه في حديثه[٢].

الفقرة الثالثة: أقسام المتابعة:

تنقسم المتابعات باعتبار طبقة المتابع إلى قسمين:

الأوَّل: المتابعة التامة[٣]:

وحقيقتها أن يقع الاتفاق في الرواية عن الشيخ الذي ظُنَّ التفرد عنه، بحيث يكون ملتقى للأسانيد، فإذا روى راوٍ عن شيخ، ثم وُجد راوٍ آخرُ عن الشيخ نفسه بإسناده ومتنه، فهذه هي المتابعة التامة.

قال الحافظ ابن حجر: « إن حصلت للراوي نفسه، فهي التامة»[٤].

مثال المتابعة التامة:

أن يروى الحديث من رواية حمّاد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

١- " علوم الحديث "، تح: نور الدين عتر، (ص/٨٢). " فتح المغيث شرح ألفية الحديث "، السخاوي، تح: عبد الكريم الخضير، (ج٢ص/٢٢) وما بعد. التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (ص/٧٢ - ٧٣).

والتعريف بالمثال أحد مسالك تمييز حقائق الأشياء عند المناطقة، ويقال له: التعريف بالرَّسم، إلا أنه دون التعريف بالحدِّ.

٢- المتابعات والشواهد دراسة نظرية وتطبيقية على صحيح مسلم، (ص٣٥).

٣- انظر: " علوم الحديث " لابن الصلاح، نور الدين عر، (ص/٨٣)، " تدريب الراوي " السيوطي، - طبعة طارق عوض الله - (ج١ص/٣٨٧) وما بعد.

٤- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر، تح: علي الحلبي، (ص/١٠٠).

فإذا رَوَى ذلك الحديثَ بعينه عن أيوب غيرُ حمَّاد، فهذه المتابعة التامة[١].

الثاني: المتابعة القاصرة أو الناقصة[٢]:

وحقيقتها: أن لا يقع الاتفاق في الرواية عن الشيخ الذي ظُنَّ التفرد عنه، بل فوقه، سواءً في شيخ الشيخ أو من هو أعلى منه، ما اتَّحد الصحابي راوي الحديث.

قال الحافظ ابن حجر: « إن حصلت لشيخه فمن فوقه[٣]، فهي القاصرة»[٤].

مثال المتابعة القاصرة:

أن يروى الحديث من رواية حمّاد بن سلمة عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، كما في المثال السابق.

فإذا رَوَى الحديثَ عن ابن سيرين غيرُ أيوب، أو عن أبي هريرة غيرُ ابن سيرين، فكلٌّ هذا يسمى متابعة، وتقصرُ عن الأولى بحَسَب بُعْدِها منها[٥].

الفرع الثالث: تعريف الشاهد:

نُعرِّفه من حيث اللغة والاصطلاح، وذلك في الفقرتين الآتين:

الفقرة الأولى: الشاهد في اللغة:

الشَّاهِد في اللغة: اسم فاعل من (شهد) والشهادة خبر قاطع[٦].

١- " علوم الحديث " لابن الصلاح، نور الدين عتر، (ص/٨٣). " تدريب الراوي "، للسيوطي، (ج١ص/٣٩٠).

٢- انظر: " علوم الحديث " لابن الصلاح، نور الدين عر، (ص/٨٣)، " تدريب الراوي " السيوطي، - طبعة طارق عوض الله - (ج١ص/٣٨٧) وما بعد. " المنهل الروي في علم الحديث النبوي " بدر الدين بن جماعة، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (ص/٥٩).

٣- أي: لشيخ الراوي الذي ظُنَّ التفرد عنه.

٤- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر، تح: علي الحلبي، (ص/١٠٠).

٥- " تدريب الراوي " السيوطي، - طبعة طارق عوض الله - (ج١ص/٣٩٠).

٦- القاموس المحيط، مادة: (ش.هـــ.د)، - طبعة دار الفكر – (ص/٢٦٤).

قال ابن فارس: الشهادة الإخبار بما قد شُوهِدَ[١].

الفقرة الثانية: الشاهد في الاصطلاح:

عرَّفه الشيخ طاهر الجزائري بقوله:« والشاهِدُ إن كان يُشبِه متن الحديث الفرد في اللفظ والمعنى، فهو الشاهد باللفظ، وإن كان يشبهه في المعنى فقط فهو الشاهد بالمعنى، والشاهد: متنٌ يُروَى عن صحابيٍّ آخر يشبه متن الحديث الفرد»[٢].

والصِّلة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للشاهد: أنَّ الشهادة إخبار، وكلٌّ واحدٍ من الصحابيين أخبر بمثل ما أخبر به الآخر، فصحَّ كون أحدِهما شاهداً للآخر[٣].

الفرع الرابع: الفروق بين الاعتبار والمتابعات والشَّواهد:

نذكر أوَّلاً الفرق بين الاعتبار، وبين المتابعات والشواهد، وهو ما نتعرض له في الفقرة الأولى، أما الفقرة الثانية نذكر فيها الفرق بين المتابعات وبين الشواهد.

الفقرة الأولى: الفرق بين الاعتبار وبين المتابعات والشواهد:

الاعتبار هو هيئة التوصل إلى المتابعة و الشاهد – كما تقدَّم – وهيئة التوصل إلى الشيء غير الشيء، فهو بذلك ليس قسيماً لهما[٤].

فالفرق إذن بين الاعتبار من جهة، والمتابعات والشواهد من جهة أخرى، كالفرق بين الوسيلة والمقصَد، فالاعتبار وسيلة والمتابعات والشواهد مقصَدٌ[٥].

١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المُقري الفيّومي، تح: د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، (ط.الثانية،)، (ص/ ٣٢٤).

٢- توجيه النظر إلى أصول الأثر، (ج١ص/٤٩٣).

٣- المتابعات والشواهد دراسة نظرية وتطبيقية على صحيح مسلم، (ص/٣٦).

٤- اليواقيت والدرر في شرح نخبة الفكر، محمد عبد الرءوف المناوي، تح وتع: أبي عبد الله ربيع بن محمد السعودي، الرياض، مكتبة الرشد، (ص/٣٠١).

٥- المتابعات والشواهد دراسة نظرية وتطبيقية على صحيح مسلم، (ص/٥٧).

الفقرة الثانية: الفرق بين المتابعات وبين الشواهد:

القول الأول: أن العبرة باللفظ، فما كانت الموافقة فيه باللفظ فهو المتابعة، سواء اتحد الصحابي أو اختلف، والشاهد ما رُوِي بالمعنى، سواء اتحد الصحابي أو اختلف.

وإلى هذا ذهب بدر الدين ابن جماعة[١]، وابن الملقِّن[٢]، والنووي[٣] والسيوطي[٤]، وحكاه الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى - عن قوم كالبيهقي وغيره[٥]، وهو قول الحافظ ابن كثير[٦] – رحمه الله تعالى -.

فالمعتدُّ به عند هؤلاء هو اللفظ والمعنى، فالاتفاق في اللفظ يوجب المتابعة، والاتفاق في المعنى يوجب الشاهد.

القول الثاني: أن العبرة باتِّحاد الصَّحابيِّ، فإذا رُوِي الحديثُ من وجه آخرَ عن نفس الصحابيِّ ولو بالمعنى، فهو المتابعة، وإن رُوِي عن صحابيٍّ آخرَ ولو باللفظ، فهو الشَّاهِد.

و هو الذي رجَّحه الحافظ ابن حجر العسقلاني[٧] – رحمه الله تعالى -، واختاره أيضاً تلميذه الإمام السخاوي[٨]، ونسَب الشيخُ طاهر الجزائري – رحمه الله تعالى – هذا القولَ إلى الجمهور[٩].

١- " المنهل الروي " (ص/٥٩).

٢- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، للسخاوي، (ص/٧٣).

٣- " تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، (ج١ص/٣٩١).

٤- " المصدر نفسه "، (ج١ص/٣٩١).

٥- فتح المغيث، (ج٢ص/٢٢)، النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر، تح: علي الحلبي، (ص/١٠٢).

٦- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، (ص/٥٨).

٧- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر، تح: علي الحلبي، (ص/١٠١)، فتح المغيث، (ج٢ص/٢٢).

٨- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، (ص/٧٣).

٩- توجيه النظر إلى أصول الأثر، (ج١ص/٣٩٤).

تنبيه رقم واحد:

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه الله تعالى - : « وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل»[١].

وقال الشيخ طاهر الجزائريّ: « قال بعضهم: قد يُطلقُ المتابِع على الشاهِد، والشاهدُ على المتابِع، والخطبُ في ذلك سهلٌ، إذ المقصود الذي هو التقوية حاصلٌ بكل منهما، فإذا قامت قرينة تدل على المقصود، لم يكن في ذلك بأس، غيرَ أنَّ الغالبَ استعمالُ كلٍّ منهما في معناه الذي يسبِق إلى الذهن»[٢].

تنبيه رقم اثنين:

قال الشيخ طاهر الجزائريّ أيضاً: « لا انحصار للمُتابعاتِ والشواهدِ في الثقة، ولذا قال ابن الصلاح[٣]: واعلَم أنه قد يَدخلُ في باب المتابعةِ والاستشهادِ روايةُ من لا يُحتَجُّ بحديثه وحدَه، بل يكون معدوداً في الضعفاء، وفي كتابي البخاري ومسلم جماعةٌ من الضعفاء، ذَكَرَاهُم في المتابعاتِ والشواهدِ، وليس كلُّ ضعيفٍ يَصلحُ لذلك، ولهذا يقول الدارقطني: فلانٌ يُعْتَبَرُ به، وفلانٌ لا يُعتَبرُ به.

قال بعض العلماء: وإنما يُدخِلون الضعفاءَ لكون المتابِع لا اعتماد عليه، وإنما الاعتمادُ على من قَبْلَه. وقال بعضهم: إنه لا انحصارَ له في ذلك، بل قد يكون كلٌّ من المتابِع والمتابَع لا اعتماد عليه إلا أنَّ باجتماعهما تَحصُلُ القُوَّة»[٤].

١- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفِكَر، تح: علي الحلبي، (ص/١٠٢).

٢- توجيه النظر إلى أصول الأثر، (ج١ص/٣٩٤).

٣- علوم الحديث، ابن الصلاح، (ص/٨٤).

٤- توجيه النظر إلى أصول الأثر، (ج١ص/٣٩٤).

الفرع الخامس: ممارسة الحافظ ابن رجب لهذا النوع من علوم الحديث في كتابه جامع العلوم والحكم:

كلام الحافظ – ابن رجب رحمه الله تعالى – على المتابعات والشواهد في كتابه «**جامع العلوم والحكم**» كثيرٌ جداً وانظر على سبيل المثال الأحاديث رقم: (١١- ١٩- ٢٤- ٢٧-٣٠-٣١-٣٢-٣٤).

وأقتصر على مثالٍ واحدٍ للمتابعة وآخر للشاهد.

مثال للمتابعة:

عَنْ سهلِ بنِ سعْدٍ السَّاعِديِّ ﷺ قال: جاءَ رجُلٌ إلى النَّبيِّ ﷺ فقالَ: يا رسول الله دُلَّني على عملٍ إذا عمِلْتُهُ أَحَبَّني الله، وأحَبَّنِي النَّاس، فقال: ﴿ ازهَدْ فِي الدُّنيا يُحِبَّكَ الله، وازهَدْ فيمَا في أيدي النَّاسِ يُحبَّكَ النَّاسُ﴾[1].

١- رواه ابن ماجه، كتاب الزهد، باب الزهد في الدنيا، برقم: (٤١٠٢)، (ص/٦٨٢)، ورواه ابن حبان في "روضة العقلاء ونزهة الفضلاء"، ذكر الزجر عن الطمع إلى الناس، (ص١١٧)، والطبراني في الكبير، برقم: (٥٩٧٢)، وغيرهم. وصححه الشيخ الألباني في " السلسلة الصحيحة " برقم: (٩٤٤). وأنقل في هذه الصفحات تخريجه للحديث.

قال – رحمه الله تعالى – (ج٢ص/٦٢٤) وما بعدها: « أخرجه ابن ماجه (٤١٠٢)، و أبو الشيخ في " التاريخ " (ص ١٨٣)، و المحاملي في" مجلسين من الأمالي " (١٤٠ / ٢)، و العقيلي في " الضعفاء " (١١٧)، والروياني في " مسنده " (٨١٤ / ٢)، و ابن عدي في " الكامل " (١١٧ / ٢)، و ابن سمعون في " الأمالي " (٢ / ١٥٧ / ١)، والطبراني " الكبير " (٥٩٧٢/٢٣٧/٨)، و أبو نعيم في " الحلية " (٣ / ٢٥٢ -٢٥٣ و ٧ / ١٣٦)، وفي " أخبار أصبهان " (٢ / ٢٤٤ - ٢٤٥)، و الحاكم (٤ / ٣١٣)، والبيهقي في " الشعب " (١٠٥٢٢/٣٤٤/٧) من طرق عن **خالد بن عمرو القرشي** عن سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال : "أتى النبي ﷺ رجلٌ، فقال: يا رسول الله! دلني على عمل إذا أنا عملته أحبني الله و أحبني الناس، فقال رسول الله ﷺ" فذكره. وقال الحاكم:

" صحيح الإسناد "، و ردَّه الذهبي بقوله:

" قلت: خالد وضاع ".

قلت: لكنه لم يتفرد به كما يأتي. فقال العقيلي:

" ليس له من حديث الثوري أصل وقد تابعه **محمد بن كثير الصنعاني**، و لعله أخذه عنه ودلسه، لأن المشهور به خالد هذا ".

قلت: و هذه المتابعة أخرجها الخلعي في " الفوائد " (١٨ / ٦٧ / ١)، و ابن عدي، والأصبهاني في " الترغيب " (١٤٧٢/٦١٨/٢)، و البغوي في " شرح السنة " (٤٠٣٧/٢٣٧/١٤) وقال ابن عدي:

"ولا أدري ما أقول في رواية ابن كثير عن الثوري لهذا الحديث؟ فإن ابن كثير ثقة، و هذا الحديث عن الثوري منكر ". =

= وتابعه أيضا أبو قتادة قال: ثنا سفيان به.

أخرجه البيهقي في " الشعب " (١٠٥٢٥)، ومحمد بن عبد الواحد المقدسي في " المنتقى من حديث أبي علي الأوقي " (٣ / ٢).

قلت: لكن أبو قتادة – و هو عبد الله بن واقد الحراني – قال الحافظ: " متروك، وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبر واختلط، وكان يدلس ".

قلت: فيحتمل احتمالا قوياً أن يكون تلقاه عن خالد بن عمرو ثم دلسه عنه، كما قال ابن عدي في متابعة ابن كثير.

لكن قوله فيه — أعني: ابن كثير – أنه ثقة، فيه نظر، فقد ضعفه جماعة من الأئمة منهم الإمام أحمد، كما رواه عنه ابن عدي نفسه في ترجمته من " الكامل " (٣٧٠ / ٢)، ثم ختمها بقوله:

" له أحاديث مما لا يتابعه أحدٌ عليه ".

فكيف يكون مثله عنده ثقة؟! فالظاهر أنه اشتبه عليه بمحمد بن كثير العبدي فإنه ثقة من رجال الشيخين، و قد قال الحافظ في ترجمة الصنعاني:

"صدوق كثير الغلط".

وقال ابن أبي حاتم في " العلل " (٢ / ١٠٧):

"سألت أبي عن حديث رواه علي بن ميمون الرقي عن محمد بن كثير عن سفيان (قلت: فذكره؟ وقال:) فقال أبي: هذا حديث باطل. يعني بهذا الإسناد ".

ثم قال ابن عدي:

" وقد روي عن زافر عن محمد بن عيينة – أخو سفيان بن عينية – عن أبي حازم عن سهل. وروي أيضاً من حديث زافر عن محمد بن عينية عن أبي حازم عن ابن عمر ".

قلت: و زافر – و هو ابن سليمان – صدوق كثير الأوهام، و نحوه محمد بن عينية، فإنه صدوق له أوهام كما في " التقريب "، وقد اضطرب أحدهما في إسناده، فمرة جعله من مسند سهل، و أخرى من مسند ابن عمر، و الأول أولى لموافقته للمتابعات السابقة.

على أني قد وجدت له طريقا أخرى عن ابن عمر.

أخرجه ابن عساكر في " تاريخ دمشق "(٣ / ١٦٢ / ٣) عن **محمد بن أحمد بن العلس**: حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس: حدثنا عن مالك عن نافع عنه.

وهذا إسناد رجاله رجال الشيخين، غير ابن العلس هذا فلم أعرفه.

ثم رأيت الحافظ قد ذكر الحديث في ترجمة **أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحماني** من " اللسان "، وأنه راوي الحديث هذا عند ابن عساكر، فإذا صح هذا فيكون قد وقع تحريف في نسخة " ابن عساكر " التي نقلت منها، فإن فيها كما ترى: " محمد بن أحمد بن العلس " وعليه لا فائدة من هذا الإسناد، لأن أحمد هذا متهم.

وقد وجدت له شاهداً مرسلاً بإسناد جيد بلفظ:

﴿ ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبُّكَ اللهُ، وَ أَمَّا النَّاسُ، فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ هَذَا يُحِبُّوكَ ﴾.

أخرجه أبو نعيم في " الحلية " (٨ / ٤١) من طريق أبي أحمد إبراهيم بن محمد بن أحمد الهمداني: ثنا أبو حفص عمر بن إبراهيم المستملي: ثنا أبو عبيدة بن أبي السفر: ثنا الحسن بن الربيع: ثنا المفضل بن يونس: ثنا إبراهيم بن أدهم عن منصور عن مجاهد عن أنس:

" أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال: دلني على عمل إذا أنا عملته أحبني الله ﷻ وأحبني الناس عليه. فقال له النبي ﷺ :" فذكره، وقال:

" ذِكْرُ أنسٍ في هذا الحديث وهْمٌ من عمر أو أبي أحمد، فقد رواه الأثبات عن الحسن بن الربيع فلم يجاوزوا فيه مجاهدا ". =

فإنَّ هذا الحديث من رواية **خالد بن عمرو القرشي**[١]، عن سفيان الثوري، عن أبي حازم عن سهل بن سعد السَّاعِدِي ﷺ.

فتابع خالداً على هذا الحديث **محمد بن كثير الصنعاني**[٢]، كما ذكر ذلك العقيلي، فقال – بعد ما ذكر حديثه السابق عن الثوري – : « ليس له من حديث الثوري أصل، وقد تابعه محمد بن كثير الصنعاني، ولعله أخذه عنه ودلسه، لأنَّ المشهورَ به خالدٌ هذا»[٣].

= ثم ساقه هو وابن منده في " مسند إبراهيم " (ص٢٩/١٧) من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي: ثنا الحسن بن الربيع أبو علي البجلي به مرسلاً مرفوعاً، لم يذكر فيه أنساً وقال:

"قال الحسن: قال المفضل: لم يسند لنا إبراهيم بن أدهم حديثاً غير هذا، ورواه طالوت عن إبراهيم فلم يجاوز به إبراهيم، وهو من حديث منصور ومجاهد عزيز، مشهوره ما رواه سفيان الثوري عن أبي حازم عن سهل بن سعد ".

قلت: قد تقدم حديث سفيان من طرق عنه، و هي وإن كانت ضعيفة، ولكنها ليست شديدة الضعف – باستثناء رواية خالد بن عمرو الوضاع، والحماني المتهم – فهي لذلك صالحةٌ للاعتبار، فالحديث قوي بها، ويزداد قوة بهذا الشاهد المرسل، فإنَّ رجالَه كلَّهم ثقات، أما من وصله ففيه ضعفٌ، فإنَّ أبا حفص عمر بن إبراهيم قال الحافظ في "التقريب":

"صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف".

وأما أبو أحمد إبراهيم بن محمد بن أحمد الهمداني فلم أجد له ترجمة، و كلام أبي نعيم المتقدم فيه يشعر بأنه محلٌّ للضعف.

وجملة القول: أنَّ الحديث صحيح أو على الأقل حسنٌ بهذا الشاهد المرسل، و الطرق الموصولة المشار إليها.

ويعجبني قول المنذري في " الترغيب " (٩٥/٣) عقيب اتهامه لخالد بن عمرو:

" لكن على الحديث لامعةٌ من أنوارِ النبوة، ولا يمنع كونُ راويه ضعيفاً أن يكون النبي ﷺ قاله".

وقد حسنه النووي والعراقي والهيثمي. وراجع المقدمة. والله ﷻ أعلم ».اهـــ.

١– خالد بن عمرو بن محمد بن عبد الله بن سعيد بن العاص، الأموي، السَّعيديّ،: أبو سعيد الكوفي. حديثه في سنن أبي داود وابن ماجه. **روى عن**: يونس بن أبي إسحاق، والثوري، وشعبة، وغيرهم. **وعنه**: إبراهيم بن موسى الرازيّ، والحسن بن علي الخلال، وأحمد بن منصور الرَّمادي، وغيرهم. قال أحمد بن سنان عن أحمد بن حنبل: منكر الحديث. وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: ليس بثقة، يروي أحاديث بواطيل. وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء. وقال البخاري، والسَّاجي، وأبو زرعة: منكر الحديث. وقال أبوحاتم: متروك الحديث، ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن حبان: كان يتفرَّد عن الثقات بالموضوعات، لا يحلُّ الاحتجاج بخبره. وذكره أيضاً في "الثقات" وهي إحدى غفلاته. وعن أحمد بن حنبل أنه قال: أحاديثه موضوعة. " تهذيب التهذيب " (ج١ص/٥٢٧-٥٢٨).

٢– محمد بن كثير بن أبي عطاء الثقفي، الصنعاني، أبو يوسف، نزيل المصِّيصة، صدوق كثير الغلط، من صغار التاسعة، مات سنة بضع عشرة ومئتين. روى له: **د. ت. س.** " تقريب التهذيب " برقم: (٦٢٥١)، (ص/٥٠٤).

٣– الضعفاء الكبير، للعقيلي، تح: حمدي بن عبد المجيد، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الصميعي، (ط/١- ١٤٢٠هـــ-٢٠٠٠م)، (ج٢ص/٣٥٧).

وتابعهأيضاً[1]: أبو قتادة الحرّاني[2]، ومِهْران بن أبي عمر الرازي[3]، فرووه عن الثوري.

فهذه متابعة تامة.

مثال للشاهد:

هناك شاهدان للحديث المتقدم.

الشاهد الأول:

ما رواه ابن عدي في الكامل[4] عن ابن عمر رضي الله عنه[5]، من حديث زافر ابن سليمان[6]، عن محمد بن عيينة[7] – أخي سفيان بن عيينة – عن أبي حازم، عنه.

الشاهد الثاني:

وهو أحسن من الأول.

وهو حديثٌ مرسلٌ ذكر الحافظُ ابن رجب أنه خرَّجه أبو سليمان بن زبر الدِّمشقي في «مسند إبراهيم بن أدهم» من جمعه من رواية معاوية بن حفص، عن إبراهيم بن أدهم، عن منصور عن رِبْعِيِّ بن حِراش، قال: جاء رجلٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ، فقال: يا رسولَ الله، دلَّني على عمل يحبَّني الله عليه، ويحبني الناس عليه ، فقال: ﴿أَمَّا العَمَلُ الذِي يُحِبُّكَ اللهُ عَلَيْهِ، فَالزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا، وَأَمَّا العَمَلُ الَّذِي يُحِبُّكَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَانْظُرْ هَذَا الحُطَامَ، فَانْبِذْهُ إِلَيْهِمْ﴾.

١- نقل ذلك الحافظ ابن رجب عن أبي بكر الخطيب.

٢- عبد الله بن واقد الحرَّاني، أبوقتادة، أصله من خراسان، متروك، وكان أحمد يثني عليه وقال: لعله كبر واختلط، وكان يدلِّس، من التاسعة، مات سنة (٢١٠هـ). " تقريب التهذيب "، (٣٦٨٧)، (ص/٣٢٨). **تمييز**.

٣- مِهْران، بكسر أوله، ابن أبي عمر العطار، أبوعبد الله الرازي، صدوق له أوهام سيء الحفظ، من التاسعة. **مد ق**. " تقريب التهذيب " (٦٩٣٣)، (ص/٥٤٩).

٤- الكامل في الضعفاء، ابن عدي، (ج٣ص/٣١).

٥- مشياً على اصطلاح الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيره، مِنْ أنَّ الشاهد ما إذا روي عن صحابي آخر.

٦- زافر ابن سليمان الإيادي، أبو سليمان القُهُسْتاني، سكن الرَّي ثم بغداد، وولي قضاء سجستان، صدوق كثير الأوهام، من التاسعة. **ت س ق**. " تقريب التهذيب "، (١٩٧٩)، (ص/٢١٣).

٧- محمد بن عيينة الهلالي، أخو سفيان، صدوق له أوهام، من الثامنة. **تمييز**. " تقريب التهذيب "، (٦٢١٣)، (ص/٥٠١).

والحديث رواه أبو نعيم من طريق أبي أحمد إبراهيم بن محمد بن أحمد الهمداني: ثنا أبو حفص عمر بن إبراهيم المستملي: ثنا أبو عبيدة بن أبي السفر: ثنا الحسن بن الربيع: ثنا المفضل بن يونس: ثنا إبراهيم بن أدهم عن منصور عن مجاهد عن أنس أن رجلا أتى النبيَّ ﷺ فقال: "دلني على عمل إذا أنا عملته أحبني الله ﷻ وأحبَّني الناس عليه. فقال له النبي ﷺ: ﴿ ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبُّكَ اللهُ، وَأَمَّا النَّاسُ فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ هَذَا يُحِبُّوكَ﴾.

قال أبو نعيم: « ذِكْرُ أنسٍ في هذا الحديث وهْمٌ من عمر أو أبي أحمد، فقد رواه الأثبات عن الحسن بن الربيع فلم يجاوزوا فيه مجاهدا»[١].

ثم رواه من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدثنا الحسن بن الربيع أبو علي البجلي، حدثنا المفضل ابن يونس، عن إبراهيم بن أدهم،عن منصور، عن مجاهد مرسلاً[٢].

١- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، دار الفكر، ط. ١٤١٦هـ-١٩٩٦م. (ج٨ص/٤١).

٢- المصدر نفسه، (ج٨ص/٤١).

المطلب السادس

السند المعنعن عند ابن رجب

قبل الكلام على هذه المسألة العظيمة، نقدم بمقدمة لا بد منها، نُضمِّنها الكلام على ماهية السند المعنعن، وهو ما نتعرض له في الفرع الأوَّل.

الفرع الأوَّل: تعريف السند المعنعن:

نعرف أوّلاً كلمة «**السند**» ثم نعرف كلمة «**المعنعن**» وذلك في الفقرتين الآتيتين.

الفقرة الأولى: تعريف السند:

السَّندُ من حيث اللغةُ:

قال ابن فارس: « السِّين والنون والدَّال أصلٌ واحدٌ يدلُّ على انضمام الشيء إلى الشيء. والسَّند: ما أقبل عليك من الجبل، وذلك إذا علا عن السَّفح. والإسناد في الحديث: أن يُسند إلى قائله»[١].

السَّندُ من حيث الاصطلاح: حكاية طريق المتن[٢].

قال الطّيبي: « **والسند:** أخبار عن طريق المتن، من قولهم: فلان سند أي: معتمد فسمي سنداً لاعتماد الحفاظ في صحة الحديث وضعفه عليه.

والإسناد: رفع الحديث إلى قائله، وقال عبد الله بن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء[٣].

فعلى هذا السند والإسناد يتقاربان في معنى الاعتماد»[٤].

١- "معجم مقاييس اللغة"، لابن فارس، (ج٣ص/ ١٠٥).

٢- "اليواقيت والدرر"، المناوي (ج١ص/١١٦ – ١١٧).

٣- مقدمة صحيح مسلم – بشرح النووي – ، برقم: (٣٢)، باب بيان أن الإسناد من الدين وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات، وأن جرح الرواة بما فيهم جائز بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة، بل من الذب عن الشريعة المكرمة، (ج١ص/١٤٦)، و " معرفة علوم الحديث " للحاكم، أول نوع من أنواع علوم الحديث، (ص/١١٤).

٤- الخلاصة في أصول الحديث، الحسين بن عبد الله الطيبي، (ص/٣٣-٣٤).

الفقرة الثانية: تعريف المعنعن:

المعنعن: هو ما أُتي فيه بصيغة "عن" كفلان عن فلان[1].

قال البيقوني[2] – رحمه الله تعالى – في منظومته:

مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمْ وَمُبْهَمٌ مَا فِيهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ[3]

فالحديث المعنعن إذن هو: الحديث الذي يرويه الراوي عمن فوقه بصيغة "عن" دون أن يذكر سماعًا، أو تحديثًا، أو إخبارًا، أو نحو ذلك"[4].

ويلحق بالمعنعن المُؤنَّن – وقد يقال له المؤنأن[5]، وهو ما رُوي بـــ "أن" من غير بيان التحديث، أو الإخبار، أو السماع كذلك[6].

قال الحافظ العراقي في «**ألفيته**»:

وَحُكْمُ "أَنَّ" حُكْمُ "عَنْ" فَالجُلُّ سَوَّوْا...[7]

الفرع الثاني: أقوال العلماء في السند المعنعن[8]:

أقوال العلماء في مسألة السند المعنعن إجمالاً، قولان:

القول الأوّل: حاصله: أنَّ كل سندٍ رُوِي بالعنعنة فإنه منقطع، سواءٌ وُصف المعنعِنُ

١– تذكرة ابن الملقن مع التوضيح الأبهر، (ص/٤٥).

٢– طه بن محمد بن فتوح البيقوني، محدث، أصولي. كان حيًّا قبل سنة (١٠٨٠هـــ– ١٦٦٩م). " معجم المؤلفين "، عمر كحالة، (ج٢ص/١٨).

٣– متون مصطلح الحديث، دار ابن حزم، (ص/٠٧).

٤– فتح المغيث، للسخاوي، (ج١ص/٢٨٦).

٥– المصدر نفسه، (ج١ص/٢٨٦).

٦– مقدمة د: همام سعيد لشرح علل الترمذي لابن رجب،(ج١ص/١٩٥).

٧– متون مصطلح الحديث، دار ابن حزم، (ص/٥٦).

٨– انظر: " السَّنَنُ الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن"، لابن رُشَيد الفِهري، تح: صلاح بن سالم المصراتي، المملكة العربية السعودية، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، (ط. الأولى –١٤١٧هـــ)، (ص/٤٠) وما بعد.

بالتدليس أم لا؟ حتى يُبَيَّنَ الوصلُ بمجيئه من طريق المعنعِن نفسه بالتحديث ونحوه.

وهذا القول ذكره أبو عمرو ابن الصلاح و لم يُسمِّ قائله[١]، ونقله الرامهرمزي في كتابه «**المحدث الفاصل**» عن بعض المتأخرين من الفقهاء[٢].

لكن هذا القول – كما قال النووي – مردود بإجماع السلف[٣].

القول الثاني: وهو قول الجمهور قالوا: إن الراوي إذا عنعن عن شيخه قُبل قوله بشروط ثلاثة:

أ– العدالة.

ب– البراءة من التدليس.

ج– اللقاء مجالسة ومشاهدة.

وهذا القول نقل الإجماع عليه غيرُ واحدٍ من أهل العلم[٤].

١–" علوم الحديث "، (ص/٦١)، حيث قال: « الإسناد المعنعن وهو الذي يقال فيه: فلان عن فلان، عدَّهُ بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره».اهـــ.

٢–" المحدث الفاصل بين الراوي والواعي "، (ص/٤٥٠).

٣– " شرح النووي على مسلم "دار الفيحاء – (ج١ص/١٩٤).

٤– " التمهيد" لابن عبد البر، (ج١ص/١٣)، و " الكفاية في معرفة أصول علم الرواية " للخطيب البغدادي، (ج٢ص/٢٢٩).

لكن قال الحافظ ابن حجر في النكت (ج٢ص/٢٨٤): " لكن في نقل الإجماع بعد هذا كله نظر، فقد ذكر الحارث المحاسبي – وهو من أئمة الحديث والكلام – في كتاب له سماه «**فهم السنن**» ما ملخصه:

أن أهل العلم اختلفوا فيما يثبت به الحديث على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا بد أن يقول كل عدل في الإسناد: حدثني أو سمعت إلى أن ينتهي إلى النبي ﷺ، فإذا لم يقولوا كلهم ذلك أو لم يقله بعضهم، فلا يثبت، لأنهم عرف من عادتهم الرواية بالعنعنة فيما لم يسمعوه.

الثاني: التفرقة بين المدلِّس وغيره، فمن عُرِفَ لُقِيُّه وعدم تدليسه قُبِل وإلا فلا.

الثالث:من عُرِفَ لُقِيُّه وكان يُدلِّس لكن كان لا يدلس إلا عن ثقة قُبِل وإلا فلا.

قال الحافظ: « ففي حكاية القول الأول خدش في دعوى الإجماع السابق إلا أن يقال أن الإجماع راجع إلى ما استقر عليه الأمر بعد انقراض الخلاف السابق فيُخرَّجُ على المسألة الأصولية في قبول الوفاق بعد الخلاف» اهـــ. =

واتفق العلماء على الشرطين الأولين، واختلفوا في الثالث على أقوال:

١- لا بد من طول الصحبة بين المعنعِن وشيخه، وهو قول أبي المظفر ابن السمعاني[١]، وفيه تضييق[٢].

٢- بشرط أن يكون الراوي المعنعِن معروفاً بالرواية عن شيخه، وهو قول أبي عمرو الداني[٣].

٣- من المتصل إذا عُرِف أنَّ ناقله أدرك المنقول عنه إدراكاً بيِّناً و لم يكن ممن عُرِف بالتدليس، وهو قول القابسي[٤].

٤- اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة، وهو ما ذهب إليه ابنُ المَديني والبخاريُّ وغيرُهما[٥].

وزعم الحافظ ابن كثير[٦] – رحمه الله تعالى – أنَّ البخاريَّ إنما التزم ذلك في جامعه

= قال أبو بكر الصيرفي الشافعي: « كلُّ من عُلم له – يعني ممن لم يظهر تدليسه – سماع من إنسان فحدث عنه، فهو على السماع، حتى يعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه، وكل من عُلم له لقاء إنسان فحدث عنه، فحكمه هذا الحكم»اهـ. انظر: " فتح المغيث "، (ج١ص/٢٨٦). و " علوم الحديث لابن الصلاح " (ص/٦٥).

وقال ابن الصلاح في " علوم الحديث " (ص/٦٥): « ومن الحجة في ذلك وفي سائر الباب أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه من غير ذكر الواسطة بينه وبينه مدلِّساً، والظاهر السلامة من وصمة التدليس والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس»اهـ.

١- " قواطع الأدلة في أصول الفقه "، منصور بن محمد بن عبد الجبَّار السَّمعاني الشافعي، تح: د. عبد الله بن حافظ بن أحمد الحَكَمِي، الرياض، مكتبة التوبة، (ط. الأولى- ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، (ج٢ص/٤٥٧).

٢- قال ابن رشيد في " السنن الأبين " (ص/٥١): « وهو أيضاً من مذاهب أهل التشديد»اهـ.

٣-" فتح المغيث "، للسخاوي، (ج١ص/٢٩٠). قال – رحمه الله تعالى -: « نعم. الذي حكاه الزركشي عن قول الداني في جزء له في علوم الحديث، مما هو منقول عن أبي الحسن القابسي، - أيضاً – اشتراط إدراك الناقل للمنقول عنه إدراكاً بيناً، فإما أن يكون أحدهما وهماً، أو قالهما معاً، فإنه لا مانع من الجمع بينهما، بل قد يحتمل الكناية بذلك عن اللقاء، إذ معرفة الراوي بالأخذ عن شيخ، بل وإكثاره عنه قد يحصل لمن لم يلقه إلا مرة»اهـ.

٤- " علوم الحديث لابن الصلاح " (ص/٦٦)، " اختصار علوم الحديث " مع " الباعث الحثيث " لأحمد شاكر، (ص/٥٢)، " السنن الأبين " (ص/٥٧).

٥- " شرح مسلم " النووي، (ج١ص/١٩٣)، " علوم الحديث " لابن الصلاح، (ص/٦٦).

٦- " اختصار علوم الحديث " مع " الباعث الحثيث " لأحمد شاكر، (ص/٥٢).

فقط، بخلاف علي ابن المديني، فإنه يشترط ذلك في أصل صحة الحديث، وهو الذي كان يقصده الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عندما شنَّع على صاحب هذا المذهب.

لكن الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – ردَّ هذا الزعم فقال: « قلت: ادَّعى بعضهم[١] أنَّ البخاريَّ إنما التزم ذلك في جامعه لا في أصل الصحة، وأخطأ في هذه الدعوى، بل هذا شرط في أصل الصحة عند البخاري، فقد أكثر من تعليل الأحاديث في «**تاريخه**» بمجرد ذلك»[٢].

وعزا النووي هذا القول إلى المحققين[٣]، وهو مقتضى كلام الشافعي في «**الرسالة**»[٤] كما قال الحافظ ابن حجر[٥].

٥– ومنهم من اشترط المعاصرة فحسب، واكتفى بإمكان اللقاء و لم يجعله شرطاً، بل أنكر على من اشترطه في مقدمة صحيحه، وادَّعى أنه قولٌ مخترع، لم يُسبق قائلُه إليه، وأنَّ القولَ الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار قديماً وحديثاً ما ذهب هو إليه من عدم اشتراطه.

وهو مذهب الإمام مسلم[٦] – رحمه الله تعالى –.

قال الإمام ابن الصلاح – رحمه الله تعالى –: « وفيما قاله مسلمٌ نظر»[٧]

١– هو الحافظ ابن كثير – رحمه الله تعالى – كما تقدم.

٢– النكت على ابن الصلاح، ــج٢ص/٥٩٥).

٣– " التقريب " مع " التدريب "– طبعة طارق عوض الله – ، (ج١ص/٣٢٩).

٤– وعبارة الشافعي في «الرسالة» – طبعة أحمد شاكر – (ص/٣٩٨): « و لم نَعْرِف بالتدليس ببلدنا، فيمن مضى ولا من أدركنا من أصحابنا: إلا حديثاً فإنَّ منهم من قَبِله عن مَّن لو تركه عليه كان خيراً له، وكان قول الرجل: "سمعت فلانا يقول سمعت فلانا" وقوله: "حدثني فلان عن فلان": سواءً عندهم، لا يُحدِّث واحدٌ منهم عن من لقي إلا ما سمع منه، ممن عناه بهذه الطريق، قَبِلنا منه: "حدثني فلان عن فلان"»

٥– النكت على ابن الصلاح، ــج٢ص/٥٩٥).

٦– " صحيح مسلم " ،(ج١ص/١٩٣) وما بعد، مع " شرح النووي ".

٧– " علوم الحديث " لابن الصلاح، (ص/٦٦).

قال الإمام السخاوي – رحمه الله تعالى -:« ووجْهُه – فيما يظهر – ما عُلم من تبرير أهل ذاك العصر للإرسال، فلو لم يكن مدلساً، وحدَّث بالعنعنة عن بعض من عاصره، لم يدل ذلك على أنه سمع منه، لأنه وإن كان غير مدلِّس فقد يحتمل أن يكون أرسل عنه، لشيوع الإرسال بينهم، فاشترطوا أن يثبت أنه لقيه وسمع منه، لتُحمل عنعنته على السماع، لأنه لو لم يحمل حينئذ على السماع، لكن مدلساً، والفرض السلامةُ من التدليس، فبان رجحانُ اشتراطِه»[1].

قال الشيخ المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني[2] – رحمه الله تعالى - : « هذا الجواب صحيح وسديد جداً، ولكنك لو تأملت فيه، لرأيت أنه من صالح الإمام مسلم – رحمه الله تعالى -؛ لأن له أن يقول: إذا كانت المسألة مفروضة في غير المدلس؛ فلماذا يَحمِلُ البخاريُّ رواية المعاصر على غير الاتصال مع أنه غير مدلس؟

فإن قال: يُحْتمل أنه لقِيَه! [3]قلنا: بالاحتمال لا يسوغ الغمز في الرجال، ألا ترى أنه يرد مثله على البخاري، فيقال عليه: إن رواية الملاقي عمن لَقِيَه بصيغة العنعنة يرد عليه مثل ما أورد على المعاصر، يُحتمل أنه لم يسمع منه هذا الحديث!

١- " فتح المغيث "، للسخاوي، (ج١ص/٢٨٩).

٢- الإمام محمد ناصر الدين ابن نوح بن آدم بن نجاتي الألباني، ولد عام (١٣٣٢هـــ) الموافق (١٩١٤م)، " بأَشْقُودَرَة " عاصمة " ألبانيا " يومئذ. سافر به والده إلى الشام وعمره تسع سنوات، فبدأ تعليمه بمدرسة أهلية اسمها " جمعية الإسعاف " ثم توقف عن الدراسة النظامية، وقرر والده الدراسة على المشايخ، فدرس على والده الفقه الحنفي، وعلم الصرف، وختم عليه القرآن مجوَّداً، وكان في الوقت نفسه يعمل في مهنة النجارة، ثم توجه إلى عمل تصليح الساعات مع والده، ثم بعد ذلك اشتغل بعلم الحديث، فوجد من أبيه مضايقة كبيرة نتيجة تعصبه، فخيَّره أبوه بين الموافقة أو المفارقة، فاختار المفارقة، وكان الشيخ – رحمه الله – ذا خُلُقٍ عالٍ، وتوضع جمٍّ، أوّل ما ألَّف الشيخ كتابه: «الروضَ النضير في ترتيب وتخريج الطبراني الصغير»، درَّس بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية لمدة ثلاث سنوات، له مؤلفات كثير ة مشهورة، منها:«سلسلة الأحاديث الضعيفة» في أربعة عشر مجلداً، و «سلسلة الأحاديث الصحيحة» في سبع مجلدات، و «آداب الزفاف في السنة المطهرة» و« وصفة صلاة النبيﷺ كأنك تراها» و « وأحكام الجنائز» و « أحكام الرِّكاز » و « التوسل أنواعه وأحكامه» و « جلباب المرأة المسلمة» وغيرها كثير. ثم أصيب الشيخ في السنوات الأخيرة بأمراض كثيرة منها مرض فقر الدم، وبعد عصر السبت ٢٣ جمادى الآخرة (١٤٢٠هـــ) الموافق ٠٢ أكتوبر (١٩٩٩م)، توفي الشيخ – رحمه الله تعالى -. انظر: " صفحات بيضاء من حياة الإمام محمد ناصر الدين الألباني "، لأبي أسماء عطية بن صدقي علي سالم عودة، تق: الشيخ علي خشان وأبو الحسن المأربي، اليمن، دار الآثار، ط.الثانية ١٤٢٢هـــ-٢٠٠١م.

٣- هكذا ولعل الصواب: يحتمل أنه لم يلقه. والله أعلم.

فإن أجاب بما سبق عن الحافظ، وهو قوله: " يلزم من جَرَيانه أن يكون مُدلِّساً؛ والمسألة مفروضةٌ في غير المُدلِّس "، كان هو الجواب بعينه عن مسلم، فحينئذ لزم البخاريَّ أن يوافقه على الاحتجاج برواية المعاصر، وحملها على الاتصال، أو أن لا يقبل المعنعَن أصلاً، وهو ما ألزمه به مسلم، وهذا مما لا يقول به البخاري ولا غيرُه، فثبت الإلزام، فتأمَّل»[1]

الفرع الثالث: مذهب الحافظ ابن رجب في السند المعنعن:

مذهب الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – في هذه المسألة العظيمة **معارضٌ لرأي الإمام مسلم**، ومن نظر في كتابه: «**شرح علل الترمذي**»[2] تبين له ذلك.

أما كلامه في المسألة في كتابه: «**جامع العلوم والحكم**» فإن من أمعن النظر في كلامه تبين له رأيه في المسألة، وأنه لا يرتضي مذهب الإمام مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة.

من ذلك قوله – رحمه الله تعالى - « ورأيُ البخاريِّ وشيخِهِ عليّ بن المديني، وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم أنَّ الحديثَ لا يَتَّصِلُ إلا بصحة اللُّقيِّ، وكلامُ الإمام أحمد يدلُّ على ذلك[3]، ونصَّ عليه الشافعي في «**الرسالة**» وهذا كُلُّه خلاف رأي مسلم - رحمه الله -»[4].

بل قد ردَّ على الإمام مسلم، فقال في كتابه العظيم: «**شرح علل الترمذي**»- بعد أن سرد أمثلة عديدة عن كبار أئمة الحديث فيها التفتيش عن السماع -:« فإذا كان هذا هو قول هؤلاء الأئمة الأعلام، وهم أعلم أهل زمانهم بالحديث وعلله وصحيحه وسقيمه، مع موفقة البخاري وغيره، فكيف يصح لمسلم -رحمه الله- دعوى الإجماع على خلاف قولهم، بل اتفاق هؤلاء الأئمة على قولهم هذا يقتضي حكاية إجماع الحفاظ -المعتد بهم- على هذا القول، وأنَّ

١- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، علي الحلبي، (ص/٨٨).

٢- " شرح علل الترمذي "، (ج٢ص/٥٩٠) وما بعد.

٣- قال الحافظ في " شرح علل الترمذي "، (ج٢ص/٥٩٢): «فدلَّ كلام أحمد وأبي زرعة وأبي حاتم على أن الاتصال لا يثبت إلا بثبوت التصريح بالسماع، وهذا أضيق من قول ابن المديني والبخاري، فإن المحكيَّ عنهما: أنه يعتبر أحد أمرين: إما السماع وإما اللقاء، وأحمد ومن تبعه: عندهم لا بد من ثبوت السماع».اهـــ.

٤- " جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/٣٩٦).

القولَ بخلاف قولهم لا يعرف عن أحد من نظرائهم، ولا عمن قبلهم ممن هو في درجتهم وحفظهم»[1].

مناقشة الحافظ ابن رجب فيما ذهب إليه[2]:

أولاً: لا شك أنه تمت أمور في هذه المسألة ينبغي التفريق بينها، وذلك أن التفتيش عن اللقاء بين الراوي والمروي عنه أعمُّ من التفتيش عن السماع ولو مرة، وأن التفتيش عن السماع ولو مرة أعم من التفتيش عن السماع في كلِّ رواية.

وابن رجب في رده على الإمام مسلم جمع بين هذه المراتب كلها، وساق الأدلة على أن العلماء فتشوا عن اللقاء بين الراوي والمروي عنه، و لم يكتفوا به بل فتشوا عن ورود السماع، و لم يكتفوا به بل فتشوا عن صحة السماع وعدم دخول الوهم والخطأ عليه.

ثانياً: لم يُحدِّد ابن رجب رأيه في المسألة، وبعد عرض طويل مليء بالأمثلة والشواهد لم نعرف مراده بالتحديد، هل هو مع اشتراط اللقاء، أم مع اشتراط السماع، أم مع اشتراط تحقُّق السماع في كل حديث.

ثالثاً: يستدل ابن رجب على عدم السماع بأمرين ذكرهما عن الإمام أحمد:

الأول: أن يكون الراوي ببلد غير بلد المروي عنه، و لم يعُرف عن أحدهما النقلة إلى بلد الآخر.

الثاني: أن يروي الراوي مباشرة عن شيخه ثم يدخل بينه وبينه واسطة.

وليس في هذا ما ينصر مذهب ابن رجب لأن الإمام مسلماً كذلك يبحث عن اللقاء في مثل هاتين الحالتين، لما فيهما من القرينة على انتفاء اللقاء، وذلك أن الإمام مسلماً يعتبر المعاصرة مع إمكان اللقاء لا مع القرينة على انتفاءه.

١- " شرح علل الترمذي "، (ج٢ص/٥٩٦).

٢- استفدته من مقدمة محقق: " شرح علل الترمذي "، د: همام سعيد، (ج١ص/٢٠٤) وما بعد.

وفي هذا يقول الإمام مسلم: « فالرِّواية ثابتةٌ، والحجة بها لازمةٌ، إلاَّ أن يكون هناك دَلالةٌ بيِّنةٌ: أنَّ هذا الراوي لم يلقَ مَن روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فأما – والأمر مبهمٌ – على الإمكان الذي فسَّرنا، فالرواية على السماع أبداً، حتى تكون الدَّلالة التي بيَّنَّا»[١].

ومن هنا يتبين أن كلام الإمام مسلم يتوجه على إمكان اللقاء العاري عن أيَّةِ قرينةٍ على خلافه.

رابعاً: إن الأمثلة التي ساقها الحافظ ابن رجب للتدليل على رأيه لا تصلح للاستدلال، لأنها كلَّها حالات من العنعنة التي قامت القرينة على عدم الاتصال فيها[٢].

ومما يدلك على صحة ما ذكرنا قول الحافظ نفسه في كتابه «جامع العلوم والحكم»: «لم يثبُت سماعُ أبي وائل من معاذ، وإنْ كان قد أدركه بالسِّنِّ، وكان معاذٌ بالشَّام، وأبو وائل بالكوفة، وما زال الأئمةُ - كأحمد وغيره - يستدلُّون على انتفاء السَّماع بمثل هذا»[٣].

فيقال: إن الإمام مسلماً – رحمه الله – يستدلُّ على انتفاء السماع بمثل هذا أيضاً، وقد تقدم كلامه.

١- " صحيح مسلم " ،(ج١ص/١٩٦) وما بعد مع " شرح النووي ".

٢- مقدمة د: همام سعيد لشرح علل الترمذي لابن رجب،(ج١ص/٢٠٦).

٣- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/١٣٥).

المطلب السابع

كلام الحافظ ابن رجب في المزيد في متصل الأسانيد

نبيِّنُ معنى المزيد في متصل الأسانيد، وهو ما نتعرض له في الفرع الأول، أما الفرع الثاني نذكر ما له صلة قوية بهذا النوع وهو الفرق بين المرسل الخفي والتدليس، والفرع الثالث نذكر ما وقع في الكتاب من الكلام على هذه المسألة.

الفرع الأول: معنى المزيد في متصل الأسانيد[١]:

قال الحافظ ابن كثير – رحمه الله تعالى -: « وهو أن يزيد راوٍ في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره، وهذا يقع كثيراً في أحاديث متعددة»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه الله تعالى -: « إن كانت المخالفة **بزيادة راوٍ** في أثناءِ الإسناد، ومَن لم يزدها أتقن ممَّن زادها، فهذا هو المزيد في متصل الأسانيد.

وشرطه أن يقع التصريح بالسماع[٣] في موضع الزيادة، وإلا؛ فمتى كان معنعناً – مثلاً – ترجَّحت الزيادة»[٤].

الفرع الثاني: ذكر ما له صلة بهذا النوع من علوم الحديث:

يذكر علماء الحديث مع هذا النوع من علوم الحديث ما له صلةٌ قوية به، وهو التدليس والإرسال الخفي.

١- صنف الخطيب البغدادي – رحمه الله تعالى – في هذا النوع كتاباً سماه «**كتاب تمييز المزيد في متصل الأسانيد**» أشار إليه ابن الصلاح في «**المقدمة**» (ص/٢٨٧) ووجه إليه بعض الانتقادات.

٢- "اختصار علوم الحديث"، مع " الباعث الحثيث "، (ص/١٧٥).

٣- قال أبو عمرو ابن الصلاح في " المقدمة "، (ص/٢٨٨): « لأن الإسناد الخالي عن الراوي الزائد إن كان بلفظة " عن " في ذلك فينبغي أن يُحكم بإرساله، ويُجعل مُعلَّلاً بالإسناد الذي ذُكر فيه الزائد، لما عرف في نوع العلل، وكما يأتي ذكره إن شاء الله تعالى في النوع الذي يليه، وإن كان فيه تصريح بالسماع أو بالإخبار كما في المثال الذي أوردناه، فجائزٌ أن يكون قد سمع ذلك من رجلٍ عنه ثم سمعه منه نفسِه»

٤- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، علي الحلبي، (ص/١٢٦).

ولهذا جمع بينهما الحافظ العراقي في «**ألفيته**»[١] فقال:

وَعَدَمُ السَّمَاعِ وَاللِّقَـــــاءِ　　يَبْدُو بِهِ الإِرْسَالُ ذُو الخَفَـــاءِ
كَذَا زِيَادَةُ اسم راوٍ في السّند　　إنْ كان حذْفه بعنْ فيـــه وَرَدْ
وَإِنْ بِتَحْدِيْثٍ أَتَى فَالْحُكْمُ لَه　　مع احتمالِ كونه قد حَمَلَـــــهْ
عَنْ كلّ إلاَّ حَيْثُ مَا زِيْدَ وقع　　وهْماً وَفِي ذَيْنِ الخطيب قد جمع

ووجه التداخل: أن الراوي الزائد بين الرَّاوِيَين اللَّذين كان يُظنُّ الاتصالُ بينهما مُظْهِرةٌ للارسال الخفي في الرواية التي لم يُذكر فيها، إن كان حذف الاسم الزائد وقع بصيغة " عن " و " قال " ونحوِهما مما ليس صريحاً في الاتصال[٢].

وأما التدليس فإن المحققين من علماء الحديث فرقوا بينه وبين الارسال الخفي بفارقٍ دقيق.

يقول الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى -: « والفرقُ بين المُدلِّس والمُرسَل الخفيّ دقيق حصل تحريره بما ذُكر هنا:

وهو أنَّ التدليس يختصُّ بمن روى عمَّن عُرف لقاؤه إيَّاه، فأما إن عاصره و لم يُعرف أنَّه لقيه، فهو المرسل الخفيّ.

ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة، ولو بغير لُقِي، لزمه دخول المرسل الخفي في تعريفه.

والصواب التفرقةُ بينهما.

ويدل على أنَّ اعتبار اللُّقي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بدَّ منه إطباق أهل العلم

١- متون مصطلح الحديث، دار ابن حزم، (ص/١٥٧).

٢- " فتح المغيث "، (ج٣ص/٤٧٩ – ٤٨٠).

بالحديث على أن رواية المُخضرمين [١] كأبي عثمان النَّهْدِي[٢] وقيس بن أبي حازم[٣] عن النبي ﷺ من قبيل الارسال لا من قبيل التدليس.

ولو كان مجرد المعاصرة يُكتفى به في التدليس، لكان هؤلاء مُدلِّسين لأنهم عاصروا النبي ﷺ قطعاً، ولكن لم يُعرف هل لَقُوهُ أم لا؟»[٤].

الفرع الثالث: كلام ابن رجب على هذا النوع من علوم الحديث الواقع في الكتاب:

لم يتكلم الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – في المزيد في متصل الأسانيد في كتابه «**جامع العلوم والحكم**» – في حدود علمي – إلاَّ في موضع واحد.

فقال في الحديث الثالث والعشرين[٥]: « هذا الحديث خرَّجه مسلم من رواية يحيى بن أبي كثير[٦]: أنَّ زيدَ بن سلام حدثه أنَّ أبا سلام حدثه عن أبي مالك الأشعري، قال: قال رسولُ الله ﷺ: ﴿الطُّهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان ﴾، فذكر الحديثَ. وفي أكثر نسخ صحيح مسلم: " والصبرُ ضياء " وفي بعضها: " والصيامُ ضياء "[٧].

١- قال سِبط ابن العجمي في " تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: إنه مخضرم"- الدار العلمية، دلهي، الهند،(ص/٠٧): « هو التابعي الذي أدرك الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ، وليست له صحبة، لعدم لُقِيِّه رسول الله ﷺ»اهـ.

٢- الإمام الحجة، عبد الرحمن بن مُلّ – وقيل: ابن مَلي – ابن عمرو بن عَدِيّ البصري. مُخضرَم مُعمَّر، أدرك الجاهلية والإسلام، وغزا في خلافة عمر وبعدها غزوات. روى له الجماعة. قال الحافظ أبو نصر الكَلاَباذيُّ: أسلم أبو عثمان على عهد النبي ﷺ. ولم يره، لكنه أدّى إلى عماله الزكاة. مات سنة (١٠٠هـ). " سير أعلام النبلاء "، (ج٤ص/١٧٥) وما بعد.

٣- العالم الثقة الحافظ، أبو عبد الله البجلي الأحمسي، أسلم وأتى النبي ﷺ ليُبايعه، فقُبض نبي الله وقيس في الطريق، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ﷺ، وعنه: أبو إسحاق السَّبيعي، وسليمان الأعمش وغيرهما، وحديث في الكتب الستة، مات سنة سبعٍ أو ثمانٍ وتسعين. " سير أعلام النبلاء "، (ج٤ص/١٩٨) وما بعد.

٤- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، علي الحلبي، (ص/١١٥).

٥- حديث أبي مالك الأشعري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ ﴿ الطُّهورُ شَطْرُ الإيمانِ، والحَمْدُ للهِ تَملأُ المِيزانَ، وسُبحَانَ اللهِ، والحَمْدُ للهِ، تَملآنِ أو تَملأُ ما بَيْنَ السَّماواتِ والأرْضِ، والصَّلاةُ نورٌ، والصَّدَقَةُ بُرهَانٌ، والصَّبْرُ ضياءٌ، والقُرآنُ حُجَّةٌ لك أو عَلَيكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبائعٌ نَفْسَهُ، فمُعْتِقُها أومُوبِقها ﴾ رواه مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، برقم: (٤٢٢)، (ص/١٣٤).

٦- يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت لكنه يدلِّس ويرسل، من الخامسة، مات سنة اثنتين وثلاثين، وقيل قبل ذلك. ع. " التقريب "، (٧٦٣٢)، (ص/٥٩٦).

٧- انظر: " المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم "، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، (ج١ص/٤٧٧).

وقد اختُلِف في سماع يحيى بن أبي كثير من زيدِ بن سلاَّم، فأنكره يحيى بنُ معين، وأثبته الإمامُ أحمدُ، وفي هذه الرواية التصريحُ بسماعه منه[1].

وخرَّج هذا الحديث النسائيُّ[2]، وابنُ ماجه[3] من رواية معاوية بن سلام[4]، عن أخيه زيدِ بن سلاَّم، عن جدِّه أبي سلاّم، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك، **فزاد في إسناده عبد الرحمن بن غنم**، ورجَّحَ هذه الرواية بعضُ الحفاظ، وقال: معاوية بن سلام أعلمُ بحديثِ أخيه زيدٍ من يحيى بن أبي كثيرٍ، ويقوِّي ذلك أنَّه قد روي عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك من وجهٍ آخر، وحينئذٍ فتكونُ روايةُ مسلمٍ منقطعةً.» [5] [6].

١- انظر: " تهذيب الكمال "، للحافظ المِزي، طبعة بشار عوّاد معرف، (ج١٠ص/٧٨-٧٩).

٢- كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، برقم: (٢٤٣٧)، (ص/٣٧٨).

٣- كتاب الطهارة وسننها، باب الوضوء شطر الإيمان، برقم: (٢٨٠)، (ص/٦٦).

٤- معاوية بن سلاَّم، بالتشديد، ابن أبي سلاَّم، أبو سلاّم الدمشقي، وكان يسكن حمص، ثقة، من السابعة، مات في حدود سنة سبعين. ع. " التقريب "، (ص/٥٣٨).

٥- قال الإمام النووي – رحمه الله تعالى – في " شرح مسلم "، (ج٣ص/١١١): «هذا الإسناد مما تكلم فيه الدارقطني وغيره، فقال: سقط فيه رجل بين أبي سلاّم وأبي مالك، والساقط عبد الرحمن بن غنم، قال: والدليل على سقوطه: أن معاوية بن سلاَّم رواه عن أخيه زيد بن سلاّم، عن جده أبي سلاّم، عن عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري، وهكذا أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما، ويمكن أنْ يجاب لمسلم عن هذا بأنَّ الظاهر من حال مسلم أنَّه علم سماع أبي سلاّم لهذا الحديث من أبي مالك فيكون أبو سلام سمعه من أبي مالك وسمعه أيضاً من عبد الرحمان بن غنم، عن أبي مالك فرواه مرة عنه، ومرة عن عبد الرحمن».اهـ.

٦- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٥ – ٦).

المطلب الثامن

كلام ابن رجب عن الإدراج في الحديث

قبل التعرُّض لبيان كلام الحافظ ابن رجب عن هذا النوع من علوم الحديث نبين معنى الإدراج في الحديث، وهو ما نتعرض له في الفرع الأول، وأما الفرع الثاني نذكر ما يعرف به الإدراج، والفرع الثالث نذكر ما وقع لابن رجب من الكلام على هذا النوع من علوم الحديث.

الفرع الأول: تعريف المدرج:

نعرفه لغةً واصطلاحاً وهو ما نتعرض له في الفقرة الأولى والثانية.

الفقرة الأولى: تعريف المدرج لغة:

المُدرَج – بضم الميم وفتح الراء – اسم مفعول من أدرج.

قال ابن منظور: « والإدراج: لفُّ الشيء في الشيء، وأدرجت المرأةُ صبيَّها في معاوزها. والدَّرْجُ لَفُّ الشيء، يقال: دَرَجْتُه وأَدْرَجْتُه ودَرَّجْتُه، والرباعي أَفصحها. ودَرَجَ الشيءَ في الشيء يَدْرُجُه دَرْجاً، وأَدْرَجَه: طواه وأَدْخَلَه. ويقال لما طويته: أَدْرَجْتُه، لأَنه يُطوى على وجهه. وأَدْرَجْتُ الكتابَ: طويته»[1].

الفقرة الثانية: تعريف المدرج اصطلاحاً:

ليس في كتب المصطلح تعريفٌ يجمع المدرج بنوعيه (مدرج الإسناد ومدرج المتن)، وإنما اقتُصر فيها على تعريف مدرج المتن فحسب.

وإن كان ابن الصلاح مثَّل لمدرج الإسناد[2].

من ذلك قول ابن كثير – رحمه الله تعالى –: « وهو: أن تُزاد لفظةٌ في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعةً في الحديث، فيرويها كذلك»[3].

١- " لسان العرب " – دار المعارف –، (ص/١٣٥٣) مادة " دَرَجَ ".

٢- " علوم الحديث "، (ص/٩٦) وما بعد.

٣- " اختصار علوم الحديث " مع " الباعث الحثيث "، (ص/٧٣).

وقد أحسن الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – عندما ذكر أقسام كلِّ نوعٍ من نوعي الإدراج، فقال: « (**ثم المخالفة**) وهو القسم السابع (**إن كانت**) واقعةً (**بـــ**) سبب (**تغيير السياق**)؛ أي: سياق الإسناد؛ (**فـــ**) الواقع فيه ذلك التغيير هو (**مدرج الإسناد**)، وهو أقسام:

الأول: أن يروي جماعة الحديث بأَسانيد مختلفة، فيرويه عنهم راو، فيجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد، ولا يبين الاختلاف.

والثاني: أن يكون المتن عند راوٍ إلا طرفاً منه؛ فإنه عنده بإسنادٍ آخرَ، فيرويه راوٍ عنه تامّاً بالإسناد الأول.

ومنه أن يسمع الحديثَ من شيخه إلا طرفاً منه فيسمعَه عن شيخه بواسطةٍ، فيرويهِ راوٍ عنه تامّاً بحذف الواسطة.

الثالث: أَن يكون عند الراوي متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مقتصراً على أحد الإسنادين، أو يروي أحد الحديثين بإسناده الخاص به، لكن يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في المتن الأول.

الرابع: أن يسوق الراوي الإسناد، فيعرض له عارض، فيقول له كلاماً من قبل نفسه، فيظن بعض من سمعه أن ذلك الكلام هو متن الإسناد، فيرويه عنه كذلك[1].

هذه أقسام مدرج الإسناد.

وأما مدرج المتن: **فهو أن يقع في المتن كلامٌ ليس منه**، فتارةً يكون في أوّله[2]، وتارةً في

١– مثاله: ما وقع لثابت بن موسى الزاهد أنه دخل على شريك بن عبد الله القاضي وهو يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ، فدخل ثابت عليه فلما نظر إلى ثابت قال: " من كَثُرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار " يريد به ثابتاً، فظنّ ثابت أن ذلك سند الحديث فكان يحدث به بهذا الإسناد. " علوم الحديث " لابن الصلاح، (ص/١٠٠).

٢– **مثاله**: حديث: ﴿أسبغوا الوضوء ويل للأعقاب من النار﴾ فقوله: ﴿أسبغوا﴾ من قول أبي هريرة ﷺ، يدل على الإدراج ما رواه البخاري عن أبي هريرة أنه قال: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال: ﴿ويل للأعقاب من النار﴾.

وهذا القسم نادرٌ جداً حتى إنه يعز أن يوجد له مثال ثان. " الفصل للوصل المدرج في النقل " للخطيب البغدادي، (ج١ص/٢٠٢) وما بعد.

أثنائه[١]، وتارةً في آخره[٢] – وهو الأكثر – لأنه يقع بعطف جملةٍ على جملة، (**أو بدمج موقوف**) من كلام الصحابة أو من بعدهم (**بمرفوع**) من كلام النبي ﷺ من غير فصل، (**فـــ**) هذا هو (**مدرج المتن**)»[٣].

الفرع الثاني: ما يعرف به الإدراج:

يعرف الإدراج بأمور منها:

أ– النص عليه من الراوي أو من بعض الأئمة.

ب– ورود اللفظ المدرج منفصلاً في رواية أخرى.

ج– استحالة صدوره من النبي ﷺ، كقول أبي هريرة في حديث: ﴿ لِلْعَبْدِ المَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ ﴾ "والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبرّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك".

ووجه استحالته: أن أمه ﷺ قد ماتت وهو صغير[٤].

١– مثاله: ما رواه الدارقطني عن بسرة بنت صفوان قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول:﴿من مسّ ذكره أو أنثييه أو رفغيه فليتوضأ ﴾، فقوله: ﴿أو أنثييه أو رفغيه﴾ مدرج من قول عروة غير مرفوع، وهو في السنن الأربعة بدونهما.

ومن أمثلة المدرج في أثناء المتن تفسير التحنث بالتعبُّد في حديث بدء الوحي.

٢– مثاله: حديث أبي هريرة ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﴿إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ القِيَّامَةِ غُرّاً مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الوُضُوء، فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ﴾. فقوله:﴿فمن استطاع منكم أن يطيل غرّته فليفعل﴾ مدرجٌ من كلام أبي هريرة ﷺ.

٣– النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، علي الحلبي، (ص/١٢٤–١٢٥).

٤– قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله تعالى – في " فتح الباري " – ط/ دار السلام والفيحاء –، (ج٥ص/٢١٧): «قوله: ﴿والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك﴾ ظاهر هذا السياق رفع هذه الجمل إلى آخرها، وعلى ذلك جرى الخطابي فقال: "لله أن يمتحن أنبياءه وأصفياءه بالرق كما امتحن يوسف" اهـــ. وجزم الداودي وابن بطال وغير واحد بأن ذلك مدرجٌ من قول أبي هريرة، ويدل عليه من حيث المعنى قوله: "وبر أمي" فإنه لم يكن للنبي ﷺ حينئذٍ أمٌّ يَبَرُّها، ووجهه الكرماني فقال: أراد بذلك تعليم أمته، أو أورده على سبيل فرض حياتها، أو المراد أمه التي أرضعته اهـــ. وفاته التنصيصُ على إدراج ذلك، فقد فصله الإسماعيلي من طريق أخرى عن ابن المبارك ولفظه: ﴿والذي نفس أبي هريرة بيده... إلخ﴾ وكذلك أخرجه الحسين بن الحسن المروزي في كتاب «**البر والصلة**» عن ابن المبارك، وكذلك أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن وهب، وأبي صفوان الأموي، والمصنف في «**الأدب المفرد**» من طريق سليمان بن بلال، والإسماعيلي من طريق سعيد بن يحيى اللخمي، وأبو عوانة من طريق عثمان بن عمر، كلُّهُم عن يونس، زاد مسلم في آخر طريق ابن وهب قال – يعني الزهري –: "وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبتها»اهـــ.

الفرع الثالث: ما وقع لابن رجب من الكلام على هذا النوع من علوم الحديث في الكتاب:

تكلم الحافظ ابن رجب عن الإدراج في الحديث في موضعين – فيما أحسب – من كتابه «**جامع العلوم والحكم**».

الموضع الأول: في الحديث الرابع[1] قال – رحمه الله تعالى -: « وقد قيل[2]: إن قوله في آخر الحديث: ﴿ فوالله[3] الَّذي لا إله غيره ، إنَّ أحدَكم ليَعمَلُ بعملِ أهل الجنَّة...﴾ إلى آخر الحديث **مُدرَجٌ من كلام ابن مسعود**، كذلك رواه سلمة بنُ كُهَيْلٍ، عن زيد بنِ وهب، عن ابن مسعودٍ من قوله[4]، وقد رُوي هذا المعنى عن النَّبيِّ ﷺ من وجوهٍ متعددة أيضاً[5]»[6].

الموضع الثاني: في الحديث الثامن والعشرين[7] قال – رحمه الله تعالى -: « ورُوي

١- حديث عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ ﷺ قالَ: حَدَّثنا رسولُ الله ﷺ وهُوَ الصَّادِقُ المَصدوقُ: ﴿إنَّ أَحَدَكُم يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثلَ ذَلِكَ، ثمَّ يُرسِلُ اللهُ إليهِ المَلَكَ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، ويُؤْمَرُ بأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بكَتْب رِزْقِهِ وَعَمَلِهِ وأَجَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَوَ الذي لاَ إِلَهَ غَيْرُه إنَّ أحدكُم ليَعْمَلُ بعمَلِ أهلِ الجنَّةِ حتَّى ما يكونَ بينَهُ وبَينها إلاَّ ذِراعٌ، فيَسبقُ عليهِ الكتابُ فَيعمَلُ بعمَلِ أهل النَّار فيدخلُها، وإنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلاَّ ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ فَيَدْخُلُها﴾. رواه البخاري برقم:(٣٢٠٨). ومسلم برقم: (٢٦٤٣).

٢- وهي من صيغ التمريض تنبئ عن ضعف القول.

٣- لم يرد اسم الجلالة في لفظ الحديث.

٤- رواه أحمد برقم: (٣٩٣٤)- ط/شعيب الأرناؤوط – (ج٧ص/٤٨ -٤٩).

٥- منها قوله ﷺ ﴿ إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ﴾. رواه البخاري برقم: (٦٤٩٣)، وقوله ﷺ ﴿ إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ الزَّمَنَ الطَّوِيلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ يُخْتَمُ لَهُ عَمَلُهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ الزَّمَنَ الطَّوِيلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، ثُمَّ يُخْتَمُ لَهُ عَمَلُهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ ﴾. رواه مسلم برقم: (٢٦٥١).

٦- " جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/١٦٩).

٧- حديث العِرْبَاض بنِ ساريةَ ﷺ قالَ: وَعَظَنا رسولُ الله ﷺ مَوعِظَةً، وَجِلَتْ مِنْها القُلوبُ، وذَرَفَتْ منها العُيونُ، فَقُلْنا: يَا رَسول الله، كأنَّها مَوعِظَةُ مُودِّعٍ، فأوْصِنا، قال :﴿أوصيكُمْ بتَقوى الله، والسَّمْعِ والطَّاعةِ، وإنْ تَأَمَّرَ عَليكُم عَبْدٌ، وإنَّه من يَعِشْ مِنْكُم بعدي فَسَيَرَى اخْتِلافاً كَثِيراً، فَعَلَيكُمْ بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلفاء الرَّاشدينَ المهديِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّواجذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٍ﴾. رواه أبو داود برقم: (٤٦٠٧)، والترمذي برقم: (٢٦٧٦)، والحديث صححه الشيخ الألباني في " سنن الترمذي " (ص/٦٠٣).

أيضاً عن ضمرة بن حبيب[1]، عن عبد الرحمن بن عمرو السُّلمي[2]، عن العِرباض، خرَّجه من طريقه الإمام أحمد[3] وابن ماجه[4]، وزاد في حديثه: ﴿ فَقَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى البَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا، لاَ يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلاَّ هَالِكٌ﴾، وزاد في آخر الحديث: ﴿فَإِنَّمَا المؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الأَنِفِ، حَيْثُمَا قِيدَ انْقَادَ﴾.

وقد أنكر طائفةٌ من الحفاظ هذه الزيادة في آخر الحديث، وقالوا: **هي مدرجةٌ فيه،** وليست منه، قاله أحمد بن صالح المصري وغيره، وقد خرَّجه الحاكم[5]، وقال في حديثه: وكان أسد بن وداعة يزيد في هذا الحديث: ﴿ فَإِنَّمَا المؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الأَنِفِ، حَيْثُمَا قِيدَ انْقَادَ﴾»[6].

١- ضَمْرَة بن حبيب بن صهيب الزُّبَيْدِي، بضم الزاي، أبو عتبة الحمصي، ثقة، من الرابعة، مات سنة ثلاثين. روى له **٤**. " تقريب التهذيب "، (٢٩٨٦)، (ص/٢٨٠).

٢- عبد الرحمن بن عمرو بن عَبَسة السُّلمي، الشامي، مقبول، من الثالثة، مات سنة (١١٠هـ). **دت ق**. " تقريب التهذيب "، (٣٩٦٦)، (ص/٣٤٧).

٣- برقم: (١٧١٤٢)، وصححه بطرقه وشواهده الشيخ شعيب الأرناؤوط، في تحقيقه للمسند، (ج٢٨ص/٣٦٧).

٤- باب اتِّباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، برقم: (٤٣)، (ص/٢٠ -٢١)، والحديث صححه الشيخ الألباني، في "سنن ابن ماجه "، (ص/٢٠ -٢١).

٥- في " المسستدرك "، كتاب العلم، برقم: (٣٣١)، (ج١ص/١٦٥)، ولكن بلفظ: ﴿ فَإِنَّ المؤْمِنَ كَالْجَمَلِ الأَنِفِ، حَيْثُمَا قِيدَ انْقَادَ﴾.

٦- " جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/١٦٩).

المطلب التاسع

إحاطة ابن رجب بأحوال الرجال

إنَّ كلَّ من أنصف إذا نظر في كتاب ابن رجب «**جامع العلوم والحكم**» عَلِمَ تبحُّرَه وسعةَ اطلاعه في أحوال الرواة، سواء من حيث عدالتُهم أو عدمُها، وإثبات سماعهم من عدمه، وقد وقع هذا كثيراً في كتابه سأقتصر على بعضه.

وسنجعل هذا المطلب في فرعين، الأول: نتكلم فيه عن كلام ابن رجب في الرواة جرحاً وتعديلاً، والثاني: عن كلام ابن رجب في إثبات سماع الراوي وعدمه.

الفرع الأول: كلام ابن رجب في الرواة جرحا وتعديلا:

كلام ابن رجب في الرواة الواقع في الكتاب على نوعين: الأول: ينقل عن أئمة الجرح والتعديل، والثاني: كلامه فيهم من غير عزوٍ إلى الأئمة، نبين ذلك في الفقرتين الآتيتين، وفقرة ثالثة نذكر فيها تعريفه للرواة:

الفقرة الأولى: نقله عن أئمة الجرح والتعديل:

١- قال – رحمه الله تعالى -: وجابر الجعفي[١] ضعَّفه الأكثرون[٢].

٢- وقوله أيضاً: وهشام لا يُعرف، وسئل ابنُ معين عن هشام هذا: من هو؟ قال: لا أحد يعني[٣]: أنّه لا يُعتبر به[٤].

٣- وقال: وسعيد العلاف: هو سعيد بن أبي صالح، قال أحمد: هو مكي، قيل له: كيف حاله؟ قال: لا أدري وما علمتُ أحداً روى عنه غير مسلمٍ بن خالد[٥].

١- جابر بن يزيد بن الحارث الجُعفي، أبو عبد الله الكوفي، ضعيف رافضي، من الخامسة، مات سنة (١٢٧هـ)، وقيل سنة اثنتين وثلاثين. **د.ت. ق.** " تقريب التهذيب "، (٨٧٨) (ص/١٣٧).

٢- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٢٠٩).

٣- وهذا يدل على معرفته باصطلاحات القوم.

٤- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٣٣٣).

٥- المصدر نفسه، (ج٢ص/٣٦٢).

٤- وقال: وكان يقولان[١] عن الوليد: إنَّه كثير الخطأ[٢].

٥- وينبِّه الحافظ – أحياناً – على الأوهام التي قد تطرأ على كبار الأئمة في هذا الباب، فيقول مثلاً: وأبو سعيدٍ هذا لا يُعرف اسمُه، وقد روى عنه غيرُ واحدٍ، وذكره ابن حبان في «**ثقاته**»[٣]، وقال ابن المديني: هو مجهول.

وروى هذا الحديث[٤] سفيان الثوري، فقال فيه: عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة، ووهم في قوله: "سعيد بن يسار"، إنما هو: أبو سعيد مولى ابن كُريز، قاله أحمد ويحيى والدارقطني[٥].

٦- قال: تصحيحُ هذا الحديث[٦] بعيدٌ جداً من وجوه، منها: أنَّه حديثٌ يتفرد به نُعيمُ بنُ حماد المروزي، ونُعيم هذا وإنْ كان وثَّقه جماعةٌ مِنَ الأئمة، وخرَّج له البخاري، فإنَّ أئمةَ الحديث كانوا يُحسنون به الظنَّ، لِصلابته في السُّنة، وتشدُّده في الرَّدِّ على أهل الأهواء، وكانوا ينسبونه إلى أنَّه يَهِمُ، ويُشبّه عليه في بعض الأحاديث، فلمَّا كُثرَ عثورُهم على مناكيره، حكموا عليه بالضَّعف، فروى صالح بن محمد الحافظ عن ابن معين أنَّه سئل عنه فقال: ليس بشيء ولكنَّه صاحب سنة، قال صالح: وكان يُحدِّث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يُتابع عليها. وقال أبو داود: عند نعيم نحوُ عشرين حديثاً عن النَّبيِّ ﷺ ليس لها أصل، وقال النَّسائي: ضعيف. وقال مَرَّةً: ليس بثقة. وقال مرة: قد كثر تفرُّدُه عن الأئمة المعروفين في أحاديث كثيرةٍ، فصار في حدِّ مَنْ لا يُحتجُّ به. وقال أبو زرعة الدمشقي: يَصِلُ أحاديث يُوقِفُها الناسُ، يعني: أنَّه يرفع الموقوفات، وقال أبو عروبة الحراني: هو مظلمُ الأمر، وقال أبو سعيد بن يونس:

١- أي: الإمام أحمد وأبو حاتم.

٢- المصدر السابق، (ج٢ص/٣٦٣).

٣- " الثقات "، لابن حبان، الهند، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، (ط/١ – ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م)، (ج٥ص/٥٨٦).

٤- أي: حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: ﴿ لاَ تَحَاسَدُوا، وَلاَ تَنَاجَشُوا، وَلاَ تَبَاغَضُوا، وَلاَ تَدَابَرُواْ...الحديث﴾ رواه مسلم برقم: (٢٥٦٤).

٥- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٢٥٧).

٦- أي: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص – رضي الله عنهما – قال: قال رسول الله ﷺ ﴿لاَ يُؤمِنُ أَحدُكُم حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعاً لِمَا جِئْتُ بِهِ﴾ رواه البيهقي في كتابه «**المدخل إلى السنن الكبرى**» (ج١ص/١٩٢)، (٢٠٩)، بلفظ: ﴿لَنْ يَسْتَكْمِلَ مُؤْمِنٌ إِيمَانَهُ حَتَّ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُكُمْ بِهِ﴾. ورواه أيضاً البغوي في «شرح السنة» برقم: (١٠٤)، (ج١ص/٢١٢ – ٢١٣).

روى أحاديث مناكير عن الثقات، ونسبه آخرون إلى أنّه كان يضعُ الحديثَ[1] [2].

الفقرة الثانية: كلامه في الرواة من غير عزو إلى أئمة الجرح والتعديل:

١- فقال – رحه الله تعالى – والواقدي متروك، وشيخه[3] مختلفٌ في تضعيفه[4].

٢- وقال أيضاً: وغازي بن قيس الأندلسي[5] كبير صالح[6].

٣- وقوله: وخرَّج الإسماعيلي من حديث أبي هارون العبدي[7] –وهو ضعيفٌ جداًّ[8]–.

٤- وقوله: وعبد الرحيم[9] هذا ضعيف[10].

٥- وقوله: ويزيد بن ربيعة[11] ضعيفٌ جداً[12].

٦- وقوله: وأبو بكر الهذلي[13] متروك الحديث[14].

وربما تورَّع أحياناً عن الخوض في الرجل إذا لم يستحضر حاله.

١- انظر: " تهذيب التهذيب "، (ج٤ص/٢٣٣) وما بعد.

٢- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٣٩٢).

٣- خارجة بن عبد الله بن سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري، أبو زيد، وقيل: أبو ذر. قال أبو طالب عن أحمد: ضعيف. وقال ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: شيخ، حديثه صالح. وقال ابن عدي: لا بأس به وبرواياته عندي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن الجوزي: ضعَّفه الدارقطني. وقال الأزدي: اختلفوا فيه، ولا بأس به، وحديثه مقبول، كثير المنكر، وهو إلى الصدق أقرب."تهذيب التهذيب "، (ج١ص/٥١٢).

٤- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٢٠٩).

٥- لم أقف على ترجمته فيما بين يديَّ من المصادر.

٦- المصدر السابق، (ج٢ص/٢٢٧).

٧- عمارة بن جُوَين، بجيم، مصغر، أبو هارون العبدي، مشهور بكنيته، متروك ومنهم من كذَّبه شيعي، من الرابعة، مات سنة (١٣٤هـ). **عخ ت ق**. " تقريب التهذيب "، (٤٨٤٠)، (ص/٤٠٨).

٨- المصدر السابق، (ج٢ص/٢٤٤).

٩- تقدمت ترجمته.

١٠- المصدر السابق، (ج٢ص/٣٦٣).

١١- تقدمت ترجمته أيضاً.

١٢- المصدر السابق، (ج٢ص/٣٦٣).

١٣- تقدمت ترجمته.

١٤- المصدر السابق، (ج٢ص/٣٦٤).

كما في قوله: « وهذا إسناده جيد[١]، ورجاله كلهم ثقات مخرج لهم في الصحيح سوى شيخ الطبراني، فإنه الآن لا يحضرني معرفة حاله» [٢].

الفقرة الثالثة: تعريفه بالرواة:

وهو مسلك مطروقٌ لدى علماء الحديث، وما صنيعُ الإمام مسلمٍ في «**صحيحه**» عنا ببعيد، وقد سلك هذا الطريق الحافظ ابن رجب في كتابه «**جامع العلوم والحكم**» في مواضع كثيرةٍ منه، نبين بعضها على سبيل المثال:

١- وابن عطاء[٣]: هو يعقوب، وهو ضعيف[٤].

٢- وسعيد العلاف[٥]: هو سعيد بن أبي صالح[٦].

٣- وعطاء الذي في إسناده[٧] قيل: إنه ابن أبي رباح[٨]، وقيل: إنه ابن يسار[٩] [١٠].

٤- وسعيد بن عبيد[١١]: هو الهُنائي، قال أبو حاتم: شيخ، وذكره ابن حبان في «**الثقات**»، ومن زعم أنه غير الهنائي فقد وهم[١٢].

١- طريق من طرق حديث: ﴿ مَنْ عَادَ لِي وَلِياًّ فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ... ﴾ الحديث. رواه البخاري، برقم: (٦٥٠٢).

٢- المصدر السابق، (ج٢ص/٣٣١).

٣- يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي، ضعيف، من الخامسة، مات سنة (١٥٥هـ)، **س**. " تقريب التهذيب "، (٧٨٢٦)، (ص/٦٠٨).

٤- المصدر السابق، (ج٢ص/٢١٠).

٥- تقدمت ترجمته.

٦- المصدر السابق، (ج٢ص/٣٦٢).

٧- أي: إسناد حديث أبي هريرة ﷺ: ﴿ مَنْ عَادَ لِي وَلِياًّ فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ... ﴾ الحديث. رواه البخاري، برقم: (٦٥٠٢).

٨- عطاء بن أبي رَبَاح، واسم أبي رباح: أسلم، القرشي مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة (١١٤هـ)، على المشهور، وقيل: إنه تغيَّر بأَخَرَة، ولم يكثر ذلك منه. ع. " تقريب التهذيب "، (٤٥٩١)، (ص/٣٩١).

٩- عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، من صغار الطبقة الثانية، مات سنة (٩٤هـ)، وقيل بعد ذلك. ع. " تقريب التهذيب "، (٤٦٠٥)، (ص/٣٩٢).

١٠- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٣٣٠).

١١- سعيد بن عبيد الهُنائي، بضم الهاء وتخفيف، البصري، لا بأس به، من السادسة. **ت س**. " تقريب التهذيب "، (٢٣٦٢)، (ص/٢٣٩).

١٢- المصدر السابق، (ج٢ص/٤٠٠).

الفرع الثاني: معرفته بثبوت السماع من عدمه:

وهذا مما يدل على سَعَة اطّلاع الحافظ – لا سيما في علم الحديث-، فهو خبيرٌ بأحوال الرجال، فتجده محيطاً بحال الراوي من حيث ثبوتُ سماعه وعدمه، وهو على نوعين على نسق الفرع الأول، نبين ذلك في الفقرتين الآتيتين:

الفقرة الأولى: نقله عن أئمة الجرح والتعديل:

١- قال أبو حاتم الرازي في سماع أبي وائل[١] من أبي الدرداء: قد أدركه، وكان بالكوفة، وأبو الدرداء بالشام، يعني: أنه لم يصحَّ له سماع منه، وقد حكى أبو زرعة الدمشقي عن قومٍ أنهم توقفوا في سماع أبي وائل من عمر أو نفوه، فسماعه من معاذ أبعد[٢].

٢- أنَّ مكحولاً لم يصح له السماع من أبي ثعلبة، كذلك قال أبو مسهر الدمشقي، وأبو نُعيم الحافظ، وغيرهما[٣].

٣- وإسحاق بن يحيى قيل[٤]: هو ابن طلحة[٥]، وهو ضعيف لم يسمع من عبادة، قاله أبو زرعة وابن أبي حاتم[٦] والدارقطني في موضع[٧]، وقيل: إنه إسحاق بن يحيى بن الوليد[٨]بن عبادة، ولم يسمع أيضاً من عبادة، قاله الدارقطني أيضاً[٩][١٠].

١- شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، ثقة، مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز، وله مائة سنة. ع. " تقريب التهذيب "، (٢٨١٦)، (ص/٢٦٨).

٢- المصدر السابق، (ج٢ص/١٣٥).

٣- المصدر نفسه ، (ج٢ص/١٥٠).

٤- الظاهر – والله أعلم – أنه لا حاجة إلى هذا التردد، لأنه قد صُرِّح بالمقصود من إسحاق بن يحيى، وهو بن عبادة، كما في «سنن ابن ماجه»، برقم: (٢٣٤٠).

٥- إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، ضعيف، من الخامسة. **ت ق**. " تقريب التهذيب "، (٣٩٠)، (ص/١٠٣).

٦- " الجرح والتعديل "، ابن أبي حاتم الرازي، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث، (ج٢ص/٢٣٧).

٧- " السنن " تح: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة، (ط/١ – ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م)، (ج١ص/١٥٨).

٨- إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت، أرسل عن عبادة، وهو مجهول الحال، قتل سنة (١٣١هـ)، من الخامسة. **ق**. " تقريب التهذيب "، (٣٩٢)، (ص/١٠٣).

٩- " السنن "، (ج٤ص٢٣٠).

١٠- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٢٠٨).

٤- وقيل: إن موسى بن عقبة[١] لم يسمع منه[٢] [٣].

٥- وعبدة بن أبي لُبابة[٤] أدرك ابن عمر[٥]، واختلف في سماعه منه[٦].

٦- قال أبو حاتم: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث من عطاء[٧].

٧- قال ابن رجب: هذا الحديث خرَّجه البخاري[٨] عن عليٍّ بن المديني، حدَّثنا محمدُ ابنُ عبد الرحمن الطفاوي، حدثنا الأعمش، حدثني مجاهد، عن ابن عمر، فذكره، وقد تكلم غيرُ واحد من الحفّاظ في لفظة: «**حدثنا مجاهد**» وقالوا: هي غيرُ ثابتة، وأنكروها على ابن المديني وقالوا: **لم يسمع الأعمش هذا الحديث من مجاهد**، إنما سمعه من ليث بن أبي سُليم[٩] عنه، وقد ذكر ذلك العقيليُّ[١٠] وغيره، وخرَّجه الترمذي[١١] من حديث ليثٍ عن مجاهد، وزاد فيه: ﴿وَعُدَّ نَفْسَكَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ﴾ وزاد في كلام ابن عمر:﴿ فَإِنَّكَ لاَ تَدْرِي يَا عَبْد اللهِ

١- موسى بن عقبة ابن أبي عيَّاش، بتحتانية ومعجمة، الأسدي، مولى آل الزبير، ثقة فقيه إمام في المغازي، من الخامسة، لم يصح أن ابن معين ليّنه، مات سنة إحدى وأربعين، وقيل بعد ذلك. ع. " تقريب التهذيب "، (٦٩٩٢)، (ص/٥٥٢).

٢- أي: من إسحاق بن يحيى.

٣- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٢٠٩).

٤- عبدة بن أبي لبابة الأسدي مولاهم، ويقال مولى قريش، أبو القاسم البزاز، الكوفي، نزيل دمشق، ثقة، من الرابعة. خ م ل ت س ق. " تقريب التهذيب "، (٤٢٧٤)، (ص/٣٦٩).

٥- انظر: " العلل " لابن أبي حاتم، رقم: (١٨٤٥)، (ج٥ص/١١١).

٦- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٣٧٧).

٧- " المصدر نفسه "، (ج٢ص/٣٦٢).

٨- كتاب الرقاق، باب: قول النبي ﷺ ﴿كُنْ فِي الدُّنْيا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ ﴾، برقم: (٦٤١٦)، (٤ص/١٧٦).

٩- الليث بن أبي سليم بن زُنيم، صدوق اختلط جداً و لم يتميز حديثه فترك، من السادسة، مات سنة (١٤٨هـ). **خت م٤**. " تقريب التهذيب "، (٥٦٨٥)، (ص/٤٦٤).

١٠- في " الضعفاء "، برقم: (١٢٣٩)، (ج٣ص/٩٦٣). قال الشيخ الألباني في «السلسلة الصحيحة» (ج٣ص/١٤٧)، (١١٥٧): « وقد تكلم العقيلي في هذا الإسناد وأنكر هذه اللفظة وهي: " حدثني " وقال:" إنما رواه الأعمش بصيغة " عن مجاهد " كذلك رواه أصحاب الأعمش عنه ". قلت: و يؤيده أن الإمام أحمد رواه (٢٤/٢) عن سفيان و هو الثوري و(٤١/٢) عن أبي معاوية كلاهما عن ليث عن مجاهد به. وأخرجه ابن عدي في " الكامل "(٢/٧٣و٢/١٥٢) من طريق حماد بن شعيب عن أبي يحيى القتات عن مجاهد. قال الحافظ: " ليث وأبو يحيى ضعيفان، والعمدة على طريق الأعمش " فلم يلتفت إلى كلام العقيلي.»اهـ.

١١- كتاب الزهد، باب ما جاء في قصر الأمل، برقم: (٢٣٣٣)، (ص/٥٢٧).

مَا اسْمُكَ غَداً﴾[١].

٨- وقال الغلابي في «**تاريخه**»: « يزعمون أنَّه[٢] لم يسمع من عبد الله بن عمرو، وإنَّما يقول: قال عبد الله بن عمرو، فعلى هذا تكون رواياتُه عن عبد الله بن عمرو منقطعة، والله أعلم.»[٣].اهـ.

٩- ولهذا قال أبو حاتم الرازي: لا أعلم يزيد بن أبي حبيب[٤] سمع من عطاءٍ[٥]شيئاً[٦].

الفقرة الثانية: إثباته للسماع ونفيه من غير عزو إلى أئمة الجرح والتعديل:

١- يقول الحافظ – رحمه الله تعالى -: هذا الحديث[٧] خرَّجه مسلم من رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، واعترض عليه غيرُ واحدٍ مِنَ الحفَّاظ في تخريجه، منهم أبو الفضل الهروي والدارقطني[٨]، فإنَّ أسباط بن محمَّد رواه عن الأعمَش، قال: حُدِّثْتُ عن أبي صالح[٩]، فتبيَّن أنَّ الأعمش لم يسمعه من أبي صالح ولم يذكر من حدّثه به عنه، ورجَّح الترمذي[١٠]وغيره هذه الرواية[١١].

١- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٣٧٦).

٢- الضمير يعود على عقبة ويقال: يعقوب بن أوس السدوسي البصري، وقيل هما أخوان، صدوق، من الرابعة، ووَهم من قال له صحبة. **دس ق**. " تقريب التهذيب "، (٤٦٣١)، (ص/٣٩٤).

٣- " المصدر السابق، (ج٢ص/٣٩٥).

٤- يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء، ثقة فقيه وكان يرسل، من الخامسة، مات سنة (١٢٨هـ). ع. " تقريب التهذيب "، (٧٧٠١)، (ص/٦٠٠).

٥- هو بن أبي رباح.

٦- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٣٧٦).

٧- أي: حديث أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: ﴿مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنيا، نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَومِ القِيامَةِ...الحديث﴾. رواه مسلم برقم: (٢٦٩٩).

٨- " علل الدارقطني "، تح: د: محفوظ الرحمن زين الله الساغي، المملكة العربية السعودية، الرياض، (ط/١ -١٤٠٣هـ - ١٩٨٥)، دار طيبة، رقم: (١٩٦٦)، (ج١٠ص/ ١٨١) وما بعد.

٩- رواه أبو داود، كتاب الأدب، باب في المعونة للمسلم، برقم: (٤٩٤٦)، (ص/٨٩٤)، والترمذي، كتاب الحدود، باب ما جاء في الستر على المسلم، برقم: (١٤٢٥)، (ص/٣٣٦).

١٠- الحديث رقم: (١٤٢٥)، (ص/٣٣٦)، قال الترمذي: " وروى أسباط بن محمد، عن الأعمش، قال: حُدِّثت، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه وكأنَّ هذا أصح من الحديث الأول"

١١- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٢٨٤).

٢- لم يثبت سماع أبي وائل من معاذ، وإن كان قد أدركه بالسن، وكان معاذ بالشام، وأبو وائل بالكوفة، وما زال الأئمة – كأحمد وغيره – يستدلون على انتفاء السماع بمثل هذا[1].

١- " المصدر نفسه "، (ج٢ص/١٣٤).

المطلب العاشر

الجهالة عند ابن رجب[1]

الفرع الأول: الجهالة وأسبابها:

الجهالة سببٌ من أسباب الطعن في الراوي وردّ روايته، وسببها أمران[2]:

أحدهما: أن الراوي قد تكثر نعوته: من اسم، أو كنية، أو لقب، أو صفة، أو حرفة، أو نسب، فيُشتَهر بشيء منها، فيُذكر بغير ما اشْتُهر به، لغرض من الأغراض، فيُظنّ أنه آخر، فيحصل الجهل بحاله[3].

ثانيهما: أنّ الراوي قد يكون مقلاً من الحديث، فلا يكثر الأخذ عنه.

الفرع الثاني: التعريف ببعض المصطلحات في هذا الباب:

الوُحْدان: وهو من لم يرو عنه إلا واحد، ولو سُمّي.

المبهم: بأن لا يسمَّى الراوي، اختصاراً من الراوي عنه، كقوله: أخبرني فلان، أو شيخ، أو رجل، أو بعضهم.

ولا يُقبل حديث المبهم ما لم يسمَّ، وكذا لا يقبل خبره ولو أُبْهم بلفظ التعديل.

مجهول العين: بأن يسمى الراوي، وينفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه، فهو كالمبهم من حيث

١- انظر: " نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر "، لابن حجر، (ص/١٢٣) وما بعد. و " النكت على مقدمة ابن الصلاح " (ج٢ص/٣٧٤) وما بعد. و " علوم الحديث " لابن الصلاح، (ص/١١١). و " تدريب الراوي " للسيوطي، (ج١ص/٥٢٨) وما بعد.

٢- كما قال الحافظ ابن حجر في " نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر "، (١٢٣) وما بعد.

٣- قال الشيخ علي الحلبي في تحقيقه للنزهة: " وربما يحصل الجهل بعينه ". وصنّف في هذا النوع الخطيب البغدادي كتابه: " الموضح لأوهام الجمع والتفريق " نشر بتحقيق عبد الرحمن المعلمي، دار الفكر، ط. الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

قبولُ روايته، إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك[١].

مجهول الحال: إذا روى عن اثنان فصاعداً ولم يرد فيه جرحٌ أو تعديل، وهو المستور، وقد قبِلَ روايته جماعةٌ بغير قيد، وردَّها الجمهور[٢].

الفرع الثالث: ما وقع في الكتاب من وصف لبعض الرواة بالجهالة:

وصف بعض الرواة بالجهالة في كتاب «**جامع العلوم والحكم**» وقع أحياناً نقلا عن أئمة الجرح والتعديل، وأحياناً أخرى من وصف الحافظ ابن رجب مما ينبئ عن إحاطة واسعة ومعرفة شاملة بأحوال الرواة:

الفقرة الأولى: نقله عن أئمة الجرح والتعديل:

- وقال الجوزجاني[٣]: أبو الحوراء[٤] مجهول[٥] لا يعرف»[٦].
- وسليمان بن هرم، قال العقيلي[٧]: هو مجهول وحديثه غير محفوظ[٨]»[٩].
- والسلمي هذا، قال علي بن المديني: مجهول»[١٠].

١- " نزهة النظر " (ص/١٢٥).

٢- " المصدر نفسه "، (ص/١٢٦).

٣- الشيخ المحدث الثقة، أبو عبد الله البغدادي، مولده سنة (٢٣٥هـ)، سمع أحمد بن المقدام العجلي، وحدث عنه: الدارقطني، مات سنة (٣٢٨هـ). له كتاب " أحوال الرجال ". " سير أعلام النبلاء "، الذهبي، (ج٥١ص/٢٤٨).

٤- قول الأكثرين أنه: ربيعة بن شيبان السعدي، البصري، وثقه النسائي والعجلي و ذكره ابن حبان في " الثقات ". انظر: " تهذيب التهذيب "، (ج١ص/٥٩٧-٥٩٨)، و " تقريب التهذيب " رقم: (١٩٠٧)، (ص/٢٠٧). كلاهما لابن حجر.

٥- قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه للكتاب: " في هذا النقل عن الجوزجاني نظر، فإني لم أجده في كتابه " أحوال الرجال "، ولو سلمنا بثبوت ذلك عنه، فإنه لا يقدح في أبي الحوراء، فقد عرفه من هو أعلم من الجوزجاني ووثقه.

٦- " جامع العلوم والحكم"، (ج١ص/٢٧٨).

٧- انظر: " ميزان الاعتدال " للذهبي، ٠ج٢ص/٢٢٧).

٨- المحفوظ يطلق في مقابلة الشاذ.

٩- " جامع العلوم والحكم"، (ج٢ص/٧٩).

١٠- " المصدر نفسه " (ج٢ص/٩٤).

– وخرّجه[1] العقيلي وقال: عبد الجبار بن وهب مجهول وحديثه غير محفوظ»[2].

– وأبو سعيد هذا لا يُعرف اسمه، وقد روى عنه غير واحدٍ، وذكره ابن حبان في «ثقاته»[3]، وقال ابن المديني: هو مجهول[4].

الفقرة الثانية: حكمه على الرواة بالجهالة من غير عزوٍ إلى علماء الجرح والتعديل:

– والرجل مجهول[5].

– وأبو عياش لا يعرف[6].

– وهشام لا يعرف[7].

---

١ – أي: حديث من طريق عبد الجبار بن وهب: "نعمتِ الدَّارُ الدُّنيا لمن تزود منها لآخرته حتى يُرضي ربه، وبئستِ الدَّار لمن صدَّته عن آخرته، وقصرت به عن رضا ربِّه، وإذا قال العبد: قبح الله الدنيا، قالت الدنيا: قبَّح الله أعصانا لربه" ورواه الحاكم أيضاً في " المستدرك "، برقم: (٧٩٥١)، (ج٤ص/٤٥٤–٤٥٥)، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد و تعقبه الذهبي بقوله: بل منكر، وعبد الجبار لا يعرف.

٢ – " جامع العلوم والحكم"، (ج٢ص/١٩٤).

٣ – " الثقات "، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد، الهند، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، (ط. الأولى ١٣٩٨هـ–١٩٧٨م)، (ج٥ص/٥٨٦)،

٤ – " جامع العلوم والحكم"، (ج٢ص/٢٥٧).

٥ – " المصدر نفسه "، (ج٢ص/١٦٩).

٦ – " المصدر نفسه "، (ج٢ص/٢٠٩).

٧ – " المصدر نفسه "، (ج٢ص/٣٣٣).

المبحث الثالث

الدراسة الفقهية عند ابن رجب في كتابه جامع العلوم والحكم

تمهيد:

المطلب الأول: يذكر سبب ورود الحديث إن وُجد.

المطلب الثاني: شرح الحديث بالقرآن.

المطلب الثالث: شرح الحديث بالحديث.

المطلب الرابع: شرح الحديث بالآثار.

المطلب الخامس: نقله لفتاوى الصحابة والتابعين.

المطلب السادس: إحاطة ابن رجب بعلم التفسير.

المطلب السابع: عناية ابن رجب بغريب الحديث.

المطلب الثامن: جمعه بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

المطلب التاسع: عناية ابن رجب بجوانب الإفتراق بين أهل السنة وبين غيرهم من أهل الأهواء.

المطلب العاشر: مسائل أصول الفقه الموجودة في الكتاب.

تمهيد:

لقد كان هذا القسم من الدراسة – وهو الدراسة الفقهية – هو المقصود الأول من تأليف الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – لهذا الكتاب، إذ إنه بين ذلك في مقدمة الكتاب[1].

وسلك في شرحه للحديث مسلكا علمياً مؤصلاً، يدل على إمامته وفقهه – رحمه الله تعالى – وسنبين ذلك – إن شاء الله تعالى – في المطالب الآتية:

١- انظر: (ج١ص/٥٨).

المطلب الأول

يذكر سبب ورود الحديث إن وجد

لا يخفى على من له مشاركةٌ في هذا العلم أهمية سبب ورود الحديث أو كما يسميه بعضهم «نظرية السياق أو المقام»، وذلك أن معرفة سبب الورود له أثرٌ عظيمٌ في تحديد معنى الحديث.

المثال الأول:

قال الحافظ ابن رجب: « وقد اشتهر أنَّ قصة مُهاجر أمِّ قيسٍ هي كانت سببَ قولِ النبي ﷺ: ﴿مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا﴾، وذكر ذلك كثيرٌ من المتأخِّرين في كتبهم، و لم نر لذلك أصلاً بإسنادٍ يصحُّ، والله أعلم»[1].

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني – رحمه الله تعالى – « وهذا[2] إسناد صحيح على شرط الشيخين، لكن ليس فيه أن حديث الأعمال سيق بسبب ذلك، و لم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك»[3].

المثال الثاني:

قال الحافظ: « وفي روايةٍ له[4] ذكرُ سبب هذا الحديث من رواية محمد بن زياد، عن أبي هريرة قال: خطبنا رسولُ الله ﷺ فقال:﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ فَرَضَ اللهُ عَلَيْكُمْ الحَجَّ فَحُجُّوا، فقال رجل: أَكُلَّ عامٍ يَا رَسُولَ اللهِ؟ فَسَكَتَ حَتَّى قَالَهَا ثَلاَثاً، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: لَوْ قُلْتُ:

١- " جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/٧٤ – ٧٥).

٢- أي: حديث عزاه إلى سنن سعيد بن منصور و لم أجده فلعله وَهِم في عزوه – والله أعلم -. وعزاه أيضاً إلى الطبراني بلفظ آخر، لكني وجدت أن اللفظ الذي عزاه إلى سعيد بن منصور هو الذي رواه الطبراني في الكبير برقم: (٨٥٤٠)، (ج٩ص/١٠٦).

٣- " فتح الباري "، دار السلام ودار الفيحاء، (ج١ص/١٤).

٤- أي: الإمام مسلم في صحيحه، برقم: (١٣٣٧)، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، (ص/٦٢٧)، بدون ياء النداء في: " أيها الناس".

نَعَمْ، لَوَجَبَتْ، وَلَمَا اسْتَطَعْتُم، ثمَّ قَالَ: ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُم، فَإِنَّمَا أُهْلِكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُم بِسُؤَالِهِم وَاخْتِلاَفِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا أَمَرْتُكُم بِشَيءٍ، فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُم، وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَن شَيءٍ، فَدَعُوهُ﴾.

وخرَّجه الدَّارقطني[1] من وجه آخر مختصراً، وقال فيه: فنَزل قولُه تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسۡـَٔلُواْ عَنۡ أَشۡيَآءَ إِن تُبۡدَ لَكُمۡ تَسُؤۡكُمۡ ﴾ [المائدة: ١٠١].

وقد رُوِي مِن غير وجهٍ[2] أنَّ هذه الآية نزلت لَمَّا سألوا النَّبيَّ ﷺعن الحجِّ[3]، وقالوا: أَفِي كُلِّ عَامٍ؟»[4].

المثال الثالث:

قال الحافظ: « وقد رُوي هذا الحديث[5] مع ذكر سببه، فروى أبو القاسم البغوي في «**معجمه**» من حديث عبد الرحمن بن المُرَقَّع، قال: فتح رسولُ الله ﷺخيبر وهي مخضرةٌ من الفواكة، فواقع الناسُ الفاكهةَ، فمغثتهمُ[6] الحُمَّى، فشَكَوْا إلى رسولِ الله ﷺ، فقال رسولُ الله ﷺ: ﴿ إِنَّمَا الحُمَّى رَائِدُ المَوْتِ وَسِجْنُ اللهِ فِي الأَرْضِ، وَهِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَإِذَا أَخَذَتْكُمْ فَبَرِّدُوا المَاءَ فِي الشِّنَانِ[7]، فَصُبُّوهَا عَلَيْكُمْ بَيْنَ الصَّلاَتَيْنِ﴾ يعني المغرب والعشاء، قال: ففعلوا

١- في " سننه "، كتاب الحج، باب فرض الحج وكم مرة حج النبي ﷺ؟، من حديث علي ﷺ برقم: (٢٧٠٣)، (ج٣ص/٣٣٨). وأخرجه أيضاً من حديث أبي عياض ﷺ برقم: (٢٧٠٧).

٢- انظر: " الجامع لأحكام القرآن والمبيِّنُ لِما تضمنه من السنة وآي القرآن "، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تح: د: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، (ج٨ص/٢٣٠/٢٣١). و" الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين السيوطي، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية الإسلامية، (ط/١ -١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م)، (ج٥ص/٥٤٨) وما بعد.

٣- وهذا منه – رحمه الله – اعتناء أيضاً بأسباب النزول.

٤- " جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/٢٣٨ – ٢٣٩).

٥- أي: حديث المِقدامِ بنِ مَعدِ يكرِبَ قالَ: سَمِعْتُ رَسولَ اللهِ ﷺ يَقولُ: ﴿ ما مَلأَ آدميٌّ وِعاءً شَرّاً مِنْ بَطْنٍ، بِحَسْبِ ابنِ آدمَ أَكَلاتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فإنْ كَانَ لا مَحالَةَ، فَثُلُثٌ لِطعامِهِ، وثُلُثٌ لِشَرابِهِ، وثُلُثٌ لِنَفسه﴾ رواه أحمد في " مسنده " برقم: (١٧١٨٦)، (ج٢٨ص/٤٢٢-٤٢٣)، والترمذي، كتاب الطعام، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، برقم: (٢٣٨٠)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

٦- أي: أصابتهم وأخذتهم. انظر: " النهاية في غريب الحديث والأثر " لابن الأثير، مادة " مغث "، (ص/١١٤٤).

٧- الشِّنان: الأسقية الخَلِقة، واحدُها: شَنٌّ وشَنَّة،وهي أشُد تبريدا للماء من الجُدُد. " النهاية في غريب الحديث"، (ص/٦٦٥).

ذلك، فذهبت عنهم، فقال رسولُ الله ﷺ: ﴿لم يخلُقِ الله وعاءً إذا مُلِئَ شرّاً من بطن، فإن كان لابدَّ، فاجعلوا ثُلُثاً للطَّعام، وثُلثاً للشَّراب، وثُلثاً للرِّيح﴾[1].

١- رواه البيهقي في " دلائل النبوة "، جماع أبواب دعوات نبينا ﷺ المستجابة في الأطعمة والأشربة، باب ما جاء في استئذان الحمى على رسول الله ﷺ وإرساله إياها إلى أهل قباء لتكون لهم كفارة ، وظهور ما ظهر في ذلك من آثار النبوة، (ج٦ص/ ١٦٠ – ١٦١)، من طريق المحبر بن هارون، ولم أجد ترجمته فيما بين يدي من كتب الجرح والتعديل، وذكر الشيخ شعيب الأرناؤوط – رحمه الله – أنه مجهول.

المطلب الثاني

شرح الحديث بالقرآن

وهذا كثيرٌ جداً في كتابه، فإنه – رحمه الله تعالى – في شرحه للحديث يذكر ما يدل عليه من كلام الله ﷻ، ونحن نقتصر على بعض الأمثلة:

المثال الأول:

قال الحافظ ابن رجب: « وقد ذكرنا[1] أنَّ النية في كلام النبي ﷺ وسلف الأمة إنما يُراد بها هذا المعنى الثاني[2] غالباً، فهي حينئذٍ بمعنى الإرادة، ولذلك يُعبّر عنها بلفظ الإرادة في القرآن كثيراً، كما في قوله تعالى: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ، وقوله: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]، وقوله: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ۖ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلدُّنْيَا نُؤْتِهِۦ مِنْهَا وَمَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، وقوله: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾ [الإسراء: ١٨- ١٩]، وقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَـٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٥ - ١٦]، وقوله: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِىِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الأنعام: ٥٢]، وقوله: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ

١- (ج١ص/٦٦).

٢- وهو: تمييزِ المقصودِ بالعمل، وهل هو الله وحده لا شريكَ له، أم غيره، أم الله وغيرُه؟

رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الكهف: ٢٨]، وقوله:﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ﴿٣٩﴾ ﴾ [الروم: ٣٨ – ٣٩].

وقد يُعَبَّرُ عنها في القرآن بلفظ: «الإبتغاء»، كما في قوله تعالى:﴿ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [الليل: ٢٠]، وقوله:﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقوله:﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقوله:﴿ لَّا خَيْرَ فِى كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍۭ بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾ ﴾ [النساء: ١١٤].

فنفى الخيرَ عن كثيرٍ ممّا يتناجى الناسُ به إلا في الأمر بالمعروف، وخص من أفراده الصدقة، والإصلاح بين الناس؛ لعموم نفعهما، فدل ذلك على أنّ التّناجي بذلك خيرٌ، وأمّا الثواب عليه من الله فخصّه بمن فعله ابتغاء مرضات الله»[1].

المثال الثاني:

قال – رحمه الله-: «وقد ورد القرآن بمثل هذا[2] في غير موضع.

قال تعالى:﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا

١- " جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/٦٦ – ٦٧).

٢- أي: بمثل معنى حديث عبد الله ابن عمرو بن العاص- رضي الله عنهما – مرفوعاً:﴿ لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعاً لِمَا جِئْتُ بِهِ﴾. والحديث أخرجه ابن أبي عاصم في «**السنة**» باب: ما يجب أن يكون هوى المرء تبعا لما جاء به النبي ﷺ، برقم: (١٤)، (ص/١٢). وقال الشيخ الألباني في «**ظلال الجنة** »،(ص/١٢): «إسناده ضعيف، رجاله ثقات غير نعيم بن حماد ضعيف لكثرة خطئه وقد اتهمه بعضهم، والحديث أخرجه الحسن بن سفيان في الأربعين له ق وعنه السلفي في الأربعين البلدانية ق وفي معجم السفر ق والهروي في ذم الكلام وابن بطة في الإيانة والقاسم بن عساكر في طرق الأربعين ق كلهم عن نعيم به قال ابن عساكر وهو حديث غريب يعني ضعيف»

﴿يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وذمَّ سبحانه من كره ما أحبَّه الله، أو أحبَّ ما كرهه الله، قال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٩﴾﴾ [محمد: ٩]، وقال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴿٢٨﴾﴾ [محمد: ٢٨].»[١].

المثال الثالث[٢]:

قال – رحمه الله-: « قد أمر الله سبحانه المؤمنين بأنْ يذكروه ذكراً كثيراً، ومدح من ذكره كذلك، قالَ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾﴾ [الأحزاب: ٤١ - ٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾﴾ [الجمعة: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ [الأحزاب:٣٥]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١].»[٣].

١- " المصدر السابق "، (ج٢ص/٣٩٥).

٢- عند شرحه الحديث الخمسين، حديث عبد الله بن بسر ﷺ قال: أتى النَّبيَّ ﷺ رَجلٌ فقالَ: يا رَسولَ اللهِ إنَّ شرائعَ الإسلامِ قد كَثُرَتْ علينا، فبَابٌ نَتمسَّكُ به جامعٌ؟ قال: ﴿ لا يَزالُ لِسانُكَ رَطْباً مِنْ ذِكر الله ﷻ ﴾. خرَّجه الإمامُ أحمدُ برقم: (١٧٦٨٠)، والترمذي، كتاب الدعوات، باب ما جاء في فضل الذكر، برقم: (٣٣٧٥)، (ص/٧٦٦)، وصححه الشيخ الألباني. ورواه ابن ماجة، كتاب الأدب، باب فضل الذكر، برقم: (٣٧٩٣)، (ص/٦٢٥)، وصححه الشيخ الألباني أيضاً. ورواه ابن حبان في «**صحيحه**» كتاب الرقائق، باب الأذكار: ذكر الاستحباب للمرء دوام ذكر الله جلَّ وعلا في الأوقات والأسباب،برقم: (٨١٤)، ورواه من حديث معاذ بن جبل ﷺ قال: آخِرُ ما فارقتُ عليه رسولَ الله ﷺ أنْ قلتُ له: أيُّ الأعمال خيرٌ وأقربُ إلى الله؟ قال: ﴿ أنْ تموتَ ولِسانُكَ رَطْبٌ من ذكر الله ﷻ ﴾، برقم: (٨١٨).

٣- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٥١٠-٥١١).

المطلب الثالث

شرح الحديث بالحديث

فقد أكثر الحافظ ابن رجب – رحمه الله – من الإستشهاد بالأحاديث النبوية مما ورد في المعنى الذي تضمنه الحديث الذي هو بصدد شرحه، يرويها بألفاظها، ويخرجها من مصادها، وهو شيء كثير يدل على قوة حفظه، ودقة فهمه، وسعة اطلاعه، وهذه الأحاديث منها ما هو صحيح وهي الكثرة الكاثرة، وقد بيَّن المؤلِّفُ درجتها إما بعزوها إلى إلى مُخرِّجيها من أصحاب الصحاح، وإما بالتنصيص على صحتها، وإذا كان في هذه الأحاديث شيء من الضعف فإنه ينبه على ذلك في الأعم الأغلب[1].

وقبل أن أَسْرِد الأمثلة أريد أن أنبه على أن شرح الحديث بالحديث هو السمة البارزة على هذا الكتاب، وقد وقع في مواطن كثيرة جداً منه، ولذلك سأكتفي بمثالين اثنين.

المثال الأول[2]:

١- والحافظ ابن رجب – رحمه الله – له منهج علمي دقيق في التنبيه على ضعف الحديث، وهو: أنه ينبه على ضعف الحديث بذكر الراوي المتكلم فيه الذي جاء الحديث من روايته، وهذا كثير جدا، نذكر على سبيل المثال:

قوله (ج٢ص/١٠-١١): « وجاء من رواية **يزيد الرقاشي**، عن أنسٍ مرفوعاً: ﴿الإيمانُ نِصْفَانِ: فنِصْفٌ فِي الصَّبر، ونِصْفٌ فِي الشُّكْر﴾. والحديث رواه الخرائطي في «فضيلة الشكر على نعمته» برقم: (١٨)، (ص/٣٩).».

وقال في (ج٢ص/١٧٩): « وقد تكلَّم السَّلفُ ومَنْ بعدَهم في تفسير الزُّهد في الدُّنيا ، وتنوَّعت عباراتهم عنه ، وورد في ذلك حديثٌ مرفوع خرَّجه الترمذي وابن ماجه من رواية **عمرو بن واقدٍ**، عن يونس بن حلبس، عن أبي إدريس الخولانيِّ، عن أبي ذرٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: ﴿الزَّهادةُ في الدُّنيا لَيْسَتْ بتَحْرِيمِ الحَلاَلِ، وَلاَ إِضَاعَة المَالِ، وَلَكِنِ الزَّهَادَةُ في الدُّنيا أنْ لاَ تكونَ بمَا في يَدَيْكَ أَوْثَقَ مِمَّا في يَدِ الله، وأنْ تَكُونَ فِي ثَوَابِ المُصِيبَة إِذَا أَنتَ أُصِبْتَ بها أَرْغَبَ فيها لو أنَّها بَقِيَتْ لَكَ ﴾. وقال الترمذي: غريب لا نعرفه إلاَّ من هذا الوجه، وعمرو بن واقد منكر الحديث».

وقال أيضاً في (ج٢ص/٤٠١-٤٠٢): «وخرَّج الإمام أحمد من رواية **أخشن السَّدوسي**، قال: دخلتُ على أنس، فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: ﴿والَّذِي نَفْسِي بِيَدِه، لَوْ أَخْطَأْتُم حتّى تملأَ خطاياكُم ما بَيْنَ السماءِ والأرض، ثم استغفرتُمُ الله، لغَفَرَ لكُم ﴾»اهـ.

ملاحظة:

كان ينبغي أن تفرد هذه الفائدة بمطلب مستقل ضمن مبحث الدراسة الحديثية.

٢- عند شرحه حديث تميم الداري ﷺ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال:﴿الدِّينُ النَّصيحَةُ ثلاثاً﴾، قُلْنا: لِمَنْ يا رَسُولَ الله؟ قالَ: ﴿للهِ ولِكتابِهِ ولِرَسولِهِ ولأئمَّةِ المُسلِمِينَ وعامَّتِهم﴾. رَواهُ مُسلمٌ، كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، برقم: (٥٥)، (ص/٥٥).

قال – رحمه الله –: « وقد ورد في أحاديث كثيرة النصح للمسلمين عموماً، وفي بعضها: النصح لولاة أمورهم، وفي بعضها: نصح ولاة الأمور لرعاياهم.
فأما الأوَّل: وهو النصحُ للمسلمين عموماً، ففي «**الصحيحين**» عن جرير بن عبد الله قال:
﴿بايعتُ النَّبيَّ ﷺ على إقامِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزكاة، والنصح لكلِّ مسلم﴾ [١].
وفي «**صحيح مسلم**» عن أبي هريرة، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: ﴿ حقُّ المؤمن على المؤمن ستّ ﴾ فذكر منها: ﴿ وإذا استنصحك فانصَحْ له ﴾ [٢]. ورُوي هذا الحديث من وجوه أخر عنِ النَّبيِّ ﷺ.
وفي «**المسند**» عن حكيم بن أبي يزيد، عن أبيه، عنِ النَّبيِّ ﷺ، قال: ﴿ إذا استَنْصَحَ أحَدُكُم أخاه، فليَنْصَح له﴾ [٣].

وأما الثاني : وهو النصحُ لولاة الأمور، ونصحهم لرعاياهم، ففي «**صحيح مسلم**» عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺقال: ﴿ إنَّ الله يرضى لكم ثلاثاً: يَرْضَى لكم أنْ تعبُدُوه ولا تُشْرِكوا به شيئاً، وأنْ تعتصِمُوا بحبلِ اللهِ جميعاً ولا تفرَّقوا، وأنْ تُناصِحُوا مَنْ وَلاَّه الله أمركم﴾[٤].

وفي «**المسند**» وغيره عن جُبير بنِ مُطعِم: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال في خطبته بالخَيْفِ مِنْ مِنى:
﴿ثلاثٌ لا يَغِلُّ عليهنَّ قلبُ امرئ مسلم: إخلاصُ العمل لله، ومناصحةُ ولاةِ الأمر، ولزومُ جماعة المسلمين﴾ [٥]. وقد روى هذه الخطبة عن النَّبيِّ ﷺ جماعةٌ منهم أبو سعيد الخدري [٦].

وقد رُوي حديثُ أبي سعيد بلفظ آخر خرَّجه الدَّارقطني في «**الأفراد**» بإسناد جيد،

١– رواه البخاري، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ الدين: النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، وقوله تعالى:﴿ إذا نصحوا لله ولرسوله ﴾، برقم: (٥٧)، (ج١ص/٣٦)، ومسلم كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، برقم: (٥٦)، (ص/٥٥).

٢– صحيح مسلم، كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، برقم: (٢١٦٢)، (ص/١٠٨٦).

٣– رواه أحمد برقم: (١٥٤٥٥)، –طبعة شعيب الأرناؤوط– ولفظه: ﴿ دَعُوا النَّاسَ يُصِيبُ بَعْضُهُم مِن بَعْضٍ، فَإِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْهُ ﴾.

٤– صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام، برقم: (٢١٦٢)، (ص/١٠٨٦).

٥– رواه أحمد برقم: (١٦٧٥٤)، ولفظه: ﴿نَضَّرَ اللَّهُ عَبْدًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا ثُمَّ أَدَّاهَا لِمَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لا فِقْهَ لَهُ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ثَلاثٌ لا يَغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ إِخْلاصُ الْعَمَلِ، وَطَاعَةُ ذَوِي الأمْرِ، وَلُزُومُ الْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ دَعْوَتَهُمْ تَكُونُ مِنْ وَرَائِهِ﴾، وصححه الشيخ شعيب الأرناؤوط، ورواه الدارمي، باب الإقتداء بالعلماء، برقم: (٢٣٤)، (ج١/ص/٣٠٢)، والحديث صححه الشيخ الألباني في « **صحيح الترغيب والترهيب**» برقم: (٩٢)، وفي «**السلسلة الصحيحة**» برقم: (٤٠٤).

٦– هو في «**صحيح الترغيب**» برقم: (٠٤).

ولفظه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: ﴿ ثَلاثٌ لاَ يَغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ: النَّصِيحَةُ للهِ وَلِرَسُولِه وَلِكِتَابِهِ وَلِعَامَّةِ المُسْلِمِينَ﴾.

وفي «الصحيحين» [1]عن معقل بن يسار، عن النَّبيِّ ﷺ قال: ﴿مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةً ثُمَّ لم يُحِطْهَا بِنَصِيحَةٍ إِلاَّ لَمْ يَدْخُلِ الجَنَّةَ﴾.»[2].

المثال الثاني [3]:

قال – رحمه الله –: « وقد دلَّ الكتابُ والسننُ الصحيحة الكثيرة على مثل هذا المعنى [4]، **قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ (٢٢) ﴾ [الحديد: ٢٢].**

وفي «صحيح مسلم» [5] عن عبد الله بن عمرو، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: ﴿ إِنَّ اللهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الخَلاَئِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾.

وفيه أيضاً [6] عن جابر: ﴿أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله! فِيمَ العَمَلُ اليَومْ؟ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ

١- رواه البخاري، كتاب الأحكام، باب من استُرْعِي رعية فلم ينصح، رقم: (٧١٥٠)، (ج٤ص/٣٣١)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار، برقم: (١٤٢)، (ص/٨٧)، ولفظه: عن الحسن قال: عَاد عُبَيد الله بن زياد مَعقِل بنَ يَسَار المُزَني في مرضه الذي مات فيه، قال معقل: إنِّي مُحَدِّثُك حديثاً سمعته من رسول الله ﷺ لو علمتُ أنَّ لي حياةً ما حدثتك إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ﴿مَا مِن عبدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌ لِرَعِيَّتِه إلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيه الجَنَّةَ ﴾.

٢- " جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/٢١٦-٢١٧-٢١٨).

٣- عند شرحه حديث عبدِ الله بنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: كُنتُ خَلفَ النَّبيِّ ﷺ فقال:﴿ يَا غُلامُ! إنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إذا سَأَلْتَ فاسْألِ اللهَ، وإذا استَعَنْتَ فاستَعِنْ باللهِ، واعْلَمْ أنَّ الأُمَّةَ لو اجْتَمَعَتْ عَلَى أنْ يَنْفَعُوكَ بشيءٍ، لَمْ يَنْفَعُوكَ إلاَّ بشيءٍ قد كَتَبَهُ اللهُ لكَ، وإنِ اجْتَمَعُوا على أنْ يَضرُّوكَ بشيءٍ، لم يضرُّوك إلاَّ بشيءٍ قد كتبهُ الله عليكَ، رُفِعَتِ الأقلامُ وجَفَّتِ الصُّحُفُ﴾.رواه الترمذيُّ، برقم: (٢٥١٦)، وقال: حديثٌ حسنَ صَحيحٌ. وصححه الشيخ الألباني، (ص/٥٦٦-٥٦٧).

٤- أي: على مثل معنى قوله ﷺ ﴿ رُفِعَتِ الأقلامُ وجَفَّتِ الصُّحُفُ﴾ وهو كناية عن تقدم كتابة المقادير كلِّها، والفراغ منها من أمدٍ بعيد.

٥- كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام، برقم: (٢٦٥٣)، (ص/١٣٠٦). ورواه الترمذي، برقم: (٢١٥٦)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب.

٦- كتابة القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، برقم: (٢٦٤٨)، (ص/١٣٠٤). ولفظ الحديث: عن جابرٍ قال: ﴿جاء سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشُمٍ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَيِّنْ لَنَا دِينَنَا كَأَنَّا خُلِقْنَا الآنَ. فِيمَا الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَفِيمَا =

الأَقْلاَمُ، وَجَرَتْ بِهِ المقَادِيرُ، أَمْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ؟ قال: لاَ بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الأَقْلاَمُ وَجَرَتْ بِهِ المَقَادِيرُ، قال: ففيم العملُ؟ قال: اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِماَ خُلِقَ لَهُ﴾.

وخرَّج الإمام أحمد[١]، وأبو داود[٢]، والترمذي[٣] من حديث عبادة بن الصامت، عن النَّبيِّ ﷺقال: ﴿ إنَّ أوَّل ما خلق الله القلم، ثم قال: اكتب، فجرى في تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة﴾.

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة جداً يطول ذكرها.»[٤].

= جَفَّتْ بِهِ الأَقْلاَمُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ أَمْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ:"**لاَ، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الأَقْلاَمُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ**" قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟. قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَسَأَلْتُ: مَا قَالَ؟ فَقَالَ:"**اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ**"﴾.

١- برقم: (٢٢٧٠٥)، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط –في تحقيقه للمسند-: حديث صحيح.

٢- كتاب السنة، باب في القدر، برقم: (٤٧٠٠)، (ص/٨٥٠)، وقال الشيخ الألباني: صحيح.

٣- كتاب القدر، باب ما جاء في الرضابالقضاء، برقم: (٢١٥٥)، (ص/٤٨٧).

٤- " جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/٤٨٣).

المطلب الرابع
شرح الحديث بالآثار

وهذه الطريقة في شرح الحديث، هي أيضاً من السمات الظاهرة في الكتاب[١]، وقد شحنه صاحبه **بمواعظ السلف وحِكَمهم**.

المثال الأول[٢]:

قال – رحمه الله –: « قال بكر المزني[٣]: مَن مِثلك يا ابن آدم: خُلِّي بينَك وبين المحراب والماء، كلّما شئتَ دخلتَ على اللهِ ﷻ، ليس بينَكَ وبينَه تَرجُمان[٤].

ومن وصل إلى استحضارِ هذا في حال ذكره لله وعبادته استأنسَ بالله، واستوحش مِنْ خلقه ضرورةً.

قال ثور بن يزيد[٥]: قرأتُ في بعضِ الكُتب: أنَّ عيسى عليه السلام قال: يا معشر الحواريِّين، كلِّموا الله كثيراً، وكلِّموا الناسَ قليلاً، قالوا: كيف نكلِّمُ الله كثيراً؟ قال: اخلُوا بمناجاته، اخلوا بدُعائه.خرَّجه أبو نعيم[٦].

١- انظر: (ج١ص/١٣٢-١٥٤-١٧٣-٢٠٩-٢١٣-٢٢٥-٢٤٥-٢٤٧-٢٦٢-٢٧٤-٢٧٥-٢٨٠-٢٩٣-٣٠٣-٣٠٥-٣٠٥-٣٣٨-٣٥٦-٣٦٣-٣٦٨-٣٩٢-٤٠٠-٤٠٥-٤٠٨-٤٥٢-٤٥٤-٤٧١-٤٧٢-٤٩٨)، و (ج٢ص/ ٢٧-٢٩-٦٠-٧٥-٨٠-٨١-٨٤-١٢٣-١٤٨-١٧٩-٢٢٩-٢٤٥-٢٤٨-٢٦٦-٢٩٤-٣٥٠-٣٧٧-٤١٥-٤٩٠-٥١٤).

٢- عند شرحه قول النبي ﷺ في حديث جبريل عليه السلام :﴿قالَ: فأخْبِرنِي عنِ الإحْسَانِ، قال: أنْ تَعبُدَ اللهَ كأنَّكَ تَراهُ، فإنْ لَمْ تَكُنْ تَراهُ فإنَّهُ يراكَ﴾.

٣- ابن عمرو، الإمام، القدوة، الواعظ، الحجة، البصري، أحد الأعلام، روى له الجماعة، حدَّث عن المغيرة بن شعبة، وابن عباس،، وابن عمر، وأنس بن مالك، وحدَّث عنه ثابت البُناني، وعاصم الأحول، وآخرون، مات سنة (١٠٨هـ). " سير أعلام النبلاء "، (ج٤ص/٥٣٢) وما بعد.

٤- " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء "، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، (ج٢ص/٢٢٩).

٥- المحدث الفقيه، عالم حمص، روى له البخاري والأربعة، حدَّث عن خالد بن معدان، وراشد بن سعد، وغيرهما، وحدَّث عنه: سفيان الثوري، والمُعافى بن عمران، وغيرهما، ت: ببيت المقدس سنة (١٥٣هـ) وقيل: (١٥٥). " السير "، (ج٦ص/٣٤٤-٣٤٥).

٦- في " الحلية "، (ج٦ص/١٩٥).

وخرَّج أيضاً[1] بإسناده عن رياح[2]، قال: كان عندنا رجلٌ يصلِّي كلَّ يومٍ وليلةٍ ألفَ ركعة، حتى أُقعِدَ من رجليه، فكان يصلِّي جالساً ألف ركعة، فإذا صلى العصر، احتبى[3]، فاستقبل القبلةَ، ويقول: عجبتُ للخليقةِ كيف أَنِسَتْ بسواك، بل عجبتُ للخليقة كيف استنارت قلوبها بذكر سواكَ.

وقال أبو أسامة[4]: دخلت على محمد بن النضر الحارثي[5]، فرأيتُه كأنَّه منقبضٌ، فقلت: كأنَّك تكره أنْ تُؤتى؟ قال: أجل ، فقلت: أوَما تستوحشُ؟ فقال: كيف أستوحشُ وهو يقولُ: "أنا جليسُ مَنْ ذكرني[6]".

وقيل لمالك بنِ مِغْول[7]وهو جالسٌ في بيته وحده: ألا تستوحشُ؟ فقال: ويستوحشُ مع الله أحدٌ؟

وكان حبيب أبو محمد[8] يخلو في بيته، ويقولُ: من لم تقرَّ عينُه بكَ، فلا قرت عينه، ومن لم يأنس بكَ، فلا أنِس.

١- المصدر نفسه ، (ج٦ص/١٩٥).

٢- هو ابن عمرو القيسي العابد، أبو المهاصر، بصري زاهد، متالّه، كبير القدر، سمع مالك بن دينار، وحسَّان بنَ أبي سِنان، وطائفة، وهو قليل الحديث، كثير الخشية والمراقبة، " السير "، (ج٨ص/١٧٤).

٣- معنى احتبى: هو أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليها، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب، وقد نهى عنه النبي ﷺ يوم الجمعة والإمام يخطب،لأنها مجلبة للنوم معرضة لنقض الطهارة. انظر " تحفة الأحوذي "، (ج٣ص/٤٥).

٤- حمَّاد بن أسامة بن زيد، الكوفي الحافظ الثَّبت، ولد في حدود (١٢٠هـ)، روى له الجماعة،، حدَّث عن: هشام بن عروة، والأعمش، وغيرهما، وحدَّث عنه: عبد الرحمن بن مهدي، والشافعي، وغيرهما، وكان من أئمة العلم، مات في ذي القعدة سنة (٢٠١هـ). " السير "، (ج٩ص/٢٧٧) وما بعد.

٥- أبو عبد الرحمن، الحارثي، الكوفي، عابد أهل زمانه بالكوفة،، روى عن الأوزاعي وغيره، وعنه: ابن مهدي، وخالد بن يزيد، قال فيه أبو أسامة: كان من أعبد أهل الكوفة. " السير "، (ج٨ص/١٧٥).

٦- رواه البيهقي في " شعب الإيمان "، (مكتبة الرشد)، برقم: (٦٩٧)، (ج٢ص/١٨٢). وقوله: ﴿**أنا جليسُ مَنْ ذكرني**﴾: خبر لا يصح، ذكره السخاوي في " المقاصد الحسنة "، برقم: (١٨٦)، (ص/٩٥)، وقال: رواه الديلمي بلا سند عن عائشة – رضي الله عنها – مرفوعاً.

٧- ابن عاصم بن غَزِيَّة بن خَرَشَة، الإمام، الثقة، المحدث، البجلي، الكوفي، روى له الجماعة، حدَّث عن الشعبي، وعبد الله بن بُريدة، وغيرهما، وعنه: شعبة، والثوري، وخلق، كان من سادة العلماء، ت: سنة (١٥٩هـ)، وقيل: سنة (١٥٨هـ). " السير " (ج٧ص/١٧٤).

٨- هو حبيب العجمي، زاهد أهل البصرة وعابدهم، روى له البخاري في " الأدب المفرد "، روى عن الحسن البصري، وشهر بن حوشب، وعنه: حماد بن سلمة، وأبو عَوانة، وكان مجاب الدعوة، تؤثر عنه كرامات وأحوال. " السير "، (ج٦ص/١٤٣-١٤٤).

وقال غزوان[1]: إنِّي أصبتُ راحةَ قلبي في مُجالسةِ مَنْ لديه حاجتي.

وقال مسلم بنُ يسار[٢]: ما تلذَّذ المتلذِّذونَ بمثلِ الخَلْوةِ بمناجاةِ اللهِ ﷻ[٣].

وقال مسلم العابد[٤]: لولا الجماعة، ما خرجتُ من بابي أبداً حتّى أموت، وقال: ما يجدُ المطيعونَ لله لذَّةً في الدُّنيا أحلى من الخلوة بمناجاة سيِّدهم، ولا أحسب لهم في الآخرة مِنْ عظيم الثَّواب أكبرَ في صدورهم وألذَّ في قلوبهم مِن النَّظر إليه، ثم غُشي عليه.

وعن إبراهيم بن أدهم[٥] قال: أعلى الدَّرجات أنْ تنقطعَ إلى ربِّك، وتستأنِسَ إليه بقلبِك وعقلك وجميع جوارحك، حتى لا ترجُو إلاَّ ربَّك، ولا تخاف إلاَّ ذنبكَ، وترسخ محبته في قلبك حتى لا تُؤْثِرَ عليها شيئاً، فإذا كنت كذلك لم تُبالِ في بَرٍّ كنت، أو في بحرٍ، أو في سَهْلٍ، أو في جبلٍ، وكان شوقُك إلى لقاء الحبيب شوقَ الظمآن إلى الماء البارد، وشوقَ الجائعِ إلى الطَّعام الطيب، ويكونُ ذكر الله عندكَ أحلى مِنَ العسل، وأحلى من المَاء العذبِ الصَّافي عند العطشان في اليوم الصَّائف.

وقال الفضيل[٦]: طُوبى لمن استوحش مِنَ النَّاسِ، وكان الله جليسَه[٧].

١- لم أظفر بترجمته، ولعله أبو نوح، عبد الرحمن بن غزوان الخُزاعي، ويقال: الضَّبِّي، الملقب بقُراد، كان من علماء الحديث، روى له البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي، حدَّث عن شعبة وطبقته، وحدث عنه: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، ت. سنة (٢٠٧هـ). " سير أعلام النبلاء "، (ج٩ص/٥١٨).

٢- هو أبو عبد الله البصري، مولى بني أمية، وقيل: مولى بني تيم من موالي طلحة ﷺ، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجة، القدوة الفقيه الزاهد، روى عن ابن عباس، وابن عمر، وحدَّث عنه: محمد بن سيرين، وقتادة، وثابت البناني، وآخرون. مات سنة (١٠٠هـ) وقيل: (١٠١هـ). " السير "، (ج٤ص/٥١٠).

٣- والخبر في " الحلية " لأبي نعيم، (ج٢ص/٢٩٤).

٤- لعله: مسلم بن إبراهيم، أبو عمرو الأزدي الفراهيدي، القصاب، ولد في حدود (١٣٠هـ)، حدث عن مالك بن مغول، وقرة بن خالد، وخلق، وعنه: البخاري ومن في طبقته، مات سنة (٢٢٢هـ). " السير "، (ج١٠ص/٣١٤).

٥- ابن منصور بن يزيد بن جابر، القدوة الإمام العارف، سيد الزُّهاد، أبو إسحاق، مولده في حدود (١٠٠هـ)، حدث عن: مالك بن دينار، ومنصور بن المُعتمر، وحدث عنه: رفيقه سفيان الثوري، وغيره، من أقواله - رحمه الله -: اتخذ اللهَ صاحباً ودع الناس جانباً. ت: سنة (١٦٢هـ). " السير "، (ج٧ص/٣٨٧) وما بعد.

٦- هو الفضيل بن عياض ابن مسعود بن بِشر، الإمام القدوة الثَّبت، شيخ الإسلام، أبو علي التميمي اليربوعي الخراساني، المجاور بحرم الله. روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي، حدث عن ابن المبارك، ويحيى القطان، وعنه: سفيان الثوري، ولا بأس أن أذكر قصة توبته – كما ذكرها الذهبي في " السير " – لأن فيها عبرةً. =

وقال أبو سليمان[١]: لا آنسني الله إلاَّ به أبداً.

وقال معروف[٢] لرجلٍ: توكَّل على الله حتّى يكونَ جليسَك وأنيسَك وموضعَ شكواكَ[٣].

وقال ذو النون[٤]: مِنْ علامات المحبِّين لله أنْ لا يأنَسُوا بسواه، ولا يستوحشُوا معه، ثم قال: إذا سكنَ القلبَ حبُّ اللهِ تعالى، أنِسَ بالله؛ لأنَّ الله أجلُّ في صُدورِ العارفين أنْ يُحبُّوا سواه.

وكلامُ القوم في هذا الباب يطولُ ذكرُه جداً، وفيما ذكرنا كفايةٌ إنْ شاء الله تعالى.»[٥].

المثال الثاني[٦]:

قال – رحمه الله –: « وهذا الحديث أصلٌ في قِصَر الأمل في الدنيا، وأنَّ المؤمنَ لا ينبغي له

= قال الذهبي في " السير " (ج٨ص/٤٢٣): " قال أبو عمار الحسين بن حريث، عن الفضل بن موسى، قال: كان الفضيل بن عياض شاطرا يقطع الطريق بين أَبِيوَرد وسرخس، وكان سبب توبته أنه عشق جارية، فبينا هو يرتقي الجدران إليها، إذ سمع تاليا يتلو ﴿ **أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ قُلُوبُهُمۡ**… ﴾ [الحديد: ١٦] فلما سمعها، قال: بلى يا رب، قد آن، فرجع، فآواه الليل إلى خَرِبة، فإذا فيها سابلة، فقال بعضهم: نرحل، وقال بعضهم: حتى نصبح فإن فضيلا على الطريق يقطع علينا.قال: ففكرت، وقلت: أنا أسعى بالليل في المعاصي وقوم من المسلمين هاهنا يخافوني، وما أرى الله ساقني إليهم إلا لأرتدع، اللهم إني قد تبت إليك، وجعلت توبتي مجاورة البيت الحرام. مات سنة (١٨٧هـ). "

٧- الخبر في " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء "، (ج١ص/١٠٨).

١- هو أبو سليمان الدَّاراني، عبد الرحمن بن أحمد، وقيل: بن عطيية، الإمام الكبير، زاهد العصر، وهو غير أبو سليمان الداراني الكبير، عبد الرحمن بن سليمان، ولد في حدود (١٤٠هـ)، روى عن سفيان الثوري، وأبي الأشهب العُطاردي، وروى عنه: تلميذه أحمد بن أبي الحواري، وهاشم بن خالد، ت: سنة (٢١٥هـ). " السير "، (ج١٠ص/١٨٢) وما بعد.

٢- هو الكَرْخي، عَلَم الزهاد، أبو محفوظ البغدادي، روى عن الربيع بن صبيح، وبكر بن خُنيس، وعنه: خلف بن هشام، مات سنة (٢٠٠هـ). " السير "، (ج٩ص/٣٣٩).

٣- " الحلية "(ج٨ص/٣٦٠).

٤- المصريّ، ثوبان بن إبراهيم، وقيل: فيض بن أحمد، وقيل: فيض بن إبراهيم النوبي الإخْميمي، الزاهد، شيخ الديار المصرية، روى عن مالك، والليث، وابن لهيعة، وعنه: أحمد بن صبيح الفَيُّومي، وربيعة بن محمد الطائي، وآخرون، كان واعظا صالحاً، مات سنة (٢٤٦هـ). " السير "، (ج١١ص/٥٣٢) وما بعد.

٥- " جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/١٣٢-١٣٣-١٣٤).

٦- عند شرحه حديث ابن عمر – رضي الله عنهما – قال: أَخَذَ رَسولُ الله ﷺ بِمَنكِبِيَّ، فقال:﴿ **كُنْ فِي الدُّنيا كأَنَّكَ غَرِيبٌ، أو عَابِرُ سَبيلٍ**﴾ وكان ابن عمر يقول: إذا أَمسيتَ، فَلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحتَ فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك. رواه البخاري، كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل، برقم: (٦٤١٦)، (ج٤ص/١٧٦).

أن يتَّخذ الدُّنيا وطناً ومسكناً، فيطمئنّ فيها، ولكن ينبغي أنْ يكونَ فيها كأنَّه على جناح سفر، يهيِّئُ جَهازَه للرحيل.

وقد اتَّفقت على ذلك وصايا الأنبياء[1] وأتباعهم، قال تعالى حاكياً عن مؤمن آل فرعون أنّه قال: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩].

وكان النَّبيُّ ﷺ يقول: « مَا لِي ولِلدُّنيا إنَّما مَثَلي ومَثَلُ الدُّنيا كَمَثَلِ رَاكِبٍ قَالَ[2] في ظلِّ شجرةٍ ثم راحَ وتركها»[3].

ومن وصايا المسيح عليه السلام لأصحابه أنَّه قال لهم: اعبُروها ولا تَعمُرُوها[4]، ورُوي عنه أنَّه قال: من ذا الذي يبني على موجِ البحر داراً، تلكُمُ الدُّنيا، فلا تتَّخذوها قراراً[5].

ودخل رجلٌ على أبي ذرٍّ[6]، فجعل يُقلِّب بصره في بيته، فقال: يا أبا ذرٍّ، أين متاعُكم؟ قالَ: إنَّ لنا بيتاً نُوجَّه إليه، قالَ: إنَّه لابدَّ لك من مَتاع مادمت هاهنا، قالَ: إنَّ صاحب المنْزل لا يدعُنا فيه[7].

ودخلوا على بعض الصالحين، فقلَّبوا بصرهم في بيته، فقالوا له: إنَّا نرى بيتَك بيتَ رجلٍ مرتحلٍ، فقال: أمرتحلٌ؟ لا، ولكن أُطْرَدُ طرداً.

١- وهذا هتمام منه – رحمه الله – أيضاً بكلام الأنبياء من قبل.

٢- من القيلولة، وهي الاستراحة نصف النهار، وإنْ لم يكن معها نوم، يقال: قال يقيل قيلولة فهو قائل. وجاء في رواية استظلَّ بدل قال.

٣ – رواه الترمذي، كتاب الزهد، باب (٤٣) بدون ترجمة، برقم: (٢٣٧٧)، (ص/ ٥٣٥)، وقال: حسن صحيح. وصححه الشيخ الألباني. و رواه أيضاً ابن ماجة، كتاب الزهد، باب مثل الدنيا، برقم: (٤١٠٩)، (ص/ ٦٨٤).

٤- " الحلية "، (ج٨ص/١٤٥).

٥- كتاب " الزهد "، أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، (ص/٧٦).

٦- جُندب بن جُنادة الغفاري، أحد السابقين الأولين من نجباء أصحاب محمد ﷺ، قيل: إنه كان خامس خمسة في الإسلام، كان يفتي في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، كان رأسا في الزهد والصدق والعلم والعمل، قوالاً بالحق، لا تأخذه في الله لومة لائم، وقد ذكر قصة إسلامه صاحبي الصحيح، وله مئتا حديث وأحد وثمانون حديثاً، اتفقا منها على اثني عشر حديثا، وانفرد البخاري بحديثين، ومسلم بتسعة عشر. مات سنة (٣٢هـ). انظر ترجمته مبسوطة في " سير أعلام النبلاء " للذهبي ، (ج٢ص/٤٦) وما بعد.

٧- " صفة الصفوة "، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تح: طارق محمد عبد المنعم، الإسكندرية، دار ابن خلدون، (ج١ص/١٩١).

وكان عليٌّ بنُ أبي طالب ﷺ[١] يقول: إنَّ الدُّنيا قدِ ارتحلت مدبرةً، وإنَّ الآخرة قدِ ارتحلت مقبلةً، ولكُلٍّ منهما بنون، فكونوا من أبناء الآخرة، ولا تكونوا من أبناء الدنيا، فإنَّ اليومَ عملٌ ولا حساب، وغداً حسابٌ ولا عمل[٢].

قال بعضُ الحكماء: عجبتُ ممَّن الدنيا موليةٌ عنه، والآخرة مقبلة إليه يشغتل بالمدبرة، ويُعرِض عن المقبلة[٣].

وقال عُمرُ بنُ عبد العزيز[٤] في خطبته: إنَّ الدُّنيا ليست بدارِ قرارِكُم، كتب الله عليها الفناء، وكتب على أهلها منها الظَّعَن، فكم من عامرٍ موثَّق عن قليلٍ يَخْرَبُ، وكم من مقيمٍ مُغْتَبَطٍ عما قليل يَظعَنُ، فأحسنوا - رحمكم الله - منها الرِّحلة بأحسن ما بحضرتكم مِن النقلة، وتزوَّدوا فإنَّ خيرَ الزَّاد التقوى[٥].»[٦].

وأكتفي بهذين المثالين.

١- رابع الخلفاء الراشدين، أمه فاطمة بنت أسد، توفيت في حياة النبي ﷺ، روى الكثير عن النبي ﷺ، وعرض عليه القرآن وأقرأه، وكان من السابقين الأولين، شهد بدراً وما بعدها. انظر ترجمته في " السير " — جزء الخلفاء الراشدين -.

٢- مصنف بن أبي شيبة، تح: سعد آل حميد، تح: حمد الجمعة، ومحمد اللحيدان، مكتبة الرشد، برقم: (٣٥٤٩٨)، (ج١٢ص/ ٢٠٠).

٣- الزهد الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، لبنان، بيروت، دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية، (ط. الأولى، (١٤٠٨هـــ - ١٩٨٧م)، برقم: (٥٠٤)، (ص/٢٠٢).

٤- ابن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف، الإمام الحافظ العلامة المجتهد الزاهد العابد أمير المؤمنين، أبو حفص، الخليفة الزاهد الراشد، روى له الجماعة، حدث عن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، والسائب بن يزيد، وسهل بن سعد، وأمَّ بأنس بن مالك فقال: ما رأيتُ أحداً أشبه صلاةً برسول الله ﷺ من هذا الفتى. وحدث عنه: أبو سلمة أحد شيوخه، ورجاء بن حَيوة، وخلق، من شعره — رحمه الله -:

من كان حين تصيب الشمسُ جبهتَه * أو الغبار يخاف الشين والشعثا

ويألف الظل كي تبقى بشاشته * فسوف يسكن يوما راغما جدثا

في قعر مظلمة غبراء موحشة * يُطيل في قعرها تحت الثرى اللبثا

تجهزي بجهاز تبلغين به * يا نفس قبل الردى لم تخلقي عبثا

مات يوم الجمعة لخمس بقين من رجب سنة (١٠١هـــ). انظر السير، (ج٥ص/١١٤) وما بعد.

٥- " حلية الأولياء وطبقات الأصفياء "، (ج٥ص/٢٩٢).

٦- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٣٧٧-٣٧٨).

المطلب الخامس

نقله لفتاوى الصحابة والتابعين

لا شك أنَّ أحرص الناس على الخير، وأعلمهم بمراد النبي ﷺ من كلامه، هم أصحابه ﷺ ومن جاء بعدهم من القرون المفضلة التي زكاها النبي ﷺ[1].

ولذلك فلا غروى أن كان هذا الكتاب مشحوناً بفتاويهم ﷺ.

وحسبي بعضُ الأمثلة في ذلك:

المثال الأول[2]:

قال – رحمه الله –: « ورخَّص قومٌ من السَّلف في الأكل ممن يعلم في ماله حرام ما لم يعلم أنّه من الحرام بعينه، كما تقدَّم عن مكحولٍ والزُّهريِّ. وروي مثلُه عن الفُضيل بن عياض.

وروي في ذلك آثارٌ عن السَّلف، فصحَّ عن ابن مسعود[3] أنَّه سُئِلَ عمَّن له جارٌ يأكلُ الرِّبا علانيةً ولا يتحرَّجُ من مالٍ خبيثٍ يأخُذُه يدعوه إلى طعامه؟ قال: أجيبوهُ، فإنَّما المَهْنأُ لكم والوِزْرُ عليه[4]، وفي رواية أنَّه قال: لا أعلمُ له شيئاً إلاّ خبيثاً أو حراماً، فقال: أجيبوه.

وقد صحح الإمام أحمد هذا عن ابن مسعود، ولكنَّه عارضه بما رُوي عنه أنَّه قال: الإثم

١- وهو قوله ﷺ: ﴿خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الذينَ يَلُونَهُم ثُمَّ الذينَ يَلُونَهُم ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِم يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ ﴾. رواه البخاري برقم: (٢٥٠٩)، ومسلم (٦٦٣٥) من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ.

٢- عند شرحه حديث النعمان بن بشير ﷺ: ﴿ الحلال بيِّن والحرام بيِّن...﴾. رواه البخاري ومسلم.

٣- هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن شَمْخ، الإمام الحبر، فقيه الأمة، أبو عبد الرحمن الهذلي المكي المهاجري البدري، كان من السابقين الأولين، ومن النجباء العالمين، شهد بدراً، وهاجر الهجرتين، ومناقبه غزيرة، روى علما كثيراً، مات سنة (٣٣هـ) قبل موت عثمان ﷺ بثلاث. " السير "، (ج١ص/٤٦١).

٤- " مصنف عبد الرزاق "، أبو بكر عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني، ط. حبيب الرحمن الأعظمي، برقم: (١٤٦٧٥)، (ج٨ص/١٥٠).

حَوَازٌّ القلوب[١].

وروي عن سلمان[٢] مثلُ قولِ ابنِ مسعود الأول، وعن سعيد بن جبير[٣]،والحسن البصري[٤]، ومُورِّق العِجلي[٥]، وإبراهيم النَّخعي[٦]، وابنِ سيرين[٧] وغيرهم، والآثار بذلك موجودة في كتاب «**الأدب**» لحُمَيد بن زَنجويه، وبعضها في كتاب «**الجامع**» للخلاّل، وفي مصنفي عبد

١- رواه الطبراني في المعجم الكبير، برقم: (٨٧٤٨) و(٨٧٤٩)، (ج٩ص/١٦٣).

والحوازّ قال في " النهاية " – ط/ مؤسسة الرسالة – (ص/٢٩١): هي الأمور التي تحز في القلوب، أي: تؤثر فيها كما يؤثر الحزُّ في الشيء، وهو ما يخطر فيها من أن تكون معاصي لفقد الطمأنينة إليها، وهي بتشديد الزاي: جمع حاز.

٢- أبو عبد الله الفارسي سابق الفرس إلى الإسلام، اب الإسلام، صحب النبي ﷺ وخدمه وحدَّث عنه، له في مسند بقي بن مخلد ستون حديثاً، وأخرج له البخاري أربعة أحاديث، ومسلم ثلاثة أحاديث، وكان لبيباً حازماً، من عقلاء الرجال وعبادهم ونبلائهم، وله في إسلامه قصة عجيبة رواها الإمام أحمد وابن سعد في الطبقات والخطيب في " تاريخه "، وأخرج البخاري برقم: (٣٩٤٦) من حديث سليمان التيمي، عن أب عثمان النهدي، عن سلمان الفارس قال: " **تداولني بضعة عشرَ من رب إلى رب**" مات سنة (٣٦هــ). " السير "، (ج١ص/٥٠٥) وما بعد.

٣- ابن هشام، الإمام الحافظ المقرئ المفسِّر، أبو محمد، أحد الأعلام، روى عن ابن عباس فأكثر وجوَّد، وعن عبد الله بن مغفَّل، وعائشة، وغيرهم، وروى عن التابعين كأبي عبد الرحمن السلمي، وحدث عنه: أبو صالح السمَّان، وأيوب السختياني، وغيرهما، قتله الحجاج في شعبان سنة (٩٥هــ)، ثم أهلكه الله في رمضان بعده بليال قليلة. ع. " سير أعلام النبلاء "، (ج٤ص/٣٢١) وما بعد.

٤- هو الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد، مولى زيد بن ثابت، وحضر الجمعة مع عثمان، وسمعه يخطب، وشهد يوم الدار وله يومئذ أربع عشرة سنة، كان سيد أهل زمانه علما وعملاً، روى عن عمران بن حصين، والمغيرة بن شعبة، وخلق من الصحابة، وعنه: أيوب، ويونس بن عبيد، يرسل عن جملة من الصحابة و لم يسمع منهم، كما قال يحيى بن معين، لكن قد صحَّ سماعه في حديث العقيقة، وفي حديث النهي عن المثلة من سَمُرة. كان من رؤوس العلماء في الفتن والدِّماء والفروج، و قصته مع الخوارج مشهورة، مات – رحمه الله – في رجب سنة (١١٠هــ). **٤**. " سير أعلام النبلاء "، (ج٤ص/٥٦٣) وما بعد.

٥- أبو المعتمر البصري، يروي عن عمر، وأبي الدرداء، وأبي ذر، وحدث عنه: توبة العنبري، وقتادة بن دِعامة السدوسي، كان ثقة عابداً، توفي في ولاية عمر بن هبيرة على العراق. ع. " سير أعلام النبلاء "، (ج٤ص/٣٥٣-٣٥٤).

٦- الإمام الحافظ فقيه العراق، أبو عمران، أحد الأعلام، حديثه في الكتب الستة، روى عن مسروق وعلقمة وعَبِيدة السلماني، قال الذهبي: "و لم نجد له سماعا من الصحابة المتأخرين الذين كانوا معه بالكوفة كالبراء وأبي جُحَيفة وعمرو بن حُريث.وقد دخل على أم المؤمنين عائشة وهو صبي، و لم يثبت له منها سماع، على أن روايته عنها في كتب أبي داود والنسائي والقزويني، فأهل الصنعة يعدون ذلك غير متصل مع عدِّهم كلهم لابراهيم في التابعين، ولكنه ليس من كبارهم، وكان بصيرا بعلم ابن مسعود، واسع الرواية، فقيه النفس، كبير الشأن، كثير المحاسن، رحمه الله تعالى" اهـــ. وروى عنه الحَكَم بن عُتيبة، وعمرو بن مُرَّة، مات سنة (٩٦هــ). " سير أعلام النبلاء "، (ج٤ص/٥٢٠) وما بعد.

٧- الإمام، شيخ الإسلام، أبو بكر الأنصاري، مولى أنس بن مالك، قال أنس بن سيرين: ولد أخي محمد لسنتين بقيتا من خلافة عمر- هكذا في الأصل: وقال شعيب الأرناؤوط: والصواب عثمان – وولدت بعده بسنة قابلة. سمع أبا هريرة، وعمران بن حصين، وابن عباس، وخلقاً سواهم، وروى عنه: قتادة، وأيوب، ويونس بن عبيد، ت.سنة (١١٠هــ). " سير أعلام النبلاء "، (ج٤ص/٦٠٦) وما بعد.

الرزاق وابن أبي شيبة وغيرهم.»[١].

المثال الثاني[٢]:

قال – رحمه الله –: «وقد اختلف العلماءُ في بيع الكلب، فأكثرهم حرَّموه، منهم الأوزاعي، ومالك في المشهور عنه، والشافعي، وأحمد، وإسحاق[٣]، وغيرهم[٤]، وقال أبو هريرة[٥]: هو سحت[٦]، وقال ابن سيرين: هو أخبثُ الكسب[٧]، وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى[٨]: ما أُبالي ثمنَ كلب أكلتُ أو ثمنَ خنزير[٩]... ورخَّصت طائفةٌ في بيع ما يُباح اقتناؤُه مِنَ الكلاب، ككلب الصَّيد، وهو قولُ عطاء[١٠]، والنَّخعي، وأبي حنيفة، وأصحابه، ورواية عن مالك، وقالوا: إنَّما نَهي عن بيع ما يحرُمُ اقتناؤُه منها.

١- " جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/٢٠٠-٢٠١).

٢- عند شرحه حديث جابر ﷺ أنه سمع رسول الله ﷺ عام الفتح وهو بمكة يقول: ﴿إنَّ الله ورَسُولَهُ حرَّمَ بَيعَ الخَمْرِ والمَيتَةِ والخِنْزِيرِ والأصنامِ...﴾ الحديث رواه البخاري ومسلم.

٣- هو ابن راهَوَيْه، الإمام الكبير، شيخ المشرق، سيد الحفاظ، حديثه في: **خ**. **وم**. و **د**. **وس**. مولده في سنة (١٦١هـ)، سمع الفضيل بن عياض، ومعتمر بن سليمان، وحدّث عنه: بقية بن الوليد، ويحيى بن معين، ت: ليلة نصف شعبان سنة (٢٣٨هـ). " سير أعلام النبلاء "، (ج١١ص/٣٥٨) وما بعد.

٤- وهذا مثال من الأمثلة الكثيرة على اهتمامه بأقوال الأئمة عموماً، وبأقوال الإمام أحمد على وجه الخصوص.

٥- الإمام الفقيه المجتهد الحافظ، راوية الإسلام، اسمه – على الصحيح – عبد الرحمن بن صخر، حمل عن النبي ﷺ علما كثيرا طيبا مباركا فيه، حدث عنه خلق كثير من الصحابة والتابعين، مات سنة (٥٧هـ). " سير أعلام النبلاء "، (ج٢ص/٥٧٨) وما بعد.

٦- " مصنف بن أبي شيبة "، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن أبي شيبة، رقم: (٢١١٨١)، (ج٧ص/٣٠٨).

٧- المصدر نفسه ، برقم: (٢١١٨٨)، (ج٧ص/٣٠٩).

٨- الإمام العلامة الحافظ، أبو عيسى الأنصاريّ الكوفيّ، الفقيه، من أبناء الأنصار، وُلد في خلافة الصديق أو قبل ذلك. وحدّث عن عمر، وعلي، وأبي ذر، وابن مسعود، وآخرون، وحدّث عنه: عمرو بن مُرّة، والحَكَم بن عتيبة، والأعمش، وغيرهم. حديثه في الكتب الستة، قال شعبة: قدم عبد الله بن شدّاد بن الهاد، وابن أبي ليلى فاقتحم بهما فرسهما الفرات فذهبا – يعني غرقا –. وأما أبو نعيم المُلائيّ فقال: قُتِل ابنُ أبي ليلى بوقعة الجماجم، يعني سنة (٨٢). وقيل: سنة (٨٣). " سير أعلام النبلاء "، (ج٤ص/٢٦٢) وما بعد.

٩- المصدر السابق، برقم: (٢١١٨٩)، (ج٧ص/٣٠٩).

١٠- هو ابن أبي رباح.

وروى حمّاد بن سلمة[١]، عن أبي الزبير[٢]، عن جابر[٣] ﴿ أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهَى عَنِ ثَمَنِ الكَلْبِ وَالسِّنَّوْرِ **إلاّ كَلْبَ صَيْدٍ**﴾، خرَّجه النَّسائي[٤]، وقال: هو حديثٌ منكر، وقال أيضاً: ليس بصحيح، وذكر الدارقطني[٥] أنَّ الصحيحَ وقفُه على جابر، وقال أحمد: لم يصحَّ عن النَّبيِّ ﷺ رخصةٌ في كلب الصيد، وأشار البيهقي[٦] وغيره إلى أنَّه اشتبه على بعض الرواة هذا الاستثناء، فظنه من البيع، وإنَّما هو مِنَ الاقتناء، وحماد بن سلمة في رواياته عن أبي الزبير ليس بالقوي، ومن قال: إنَّ هذا الحديث على شرط مسلم – كما ظنَّه طائفةٌ من المتأخرين – فقد

١- ابن دينار، الإمام القدوة، شيخ الإسلام، ابن أخت حميد الطويل، سمع ابن أبي مليكة، وأنس بن سيرين، وحدّث عنه: ابن جريج، وابن المبارك، قال أحمد: أعلم الناس بثابت البُناني حماد بن سلمة، وهو أثبتهم في حُميد الطويل. قال الذهبي: " كان بحرا من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روى، وهو صدوق حجة إن شاء الله، وليس هو في الإتقان كحماد بن زيد، وتحايد البخاري إخراج حديثه، إلا حديثا خرَّجه في الرقاق، فقال: قال لي أبو الوليد: حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، عن أُبيّ، ولم ينحط حديثه عن رتبة الحسن، ومسلم روى له في الأصول، عن ثابت، وحميد، لكونه خبيرا بهما"اهـ. وكان مع إمامته في الحديث، إماماً كبيرًا في العربية، فقيهاً فصيحاً، رأساً في السنة، صاحبَ تصانيف، كانت أوقاته معمورةً بالتعبُّد والأوراد، قال عبد الرحمن بن مهدي: لو قيل لحماد بن سلمة: إنك تموت غداً، ما قدَرَ أن يزيد في العمل شيئاً قال عبد الله بن معاوية الجمحي: حدثنا الحمادان، وفضل بن سلمة على ابن زيد، كفضل الدينار على الدرهم – يعني الذي اسم جده دينار أفضل من حماد بن زيد، الذي اسم جده درهم-. وهذا محمول، على جلالته ودينه، وأما الإتقان، فمسَلَّمٌ إلى ابن زيد، وهو نظير مالك في التثبت. مات سنة (١٦٧هـ). ع. " سير أعلام النبلاء "، (ج٧ص/٤٤٤) وما بعد.

٢- محمد بن مسلم بن تَدْرُسَ، الإمام الحافظ الصدوق، ولم يرو له البخاري إلا تبعاً، روى عن جابر بن عبد الله، وابن عباس، وابن عمر، وابن عمرو، وأبي الطفيل، من الصحابة، وعن طاووس، وسعيد بن جبير، وعنه: عطاء بن أبي رباح، والزهري، وليث بن أبي سليم، وخلق كثير. قال يحيى بن معين، والنسائي، وجماعة: ثقة. وأما أبو زرعة وأبو حاتم والبخاري، فقالوا: لا يحتج به. وقد عِيبَ أبو الزبير بأمور لا توجب ضعفه المطلق، منها التدليس. **م.٤.** " سير أعلام النبلاء "، (ج٥ص/٣٨٠) وما بعد.

٣- بن عبد الله ابن عمرو بن حرام، الإمام الكبير، المجتهد الحافظ، صاحب رسول الله ﷺ، من أهل بيعة الرضوان، روى علما كثيرا عن النبي ﷺ، وحدث عنه ابن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، وخلق، وكان مفتي المدينة في زمانه، وكان والده من النقباء البدريين، استشهد يوم أحد وأحياه الله تعالى، وكلَّمه كفاحاً، وقد انكشف عنه قبره إذْ أجرى معاوية عيناً عند قبور شهداء أحد، فبادر جابر إلى أبيه بعد دهر، فوجده طريّاً لم يبل، رحل إلى الشام إلى عبد الله بن أنيس من أجل حديث واحد في القصاص يوم القيامة. بلغ عدد أحاديثه: (١٥٤٠) اتفق له الشيخان على (٥٨) وانفرد له البخاري بـ: (٢٦) حديثاً، ومسلم بـ: (١٢٦) حديثاً. وكان آخر من شهد العقبة موتاً ﷺ سنة (٧٨هـ). " سير أعلام النبلاء "، (ج١ص/١٨٩) وما بعد.

٤- كتاب الصيد والذبائح، باب الرخصة في ثمن كلب الصيد، برقم: (٤٢٩٥)، (ص/٦٦١). وقال النسائي: وحديث حجاج عن حماد بن سلمة ليس هو بصحيح. وقد صحح الحديث الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى -.

٥- في " السنن "- ط. مؤسسة الرسالة – شعيب الأرناؤوط -، (ج٤ص/٤٤).

٦- انظر: " سنن البيهقي الكبرى " – ط. دار الكتب العلمية -، (ج٦ص/١١).

أخطأ؛ لأنَّ مسلماً لم يخرِّج لحمَّاد بن سلمة، عن أبي الزبير شيئاً[١]، وقد بيَّن في كتاب «التمييز»[٢] أنَّ رواياته عن كثير من شيوخه أو أكثرهم غيرُ قوية.

فأمَّا بيعُ الهرِّ، فقد اختلف العلماءُ في كراهته، فمنهم من كرهه، ورُوي ذلك عن أبي هريرة، وجابر، وعطاء، وطاووس[٣]، ومجاهد[٤]، وجابر بن زيد[٥]، والأوزاعي، وأحمد في رواية عنه، وقال: هو أهونُ من جلود السِّباع، وهذا اختيارُ أبي بكر من أصحابنا، ورخص في بيع الهرِّ ابن عباس،وعطاء في رواية، والحسن، وابن سيرين، والحَكَم[٦]، وحماد، وهو قول الثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه، وعن إسحاق روايتان، وعن الحسن أنَّه كره بيعها، ورخَّصَ في شرائها للانتفاع بها.

وهؤلاء منهم من لم يصحِّح النهي عن بيعها، قال أحمد: ما أعلم فيه شيئاً يثبت أو يصحُّ، وقال أيضاً: الأحاديث فيه مضطربةٌ.

١- كلام الحافظ ابن رجب هذا نستفيد منه فائدتين:

الأولى: أن رأي الحافظ في عبارة: " هذا الحديث على شرطهما أو شرط أحدهما" هو الرواة أنفسهم وليس صفاتهم من الحفظ والإتقان.

الثانية: – وهي فائدة عزيزة يغفل عنها كثير من طلبة العلم – وهي: أن أحيانا يروي صاحبي الصحيح أو أحدُهما عن فلان وفلان، من غير رواية الأول عن الثاني، فيأتي بعضهم ويقول: إن الحديث على شرطهما أو أحدهما، وهذا غلط، فمثلاً هنا: الإمام مسلم روى لحماد بن سلمة وأبي الزبير في صحيحه، لكن لم يرو مسلم حديثاً من رواية حماد عن أبي الزبير.

٢- " التمييز "، مسلم، تح: محمد صبحي حسن حلاق، دار أطلس، (ص/٩٢). فإنه قال – رحمه الله-: " وحماد يعد عندهم، إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً" اهـ.

٣- ابن كيسان، الفقيه، الحافظ، عالم اليمن، كان من أبناء الفرس، ، سمع من زيد بن ثابت، وعائشة، وأبي هريرة، وغيرهم، وروى عنه: عطاء، ومجاهد، وجماعة، وحديث في دواوين الإسلام، وهو حجة باتفاق.مات سنة(١٠٦هـ)."السير"(ج٥ص/٣٨). وما بعد.

٤- مجاهد بن جَبْر، شيخ القراء والمفسرين، روى له الجماعة، وروى عن ابن عباس، وعنه أخذ القرآن والتفسير والفقه، وعن أبي هريرة، وعِدَّة، وحدث عنه: عكرمة، وطاووس وعطاء، وخلق، قال أبو نعيم: مات مجاهد وهو ساجد سنة (١٠٢هـ).ع. "السير"(ج٤ص/٤٤٩). وما بعد.

٥- أبو الشَّعثاء، عالم أهل البصرة في زمانه، يُعدّ مع الحسن وابن سيرين، وهو من كبار تلامذة ابن عباس، حدّث عنه: عمرو بن دينار، وأيوب السختياني، وقتادة، وآخرون. ت. سنة (٩٣هـ). " السير " (ج٤ص/٤٨١). وما بعد.

٦- الحكم بن عتيبة، الإمام الكبير، عالم أهل الكوفة، حدث عن أبي جحيفة السُّوائي، وشريح القاضي، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وخلق سواهم، وعنه: الأعمش، والأوزاعي، وحمزة بن حبيب الزيات، وغيرهم، وهو من أقران إبراهيم النخعي، وكان صاحب سنة واتباع، ت. سنة (١١٥هـ). ع. " سير أعلام النبلاء " (ج٥ص/ ٢٠٨) وما بعد.

ومنهم من حمل النهي على ما لا نفع فيه كالبَرِّيِّ ونحوه.

ومنهم من قال: إنَّما نهى عن بيعها؛ لأنَّه دناءة وقلة مروءة، لأنَّها متيسرة الوجود والحاجة إليها داعية، فهي من مرافِق الناس التي لا ضررَ عليهم في بذل فضلها، فالشُّحُّ بذلك مِنْ أقبحِ الأخلاق الذميمة، فلذلك زجر عن أخذ ثمنها»[1].

١- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤).

المطلب السادس

إحاطة ابن رجب بعلم التفسير

إن المتأمِّل في كتاب الحافظ ابن رجب «**جامع العلوم والحكم**» يجد كمّاً هائلاً من النقولات عن الصحابة ومن بعدهم من أهل التفسير في تفسير الآيات القرآنية، بل حتَّى ما صح عن النبي ﷺ في التفسير، نذكر منها نزراً قليلاً على سبيل المثال لا الحصر[١].

المثال الأول:

قال – رحمه الله –: « وقال قتادة[٢] في قول الله ﷻ: ﴿ **وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا** ﴾ [الطلاق: ٢] قال: من الكرب عندَ الموت[٣].

وقال عليُّ بن أبي طلحَة[٤]، عن ابن عباس في هذه الآية: يُنجيه من كُلِّ كَربٍ في الدنيا

١- انظر: (ج١ص/١٠٩-١٢٥-١٣٠-١٥٨-١٦٣-٢١٢-٣٠٦-٣٠٩-٣١٢-٣٤٦-٣٧٣-٤٠١-٤٢٩-٤٤٨-٤٥٠-٤٦٢-٤٧٠-٤٧٧-٤٨٦-٤٨٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٢-٥١٣-٥٢٤-٥٢٥)، (ج٢ص/٧٥-٧٧-٨٥-٩٨-١٦٠-٢٥٢-٢٧٨-٢٨٨-٢٩٧-٣٥٨).

٢- ابن دِعامة السدوسي، قدوة المفسِّرين والمحدثين، وروى عن: عبد الله بن سَرْجِس، وأنس بن مالك، وأبي الطفيل، وروى عنه: أيوب السختياني، وابن أبي عروبة، ومعمر بن راشد، كان من أوعية العلم، وممن يضرب به المثل في قوة الحفظ. قال الذهبي: "وهو حجة بالاجماع إذا بين السماع، فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القدر، نسأل الله العفو. ومع هذا فما توقف أحد في صدقه، وعدالته، وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل. **ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه، يُغفر له زلَلُـــه، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك"اهـــ**. ع. " سير أعلام النبلاء " (ج٥ص/ ٢٦٩) وما بعد.

٣- " الحلية " لأبي نعيم، (ج٢ص/٣٤٠). وتمامه: " قال: مخرجاً من شبهات الدنيا ومن الكرب عند الموت وفي مواقف يوم القيامة.

٤- علي بن أبي طلحة، مولى بني هاشم، سكن الشام، كنيته أبو الحسن، يروي عن مجاهد، وروى عنه داود بن أبي هند، وراشد بن سعد، ومعاوية بن صالح، وهو الذي يروي عن ابن عباس الناسخ والمنسوخ ولم يره. " الثقات " لابن حبان، (ج٧ص/٢١١). " التاريخ الكبير "، للبخاري، (ج٦ ص/٢٨١-٢٨٢).

والآخرة[١].

وقال زيدُ بن أسلم[٢] في قوله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحۡزَنُواْ ﴾ [فصلت: ٣٠].قال: يُبشَّر بذلك عند موته، وفي قبره، ويوم يُبعث، فإنَّه لفي الجنة، وما ذهبت فرحة البِشارة من قلبه[٣].

وقال ثابت البُنَاني[٤] في هذه الآية: بلغنا أنَّ المؤمنَ حيث يبعثه الله من قبره، يتلقاه مَلَكاه اللَّذانِ كانا معه في الدنيا، فيقولان له: لا تخف ولا تحزن، فيؤمِّنُ الله خوفَه، ويُقِرُّ الله عينَه، فما مِنْ عظيمة تَغشى الناس يومَ القيامة إلاَّ هي للمؤمن قرَّةُ عينٍ لما هداه الله، ولما كان يعملُ في الدُّنيا[٥]»[٦].

١- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، لبنان، بيروت، دار الفكر، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩)، (ج١٤ص/١٥٤).

٢- الإمام الحجة القدوة، أبو عبد الله العدوي العُمري المدني الفقيه، حدّث عن والده أسلم مولى عمر، وعن عبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وخلقٍ. وحدث عنه: مالك بن أنس، والسفيانان، وخلق كثير. وكان من العلماء العاملين، وكان عالما بالتفسير، ت: عام: (١٣٦هـ). " السير "، (ج٥ص/ ٣١٦).

٣-تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، (ط/١- ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، (ج١٢ص٢٣٧). وعزاه السيوطي في " الدر المنثور " — ط/عبد الله بن عبد المحسن التركي — (ج١٣ص/١٠٧) إلى ابن أبي شيبة، وابن أبي حاتم.

٤- ثابت بن أسلم، الإمام القدوة، شيخ الإسلام، أبو محمد البُناني، وبُنانة هم بنو سعد بن لؤي بن غالب، ولد في خلافة معاوية، حدث عن عبد الله بن عمر، وذلك في مسلم، وعبد الله بن مغفَّل المزني، وذلك في سنن النسائي، وعن عبد الله بن الزبير، وذلك في البخاري، وحدث عنه عطاء بن أبي رباح، وابن جُدعان، وحُميد الطويل، وطائفة، وكان من أئمة العلم والعمل، من خواص أنس بن مالك الصحابي، قال فيه: إن للخير أهلاً، وإن ثابتاً هذا من مفاتيح الخير. مات سنة (١٢٧هـ). " السير "، (ج٥ص/٢٢٠).

٥- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، (ج١٢ص/٢٣٧). وعزاه في " الدر المنثور " (ج١٣ص/١٠٨) إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

٦- " جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/٤٧٧-٤٧٨).

المثال الثاني:

قال – رحمه الله –:« وخرَّجا[1] من حديث ابن عمر عن النَّبيِّ ﷺ في قوله ﷻ: ﴿ **يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ** ﴾ [المطففين: ٦]، قال: ﴿يَقُومُ أَحَدُهُم في رَشْحِهِ إِلى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ ﴾»[2].

١- صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب ﴿يوم يقوم الناس لرب العالمين ﴾، برقم: (٤٩٣٨)، (ج٣ص/٣٢٢). وصحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب في صفة يوم القيامة، برقم: (٢٨٦٢). واللفظ الذي ذكره هو لفظ مسلم، أما لفظ البخاري: ﴿حَتَّى يَغِيبَ أَحَدُهُم فِي رَشْحِهِ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ﴾. ومعنى رشحه: عَرَقِه. " النهاية في غريب الحديث "، لابن الأثير،(٤٩٠).

٢- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٢٨٨).

المطلب السابع

عناية ابن رجب بغريب الحديث

لقد استفاد الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – من كتب غريب الحديث، بل ربما كانت مصدراً من مصادره التي اعتمد عليها في هذا السِّفْرِ المبارك.

ومن أمثلة ما وقع في الكتاب من تفسير لألفاظ الحديث الغريبة ما يلي:

– **قال – رحمه الله –**:« فقوله ﷺ:﴿عَلَى كُلِّ سُلاَمَى مِنَ النَّاسِ عَلَيهِ صَدَقَةٌ ﴾[1].قال أبو عُبيد[2]: السُّلامى في الأصل عَظْمٌ يكون في فِرْسِنِ البعير، قال: فكأنَّ معنى الحديث: على كُلِّ عظم من عظام ابن آدم صدقةٌ، يُشير أبو عُبيد إلى أنَّ السُّلامى اسمٌ لبعض العظام الصغار التي في الإبل، ثم عبَّرَ بها عن العظام في الجملة بالنسبة إلى الآدمي وغيره.

فمعنى الحديث عنده: على كُلِّ عظمٍ من عظام ابن آدم صدقة[3].

وقال غيرُه: السُّلامى: عظمٌ في طرف اليد والرِّجلِ، وكني بذلك عن جميع عظام الجسد، والسُّلامى جمعٌ، وقيل: هو مفرد»[4].

– **وقال أيضاً**: « وقوله: ﴿وَلاَ تَدَابَرُوا﴾[5] قال أبو عبيد: التَّدابر: المصارمة والهجران،

١– جزء من حديث رواه البخاري، كتاب الصلح، باب فضل الإصلاح بين الناس والعدل بينهم، برقم: (٢٧٠٧)، (ج٢ص/٢٧٠)، ورواه أيضاً مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب باب استحباب صلاة الضحى، برقم: (١٠٠٩)، (ص/٦٩٩).

٢– الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون، القاسم بن سلاَّم، مولده سنة (١٥٧هـ)، سمع إسماعيل بن جعفر، وشريك بن عبد الله، وهُشيماً وخلقاً كثيراً، وقرأ القرآن على أبي الحسن الكسائي، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة، وأبي زيد، وحدث عنه: أبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر الصاغاني، وكان صاحب نحوٍ وعربية، وطلب للحديث والفقه، من تصانيفه: «**غريب الحديث**»، و كتاب «**الأموال**»،و «**الناسخ والمنسوخ**» ت. سنة (٢٢٤هـ). **د**. " سير أعلام النبلاء "، (ج١٠ص/٤٩٠) وما بعد.

٣ – " غريب الحديث "، أبو عبيد، تح: د: حسين محمد محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، (١٤٢٤هـ–١٩٨٤م)، (ج٢ص/٢٧٨–٢٧٩).

٤– " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٧٤).

٥– جزء من حديث رواه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله، رقم: (٢٥٦٤)، (ص/ ١٩٨٦).

مأخوذ من أن يُولِّي الرَّجلُ صاحبَهُ دُبُرَه، ويُعرِض عنه بوجهه، وهو التَّقاطع[1].»[2].

١- " غريب الحديث " أبو عبيد، (ج٢ص/٢٣٢).

٢- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٢٦٨).

المطلب الثامن

جمعه بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض

فإنَّ مِن علامة فقه الرجل قدرته على التوفيق بين النصوص التي يظهر في بادئ الرأي أنها متعارضة، وذلك أنّ الجمع مقدم على الترجيح، وأنّ الإعمال مقدم على الإهمال، وهذا ما نلمسه في هذا الكتاب، ونمثل على ذلك ببعض الأمثلة:

– **قال الحافظ ابن رجب:** « وأمَّا وجه الجمع بين هذه النصوص[1] وبين حديث سؤال جبريل عليه السلام عن الإسلام والإيمان، وتفريق النبي ﷺ بينهما، وإدخاله الأعمال في مسمى الإسلام دون مسمى الإيمان، فإنه يتضح **بتقرير أصل**، وهو أن من الأسماء ما يكون شاملاً لمسمياتٍ متعددةٍ عند إفراده وإطلاقه، فإذا قرن ذلك الاسم بغيره صار دالاً على بعض تلك المسميات، والاسم المقرون به دال على باقيها، وهذا كاسم الفقير والمسكين، فإذا أُفرد أحدهما دخل فيه كل مَن هو محتاج، فإذا قُرن أحدهما بالآخر، دلَّ أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجاتِ، والآخر على باقيها، فهكذا اسم الإسلام والإيمان: إذا أُفرد أحدهما، دخل فيه الآخر، ودلّ بانفراده على ما يدل عليه الآخر بانفراده، فإذا قُرن بينهما دلَّ أحدهما على بعض ما يدلُّ عليه بانفرادهِ، ودلَّ الآخر على الباقي.»[2].

– **وقال:** « وفيه[3] دليلٌ على أنَّ الأعمال سبب لدخول الجنة، كما قال تعالى:﴿ وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [الزخرف: ٧٢].

١- آيات وأحاديث فيها إدخال الأعمال في مسمى الإيمان – كما هو معتقد أهل السنة والجماعة –.

٢- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/٢٦٨).

٣- أي: في الحديث التاسع والعشرين، وهو حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه لما سأل النبي ﷺ أن يخبره بعمل يدخله الجنة، ويباعده من النار، فدله ﷺ على جملة من الأعمال. والحديث رواه الترمذي، كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، برقم: (٢٦١٦)، (ص/٥٩٠). وقال: هذا حديث حسن صحيح. والحديث صححه الشيخ الألباني. ورواه أيضاً ابن ماجة، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، برقم: (٣٩٧٣)، (ص/٦٥٥).

وأما قولُه ﷺ: ﴿ لَنْ يدخُلَ أحدٌ منكُمُ الجنَّة بِعمَلِه﴾ فالمراد – والله أعلم – أنَّ العمل بنفسه لا يستحق به أحد الجنة لولا أنَّ الله جعله – بفضله ورحمته – سبباً لذلك، والعمل نفسه من رحمة الله وفضله على عبده، فالجنة وأسبابها كلٌّ من فضل الله ورحمته[١].»[٢].

١– فالباء المثبَتة التي في الآية **سببية**، وأما الباء المنفية التي في الحديث **عوضية**.

٢– " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/١٣٦).

المطلب التاسع

عناية ابن رجب بجوانب الافتراق بين أهل السنة وبين غيرهم من أهل الأهواء

ذكر الحافظ ابن رجب في كتابه هذا بعض المسائل المتعلقة بالعقيدة والمنهج، وهذه المسائل هي شعار لأهل السنة، وفيصلٌ بينهم وبين من خالفهم فيها من سائر الطوائف والفرق، ونحن – إن شاء الله – نمثل على ذلك بمثالين اثنين:

– أهل السنة والجماعة لا يحكمون على صاحب الكبيرة بالكفر والخلود في النار:

قال الحافظ ابن رجب: « وهذه المسائل – أعني مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق– مسائل عظيمةٌ جداً، فإنَّ الله علَّق بهذه الأسماء السعادة والشقاوة، واستحقاق الجنة والنار، والاختلاف في مسمياتها أول اختلافٍ وقع في هذه الأمة، وهو خلافُ الخوارج للصحابة، حيث أخرجوا عُصاة الموحّدين من الإسلام بالكلية، وأدخلوهم في دائرة الكفر، وعاملوهم معاملة الكفار، واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم، ثم حدث بعدهم خلاف المعتزلة وقولهم بالمنزلة بين المنزلتين، ثم حدث خلاف المرجئة، وقولُهم: إنّ الفاسق مؤمن كامل الإيمان»[1].

– الانتصار للحق والحب في الله والبغض في الله أوثق عرى الإيمان:

قال الحافظ ابن رجب: «ولما كثر اختلاف الناس في مسائل الدين، وكثر تفرقهم، كثر بسبب ذلك تباغضهم وتلاعنهم، وكل منهم يظهر أنه يبغض لله، وقد يكون في نفس الأمر معذوراً، وقد لا يكون معذوراً، بل يكون متبعاً لهواه، مقصراً في البحث عن معرفة ما يبغض عليه، فإن كثيرا من البغض كذلك إنما يقع لمخالفة متبوع يُظن أنه لا يقول إلا الحق، وهذا

١–" جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/١١٤).

الظنّ خطأٌ قطعاً، وإن أريد أنه لا يقول إلا الحق فيما خولف فيه، فهذا الظن قد يخطئ ويصيب، وقد يكون الحاملَ على الميل مجردُ الهوى، أو الإلف، أو العادة، وكل هذا يقدح في أن يكون هذا البغض لله، فالواجب على المؤمن أن ينصح نفسه، ويتحرَّز في هذا غاية التحرّز، وما أشكل منه، فلا يُدخِل نفسَه فيه خشية أن يقع فيما نهي عنه من البغض المحرم.

وهاهنا أمر خفي ينبغي التفطن له، وهو أن كثيراً من أئمة الدين قد يقول قولاً مرجوحاً ويكون مجتهداً فيه، مأجوراً على اجتهاده فيه، موضوعاً عنه خطؤه فيهِ، ولا يكون المنتصر لمقالته تلك بمنْزلته في هذه الدَّرجة؛ لأنه قد لا ينتصر لهذا القول إلا لكون متبوعه قد قاله، بحيث أنه لو قاله غيره من أئمة الدين، لما قبله ولا انتصر له، ولا والى من وافقه، ولا عادى من خالفه، وهو مع هذا يظن أنَّه إنَّما انتصر للحقِّ بمنْزلة متبوعه، وليس كذلك، فإنّ متبوعه إنما كان قصده الانتصارَ للحق، وإن أخطأ في اجتهاده، وأما هذا التابع، فقد شابَ انتصارَه لما يظنه الحق إرادةُ علوِّ متبوعه، وظهورُ كلمته، وأن لا يُنسب إلى الخطأ، وهذه دسيسةٌ تقدح في قصد الانتصار للحق، فافهم هذا، فإنه فهمٌ عظيم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»[1].

– أهل السنة والجماعة يؤمنون بجميع مراتب القدر:

قال الحافظ ابن رجب: « والإيمان بالقدر على درجتين[2]:

إحداهما: الإيمان بأنَّ الله تعالى سبق في علمه ما يعمله العباد من خير وشرّ وطاعة ومعصية قبل خلقهم وإيجادهم، ومَن هو منهم مِن أهل الجنّة، ومِن أهل النّار، وأعد لهم الثّواب والعقاب جزاء لأعمالهم قبل خلقهم وتكوينهم، وأنّه كتب ذلك عنده وأحصاه، وأنّ أعمال العباد تجري على ما سبق في علمه وكتابه.

والدرجة الثانية: أنَّ الله تعالى خلقَ أفعال عباده كلّها من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان

١–" المصدر نفسه "، (ج٢ص/٢٦٧–٢٦٨).

٢– انظر: " العقيدة الواسطية "،ابن تيميّة، لبنان، مؤسسة الرسالة، ط.الأولى،(١٤٢٣هـ–٢٠٠٦م)، (ص/٤٢) وما بعد.

وشاءها منهم، فهذه الدرجة يثبتها أهل السنّة والجماعة، وينكرها القدرية، والدرجة الأولى أثبتها كثير مِن القدريّة، ونفاها غلاتهم، كمعبد الجُهنيّ، الذي سئل ابن عمر عن مقالته، وكعمرو بن عبيد وغيره»[1]..

١- المصدر نفسه، (ج١ص/١٠٣).

المطلب العاشر

مسائل أصول الفقه الموجودة في الكتاب

لم يُغفل الحافظ ابن رجب في كتابه مسائلَ أصول الفقه، بل وظَّف منها ما يناسب المقام في شرحه للحديث، وهذا مما يدل على تبحره في علوم الشريعة، بل إنه ينبه على الخلاف في المسألة إذا كانت من قبيل المسائل التي اختلف فيها علماء الأصول ويسرد الأدلة عليها، مما يدل على سعة اطلاعه، وهذه نماذج على مما وقع في الكتاب من المسائل الأصولية[١]:

– **قال الحافظ ابن رجب:** « والثاني: أنَّ الخاص لا يُنسخ بالعام، ولو كان العام متأخراً عنه في الصحيح الذي عليه جمهور العلماء[٢]، لأنَّ دلالة الخاص على معناه بالنّصّ[٣]، ودلالة العام عليه بالظاهر[٤] عند الأكثرين، فلا يُبطل الظاهر حكمَ النّصّ[٥]»[٦].

– **وقال أيضاً**[٧]: « ولفظ: «**الكتابة**» يقتضي **الوجوب** عند أكثر الفقهاء والأصوليين خلافاً لبعضهم[٨]، وإنَّما يعرف استعمال لفظة الكتابة في القرآن فيما هو واجبٌ حتمٌ، **إما شرعاً**،

١- انظر: (ج١ص/٣٢٩-٣٨٠-٥٢٣)، و (ج٢ص/٦٥-١٠٣-١٠٤-١٢٣-١٥٨-١٦٤-٢٠٣).

٢- خلافا للحنفية.

٣- **النص**: كل لفظ مفيد لا يتطرق إليه تأويل. وانظر في تعريف النص عند الأصوليين: " قواطع الأدلة "، لابن السمعاني، (ج٢ص/٥٩) وما بعد. و " أصول السرخسي "، (ج١ص/١٦٤).

٤- **الظاهر**: لفظ معقول يبتدر إلى الفهم منه معنى مع احتمال اللفظ غيره. انظر المصادر السابقة.

٥- انظر: " قواطع الأدلة في أصول الفقه "، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني الشافعي، تح: د/عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي، (ج١ص/٤٠٦) وما بعد. و" المسودة في أصول الفقه " لآل تيمية، تح: د/ أحمد بن إبراهيم بن عباس الذروي، الرياض، دار الفضيلة، (ط/١ – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م)، (ص/٣١٤) وما بعد. و " التقريب و الإرشاد الصغير "، أبو بكر الباقلاني، مؤسسة الرسالة، (ج٣ص/٢٦٥) وما بعد.

٦-" جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/٣٢٩).

٧- عند شرحه قول النبي ﷺ: ﴿ إِنَّ اللهَ كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ...﴾ الحديث رواه مسلم، كتاب الصيد والذبائح، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، برقم: (١٩٥٥)، (ص/١٥٤٨).

٨- انظر: " شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير "، ابن النجار الحنبلي، تح: د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، الرياض، مكتبة العبيكان، (١٤١٣هـ-١٩٩٣م)، (ج١ص/٣٥٦).

كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا ﴾[النساء: ١٠٣]، وقوله:﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ ﴾[1][البقرة: ١٨٣]،﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، أو فيما هو واقع **قدراً** لا محالة، كقوله:﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ ﴾ [المجادلة:٢١]، وقوله:﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، وقوله:﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [المجادلة: ٢٢]. وقال النَّبيُّ ﷺ في قيام شهر رمضانَ:﴿ إنِّي خشيتُ أنْ يُكْتَبَ عَلَيكُمْ﴾[2]، وقال: ﴿ أُمِرْتُ بالسِّواكِ حتَّى خشيتُ أنْ يُكتَبَ عليَّ﴾[3]، وقال: ﴿كُتِبَ على ابنِ آدمَ حظُّه من الزِّنى، فهو مُدرِكٌ ذلك لا محالة﴾[4].

وحينئذٍ فهذا الحديث نصٌّ[5] في وجوب الإحسان»[6].

– **وأختم بذكر كلامه في الإلهام هل هو حجة أم لا؟** قال: « وقد ذكر طوائف من فقهاء الشافعية والحنفية المتكلمين في أصول الفقه مسألة الإلهام: هل هو حجةٌ أم لا[7]؟ وذكروا فيه اختلافاً بينهم، وذكر طائفة من أصحابنا أنّ الكشف ليس بطريق للأحكام، وأخذه القاضي

١- بوّب البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب وجوب الصيام، ثم ذكر الآية. (ج٢ص/٢٨).

٢- رواه البخاري من حديث عائشة – رضي الله عنها –، كتاب الأذان، باب إذا كان بين الإمام وبين القوم حائط أو سترة، برقم: (٧٢٩)، (ج١ص/٢٣٩). ورواه من حديث زيد بن ثابت ﷺ كتاب الاعتصام بالسنة، باب ما يكره من كثرة السؤال ومن تكلف ما لا يعنيه، برقم: (٧٢٩٠)، (ج٤ص/٣٦١).

٣- رواه أحمد في " مسنده "، من حديث واثلة بن الأسقع ﷺ، برقم: (١٦٠٠٧)، (ج٢٥ص/٣٨٩)، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: حديث حسن لغيره. وقال الشيخ الألباني في " صحيح الجامع " برقم: (١٣٧٦)، (ص/٢٩٣): حسن.

٤- رواه البخاري، كتاب القدر، باب ﴿وحرام على قرية أهلكناها أنهم لا يرجعون﴾، برقم: (٦٦١٢)، (ج٤ص/٢١١-٢١٢)، ومسلم، كتاب القدر، باب قدّر على ابن آدم حظه من الزنى وغيره، برقم: (٢٦٥٧)، (ص/٢٠٤٦).

٥- مرّ معنا قريباً تعريف النص والظاهر.

٦- " جامع العلوم والحكم "، (ج١ص/٣٨٠-٣٨١).

٧- انظر: " قواطع الأدلة " لابن السمعاني، (ج٥ص/١٢٠).

أبو يعلى[1] من كلام أحمد في ذم المتكلِّمين في الوساوس والخطرات، وخالفهم طائفةٌ من أصحابنا في ذلك، وقد ذكرنا نص أحمد هاهنا بالرجوع إلى حوَازِّ القلوب، وإنما ذم أحمد وغيره المتكلمين على الوساوس والخطرات من الصوفية حيث كان كلامهم في ذلك لا يستند إلى دليل شرعي، بل إلى مجرد رأي وذوقٍ، كما كان ينكر الكلام في مسائل الحلال والحرام بمجرد الرأي من غير دليل شرعي»[2].

– وذكر كثيرا من مسائل أصول الفقه نجملها فيما يلي:

– تكلّم على عبارة " **كل مجتهد مصيب** "[3] وبيّن أنّ الأمر ليس كذلك، وأنّ المصيب عند الله واحد[4].

– وذكر مسألة **إجماع الخلفاء الأربعة هل هو إجماع أو حجةٌ؟**[5] مع مخالفة غيرهم من الصحابة[6].

– ومما ذكره: **النهي المجرد عن القرينة هل يستفاد منه التحريم؟**[7][8].

– وذكر أخيراً مبحثاً من مباحث **دلالات الألفاظ**، وأنّ دلالة النصوص على التحريم والتحليل قد تكون بطريق النص والتصريح، وقد تكون بطريق العموم والشمول، وقد تكون

١- الإمام العلامة، محمد بن الحسين ابن محمد بن خلف بن أحمد البغدادي، ابن الفراء، شيخ الحنابلة، صاحب التصانيف المفيدة في المذهب الحنبلي، منها: " العدة في أصول الفقه " ت: سنة (٤٥٨هـــ). "سير أعلام النبلاء"، (ج١٨ص/٨٩) وما بعد.

٢- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/١٠٣-١٠٤).

٣- من النكت الجميلة التي يستدلّ بها على بطلان هذه القاعدة، أننا نقول لمن يقول: إن كل مجتهد مصيب. نقول له: ليس كل مجتهد مصيب. فإن قال: هذا الكلام صواب – وهذا الذي يلزمه -. قلنا: الحمد لله قد وافقتنا ورجعت عن مذهبك. وإن قال: هذا الكلام ليس بصواب، قلنا: إذن خالفت مذهبك!!.

٤- " المصدر السابق "، (ج١ص/٢٠٣).

٥- انظر: " البحر المحيط في أصول الفقه " بدر الدين الزركشي، (ج٤ص/٤٩٠).

٦-" جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/١٢٣).

٧- انظر: " التمهيد في أصول الفقه "، محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي، تح: د/ مفيد محمد أبو عمشة، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، (ط/١ -١٤٠٦هـــ-١٩٨٥م)، (ج١ص/٣٦٢-٣٦٣).

٨- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/١٥٨).

دلالته بطريق الفحوى والتنبيه، وهو ما يسمى بمفهوم الموافقة، وقد تكون دلالته بمفهوم المخالفة، وقد تكون دلالته من باب القياس[١][٢].

١- انظر: " الإبهاج في شرح المنهاج، علي عبد الكافي السبكي، تح: د/ شعبان محمد إسماعيل، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ط. الأولى، (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، (ج١ص/٣٦٥) وما بعد. و " المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزّالي، تح: د. حمزة بن زهير حافظ، (ج٣ص/ ٤١١) وما بعد.

٢- " جامع العلوم والحكم "، (ج٢ص/١٦٤).

الخاتمة:

وبعد، فالحمد لله الذي وفّق لإتمام هذه المذكرة المتواضعة، بحسب الجهد والطاقة، مع وضوح التقصير فيه، أحمده حمد الشاكرين وحده سبحانه لا شريك له، وأستغفره عما فيه من الخطأ والخطل والزلل والتقصير، حمداً يكافئ نعم ربي، ويوافي مزيده.

ولقد استفدت من خلال هذا البحث كثيراً، فوقفت على شخصية جليلة القدر، رفيعة الشأن، شخصية عالم رباني منافح عن عقيدته، له أثره في وقته وبعده، هو حافظ زمانه، وإمام من جاء بعده زين الدين عبد الرحمن بن رجب الحنبلي.

وأما النتائج التي توصلت إليها في البحث، وهي النتائج المجملة على النحو التالي:

– من خلال دراستي لسيرته الذاتية، تبين لي إعراض الرجل عن الشهوات الدنيوية وهمته في المقامات العلوية عند رب العالمين.

كما لمست منه مشابهة السلف من قبله من الأئمة، زهد وعلم مجتمعان، مع تقوى لله ﷻ وديانة على سنة رسول الله ﷺ.

– سلوكه مسلك السلف في التعلّم والتعليم بالرحلة إلى العلم و التدرج فيه بعد الجلوس للتعليم، مع تصنيف المصنفات لأهل زمانه ومن بعده نشرا للعلم و دعوةً إلى العقيدة والشريعة الصحيحة.

– مكانته العلمية البارزة عند علماء الحنابلة والحديث فضلاً عن مكانته الرفيعة بين علماء السلف المتأخرين.

– ما قيل في تصوّفه وما اتُّهم به، هو التصوف المعتدل – إن صحت العبارة – وهو الزهد في الدنيا والإعراض عنها و الإقبال على الآخرة والارتباط بها.

– أن مصادر تلقي الأحكام الشرعية عند ابن رجب هي الكتاب العزيز، والسنة المطهرة، والإجماع المؤيد بهما، وبالفطرة السليمة، وتبيّن لنا كيف كان منهجه في الاستدلال منها مقدما الكتاب والسنة، جامعاً بينهما في الاستدلال، عاملاً بجميع الأدلة، غير مُطَّرِحٍ لبعضها، مقدما

فهم السلف الصالح على فهمه وفهم من بعده، فهو بهذا نهج منهج أهل الحديث، أهل السنة والجماعة.

– كان يفهم تلك المصادر الأصلية بأقوال السلف الصالح من الصحابة والتابعين، أهل القرون المفضلة، ففهمهم هو الفهم المقدم، وعلمهم هو العلم النافع، وأن فهم النصوص بمعزل عن فهمهم، سببٌ من أسباب الانحراف والضلال، والابتعاد عن جادة الرشاد.

– جمعه – رحمه الله – بين العلم والعمل، وهذا هو دين العلماء الربانيين الراسخين في العلم.

– إن القارئ لمؤلفات الحافظ ابن رجب المتنوعة في فنون عديدة، ليعيش في دوحة علمٍ، بين قال الله وقال رسول الله ﷺ، وجاء عن أبي بكر، وورد عن عمر، ووقع لعثمان، ونقل عن علي، وعليه عمل فلان وفلان من الصحابة، ونقول عن كبار التابعين وتابعيهم بإحسان، وأحوال أهل الصلاح والزهد والورع.

يقرأ ذلك في تناسقٍ بديع، وتناسب عجيب بين الأقوال وعرضها المتناسب لبعضها مع بعض، وسبك للعبارات والجمل، لأجل هذا ناسبت كتب الحافظ ورسائله عموم الناس، عامّتهم وخاصتهم.

– خلصتُ في نهاية البحث إلى أنّ الحافظ ابن رجب – رحمه الله تعالى – من كبار الفقهاء إضافة إلى إمامته وجلالته في علم الحديث، وهذا وحده يكفي في رد التهمة الجائرة التي ألصقت بعلماء الحديث من أنهم لا يفقهون ما يحدثون به.

– أيضاً لا يفوتني الإشادة بالسمات الشخصية للحافظ ابن رجب وشخصيته العلمية، والتي اتسمت بالأمانة العلمية، والتجرُّد لطلب الحقيقة، والبحث عن القول المدلل بأدلة الوحيين، وحسن مناقشته للأقوال المخالفة للدليل اجتهاداً.

كذا عدم التعصّب لرأيه أو لقول شيخه، أو من ينقل عنه، وتظهر عنايته بالحديث وتخريجه، والكلام على الروايات صحةً وضعفاً، تخريجاً وتعليلاً واستنباطاً، حتى ربما غلب عليه ذلك في الشرح، وكثيرا ما يُسهِب ويُطنِب في المباحث الحديثية ثم يقول: « ولنرجع إلى شرح الحديث... »[1]، فكأنك أمام مؤلَّفٍ في الحديث وصناعته.

– هذا وإنّ أهمّ ما أؤكد عليه وأوصي به: العناية بقراءة ودراسة وتفهم مؤلفات هذا الجِهْبِذ، والإفادة منها علماً وعملاً.

– كما أنّي أوصي الباحثين طلاب العلم، بالاهتمام والعناية بمؤلفات الأعلام المحققين الربانيين، للتعرُّف على مناهجهم وطرائقهم وجهودهم وأحوالهم، وأوصيهم بالاهتمام بهذا العالم الرباني، ولا يغررهم كونه مجهول القدر، قليل الذكر، كما أوصي بإخراج باقي كتبه لترى النور، والتي لم تزل حبيسة الخزائن والرفوف، والتي حوت علماً عظيماً، ونقولاً عن السلف فريدة، كـ: «فتح الباري»، وعند الهمة في إخراجها أن تخرج بثوبٍ قشيب يؤدي الغرض من إخراجها والانتفاع بها.

وأخيراً، أؤكد أنّ شخصية الحافظ ابن رجب ومنهجه في شرح الحديث، تحتاج إلى جهدٍ أكبر من هذا بكثير، لانغلاق كثير من القضايا على مثلي، فيا ليت باحثينا الأكفاء يلتفتون ويلتفّون حول هذا.

ثمّ إنّ هذا جهد المقل وبضاعته المزجاة، قصدت به وجه الإله، سائلاً مولاي وخالقي أن يسدد قصدي، وينفعني به ومن بعدي، والباب مفتوح والصدر مشروح، لمن أراد أن يصحح خطأ، أو يقدم خيرا، وأفضلهم عندي من أهدى إلي عيبي .

كما لا يفوتني الاعتراف بالفضل لذوي الفضل، للأساتذة الأفاضل، فلهم عليّ فضل، فجزاهم الله عني خير الجزاء، ولله الحمد من قبل ومن بعد، الذي أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، سبحانه لا نحصي ثناءً عليه، هو كما أثنى على نفسه، يحب من عباده أن يشكروه، وأن يعترفوا له بالمنّة والفضل ولا يكفروه، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات.

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ (١٨٠) وَسَلَامٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ (١٨١) وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ (١٨٢) ﴾ [الصافات: ١٨٠ – ١٨٢].

١– انظر مثلاً: (ج٢ص/٨٣– ٣٣٤– ٣٦٦).

الفهارس العامة

فهرس الآيات على ترتيب المصحف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة هود

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة الأنبياء

سورة القصص

فهرس الأحاديث النبوية على الحروف الهجائية

فهرس الآثار على الحروف الهجائية

فهرس الأشعار على الحروف الهجائية

عن كل إلا حيث ما زيد وقـــــع	وهما وفي ذين الخطيب قد جمع	
ولا خير في الدنيا لمن يكن لـــــــه	من الله في دار المُقـــام نصيـــب	١٤٩
وما هي إلا جيفة مستحيـــــــــلة	عليها كلاب همهن اجتذابـــــــها	٨٦
فإن تجتنبها كنت سلما لأهلـــــها	وإن تجتذبها نازعتك كلابـــــــها	

فهرس الأعلام على الحروف الهجائية

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولاً: كتب علوم القرآن والتفسير:

* تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن كثير المتوفّى سنة ٧٧٤هـ، القاهرة، مؤسسة قرطبة، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

* تفسير المنار: الشيخ محمد رشيد رضا، القاهرة، دار المنار، الطبعة الثانية سنة ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.

* تفسير ابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، قام بتحقيقه ودراسته مجموعة من الطلبة لنيل درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

* الجامع لأحكام القرآن والمبيِّنُ لِما تضمنه من السنة وآي الفرقان: الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي المتوفّى سنة ٦٧١هـ، تحقيق: الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، لبنان، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

* جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، لبنان، بيروت، دار الفكر طبعة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

* الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدين السيوطي المتوفّى سنة ٩١١هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ -٢٠٠٣م.

* فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراين من علم التفسير: الإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفّى سنة ١٢٥٠هـ، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، القاهرة،دار الوفاء.

* المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني المتوفّى سنة ٥٠٢هـ، مصر، القاهرة، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

ثانياً:كتب الحديث وعلومه:

* الإرشاد في معرفة علماء الحديث: الحافظ أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد ابن الخليل الخليلي المتوفّى سنة ٤٤٦هـ، تحقيق: الدكتور: محمد سعيد بن عمر إدريس، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

* إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، إشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

* أصول التخريج ودراسة الأسانيد: الدكتور: محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

* إيقاظ الهمم المنتقى من جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم: سليم بن عيد الهلالي، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي،الطبعة الثامنة ١٤٢٧هـ.

* الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير: أبو الأشبال أحمد شاكر، القاهرة، دار الآثار، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

* التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل: بكر بن عبد الله أبو زيد، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

* تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: الحافظ أبو الحجاج يوسف بن الزكيّ بن عبد الرحمن بن يوسف المزيّ المتوفّى سنة ٧٤٢هـ، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، وإشراف: زهير الشاويش، الدار القيمة بمباي الهند، والمكتب الإسلامي بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

* تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، أبو علي محمد بن عبد الرحمن ابن عبد الرحيم المباركفوري المتوفّى سنة ١٣٥٣هـ، راجعه عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر.

* تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي المتوفّى سنة ٩١١هـ، تحقيق:طارق بن عوض الله، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العاصمة، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

* تذكرة الحفاظ: الإمام أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي المتوفّى سنة ٧٤٨هـ، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.

* التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان: محمد ناصر الدين الألباني، المملكة العربية السعودية، جدة، دار باوزير، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

* تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد عوّامة، سورية، حلب، دار الرشيد، الطبعة الثالثة: ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
* التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح: الحافظ زين الدين بن الحسين العراقي المتوفّى سنة ٨٠٦هـ، طبعة محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٥٠هـ-١٩٣١م.
* التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي المتوفّى سنة ٤٦٣هـ، الطبعة المغربية سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
* التمييز: الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري المتوفّى سنة ٢٦١هـ، تحقيق: محمد صبحي حسن حلاق، دار أطلس.
* التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز المشهور بـ: التلخيص الحبير:الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفّى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى، الرياض، دار أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
* تهذيب تهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، باعتناء: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
* تهذيب الكمال في أسماء الرجال: الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف المِزِّيّ المتوفّى سنة ٧٤٢هـ، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
* توجيه النظر إلى أصول الأثر: العلامة طاهر الجزائري الدمشقي المتوفّى سنة ١٣٣٨هـ، باعتناء: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
*توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد المعروف بالأمير الصنعاني المتوفّى سنة ١١٨٢هـ، علق عليه: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
* التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفّ سنة ٩٠٢هـ، تحقيق: عبد الله البخاري، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة أضواء السلف، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

* ثلاث رسائل في أصول الحديث: تذكرة الطالب المعلم بمن يقال إنه مخضرم، التبيين لأسماء المدلسين، الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، الإمام الحافظ برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم سبط ابن العجمي المتوفّى سنة ٨٤١هـ، الهند، دلهي، الدار العلمية، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

* الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر الخطيب البغدادي المتوفّى سنة ٤٦٣هـ، .تحقيق: الدكتور: محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة

* جامع التحصيل في أحكام المراسيل: صلاح الدين أبو سعيد العلائي الشافعي المتوفّى سنة ٧٦١هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

* الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيّامه، المعروف بـ: "صحيح البخاري"، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوف سنة ٢٥٦هـ، القاهرة، المطبعة السلفية، الطبعة الأولى: ١٤٠٠هـ.

* الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم الرازي المتوفّى سنة ٣٢٧هـ، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

* الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي المتوفّى سنة ٩٠٢هـ، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، لبنان، بيروت، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

* الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية، أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الكيان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.

* الخلاصة في أصول الحديث: الحسين بن عبد الله الطيبي المتوفّى سنة ٧٤٣هـ، تحقيق:صُبحي السَّامرَّائي، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

* دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه: الدكتور مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، طبعة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

* الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: الإمام محمد بن جعفر الكتاني المتوفّى سنة ١٣٤٥ه، لبنان، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

* رياض الصالحين: الإمام النووي المتوفّى سنة ٦٧٦هـ، تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

* سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني: تحقيق: الدكتور: عبد العليم عبد العظيم البَسْتوي، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، مكتبة دار الاستقامة، لبنان، بيروت، مؤسسة الريان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

* سؤالات الحاكم النيسابوريّ للدارقطني في الجرح والتعديل: تحقيق: موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة المعارف الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

* السلسلة الصحيحة: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، طبعة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

* سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه المحدّث محمد ناصر الدين الألباني، باعتناء: مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض، مكتبة المعارف.

* سنن ابن ماجه: الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفّى سنة ٢٧٣هـ، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه المحدّث محمد ناصر الدين الألباني، باعتناء: مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض، مكتبة المعارف.

* سنن الترمذي: الإمام الحافظ محمد بن عيسى الترمذي المتوفّى ٢٧٩هـ، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه المحدّث محمد ناصر الدين الألباني، باعتناء: مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض، مكتبة المعارف.

* السّنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن: لابن رُشَيد الفِهري المتوفّى سنة ٧٢١هـ، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، المملكة العربية السعودية، المدينة النبوية، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

* سنن الدارقطني: الحافظ الكبير علي بن عمر الدارقطني المتوفّى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، أشرف على إصدارها معالي الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي.

* سنن سعيد بن منصور: المتوفّى سنة ٢٢٧هـ، دراسة وتحقيق: الدكتور: سعد بن عبد الله الحميد، المملكة العربية السعودية الرياض، دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
* السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفّى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية.
* السنن الكبرى: الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفّى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٢م.
* سنن النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي المتوفّى سنة ٣٠٣هـ، حكم على أحاديثه وآثاره وعلّق عليه المحدّث محمد ناصر الدين الألباني، باعتناء: مشهور بن حسن آل سلمان، الرياض، مكتبة المعارف.
* شرح التبصرة والتذكرة: الحافظ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفّى سنة ٨٠٦هـ، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
* شرح علل الترمذي: الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفّى سنة ٧٩٥هـ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
* شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق ودراسة: الدكتور: همام عبد الرحيم سعيد، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد الطبعة الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
* شرح مشكل الآثار: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي المتوفّى سنة ٣٢١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
* شرح علل الحديث مع أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث: مصطفى العدوي، مصر، طنطا، مكتبة مكة، دار ابن رجب.
* شرح صحيح مسلم: مشهور بن حسن آل سلمان، -مسموع-.
* شرف أصحاب الحديث ونصيحة أهل الحديث: أبو بكر الخطيب البغدادي المتوفّى سنة ٤٦٣هـ، تحقيق وتخريج: عمرو عبد المنعم سليم، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

* صحيح الترغيب والترهيب: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

* صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي المتوفّى ٧٣٩هـ، حققه وخرّج أحاديثه وعلق عليه الشيخ شعيب الأرنؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

* صحيح الجامع الصغير وزيادته: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

* طبقات ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: الدكتور علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

* طرح التثريب في شرح التقريب، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفّى سنة ٨٠٦هـ، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

* العلل ومعرفة الرجال: الإمام أحمد بن محمد بن حنبل المتوفّى سنة ٢٤١هـ، تحقيق وتخريج: وصي الله عباس، بيروت، المكتب الإسلامي، الرياض، دار الخاني، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

* العلل الواردة في الأحاديث النبوية: الإمام الناقد أبو الحسين علي بن عمر ابن أحمد بن مهدي الدارقطني المتوفّى سنة ٣٨٥هـ، تحقيق وتخريج: الدكتور: محفوظ الرحمن، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار طيبة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

* علوم الحديث لابن الصلاح: الإمام أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن المتوفّى سنة ٦٤٣هـ ، تحقيق: نور الدين عتر، لبنان وسورية، بيروت ودمشق، دار الفكر ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

* غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

* غريب الحديث: الإمام أبو عبيد القاسم بن سلاّم المتوفّى سنة ٢٢٤هـ، تحقيق: الدكتور: حسين محمد محمد شرف، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤٢٤هـ-١٩٨٤م.

* فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي المتوفّى سنة ٧٩٥هـ، تحقيق: مجموعة من الباحثين، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٦م.
* فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفّ سنة ٩٠٢هـ، دراسة و تحقيق: الدكتور: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن الخُضير، والدكتور: محمد بن عبد الله فهيد آل فهيد، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ.
* فتح الباري شرح صحيح البخاري: الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفّى سنة ٨٥٢هـ، الرياض، دار السلام، دمشق، دار الفيحاء، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
* الفصل للوصل المدرج في النقل: الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفّى سنة ٤٦٣هـ، دراسة وتحقيق: عبد السميع محمد الأنيس، نال بها درجة الدكتوراه بجامعة بغداد، بإشراف الأستاذ الدكتور: محيي هلال السرحان، دار ابن الجوزي.
* الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: الإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفّى سنة ١٢٥٠هـ، تحقيق: العلامة عبد الرحمن المعلمي، إشراف: زهير الشاويش، بيروت، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
* فيض القدير شرح الجامع الصغير: محمد عبد الرؤوف المناوي المتوفّى سنة ١٠٣١هـ، لبنان، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م.
* الكامل في ضعفاء الرجال: الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفّى سنة ٣٦٥هـ، تحقيق: الدكتور سهيل زكّار، لبنان، بيروت، دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
* كتاب الثقات: الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي المتوفّى سنة ٣٥٤هـ، الهند، حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
* كتاب العلل: الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفّى سنة ٣٢٧هـ، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية: الدكتور: سعد بن عبد الله الحُميِّد، والدكتور: خالد بن عبد الرحمن الجُريسي، مكتبة الملك الفهد، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

* كتاب الضعفاء: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المتوفّى سنة ٣٢٢هـــ، تحقيق: حمدي عبد المجيد، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الصميعي، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـــ-٢٠٠٠م.
* كتاب العلل: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم المتوفّى سنة ٣٢٧هـــ، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف وعناية الدكتور: سعد بن عبد الله الحُميد، وخالد بن عبد الرحمن الجريسي، الرياض، مكتبة الملك فهد، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـــ-٢٠٠٦م.
* كتاب الموضوعات: الإمام أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي المتوفّى سنة ٥٩٧هـــ، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المملكة العربية السعودية، المدينة المنبوية، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى ١٣٨٦هـــ-١٩٦٦م.
* الكفاية في معرفة علم أصول الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفّى سنة ٤٦٣هـــ، تحقيق: إبراهيم بن مصطفى آل بحبح الدمياطي، دار الهدى، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـــ-٢٠٠٣م.
* مباحث في تحرير اصطلاح الحديث المرسل وحجيته عند السادة المحدثين: رسالة أكاديمية للطالب: مشهور بن مرزوق، ناقشها الشيخ الشريف حاتم العوني.
* المتابعات والشواهد دراسة نظرية وتطبيقية على صحيح مسلم: رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الحديث، إعداد: الطالب: صالح بن عبد الله بن حمد العصيمي، إشراف الأستاذ الدكتور: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ١٤٢٨هـــ - ٢٠٠٧م.
* متون مصطلح الحديث: لبنان، بيروت، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــ-٢٠٠٢م.
* مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفّى سنة ٨٠٧هـــ، تحقيق: عبد الله محمد الدّرويش، لبنان، بيروت، دار الفكر طبعة ١٤١٤هـــ-١٩٩٤م.
* المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي: القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي المتوفّى سنة ٣٦٠هـــ، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٣٩١هـــ-١٧٧١م.
* المختصر في علم الأثر: الكافجي، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـــ - ١٩٨٥م.

* مسألة الاحتجاج بالشافعي فيما أسند إليه والرد على الطّاعنين بعظم جهلهم عليه: أبو بكر الخطيب البغدادي المتوفّى سنة ٤٦٣هـ، تحقيق وتخريج: الدكتور: خليل إبراهيم ملاّ خاطر، مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، شركة الطباعة العربية السعودية ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

* المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، القاهرة، دار الحرمين، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

* مسند الإمام أحمد بن حنبل: المتوفّى سنة ٢٤١هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

* مسند الدارمي المعروف بـ: سنن الدارمي: الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي المتوفّى سنة ٢٥٥هـ، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المغني، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

* مسند الشهاب: القاضي أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، تحقيق: حمدي عبد المجيد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

* المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، المعروف بـ: "صحيح مسلم"، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيريّ النيسابوريّ، المتوفّى سنة ٢٦١هـ، لبنان، بيروت، دار الفكر، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

* مصنف ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي المتوفّى سنة ٢٣٥هـ، تحقيق: محمد عوّامة، المملكة العربية السعودية، جدة، دار القبلة، سوريا، دمشق، مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

* المصنف: الحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همّام الصنعاني المتوفّى سنة ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.

* معالم السنن: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي المتوفّى سنة ٣٨٨هـ، طبعه وصححه: محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية بحلب، الطبعةالأولى ١٣٥هـ-١٩٣٢م.

* معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفّى سنة ٤٠٥هـ، تحقيق: أحمد بن فارس الّسَّلوم، لبنان، بيروت، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

* المعجم المختص بالمحدثين: الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفّى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة، المملكة العربية السعودية، الطائف، مكتبة الصديق، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

* المعجم الأوسط: الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفّى سنة ٣٦٠هـ، قسم التحقيق بدار الحرمين: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة، دار الحرمين، طبعة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

* المعجم الكبير: الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفّى سنة ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد، القاهرة، مكتبة ابن تيميّة.

* المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم : أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفّى سنة ٦٥٦هـ، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

* المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: الحافظ شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفّى سنة ٩٠٢هـ، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

* المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفّى سنة ٦٧٦هـ، سورية، دمشق، دار الفيحاء، ودار المنهل، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

* المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: الإمام بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة المتوفّى سنة ٧٣٣هـ، تحقيق: الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر.

* منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

* موسوعة علوم الحديث وفنونه: سيد عبد الماجد الغوْري، بيروت، دمشق، دار ابن كثير، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

* الموطأ – رواية يحيى بن يحيى الليثي -: الإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩هـ، تحقيق: محمود بن الجميل، البليدة، الجزائر، دار الإمام مالك،الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

* ميزان الاعتدال في نقد الرجال: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفّى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي، لبنان، بيروت، دار المعرفة.

* نزهة النظر في توضيح نُخْبَة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر: الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: الدكتور: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العاصمة، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
* نصب الراية لأحاديث الهداية: الإمام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي المتوفّى سنة ٧٦٢هـ، اعتنى به: محمد عوامة، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة الريان، المكتبة المكية.
* النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة: ربيع بن هادي عمير المدخلي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الراية، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
* النكت على مقدمة ابن الصلاح: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المتوفّى سنة ٧٩٤هـ تحقيق: الدكتور: زين العابدين بن محمد بلا فريج، المملكة العربية السعودية، الرياض، أضواء السلف الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
* النكت على نزهة النظر في توضيح نُخْبَة الفِكَر: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، الطبعة العاشرة ١٤٢٧هـ.
* النكت الوفية بما في شرح الألفية: البقاعي المتوفّى سنة ٨٨٥هـ، قام بتحقيقه ودراسته مجموعة من الطلبة الباحثين لنيل شهادة العالمية الماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.
* النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين، أبو السعادات المعروف بابن الأثير المتوفّى سنة ٦٠٦هـ ، تحقيق: رضوان مامو، دمشق، سورية، بيروت لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
* نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار: الإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفّى سنة ١٢٥٠هـ، اعتنى به وخرّج أحاديثه: محمد محمد تامر، ومحمد عبد العظيم، تقديم الدكتور: وهبه الزحيلي، القاهرة، دار ابن الهيثم.
* اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر: محمد عبد الرءوف المناوي المتوفّى سنة ١٠٣١هـ، تحقيق: أبي عبد الله ربيع بن محمد السُّعُودي، الرياض، مكتبة الرشد.

ثالثاً: كتب العقائد والفرق:

* ابن رجب الحنبلي وأثره في توضيح عقيدة السلف، الدكتور: عبد الله بن سليمان الغفيلي، تقديم: العلامة صالح الفوزان وحماد الأنصاري، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار المسير، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

* التمهيد لشرح كتاب التوحيد الذي هو الله على العبيد، دروس ألقاها الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، الرياض، دار التوحيد، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

* الجامع لشعب الإيمان: الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفّى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: الدكتور: عبد العلي عبد الحميد حامد، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

* الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري المتوفّى سنة ٤٥٦هـ، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم نصر، وعبد الرحمن عميرة، بيروت، دار الجيل، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

* منهج الحافظ ابن رجب الحنبلي في العقيدة، علي بن عبد العزيز بن علي الشبل، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العاصمة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

رابعاً: كتب أصول الفقه والقواعد الفقهية:

* الإبهاج في شرح المنهاج، علي عبد الكافي السبكي المتوفّى سنة ٧٥٦هـ، تحقيق: الدكتور: شعبان محمد إسماعيل، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

* الإحكام في أصول الأحكام: علي بن محمد الآمدي المتوفّى سنة ٦٣١هـ، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الصّميعي، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

* أصول السرخسي: أبو بكر أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفّى سنة ٤٩٠هـ، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

* إعلام الموقعين عن رب العالمين: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية المتوفّى سنة ٧٥١هـ، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى١٤٢٣هـ.
* البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المتوفّى سنة ٧٩٤هـ، راجعه: الدكتور: عمر سليمان الأشقر، الكويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
* التحقيقات والتنقيحات السلفيات على متن الورقات مع التنبيهات على المسائل المهمات: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، دار الإمام مالك، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
* تقرير القواعد وتحرير الفوائد، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان.
* التقريب و الإرشاد الصغير: القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتوفّى سنة ٤٠٣هـ، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
* التمهيد في أصول الفقه: محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي المتوفّى سنة ٥١٠هـ، تحقيق: الدكتور مفيد محمد أبو عمشة، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
* الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن العظيم والسنة النبوية: محمد بن عمر بن سالم بازمول، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
* الرسالة: الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي المتوفّى سنة ٢٠٤هـ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، مكتبة دار التراث، الطبعة الثالثة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
* شرح الأصول من علم الأصول: محمد بن صالح العثيمين، تحقيق: نشأت بن كمال المصري، مصر، الإسكندرية، دار البصيرة.
* شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول،شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي المتوفّى سنة ٦٨٤هـ، لبنان، بيروت، دار الفكر ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

* شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير: محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي المعروف بابن النجار، تحقيق: الدكتور محمد الزحيلي، ونزيه حماد، الرياض، مكتبة العبيكان، طبعة ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
* الفقيه والمتفقه: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفّى سنة ٤٦٣هـ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، المملكة العربية السعودية، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
* قواطع الأدلة في أصول الفقه: الإمام أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبَّار السَّمعاني الشافعي المتوفّى سنة ٤٨٩هـ، تحقيق: الدكتور عبد الله بن حافظ بن أحمد الحَكَمِي، الرياض، مكتبة التوبة، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
* اللمع في أصول الفقه، ابن إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الفيروز أبادي الشافعي المتوفّى سنة ٤٧٦هـ، عُني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني الحلبي، لبنان، بيروت، دار الندوة الإسلامية طبعة ١٩٨٧م-١٩٨٨م.
* المستصفى من علم الأصول: أبو حامد محمد بن محمد الغزّالي المتوفّى سنة ٥٠٥هـ، تحقيق الدكتور: حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة، المدينة النبوية.
* المسودة في أصول الفقه: لآل تيمية، تحقيق: الدكتور أحمد بن إبراهيم بن عباس الذروي، الرياض، دار الفضيلة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

خامساً: كتب الفقه:

* كتاب المجموع شرح المهذب للشيرازي: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفّ سنة ٦٧٦هـ، تحقيق: محمد نجيب المطبعي، المملكة العربية السعودية، جدّة، مكتبة الإرشاد.
* مختصر خلافيات البيهقي: أحمد بن فرح اللخمي الإشبيلي الشافعي المتوفّى سنة ٦٩٩هـ، تحقيق ودراسة: الدكتور ذياب عبد الكريم ذياب عقل، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد وشركة الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
* المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي المُقري الفيّومي المتوفّى ٧٧٠هـ، تحقيق: الدكتور عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، الطبعة الثانية.

* المغني: موفّق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي المتوفّى سنة ٦٢٠هـ، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

سادساً: كتب اللغة وعلومها:

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المتوفّى سنة ٧٦١هـ، بيروت، صيدا، منشورات المكتبة العصرية.

* جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

* جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.

* القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، لبنان، بيروت، دار الفكر طبعة سنة ١٤٣٢هـ-٢٠١٠م.

* لسان العرب: ابن منظور، القاهرة، دار المعارف.

* مجمل اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، دراسة و تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

* معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس المتوفّى ٣٩٠هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، لبنان، بيروت، دار الفكر.

سابعاً: كتب السير والتاريخ والتراجم:

* آداب الشافعي ومناقبه، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم المتوفّى سنة ٣٢٧هـ، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.

* الأعلام، خير الدين الزركلي، لبنان، بيروت، دار العالم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.

* إنباء الغمر بأبناء العمر، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور حسن حبشي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

* البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع المتوفّى سنة ٧٧٤هـ،تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، المملكة العربية السعودية، دار هجر، الطبعة الأولى١٤١٩ هـ — ١٩٩٨م.
* البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع: العلامة محمد بن علي الشوكاني المتوفّى سنة ١٢٥٠هـ، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
* بديعة البيان عن موت الأعيان: الحافظ المؤرخ ابن ناصر الدين الدمشقي المتوفّى سنة ٨٤٢هـ، تحقيق: أكرم البوشي، تقديم: محمود الأرناؤوط، الكويت، دار ابن الأثير، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
* بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: للضّبّي المتوفّى سنة ٥٩٩هـ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، القاهرة، دار الكتاب المصري، بيروت، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٢٩٩هـ-١٩٧٩م.
* تاريخ ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي، تحقيق: عدنان درويش، سورية، دمشق، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، وقبرص، ليماسول، الجفان والجابي للطباعة والنشر، طبعة سنة ١٩٩٤م.
* التاريخ الكبير: الحافظ النقاد أبو عبد الله إسماعيل بن إبراهيم البخاري المتوفّى سنة ٢٥٦هـ، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.
* تاريخ مدينة السَّلام وأخبار محدثيها وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها ووارديها: أبو بكر الخطيب البغدادي المتوفّى سنة ٤٦٣هـ، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
* الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، يوسف بن الحسن بن عبد الهادي الحنبلي المعروف بـ: "ابن المبرِّد"، المتوفّى سنة ٩٠٩هـ ،تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
* حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفّى سنة ٤٣٠هـ، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

* الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

* الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، بيروت، دار الجيل،١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

* دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفّى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: الدكتور: عبد المعطي قلعجيّ، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

* الدليل الشافي على المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي، المتوفّى سنة ٨٧٤هـ، تحقيق: محمد شلتوت، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة.

* الذيل على طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، المتوفّى سنة ٧٩٥هـ، تحقيق:الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى:١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م. ملاحظة: اعتمدت عليها في أوّل توثيق فقط، ثم اعتمدت على طبعة حامد الفقي.

* الذيل على طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، طبعة محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، طبعة ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م.

* الرسالة المستطرفة لبيان كتب السنة المشرفة، الشريف محمد بن جعفر الكتاني، لبنان، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

* السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، محمد بن عبد الله بن حميد النجدي ثم المكي، تحقيق بكر بن عبد الله أبو زيد، و عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

* سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، المتوفّى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، بيروت، لبنان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب: شهاب الدين أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري المعروف بابن العماد، المتوفّى ١٠٨٩هـ. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دمشق وبيروت، دار ابن كثير، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
* الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفّى سنة ٩٠٢هـ، لبنان، بيروت، دار الجيل، الطبعة الأولى١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
* طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي المتوفّى سنة ٧٧١هـ، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.
* قطف الثمار بآخر ما حدّث به شيخنا الألباني من أخبار: عطية بن صدقي علي سالم عودة، تقديم: علي خشان و أبي الحسن المأربي، اليمن، دار الآثار، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
* الكامل في التاريخ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المعروف " بابن الأثير "، المتوفى سنة ٦٣٠هـ، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
* الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزّي المتوفّى سنة ١٠٦١هـ، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
* العبر في خبر من غبر،محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، المتوفّى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
* مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان: أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي المتوفّى سنة ٧٦٨هـ، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
* معجم الأدباء: ياقوت الحموي الرّومي، تحقيق: الدكتور إحسان عباس، لبنان، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.
* معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، اعتناء: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

* المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، المملكة العربية السعودية، الرياض، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
* المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي الأتابكي جمال الدين أبو المحاسن، تحقيق: محمد محمد أمين، سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مركز تحقيق التراث، طبعة ١٩٨٤م.
* النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي المتوفّى سنة ٨٧٤هـ، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
* نظم العقيان في أعيان الأعيان: الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي المتوفّى سنة ٩١١هـ، لبنان، بيروت، المكتبة العلمية.
* النور السافر عن أخبار القرن العاشر: لعبد القادر العيدروس المتوفّى سنة ١٠٣٨هـ، تحقيق: أحمد حالو ومحمود الأرناؤوط وأكرم البوشي، بيروت، دار صادر، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
* هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي: لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

ثامناً: كتب متنوعة أخرى:

* أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، صدِّيق بن حسن القنُّوجي، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ١٩٧٨م.
* إحياء علوم الدين: أبو حامد الغزّالي المتوفّى سنة ٥٠٥هـ، إندونيسيا، سماراغ، مكتبة ومطبعة كرياط فوترا.
* إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون: إسماعيل باشا، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
* إيقاظ همم أولي الأبصار للإقتداء بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحميَّة والعصبية بين فقهاء الأعصار: صالح بن محمد بن

نوح بن عبد الله العمري المعروف بالفلاني المتوفّى سنة ١٢١٨هـ، تحقيق: أبي عماد السخاوي، الشارقة، دار الفتح، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

* بيان الدليل على بطلان التحليل: شيخ الإسلام ابن تيميّة المتوفّى سنة ٧٢٨هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد، المكتب الإسلامي.

* الرّدّ الوافر على من زعم: بأنّ من سمّى ابن تيميّة " شيخ الإسلام كافر": محمد بن أبي بكر ابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

، محمد بن إبراهيم الوزير، تحقيق: العلامة ﷺ* الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم بكر بن عبد الله أبو زيد –رحمه الله-، اعتناء: علي بن محمد العمران، المملكة العربية السعودية، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

* روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: الإمام أبو حاتم محمد بن حبّان البستي المتوفّى سنة ٣٥٤هـ، قرأه وعلّق عليه أبو سعيد بلعيد الجزائري، البليدة، الجزائر، دار الإمام مالك، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

* الزهد: الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفّى سنة ٢٤١هـ، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

* صفة الصفوة: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي المتوفّى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق: طارق محمد عبد المنعم، الإسكندرية، دار ابن خلدون.

* فضيلة الشكر لله على نعمته: الحافظ أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل المعروف بالخرائطي المتوفّى سنة ٣٢٧هـ، تحقيق: محمد مطيع، دمشق، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: الأديب والمؤرخ مصطفى بن عبد الله الشهير بـ:"حاجي خليفة"، لبنان، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

* مجموع رسائل ابن رجب: دراسة وتحقيق: أبي مصعب طلعت بن فؤاد الحلواني، القاهرة، الفاروق الحديثية للطباعة و النشر.

* مجموع الفتاوى: شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيميّة الحرّاني، اعتنى بها وخرّج أحاديثها عامر الجزّار و أنور الباز، دار الوفاء (مصر)، ودار ابن حزم (لبنان)، الطبعة الرابعة ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الملخص

يدور موضوع الرسالة حول الأصل الثاني من أصول التشريع ألا وهو شرح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلال كتاب جامع العلوم والحكم للحافظ ابن رجب تحتوي الرسالة على مقدمة و فصلين المقدمة ذُكر فيها إشكالية البحث وأهمية الموضوع وسبب اختياره ومنهج البحث والخطة الإجمالية وقائمة الرموز والاصطلاحات، أما الفصل الأول فقد خصصته لحياة ابن رجب وآثاره العلمية، وقسم إلى أربعة مباحث، المبحث الأول يدور حول العصر الذي عاش فيه ابن رجب، والمبحث الثاني عن حياة ابن رجب الشخصية، والمبحث الثالث عن حياته العلمية، وأما المبحث الرابع عما يتعلق بكتاب جامع العلوم والحكم، وأما الفصل الثاني فقد كان حول منهجية فقه الحديث عند ابن رجب وجعلته ثلاثة مباحث، المبحث الأول به مقدمة حول فقه الحديث، والمبحث الثاني للدراسة الحديثية عند ابن رجب في كتابه جامع العلوم والحكم، والمبحث الثالث للدراسة الفقهية عند ابن رجب في كتابه جامع العلوم والحكم.

الكلمات المفتاحية:

ابن رجب؛ الحديث؛ الفقه؛ علم الحديث؛ الحديثية؛ جامع العلوم و الحكم؛ التخريج؛ علم العلل؛ السند المعنعن؛ الإدراج.

نوقشت يوم 19 فبراير 2015